نسيم مجلي

بطرس بطرس غالي

وحلم المدينة الفاضلة



دار الشروق

بطرس بطرس غالي

وحلم المدينة الفاضلة

الطبعة الأولى ٢٠١٠

رقم الإيداع ٢٠٠٩/٢٢٤١٧
ISBN 978-977-09-2718-1

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢) +
email: dar@shorouk. com
www. shorouk. com

نسيم مجلي

بطرس بطرس غالي
وحلم المدينة الفاضلة

دار الشروق

المحتويات

تقديم

بقلم
د. مصطفى الفقي

سعدت بأن طلب مني الصديق المفكر نسيم مجلي كتابة مقدمة لكتابه الشهير «لويس عوض ومعاركه الأدبية» وكان ذلك منذ سنوات طويلة. وها هو يعاود إكرامي هذه المرة بكتابة مقدمة موجزة لكتابه «بطرس بطرس غالي وحلم المدينة الفاضلة». وتبدو سعادتي هذه المرة أكثر بسبب قربي من أستاذي د. بطرس غالي على امتداد ما يزيد عن أربعين عامًا، وارتباطي بشخصه وزيرًا ثم أمينًا عامًا للأمم المتحدة. وفي كل المواقع لم ينس د. بطرس غالي أنه أستاذ جامعي للأجيال، وباحث مرموق، وحتى عندما تولى منصبه وزيرًا للدولة للشئون الخارجية أدخل على السلك الدبلوماسي المصري قدرًا كبيرًا من التحديث، وتوثيق العلاقة مع التطورات المعاصرة دوليًا وإقليميًا. ويكفي أن نتذكر أنه هو الذي جمع شتات الذاكرة المصرية في مجموعة «الكتب البيضاء» التي أصدرتها الخارجية المصرية منذ النصف الثاني من سبعينيات هذا القرن، وكان لي شرف الإسهام فيها تحت إشراف أستاذي الوزير القادم من الجامعة إلى السلك الدبلوماسي.

إن الحديث عن د. بطرس غالي يطول؛ لأن معاركه السياسية والدبلوماسية استغرقت عمره المديد منذ عاد شابًا من بعثته الدراسية في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، وهو يحظى باحترام دولي وإقليمي. ولقد شهدت شخصيًا كيف تعامل معه البارزون

على المسرح السياسي طوال العقود الماضية، وهو وطني مصري حتى النخاع، أعطى جل اهتمامه لارتباط وطنه بالقارة الإفريقية دون أن يصرفه ذلك عن الارتباط العربي لمصر والقضية الفلسطينية بأبعادها المعقدة وقد كان مدركًا دائمًا أن ثلثي سكان العالم العربي يعيشون في القارة السوداء.

إن كتاب الأستاذ نسيم مجلي إضافة ممتعة للمكتبة العربية؛ لأنه يدور حول واحد من أبناء الحضارة العريقة؛ أعطاه المجتمع الدولي تقديرًا يفوق ما كان يجب أن يحصل عليه من موطنه الأصلي.. إنه د. بطرس غالي صاحب العقلية المنظمة والفكر الواضح والرؤية الثاقبة.

مـدخل

بطرس غالي وحلم المدينة الفاضلة

على كثرة ما نشر في السنوات الأخيرة حول العولمة وآثارها، ومبادرات الإصلاح السياسي والاقتصادي العديدة، فإن مبادرات الدكتور بطرس غالي الخاصة بالسلام والتنمية والديمقراطية لم تأخذ حقها من الدراسة والتقييم. وهذا الأمر لافت للنظر خصوصًا أن مبادرتيه للتنمية ١٩٩٤ والديمقراطية ١٩٩٦ تخصنا بالدرجة الأولى؛ على أساس أنها مبادرات مصرية مطروحة من أجل تحقيق تنمية شاملة وإصلاح ديمقراطي على المستويين القومي والعالمي في آن واحد.

وكان من المفروض أن يكون التزام الدكتور غالي الثابت بالدفاع عن هذه الخطط طيلة فترة عمله بالأمم المتحدة محل إعجاب وفخر من جانبنا، إلا أن هذا لم يحدث، ربما عزوفا منا عن الإصلاح، أو زهدًا في التنمية والديمقراطية.

والغريب أن خطته لإرساء ديمقراطية وطنية ودولية قد عرضته لانتقادات شديدة داخل جهاز الأمم المتحدة.. حيث يقول الدكتور غالي: «في الوقت الذي أعددت فيه «خطة السلام» و«خطة التنمية» على التوالي بناء على طلب مجلس الأمن والجمعية العامة، فإن «خطة الديمقراطية» أتت بمبادرة فردية مني، مما أثار انتقادات قاسية من قِبَل أقرب معاونيَّ الذين اعتبروا – وعن حق – أن الأمين العام للأمم المتحدة لا يمكنه اتخاذ هذا النوع من الخيارات دون الحصول على دعم مسبق من الدول الأعضاء».

«كانت هذه الخطوة تتدرج مباشرة في سياق مواقفي للدفاع عن حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية التي طبعت مسيرتي الجامعية، ومن ثم مسيرتي الدبلوماسية. ومن هنا كانت مساهمتي في الجهود التي بذلتها منظمة الوحدة الإفريقية خلال انعقاد قمة الخرطوم عام ١٩٧٨ من أجل تبني ميثاق إفريقي لحقوق الإنسان، والذي أقر أخيرًا في نيروبي عام ١٩٨١، وكذلك التزامي حين تسلمي لمهامي في الأمم المتحدة بالدفاع الثابت عن النظام الديمقراطي؛ كونه وثيق الارتباط باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ثم يزيد الأمر وضوحًا فيقول:

«إن ميثاق الأمم المتحدة لا ينص على كلمة «ديمقراطية»؛ إلا أن ديباجة الميثاق – في المقابل – تؤكد بوضوح على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للنساء والرجال من حقوق متساوية... وما من شك في أن انتهاء الحرب الباردة هو الذي أتاح فرصة لإرساء توافق بين الدول حول فكرة الديمقراطية والإقرار بالتداخل القائم بين حقوق الإنسان والديمقراطية».[1]

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: على ماذا كان يمكن أن تتوافق هذه الدول لو لم يطرح بطرس غالي مبادراته حول الديمقراطية والتنمية وضرورة الربط بينهما؟

هذا الجانب الإبداعي في شخصية الدكتور بطرس غالي جعل منه قائدًا متميزًا لجهاز الأمم المتحدة، وسبب إزعاجًا كبيرًا لفئة الموظفين البيروقراطيين في هذا الجهاز، بل إنه أزعج بعض الساسة في الولايات المتحدة الذين كانوا يسعون لإضعاف المنظمة وإخضاعها لتعليماتهم، وهو موقف يتسم بالتجني والتجاوز؛ لأنه أضاع فرصة إصلاح هذه المنظمة وتقويتها لحساب الهيمنة الأمريكية.. لكن أمريكا الآن تجني مغبة هذا العبث بمصير العالم، وتدفع من سمعتها ودماء جنودها في العراق ثمن هذه الغطرسة.

كانت تجربة الدكتور غالي تجربة حافلة بالأفكار الملهمة والمبادرات الجريئة والعظيمة. وجاءت كلها في فترة تحول دولي وكوكبي خطير؛ مما ضاعف من معوقات إصلاح المنظمة وتحقيق أهدافها.. إلا أن هذا الدور الذي لعبه الدكتور غالي قد ترك تراثا فكريا

وسلوكيًا لن تضيع آثاره.. بل سوف يلهم جميع المخلصين لهذه المنظمة مستقبلا مهما كانت الصورة الآن.

وهذا الرأي تؤكده دراسات وخطابات كثيرة كتبها كبار الساسة والمفكرين من مختلف بقاع العالم. وسوف أشير إلى بعض هذه الكتابات في ثنايا هذه الدراسة. لكنني أود أن أشير إلى أن ما نشر في مصر لا يزيد عن بضع مقالات لا تزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة، منها مقالة الأستاذ محمد حسنين هيكل في مجلة (وجهات نظر - مارس ١٩٩٩) بعنوان «بطرس غالي بين الوساوس والحظوظ»، ومقالة الدكتور مصطفى الفقي بعنوان «ابن الفجالة في أرفع منصب دولي» (الأهرام - ٨ ديسمبر ١٩٩٨)[٢]، بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها بالأهرام الأستاذ هشام الزميتي وهو دبلوماسي مصري بعنوان «في عيده الـ٨٠ - عطاء د. غالي الوطني والدولي المتواصل» يثني فيها بقوة على جهوده ومبادراته في الأمم المتحدة. ورغم أن الأستاذ هيكل وعد بأنه سوف يتحدث عن كتاب الدكتور غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» بمجرد صدوره إلا أن هذا لم يحدث.

وتستوقفنا مقالة الدكتور مصطفى الفقي لشدة تركيزها واحتوائها على قدر كبير من المعلومات المفيدة، كل ذلك من خلال نظرة موضوعية ممزوجة بمشاعر الحب والتقدير لأستاذه بطرس غالي. وقد وفق الدكتور مصطفى الفقي في إعطائنا توصيفا أو تفسيرا دقيقا لموقف الدكتور بطرس غالي من مسألتين على جانب كبير من الأهمية؛ أولهما: موقفه من الطائفة القبطية ومن الكنيسة فقال: «إن بطرس غالي قد اختار طريق العمل الوطني العام دون الانخراط في نشاط الطائفة القبطية، فكانت علاقته بالكنيسة القبطية علاقة احترام من بعيد. تأكيدا لظاهرة تاريخية مؤداها أن كل قبطي يسعى إلى دور في الحياة العامة يتعين عليه دائما أن يخرج من شرنقة النشاط الطائفي إلى مسرح النشاط العام الذي يحتوي المصريين جميعا بغض النظر عن دياناتهم. هكذا فعل «مكرم عبيد باشا»، وكذلك فعل الدكتور «بطرس غالي»، ولعل في حياة المفكر المصري المعاصر «ميلاد حنا» شيئا من ذلك. وإن كان حضوره السياسي بعد اعتقال ١٩٨١ يبدو مختلفا عنه قبلها».

وأما موقف بطرس غالي من العروبة فيصفه الدكتور مصطفى بـ«الحياد الإيجابي» قائلا: «سوف تظل العلاقة بين بطرس غالي وعروبة مصر موضع اهتمام. فقد وقف

الرجل منها موقفًا يمكن وصفه بالحياد الإيجابي. فهو لا يبدو شديد الحماس للمفاهيم القومية عموما، إذ يرى أن ارتباط مصر الإفريقي على الجانب الآخر له أهميته وقيمته لأسباب واقعية ومباشرة. فضلا عن أن مسألة السودان باعتبارها تعبيرًا عن العمق الجنوبي لمصر تمثل لدى «بطرس غالي» هاجسًا تاريخيًا يربطه باغتيال جده الراحل».

وبصرف النظر عن أهمية هذه المقالات فإنها قليلة جدًا إذا قيست بما كتبه الآخرون حول بطرس غالي والأمم المتحدة. وطالما أن هناك من يهتم بنا وبالنابهين من أبناء أمتنا فالواجب يفرض علينا أن نقرأ ما يقولونه ونتفحصه بما يستحق من تقدير واحترام.

لقد انشغل الدكتور غالي من بداية حياته الأكاديمية بقضايا حقوق الإنسان، وفي مقدمتها العدل والحرية، فبحث فيها وكانت شاغله في كتاباته عن المنظمات الدولية. وظلت هذه الأفكار تلح عليه طيلة مسيرة حياته العملية كأستاذ جامعي أو كوزير حتى حانت الفرصة لانتخابه أمينًا عامًا للمنظمة الدولية، فبدأ يراوده الأمل في تحقيق أحلامه في إرساء قواعد العدل والحرية الإنسانية على مستوى العالم كله.

وفي خطابه الذي ألقاه في الاحتفال بمناسبة تنصيبه أمينًا عامًا للأمم المتحدة (٣/ ١٢/ ١٩٩١)؛ اقتبس الدكتور بطرس غالي عبارة فيلسوف العصور الوسطى الإسلامي «الفارابي» فقال: «إن أعظم الأحلام هو الحلم برابطة للأمم الفاضلة، وإني أرجو أن تحقق الأمم المتحدة هذا الأمل».

والمدينة الفاضلة تمثل صورة للمجتمع المثالي الذي يتمتع فيه الناس بالأمن والحرية وبالحياة الهانئة السعيدة. وقد تمنى الدكتور غالي أن تنجح الأمم المتحدة في تحقيق هذا الحلم الذي ظل يؤرق الفلاسفة والمصلحين قرونًا طويلة، ثم حدد الأهداف التي سيكرس جهوده من أجل إنجازها في فترة توليه منصبه، والتي شرحها في خططه الثلاث على النحو التالي:

- السلام وضرورة إرساء دبلوماسية وقائية فعالة.
- التنمية، وضرورة ردم الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب.

- إرساء الديمقراطية وضرورة الدفع لتبني نهج ديمقراطي، في داخل الدول أو بين الدول بعضها البعض. كان الدكتور بطرس غالي، بحكم خبراته السياسية وثقافته العميقة ودراساته المتواصلة للعلاقات الدولية والمنظمات الإقليمية، مؤهلا للنهوض بمسئوليته كأمين عام، وعازما على أن يجعل من الأمانة العامة أداة فعالة لتحقيق التوافق بين الدول من أجل استقرار الأمن ومواجهة مشاكل الفقر والمجاعات والأوبئة التي تفتك بشعوب العالم الثالث في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

باختصار أراد أن يحقق روح الميثاق الذي يؤكد ضمان حقوق الإنسان في الحرية والحياة الكريمة.

لكنه لم يكد يبدأ عملية الإصلاح الإداري لجهاز الأمم المتحدة حتى اصطدم بقوى البيروقراطية وبالعجز المالي، كما اصطدم بقوى الهيمنة العالمية التي لم تقبل أن تكون الأمم المتحدة شريكًا قويًا في إدارة شئون العالم، وناصبته العداء حتى أخرجته من منصبه ١٩٩٦. ورغم ضراوة هذه القوى فقد قاوم باستماتة من أجل السلام والعدالة والتنمية، وحققت الأمم المتحدة في عهده إنجازات عظيمة، وكذلك منيت بإخفاقات كبيرة، لكنه ترك تراثًا فكريًا وإداريًا يشير إلى طريق الإصلاح الحقيقي لهذه المنظمة الدولية ولتفعيل دورها في حماية الأمن والسلم العالميين. وسوف نتناول هذه الأمور بالتفصيل في الفصول التالية.

وسوف أعتمد أساسًا على ما نشره الدكتور بطرس غالي من كتب، وما أدلى به من أحاديث، وبعض الوثائق التي قدمها لمجلس الأمن والجمعية العامة، بالإضافة إلى ما نشر من كتب ومقالات في أوربا وأمريكا.

في فبراير ١٩٩٢ أعلن أول التغييرات الرامية إلى تنظيم عمل الأمم المتحدة في فئات محددة بوضوح. فأنشأ مثلًا إدارة للشئون السياسية، ضمت ستًا من الإدارات السابقة. ثم ألغى ثماني عشرة وظيفة رفيعة المستوى، وإلى جانب ذلك قام بتفويض السلطة، وتحقيق اللامركزية عن طريق وقف الممارسة التي تقضي بقيام ما يقرب من اثني عشر من كبار المسئولين بتقديم تقارير مباشرة إلى الأمين العام، كما وضع إصلاحات أخرى ترمي إلى إنقاص الميزانيات وتقليل عدد العاملين.[٣]

لكن الخروج من المأزق المالي كان يتطلب منه البحث عن أفكار جديدة لجمع المال، فطالب الأعضاء بإنشاء صندوق للطوارئ لحفظ السلام بمبلغ ٥٠ مليون دولار، وصندوق للتبرعات بمبلغ مليار دولار، وذكر أن الأزمة المالية يمكن أن تحل بتدابير معينة مثل فرض ضريبة ضئيلة على تذاكر الطيران الدولي، وفرض رسم على نقل الأسلحة، أو فرض فائدة على اشتراكات الأعضاء غير المدفوعة، أو دفع مخصصات حفظ السلام من ميزانيات الدفاع الوطنية.

وبسبب زيادة المطالب الموجهة للمنظمة بمقدار أربعة أمثال في الوقت الذي كانت فيه موشكة على الإفلاس، فقد طلب من بول فولكر، الرئيس الأسبق لبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، وشوجيرو أوجاتا نائب المحافظ السابق لبنك اليابان، أن يشكلا لجنة للنظر في أزمة الأمم المتحدة المالية. وكشفت هذه اللجنة في تقريرها عن التناقض بين المهام المطلوبة من الأمم المتحدة وضآلة قاعدتها المالية وعدم استقرارها.

وكانت أهمية هذا التقرير كما يقول، تكمن في التأكيد على أن الأمم المتحدة ضرورة حيوية للمجتمع الدولي، وأن على الأعضاء أن يدفعوا المبالغ المستحقة عليهم، ورأى الكثيرون أن هذا التقرير موجه للولايات المتحدة بصفة خاصة. وقد سلم الدكتور غالي هذا التقرير بنفسه إلى الرئيس بوش (الأب)، وأرسل معه نسخًا لكل الأعضاء في المنظمة، ثم قام بتحويله إلى الجمعية العامة، ولكنها لم تتخذ أي إجراء بشأنه.

هكذا بدأت الصعوبات أمام حركة إصلاح المنظمة. يقول الدكتور غالي:

«عندما كنت أحضر حفلات الاستقبال الدبلوماسية في عاصمة وطنية بعد أخرى، كانت تصدمني رؤية نصف دستة أو أكثر من سيارات الليموزين المنتظرة خارج السفارة المضيفة. وكلها ترفع علم الأمم المتحدة. ورأيت أنه يتعين عليّ وقد أصبحت أمينًا عامًا أن أوحد تمثيل المنظمة في عواصم الدول الأعضاء، وأن تضم الوكالات معا بحيث يكون هناك ممثل واحد فقط للأمم المتحدة بدون الإضرار بقدرة الوكالات على القيام بشتى مهامها».(٤)

وفي هذا الإطار قام الدكتور غالي في شتاء ١٩٩٢-١٩٩٣ بافتتاح «مكاتب مؤقتة» للأمم المتحدة في سبع من عواصم جمهوريات الاتحاد السوفييتي المستقلة حديثًا، وكان الجديد في هذه المكاتب أنها أقيمت في منشأة مشتركة، وكان رؤساؤها يحملون لقب

ممثل وكالة الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية، بل وانضمت أيضًا أنشطة حفظ السلام وغيرها من الأنشطة السياسية، بما في ذلك وظائف الإعلام. وأنشأ فريق عمل لإعداد خطة يجري تنفيذها على نطاق واسع، لكن هذه الاقتراحات هزمت عند تقديمها في الجمعية العامة.

أستاذ جامعي مرموق، ومفكر سياسي، ورجل دولة، احتل أعلى منصب في المنظومة الدولية كأمين عام للأمم المتحدة وأمين عام لمنظمة الفرانكفونية، كيف كانت بدايته، وما هي الأفكار التي كانت تشغله في السابق، والتي تشغله الآن؟

سألوه وهو طفل، تحب تعمل إيه لما تكبر؟، فقال: أشتغل بالسياسة. وهي إجابة تلقائية وصحيحة، لأن أبناء الباشاوات في ذلك الزمان كانوا يعملون بالسياسة. ولم يكن بطرس غالي استثناء عنهم، خاصة وأنه ينتمي إلى بيت من أعرق البيوتات التي انشغل أعضاؤها بالهموم الوطنية، وشاركوا على مدى أجيال في الحياة السياسية. ومن أجل هذا درس بطرس بطرس غالي القانون؛ لأن وزراء تلك الأيام كان أغلبهم من المحامين البارزين ورغم أن أسرته قد طالتها قوانين تحديد الملكية التي فرضتها ثورة ١٩٥٢ لتصفية الإقطاع إلا أنه لم ينعزل أو يهرب مثل كثيرين؛ بل وقف وشارك في العمل من أجل مجتمع جديد.

كانت الكتابة هي طريقه للخروج من جو العزلة الذي فرضه نظام عبد الناصر على أبناء طبقته؛ فساهم بفكره وأصدر مجلة «الأهرام الاقتصادي»، ثم مجلة «السياسة الدولية»، وجمع حوله لفيفًا من المفكرين والاقتصاديين والسياسيين ليشاركوا في التفكير من أجل المستقبل مع الاحتفاظ بصورة المفكر الهادئ الوقور دون الذوبان في هدير الهتافات العالية عن الاشتراكية ومجتمع الكفاية والعدل.

كان همه وهمّ زملائه أن يبحثوا كيف يسير الاقتصاد في طريقه الصحيح، مهتديًا بقوانين راسخة أنضجتها تجارب الأمم الأخرى التي سبقتنا في مضمار التقدم. وبهذا حقق لنفسه مكانة ملحوظة كأستاذ صاحب منهج علمي، ومفكر من أبناء الرأسمالية الوطنية التي كانت مقبولة حينذاك على المستوى العام باعتبارها إحدى القوى الوطنية إلى جوار العمال والفلاحين.

وقد شارك بطرس غالي في مباحثات كامب ديڤيد مع أمريكا وإسرائيل، وقام بأهم الأدوار في تلك المفاوضات. وقيل إنه كان مهندس هذه الاتفاقية التي انتهت بخروج إسرائيل من سيناء، وعارضتها كل الدول العربية وفي مقدمتها فصائل المقاومة الفلسطينية. وقد تنادى العرب أيامها وعقدوا في بغداد مؤتمرًا وشكلوا جبهة أسموها «جبهة الصمود والتصدي» بناء على دعوة صدام حسين لمحاربة مصر وقيادتها السياسية بحجة الخروج على الإجماع العربي، وقرروا إخراج مصر من الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس ومقاطعة مصر سياسيًا واقتصاديًا.

وقد تعرض الدكتور بطرس غالي في تلك الفترة لانتقادات كثيرة واتهامات ظالمة، بل للتهديد بالقتل بسبب وقوفه إلى جانب السادات وتأييده لسياسته الساعية إلى الصلح مع إسرائيل، وخاصمه كثير من النقاد والكتاب ومنهم الكاتب الفلسطيني المرموق كلوفيس مقصود الذي يقول: «إن بطرس غالي لديه ولاء شديد للوطن ففي الوقت الذي كان يصعب فيه علينا أن نرى أي ثبات لسياسته في أعقاب اتفاقيات كامب ديڤيد، ظل بطرس مخلصًا لفكرة أن الدولة هي المصدر الرئيسي للشرعية. ففي مصر، الرئيس هو تجسيد للدولة بحيث إنه لو أن رئيسًا سار على عكس سياسة سلفه كما حدث فعلا مع السادات حين انقلب على سياسة عبد الناصر، فإن كلا منهما له شرعيته بصرف النظر عن تقييمنا أو حكمنا عليه. فالمشاركة السياسية بالنسبة للموظف المدني تعني إذعانه لسياسة الدولة. بهذه الطريقة قدم بطرس غالي خدماته لمصر خلال حكم عبد الناصر وحكم السادات».[٥]

ذلك، لأنه كان يخدم الوطن في كلتا الحالتين، مع احتفاظه برؤية نقدية خاصة لسياسة السادات. فانتماؤه للوطن وولاؤه للنظام الشرعي لم يقضيا على حريته في عرض آرائه وانتقاداته لبعض الأمور، أي أنه حافظ على استقلاله وبقي في مقدمة الركب لكي يساهم في توجيه الأمور في مجال الفكر الاقتصادي والسياسي لصالح الشعب. وهذا الموقف يكون في ظل ظروفنا الوطنية أكثر فائدة من إعلاء الصوت بالمعارضة والاحتجاج.

وبحكم مكانته كوزير دولة اهتم بطرس بطرس غالي بقضايا العالم الثالث وإفريقيا بصفة خاصة، بل إن احترامه لإفريقيا يصدر عن انتماء عاطفي حقيقي. فنجده هو الذي وقع مع الإنجليز معاهدة ١٨٩٩ التي تقضي بوضع السودان تحت الحكم المشترك

الإنجليزي المصري. وهو يرى أن السودان ومصر وحدة سياسية واحدة يربطهما النيل برباط لا ينفصل، ونتيجة لهذه الرابطة القوية فإنه دون تجاهل للروابط العربية والعلاقات الدولية، يؤمن أن السودان بل وإفريقيا كلها هي الأولى باهتمام مصر والمصريين.

ومن يقرأ كتابات بطرس غالي يرى ثمة أفكارا مهمة وجوهرية تتحكم في نظرته السياسية، وسلوكه العملي منذ بداية اشتغاله بالقانون وبالسياسة. وأهم هذه الأفكار؛ احترامه لحقوق الإنسان وكرامته وضرورة إشباع حاجاته المادية، وحماية حرية الفرد في التفكير والتعبير والإبداع، ومطالبته الدائمة بتوفير الضمانات لحماية هذه الحقوق. وكانت هذه الأفكار من أقوى الدوافع التي جعلته ينحاز بقوة إلى جانب الدول النامية وتدعيم حقها في طلب المساعدات الخارجية من أجل التنمية وإحلال الديمقراطية .

في حوار أجراه المفكر الروسي أناتولي جروميكو، عضو أكاديمية العلوم السوفييتية ومدير معهد الدراسات الإفريقية بموسكو، مع أربعة من كبار المفكرين هم: بطرس بطرس غالي، روبرت مكنمارا، ريشارد اسكالر، ولويس إيشيفيرا، رئيس جمهورية المكسيك في كتاب حول «أسرار السعادة الإنسانية» نشرته دار التقدم في موسكو سنة ١٩٨٩ بعنوان «هل سيكتب لنا البقاء؟... Will We Survive?».(٦)

قال جروميكو إنه يتذكر بكل أسف الأحداث المهمة في القرن العشرين ومن بينها الحربين العالميتين، اللتين أضعفتا أمل الناس في المستقبل، بالإضافة إلى الحروب المستمرة؛ لأن الأوبئة والإرهاب يقضيان على روح التفاؤل عند الإنسان.

وقال إيشفيرا إنه لا يمكن اختزال الحياة في فكرة مجردة، فالحياة هي واقع تاريخي، ومن الناحية التاريخية فقط يمكن أن نفهمها. فالحياة الإنسانية تتأرجح بين القبول بالأمر الواقع كما يعبر عنه القانون الوضعي والشرعية، وبين ما ينبغي أن يكون من الناحية الأخلاقية. وفي هذا الاعتبار فإن الحياة الإنسانية هي عملية ثورية لأن الإنسان عليه أن يقبل الواقع أو أن ينحاز للتغيير والحرية، وأي تحرر وأي تغيير لا بد أن يتضمن المخاطرة.

أما بطرس بطرس غالي فاتجه مباشرة إلى الفجوة الكبيرة القائمة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والمتمثلة في نقص الأغذية والأدوية ووسائل الرعاية الصحية مما يؤدي إلى وفاة تسعة أطفال من بين كل عشرة في العام الأول من ولادتهم. وبالنسبة للكبار فإن

متوسط عمر الفرد لا يزيد على خمسين عامًا في الدول الفقيرة في حين أنه يصل إلى سبعين أو أكثر في الدول الغنية. ثم تحدث عن حقوق الإنسان فقال:

«إن سعادة الإنسان مرهونة بإشباع الحد الأدنى من حاجاته المادية. وهذه هي القاعدة الأساسية والشرط الضروري. فالإعلان الدولي لحقوق الإنسان يؤكد على احترام كرامة الإنسان وحريته الفردية، ويعتبر ذلك شرطًا للتقدم جنبا إلى جنب مع رفع مستوى المعيشة».(٧)

- هذه النظرة في مجملها تصدر عن قناعة ذاتية بدور الفرد في حماية الحضارة وتأكيد حقوقه كإنسان. ولا بد أنها كانت الدافع وراء كثير من اختياراته العملية وسلوكياته الشخصية خصوصًا أنه كان يسبح أحيانًا عكس التيار. وربما كان هذا التصور ماثلا في ذهن السيد شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل الأسبق حين كتب يصف بطرس غالي بأنه «كشف عن معدنه كسباح بارز ضد التيار».

ففي الوقت الذي كان فيه رجال الدولة في مصر وغيرها يتطلعون إلى الولايات المتحدة وأوربا، قرر بطرس غالي أن يركز جل اهتمامه على قارة إفريقيا - وهي القارة التي محيت علميًا من أجندة العالم، واعتبرها كثير من القادة والحكومات في الماضي مصابة بمرض عضال، وكأنما كتب عليها أن تبقى مضروبة بالفقر والمرض والتمييز العنصري والحروب.

إنني أومن أن الذي جذب د. بطرس غالي إلى إفريقيا هو الإحساس بالعدالة، وليس الأغراض النفعية. فقد وطئت أقدامه سبلا غير ممهدة في طريقه إلى هذه الأرض، وقضى كثيرا من لياليه وأيامه وهو يناضل حتى يحول دون إزاحتها من خريطة الاهتمام العالمي».(٨)

لا شك أبدًا في صحة رأي شيمون بيريز وهو رجل دولة وسياسي كبير يعرف جيدًا المعايير السليمة لتقييم الأشخاص. ولا شك أيضًا في أن ما فعله غالي في هذا الاتجاه كان نابعا من وعيه الحاد بالتاريخ وبالواقع.

يقول جينشر المفكر السياسي ووزير خارجية ألمانيا:

«كان بطرس غالي من أول الذين أدركوا الأهمية الحاسمة للعولمة بالنسبة لسياسة

العالم عقب نهاية الحرب الباردة. فضلًا عن ذلك فإنه لم ينظر إلى العولمة في إطار الأسس الاقتصادية الصرفة؛ بل أكثر من ذلك، فإنه يعتقد اعتقادًا راسخًا بأن العولمة الاقتصادية يجب أن تكون مصحوبة بعولمة متقدمة نحو الديمقراطية. وكانت حجته أن هناك مسئولية كونية لتطوير الديمقراطية وهذا ينطبق أيضًا على الأمم المتحدة: داخل الدول وبين الدول وداخل المجتمع العالمي. وكأمين عام للأمم المتحدة اعتبر أن إحدى مهام هذه المنظمة هي أن تلعب دورًا في تنمية «ثقافة ديمقراطية» على مستوى العالم وبهذا تساعد في حماية السلام». ثم أضاف:

«وقد استطاع الدكتور بطرس بطرس غالي أثناء توليه منصبه أن يحول الأمم المتحدة إلى منتدى للتعامل مع التحديات الدولية. ومؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت حول «القضايا الكوكبية» مثل «قمة الأرض» في ريودي چانيرو عام ١٩٩٢ و«المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان» في ڤيينا عام ١٩٩٣ و«مؤتمر السكان والتنمية» في القاهرة عام ١٩٩٤ وقمة كوبنهاجن حول القضايا الاجتماعية في العالم عام ١٩٩٥.. هذه القمم العظمى كلها إنما تعكس وعيًا جديدًا بالتحديات التي تواجه العالم، ومدى استعداد المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات من خلال العمل الموحد».

ويعلل جينشر الأسباب التي أعاقت حركة الإصلاح التي بدأها الدكتور غالي في الأمم المتحدة، فيقول:

«لم يكن في الإمكان تنفيذ كل الإصلاحات التي تصورها بطرس غالي، لكن إلقاء اللوم عليه بسبب هذا، كما فعل البعض يعتبر نوعًا من الظلم. وما على الإنسان إلا أن ينظر للسلطات المحدودة للأمين العام حتى يفهم هذا».[٩]

هذا التحليل الموضوعي يؤكد فاعلية الدور، الذي قام به الدكتور غالي في محاولة إصلاح الأمم المتحدة، لكنه لم يشر بوضوح إلى الدور المناوئ الذي قامت به الولايات المتحدة لإحباط هذه الجهود النبيلة. وقد تناول الدكتور كلوفيس مقصود هذا الدور بكثير من التفصيل حيث يقول:

«فور انتخابه شرع بطرس غالي في رسم رؤية جديدة، ودور جديد للأمم المتحدة. فبمجرد أن تولى زمام القيادة في هذه المنظمة، حتى أخذ يعمل على ترجمة مهام منصبه

والتفويض المعطى له ترجمة أدبية وحرفية. وبفضل ميوله النشطة دفع الأمم المتحدة إلى مركز الصدارة على مسرح الأحداث العالمية. ففي الوقت الذي أدى فيه انتهاء الحرب الباردة إلى إزالة أي توقع بحدوث صراع نووي، بدأت النذر بأن العالم مقبل على مرحلة تتزايد فيها الصراعات الإقليمية والعرقية والدينية».

«إن تقاطع الخطوط بين عولمة القضايا وتفتيت وحدة الدول القومية خلق تحديًا متعدد الأبعاد بالنسبة لفريق الإدارة الجديد في الأمم المتحدة. هنا نجد أحد الإسهامات الرئيسية لبطرس غالي في تنمية ثقافة سياسية ناشئة. إن خبرته السابقة كأستاذ للقانون الدولي بجامعة القاهرة وجامعة باريس، قادته إلى اعتبارها فرصة مواتية لتدشين القانون الدولي داخل الأمم المتحدة باعتباره قانون المنظمة وكل أجهزتها. وبعد أن اعترف بالضغوط التي سوف تمارس ضده نتيجة لإصرار الدول على احتكار السيادة الخاصة بهم، شكل آلية قوية للوقاية والإنذار المبكر للأمم المتحدة».

«وفي أجندته للسلام تعامل مع التفويض الذي تسلمه من مجلس الأمن في ٣١ يناير عام ١٩٩٢ باعتباره ترخيصًا لإقامة هيكل لتعزيز قدرات الأمم المتحدة على صنع السلام، والحفاظ عليه. ذلك لأن التفويض الذي تسلمه من قمة مجلس الأمن أعطاه الجرأة على أن يتقدم بعزيمة قوية وبنشاط عقلي كان مصدرًا لإلهام البعض وسببا في صدمة البعض الآخر. وقد استمر التوتر بين أمانة الأمم المتحدة وبين كثير من الدول الأعضاء مما عكر جو الاتصالات بينهما طيلة فترة وجوده في منصبه».

«ولكونه معلمًا، وليس داعية أو عضوًا في أحد التكتلات، فقد سعى بطرس غالي لإجراء مناقشات فكرية بغرض توضيح رؤيته وتحقيق أهدافه. وقد بدا بالنسبة «للممثلين الدائمين» وبعض القطاعات الأخرى في جهاز الأمم المتحدة الذين اعتادوا على الوصول بسهولة إلى الأمين العام، أنه «أوتوقراطي» «عنيد شديد التشبث بالرأي» بينما كان هناك أيضا تقدير واسع الانتشار لتجديداته الفكرية. وقد وجهت إليه بعض الانتقادات على أساس أنه «متغطرس» يميل إلى فرض وصايته. ولكن هذا الاندفاع لإصدار الأحكام كان في معظم الحالات بعيدًا عن الإنصاف. وكان السبب أن بطرس غالي ضرب العصب العاري لهؤلاء الدبلوماسيين والسياسيين الذين تتسرب

أفكارهم اللاعقلانية إلى كثير من المشاورات التي تجري بين السكرتير العام وبين بعض الدبلوماسيين، وكانت هذه المسألة على الدوام قضية حية حتى في مداولاته مع مساعديه».(١٠)

هناك من يرجع عداء مادلين أولبرايت مندوب الولايات المتحدة لدى منظمة الأمم المتحدة إلى أسلوب الدكتور غالي في التعامل مع المندوبين الدائمين في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يقول السفير عبد الرؤوف الريدي: «إن الدكتور بطرس غالي لم يستطع أن يقيم علاقة حميمة مع أي من كريستوفر وزير الخارجية أو مادلين أولبرايت». ثم يورد قصة حكاها له أحد مساعدي وزير الخارجية الأمريكية في فترة رئاسة كلينتون الأولى التي كانت فيها مادلين أولبرايت مندوبًا دائمًا للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة فيقول:

«ذهب هذا الدبلوماسي لمقابلة بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة؛ وكانت ترافقه في المقابلة بطبيعة الحال المندوب الدائم مادلين أولبرايت وبينما هما ينتظران الدخول لمقابلة الأمين العام إذا بسكرتيرة بطرس غالي تخرج وتدعو مساعد وزير الخارجية وحده لمقابلة الأمين العام أولا، إلا أن مساعد وزير الخارجية رد على السكرتيرة قائلا: إن السفيرة أولبرايت لن تنتظر خارج الغرفة، وإنها لا بد أن تكون معه. وقد ذكر مساعد وزير الخارجية أن أولبرايت استشاطت غضبا من هذه الواقعة».(١١)

لا ينكر أحد تأثير هذه الواقعة على سيدة متعجرفة مثل مادلين أولبرايت، لكن الهجوم على الدكتور غالي حدث من شخصيات عديدة في أمريكا ومنهم السناتور روبرت دول المرشح الجمهوري ضد كلينتون. إن أعضاء الجناح اليميني في الكونجرس الأمريكي اعتبروا وصفة الدكتور غالي في أجندته للسلام محاولة «تدخل وانتهاك» للسيادة الأمريكية.

وهذا ما يؤكده الدكتور كلوفيس مقصود أستاذ العلاقات الخارجية في الجامعة الأمريكية بواشنطن وهو يعني أن عداء أمريكا لبطرس غالي كان مصدره الأساسي موقف غالي الذي ينزع إلى تحقيق نوع من الاستقلال والفاعلية للأمانة العامة بعيدًا عن سيطرة الدول الكبرى. وعلى حد تعبير شيمون بيريز الذي قال إن غالي «لم يخش أبدا المواجهة، حتى مع الولايات المتحدة الجبارة، عندما شعر بضرورة تسليط الأضواء على قضية إفريقيا ووضعها ضمن أجندة الأولويات العالمية. وبفعل تأثيره بدأت الأمم

المتحدة في التركيز بدرجة أكبر على كيفية شفاء المرضى وإمداد المحتاجين بالخبز وتزويد المقهورين (المعزولين بالتمييز العنصري) بمصدر الفخر والعزة».[١٢]

لقد دخل الدكتور غالي إلى الأمم المتحدة حاملا رسالة إنسانية نبيلة، غايتها إصلاح هذه المنظمة المترهلة حتى تكون قادرة على إدارة سباق التحديات الجديدة في فترة الانتقال وبسبب ثقته الدائمة، كما يقول كلوفيس مقصود فإنه «واجه التحديات بجسارة وإصرار؛ مما دفعه إلى تجاوز خطوط التحذيرات الأمريكية، وكان إعلانه لتقرير العدوان الإسرائيلي على قانا من أشجع هذه المواقف وأكثرها التزاما بالأمانة والمسئولية. وهنا أصبح الصدام بينه وبين الإدارة الأمريكية أمرًا محتومًا، فكيف يمكن لقوى الهيمنة والغطرسة أن تمتثل لحكم العدل والقانون».[١٣]

إن الاستراتيجية الجديدة للدولة العظمى لن تسمح لأحد أن يتحداها. ومن ثم وقفت بقوة ضد إعادة انتخابه لمدة ثانية؛ مما اضطرها لاستخدام الڤيتو. لكن عندما حصل بطرس غالي على أربعة عشر صوتا في مقابل الڤيتو الأمريكي فإنه - كما يقول كلوفيس مقصود- «في رأي وفي حكم أقرانه من العظماء قد بلغ قمة تأثيره الأخلاقي».

لم يكن سبب الصدام منافسة شخصية بين بطرس غالي ومادلين أولبرايت؛ وإنما كان صدام إرادات وصدام استراتيجيات يتحمل تكاليفها العالم كله. وكما يقول د. شارلي هيل الأستاذ بجامعة ييل (Yale) الأمريكية: «فقد كانت علاقة بطرس غالي بالولايات المتحدة في بداية عهده جيدة. وفي أعقاب قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الصومال في أكتوبر ١٩٩٣، بدأت مناظرة مستمرة حول التعامل مع هذه النزاعات ؛ وهل تتم عن طريق تعددية الأطراف المشاركة أو تترك لطرف واحد لينفرد بالمهمة وأيهما يكون مجلبة للقوة أو للضعف. وكان رفض الولايات المتحدة أن تدفع الملايين المديونة بها للأمم المتحدة سببا للتوتر بينهما. والسؤال المتعلق بذلك لا يخص الولايات المتحدة وحدها بل يخص كل الأعضاء وهو:

هل يسمح للمنظمة بأن تقوم بدور حقيقي ومؤثر على مستوى كوكب الأرض أم لا؟ وفيما وراء هذا فإن انتخاب بطرس غالي سنة ١٩٩١ ورفض انتخابه في ١٩٩٦ قد أضاف إلى المناظرة الطويلة والمستمرة بعدًا آخر، حول الكيفية التي يتم بها اختيار الأمين

العام: هل يجب أن تكون العملية مفتوحة سياسيًا، اختيارية عقلانية أم تترك للقوى الكبرى؛ كالولايات المتحدة التي بدون دعمها الكامل لا يمكن لأمين عام المنظمة أن يكون مؤثرا؟ والنقاش حول الدور الصحيح للأمين العام قديم قدم الأمم المتحدة ذاتها، لكنه اشتعل بحدة في سنوات بطرس غالي. فهل ينبغي أن تؤخذ كلمات الميثاق «موظف إداري رئيسي» حرفيا لتحديد الوظيفة؟ أم أن في المادة ٩٩ التي تنص على أنه «قد يعن للأمين العام أن يضع تحت نظر مجلس الأمن أي مسألة يرى أنها تهدد السلام والأمن الدوليين» ما يبرر مدخلًا متسعًا لمن يعرفه البعض بعبارة «الدبلوماسي الأول في العالم».[١٤]

فالقضية هي كيان الأمم المتحدة كله، وفاعليتها في مواجهة النزاعات الدولية واستقلال الأمين العام وعدم خضوعه لتعليمات الإدارة الأمريكية «التي تريد منه أن يتبعها في خنوع العبد للسيد» كما يقول أيان وليامز.[١٥]

ففي رأي بروفسور بروسي روسيتي الأمريكي أن «بطرس غالي مثقف رفيع المستوى، له تاريخ طويل كأستاذ للقانون الدولي. ومن ثم فهو يتعامل مع الأفكار بجدية، ويهتم بالنظريات والقراءة. زد على ذلك، أنه يرى أن وضع الأمين العام، قد حدد بطريقة فريدة من أجل تحديد رؤية دولية واضحة وتزويد المجتمع الكوني بقيادة فكرية وأخلاقية».

ثم يضيف روسيتي: «لقد ظهرت «أجندة السلام» في أعقاب الحرب الناجحة ضد العراق، ومع تصاعد الآمال في أن تقوم الأمم المتحدة بدور جديد. وتطلبت المهام الجديدة أساسًا فكريًا واضحًا ومتسعًا لتجذير نشاط الأمم المتحدة في مجال الأمن، الذي يختصه بطرس غالي بالتمييز في المفاهيم بين الدبلوماسية الوقائية، وبين صنع السلام «تقليديًا» حفظ السلام، وبين بناء السلام في أعقاب النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يؤسس لمفهوم فرض السلام بالقوة، ليس ضد عدوان مباشر، وإنما كإجراء مؤقت لاستعادة وقف إطلاق النار واستمراره بفاعلية أكبر مما تستطيعه قوات حفظ السلام». لكن الدور المعوق للإدارة الأمريكية في البوسنة والصومال ونقل التكليفات بين وقت وآخر جعل هذا المفهوم الأخير يبدو غامضًا إلى حد ما».[١٦]

لكن أيان وليامز يقول في مجلة «The Nation» الأمريكية:

«كان موقف بطرس غالي سلبيًا ليس فقط مع الأمريكان، بل أيضًا في وصفه «للتكتيك الثلاثي للصرب» في البوسنة حيث وصف اللعبة التي كان لا يزال يلعبها سلوبودان ميلوسيفتش مع العالم. وتتلخص في الآتي: يقوم الصرب بالاستيلاء على الأرض ثم ينشرون الرعب بين السكان المدنيين. تهدد الأمم المتحدة بالتدخل، فيتوقف الصرب عن التقدم، ويتوقف الغرب عن التفكير في القيام بأي عمل. وهنا يطالب الصرب بالتنازلات مقابل التوقف وفي الوقت نفسه يستعدون للحركة الثلاثية التالية. فالرجل (بطرس غالي) الذي احتقروه بوصفه معاديًا للبوسنة يعلن عقب مذبحة سربرنيشيا: «لا يمكن أن يكون هناك أي عذر للصرب فيما ارتكبوه من فظائع، إن عجز المجتمع الدولي لا يمكن بأي حال أن يقلل من هذا الذنب».

لم تغفر له الإدارة الأمريكية صحة موقفه وشنت عليه حملة هوجاء من الاتهامات البذيئة، ولم يستحوا أن يقولوا إنه يريد القبض على محمد فارح عيديد انتقامًا منه لأن غالي كانت له مزرعة في الصومال وصادرها عيديد. وكان من الطبيعي أن يصف غالي دبلوماسية الولايات المتحدة بأنها دبلوماسية خرقاء وغير ذات فاعلية. ويصل في وصفها إلى القول: «إن الدبلوماسية كما تصورها دولة إمبريالية هي مضيعة للوقت والسمعة وعلامة من علامات الضعف». وكما يقول أيان وليامز «إن غلطة بطرس غالي الكبرى هي أنه لم يكن يوريا هيب. (أي الخانع) فالصفة التي كانت تستخدم في وصفه هي أنه «متغطرس» وهي حديث واشنطن عن الأجانب الذين يتميزون بالمهارة بنسبة النصف، ويتفاخرون بدلًا من إظهار التواضع. وبالمقارنة مع كم الجهل الموجود في واشنطن، فإن بطرس غالي كان لديه الكثير الذي يؤهله لأن يكون متغطرسًا».

ثم يقول: «كانت أولبرايت هي المسئولة عن حملة «التخلص من بطرس غالي» ونهضت للتحدي بابتهاج وتلذذ، وحققت ربما نجاحها الدبلوماسي الوحيد الكامل: فوحدت العالم كله ضدها وضد الولايات المتحدة تعضيدًا وتأييدًا لبطرس لغالي. ورغم أنه لم يشغل نفسه بالتفكير في الدوافع أو في سلسلة الأحداث التي لا يستطيع أن يتحقق

منها، فهناك أسباب كثيرة: فقد رفض تعليمات أولبرايت وأساليبها بجفاء وغلظة عدة مرات، وجعلها هي ورئيسها يبدوان بلا تأثير أو فاعلية. فماذا تنتظر من امرأة لا تعرف التسامح أو النسيان؟». (١٧)

ولقد حاول الأستاذ محمد حسنين هيكل تفسير هذا الموقف الأمريكي المراوغ إزاء الأمم المتحدة فقال:

عندما فاز «كلينتون» في انتخابات الرئاسة سنة ١٩٩٢ وأصبح رئيسًا للولايات المتحدة. ودخل بطاقم إدارته الجديد إلى البيت الأبيض، وخطى إلى المكتب البيضاوي ليجلس على الكرسي الأعلى في السياسة العالمية - كان طبيعيًا أن يفتح أول ما يفتح ملفات الاستراتيجية العظمى الجديدة التي أعدت له والتي اعتمدها سياسة لإدارته.

كانت سياسة «كلينتون» الجديدة سياسة هجومية - بديلًا عن سياسة «بوش» التي اعتبرها الرئيس الجديد سياسة دفاعية. بمعنى أوضح فإن الولايات المتحدة لا تحتاج في عالم جديد تريده - إلى أوربا غربية تغرق في وحول أوربا الشرقية، ولا إلى يابان تتوه في مجاهل الصين - وإنما تحتاج الولايات المتحدة أن تقود، في قلب العالم ومن هذا القلب - وأداتها في القيادة موجودة، ومكانها في مقدمة هذه الأداة معترف به، على رأس حلف الأطلنطي.

إن الأمم المتحدة تصلح خلفية للمراسم الاحتفالية، ولكنها تعجز أن تكون مقدمة لأي إجراءات عملية. والأمم المتحدة. في حسابات الولايات المتحدة وتقديراتها لا تصلح مقرًا لقيادة العالم في هذه الظروف. فالأمم المتحدة تضم في عضويتها: «كل من هب ودب في مجتمع الدول» - وبعضهم يأخذ مطالب عضويته جدًا أكثر من اللازم، ويتصرف - أو على الأقل يتكلم - كأنه صاحب شأن في كل قضية، له فيها رأي يسمع وصوت يعد.

ثم إن الأمم المتحدة لها أطر قانونية، وبعضها واضح بحيث يعطي من يريد فرصة للاحتجاج والتعطيل مستندًا إلى مبدأ يمسك به نصًا.

وثانيًا فإن مجلس الأمن وهو إرادة الأمم المتحدة يضمن حقًا في الاعتراض مؤكدًا لدول خمس فيها اثنتان على الأقل يصعب التنبؤ بمواقفهما. وأخيرًا فإن الأمم المتحدة تديرها وتحركها بيروقراطية «بطيئة مترهلة» تعجز عن الاستجابة السريعة في الاتجاهات المطلوبة.

هذا كله بينما الظروف والدواعي الآن تقتضي العمل من داخل تجمع لديه فرصة التوافق العريض وإمكانية العمل السريع، وقابلية ترك مسئولية الإدارة للولايات المتحدة بمبدأ «أنا أدفع – إذنً أنا أقول» – ترجمة للحكمة الأمريكية المأثورة والمشهورة «I pay 'I Say»».(١٨)

وتعليقي على هذا الكلام أن الولايات المتحدة لم تدفع ما عليها للأمم المتحدة قبل تولي غالي لمنصبه بسنوات وأيضا طيلة سنوات ولايته.

هوامش:

١ -بطرس بطرس غالي - خطط السلام والتنمية والديمقراطية - ص ٢٠.

٢ - مصطفى الفقي - «ابن الفجالة في أرفع منصب دولي» - (الأهرام ٨ ديسمبر ١٩٩٨).

٣ - بطرس بطرس غالي - «خمس سنوات في بيت من زجاج»، (مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٩) ص٢٥.

٤ - نفس المرجع ص ٢٨.

٥ - كلوفيس مقصود - مقال «صديقي بطرس غالي» في كتاب:

Amicorum Discipulorumque Liber. BruyLant, vol 1, Bruxelles, 1998.

٦ - أناتولي جروميكو - «هل يكتب لنا البقاء؟» دار التقدم موسكو ١٩٨٩.

٧ - نفس المرجع السابق.

٨ - شيمون بريز -مقال «بطرس بطرس غالي».

Amicorum Discipulorumque Liber. BruyLant, vol 1, Bruxelles, 1998.

٩ - هانز ديتريش جينشر - مقال «بطرس بطرس غالي: الأمين العام والمصلح».

Amicorum Discipulorumque Liber. BruyLant, vol 1, Bruxelles, 1998.

١٠ - كلوفيس مقصود (نفس المقال السابق).

١١ - عبد الرءوف الريدي - تداعي الذكريات في قراءة المذكرات بين بطرس غالي ومادلين أولبرايت. (مجلة وجهات نظر- أغسطس ١٩٩٩).

١٢ - شيمون بيريز (نفس المرجع).

Amicorum Discipulorumque Liber. BruyLant, vol 1, 2 Bruxelles, 1998.

١٣ - كلوفيس مقصود (نفس المرجع).

Amicorum Discipulorumque Liber. BruyLant, vol 1, 2 Bruxelles, 1998.

١٤ - شارلي هيل مقدمة كتاب «أوراق الأمين العام»، جامعة ييل يولية ٢٠٠٣.

The Papers of ex-United Nations Secretary General Boutros Boutros Ghali, Yale University Press, 2003.

١٥ - أيان وليامز- «غالي يرد الطعنة»، (The Nation - Ian Williams). ١٤ يونية ١٩٩٩.

١٦- بروسي روسيتي - «كلمة أخيرة» تصدير أوراق الأمين العام.

The Papers of ex-United Nations Secretary General Boutros Boutros Ghali. Yale University Press. 2003.

١٧- أيان وليامز - نفس المرجع السابق.

١٨-محمد حسنين هيكل - «بقايا يوغوسلافيا السابقة» - (وجهات نظر -يولية ١٩٩٩).

الفصل الأول

الخلفية الاجتماعية والثقافية

ينتمي الدكتور بطرس غالي إلى البرجوازية المصرية الكبيرة التي خدمت الدولة المصرية أجيالًا عديدة. وكان جده بطرس باشا غالي رئيسًا للنظارات (رئيسا للوزراء) أول القرن العشرين. وهو الذي أدخل القانون المدني والجنائي إلى مصر ضمن عملية التحديث التي بدأها إسماعيل باشا من قبل. وقد اغتيل بطرس باشا بواسطة أحد المتطرفين الإسلاميين.[1] وما زالت هذه الحادثة ماثلة في ذهن دكتور بطرس غالي (الحفيد) الذي يهدي إليه كتابه «طريق مصر إلى القدس» قائلا: «إلى ذكرى جدي بطرس باشا غالي. الذي ألهمني إخلاصه لمصر أن أتبع الطريق دون التفات للوراء». لكنه قد تأثر أكثر بعمه واصف غالي الذي حكم عليه بالإعدام بواسطة محكمة عسكرية بريطانية أثناء ثورة ١٩١٩ بسبب ارتباطه بحزب الوفد وبزعيمه سعد زغلول، وقد صار بطلًا وطنيًا، واختير أول وزير لوزارة الخارجية في حكومة سعد زغلول. وهو مؤلف كتاب «تقاليد الفروسية العربية»، الذي نشره سنة ١٩١٩ في باريس بالفرنسية. وحاول فيه أن يشرح للغرب حياة العرب وتقاليدهم الجميلة.[2] وقد أعاد بطرس غالي نشر الكتاب سنة ١٩٩٦ عندما كان لا يزال أمينًا عامًا للأمم المتحدة.

فهو ينتمي إلى أسرة من السياسيين والكُتاب. فجده لأمه ميخائيل شاروبيم هو أحد المؤرخين الثقات المعروفين. وهو مؤلف كتاب «الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث» في أربعة مجلدات نشره في مطبعة بولاق (١٨٩٨-١٩٠٠) ثم حوليات مصر السياسية بعنوان: «رقيب الأحداث» (١٨٧٨-١٨٨٢)، ونشره بطرس غالي في دار المعارف ١٩٩٢ عقب انتخابه أمينًا عامًا للأمم المتحدة. أما ابن عمه مريت غالي فقد

ألف كتاب «سياسة الغد:برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي» ونشرته مطبعة الرسالة بالقاهرة ١٩٣٨. ثم كتاب «الإصلاح الزراعي: الملكية، الإيجار، العمل» وكتاب «تراث للمستقبل:القيم الإنسانية والهدف» (أوكسفورد ١٩٧٢). ثم ابن عمه إبراهيم غالي الذي كتب تاريخ أسرة بطرس باشا غالي ونشره مع وثائقه بالفرنسية ولم نعثر على نسخة منه، كما نشر كتابًا يعارض اتفاقية السلام التي وقعتها مصر مع إسرائيل.

هذه الخلفية العائلية هي التي حدت به إلى الاهتمام بالسياسة منذ الطفولة. وحين كانوا يسألونه: عايز تشتغل إيه لما تكبر؟ يجيب: زي أعمامي بالسياسة. ولم يكن يعرف ماذا تعنيه هذه الكلمة.

وفي سن الثامنة عشرة عام ١٩٤٠ تولى تنظيم حملة انتخابية لابن عمه الذي كان مرشحًا كنائب عن دائرة الفجالة. واختار منزل العائلة ليكون مقرًا لقيادة حملته. وفي ذلك الوقت، وجد كل شيء يشده إلى العمل السياسي. وكان المعتاد أن يكون السياسيون من رجال القانون، فدخل بطرس غالي كلية الحقوق بجامعة القاهرة (١٩٤٠-١٩٤٦) - وحسب قوله- لم يكن منضبطا أثناء الدراسة وكان من أواخر دفعته.

كانت جامعة القاهرة تضم قوتين متعارضتين هما حزب الوفد الذي تنتمي إليه أسرة غالي. وحزب الإخوان المسلمين. وهناك فريق ثالث محدود ولكنه كان نشيطًا جدًا، وهو فريق الشيوعيين. تخرج بطرس بطرس غالي في كلية الحقوق عام ١٩٤٦ وذهب إلى باريس لاستكمال دراسته العليا حيث حصل على دكتوراه الدولة في القانون ودبلوم العلوم السياسية.

رحلته إلى السودان وأول مقال ينشره

في عام ١٩٤٥ نشر أول مقال له في صحيفة مصرية، بعد رحلة إلى السودان مع مجموعة من الطلبة. وكان السودان يثير اهتمامه لأقصى درجة. ذلك أن جده بطرس باشا غالي كان قد وقع مع بريطانيا العظمى معاهدة ١٨٩٩ وبمقتضى هذه المعاهدة تم وضع السودان تحت الحكم المشترك الإنجليزي المصري، وكان بطرس الحفيد يتوق للتعرف

على هذا البلد الذي كان يسمع الناس يقولون عنه: «لقد باع جدك السودان للإنجليز» وكان من ثمار هذه الرحلة أنه اكتشف أن مصر والسودان ظلا منفصلين لعدم وجود خط سكة حديد يربط بينهما بطريق مباشر، وحتى الآن لا يزال هذا الخط غير موجود.

مناضل ضد الاستعمار

استمر في كتابة المقالات للصحف العربية ومنها مقال عن الجزائر مما جعل عمه «واصف» باشا ينصحه ألا ينتقد السياسة الفرنسية طالما أنه ضيف على فرنسا، وإلا فعليه أن يستكمل دراسته في سويسرا. لم يقف الأمر عند حد كتابة المقالات فقد عينه عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية «ممثله الرسمي في باريس» وأخذ بطرس غالي في توثيق صلته ببعض الوطنيين من شمال إفريقيا على مدى ثلاث سنوات قضاها هناك. وفي كل مرة يعود فيها إلى مصر كان يتوقف في مدينة الجزائر، لكن السلطات الفرنسية ترفض منحه تأشيرة دخول إليها. ربما كانت هذه المحاولات بداية طريقه إلى العمل السياسي وإلى النضال من أجل القضاء على الاستعمار حيث يقول إنه كان يؤمن في نفس الوقت بفكرة إقامة ولايات عربية متحدة.

من حقوق الإنسان إلى المنظمات الدولية

أما اهتمامه بمسألة حقوق الإنسان فيرجع الفضل في توجيهه هذه الوجهة إلى بروفسور «چورچ سيل» صاحب الرؤية الباهرة لفكرة الفيدرالية الدولية، والذي دفع بطرس غالي إلى التخصص في موضوع «حقوق الإنسان» ودراسة الأمم المتحدة، فاختار بعد ذلك بروفسور شارل روسو كمشرف على رسالته وموضوعها «الاتفاقات الإقليمية» في إطار عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة. كانت الجامعة العربية هي أول اتفاق إقليمي تم تأسيسه قبل الأمم المتحدة، وأنها ساهمت في إعداد الباب الثامن من الميثاق المخصص للاتفاقيات الإقليمية. وفي يونيو ١٩٤٩ نوقشت هذه الرسالة ونشرتها دار «بيدون» في نفس العام تحت عنوان «مساهمة في دراسة الاتفاقيات الإقليمية» بمقدمة من بروفسور شارل روسو مليئة بالثناء.(٣)

حياة أبناء الذوات

لقد عاش بطرس غالي حياة مترفة في طفولته وشبابه، ورأى منذ الطفولة مظاهر الفخامة والأبهة في قصور الأمراء والأثرياء من أبناء طبقته. فقد كانت أمه صديقة حميمة للأميرة شويكار ومن المدعوين دائما لحضور حفلات الأميرة. وكان بطرس غالي يرافقها وهو صغير، ويحظى مع أقرانه من أبناء وبنات الأمراء والباشوات برعاية واهتمام فائقين، كما يستمتعون بكل أنواع الترفيه والتسلية من موسيقى ورقص وغناء. وكان من أصدقاء بطرس غالي الدكتور مجدي وهبة حفيد يوسف وهبة باشا. وقد تزاملا في دراسة القانون في مصر وفي فرنسا، إلا أن الدكتور مجدي وهبة مال إلى الأدب، وحصل على الدكتوراه من أكسفورد، وعمل بتدريس الأدب الإنجليزي بقسم اللغة الإنجليزية بجامعة القاهرة حتى وفاته في أوائل التسعينيات. وقد ضرب كلاهما مثلًا رائعًا في الرقي وحب الوطن والارتباط الحميم بمشاكله وقضاياه.

وقد اقتربت من أستاذي الدكتور مجدي وهبة أثناء دراستي بهذا القسم، ولمست فيه روح المودة والتواضع الشديد والاهتمام بتلاميذه وهي الصفات المشتركة بينه وبين بطرس غالي وأبرزها الجدية الشديدة في تحصيل المعرفة، والاهتمام الشديد بنقل هذه المعرفة للآخرين عن طريق التدريس والكتابة. لقد أتاحت لهما حياة الثراء والسعة فُرصًا كبيرة للتعليم والسفر، إلا أن هذا التعطش للمعرفة لا يمكن إرجاعه فقط لهذه الظروف المواتية التي أتاحت لهما كل إمكانات التنعم والمتعة. وإنما لقدرات ذاتية واستعداد فطري للفهم والاستيعاب وللتطور والرقي، فأقبل كل منهما على التعليم بنهم وعشق شديدين بصورة تدعو للإعجاب وتعطي النموذج الرائع للاستقامة والنجاح.

ورغم أنهما تعرضا لإجراءات التأميم والمصادرة والعزل السياسي في بداية سنوات الثورة في عصر عبد الناصر إلا أنهما عادا في وقت العدوان الثلاثي ليكونا في خدمة الوطن والمساهمة بجهودهما في مجال التدريس بالجامعة، وفي مجالات الإعلام والتعريف بقضايا الوطن، والدفاع عن حق مصر في استقلال إرادتها وتأميم قناة السويس. وعن هذا الطريق تمكن كلاهما من كسب احترام السلطة والمجتمع. ورغم كل شيء، فإن النجاح الذي تحقق لكل واحد منهما هو ثمرة الاجتهاد وحسن التدبير ونُبل الغاية التي سعى كل منهما إليها.

يروي الدكتور بطرس غالي في كتابه «طريق مصر إلى القدس» حين ذهب مع السادات، وفي السيارة التي نقلته من المطار إلى الفندق جلس إلى يساره موشي ديان وزير خارجية إسرائيل، وراح يفتش في عقله عن مفتاح للحديث مع ديان، واهتدى بعد قليل إلى موضوع الآثار، لأنه كان يعرف أن ديان مغرم بها. قال بطرس غالي إن زوجته الأولى «ليلى كحيل» كانت قد جذبت انتباهه إلى الآثار، حين كانت في جامعة باريس تعد رسالتها للدكتوراه عن الصور المختلفة لهيلانة الطروادية على آنية الفخار الحمراء والسوداء، في نفس الوقت الذي كان هو فيه يعد رسالته للدكتوراه في القانون الدولي، وتتبع معها عن كثب الحفريات التي كانت تجري في جزيرة ثاوسوس في بحر إيجه، في مكان غير بعيد عن مدينة «قولة» وهي مسقط رأس محمد على باشا حاكم مصر ومؤسس الأسرة المالكة المصرية. وقال لديان: «إن ذلك الزواج انتهى بعد سنوات قليلة ومعه انتهى اهتمامي بالآثار». فضحك ديان وقال إن اهتمامه بالآثار استمر بعد انفصاله عن زوجته الأولى. (ص ٢٦) (٤)

وقبل زواجه من ليلى كحيل كان بطرس غالي غارقا في قصة حب عنيفة حيث يقول: «وذكرني جناحي بالفندق في روما بالشقة التي استأجرتها في الإسكندرية في صيف ١٩٤١، حينما كنت متورطًا في قصة حب عظيمة مع قاهرية جميلة وكنا نعتزم الزواج. ولقد أصر هنري ماتيس على رسمها، وفي كل مرة قام فيها بتخطيط المنحنيات الرقيقة لوجهها، في عجالة، كان نفس التعبير المميز يظهر واضحًا بالرغم من أن كل واحد من أعماله تلك كان فريدًا. وفي عام ١٩٤٨ أذعنا الإعلان الكنسي لزيجتنا في باريس حيث كانت تدرس، ولكن خطبتنا انفسخت. لقد كنا صغارا جدا لتحمل المسئوليات المترتبة على الحياة الزوجية. وما زلت أعتز برسومات ماتيس». (ص ٢٣٨)

أما زواجه من «ليا ماريا» ابنة المليونير اليهودي المصري نادلر صاحب مصانع نادلر للحلويات المشهورة؛ فقد تمت في سنة ١٩٥٨ وهي سيدة فاضلة وعلى درجة كبيرة من الجمال والثقافة. وقد شاركته كفاحه سنوات طويلة. وهي تعبر عن قلقها وخوفها عليه في أيام الأزمات التي مرت به وهددت حياته مرات كثيرة بعد كامب ديفيد. ومن تلك

المواقف المضحكة حين أصر هو على زيارة الكويت في جو التهديد الذي كان يحيط به. فقد أرادت أن تمنعه بل وطالبته بالاستقالة حتى لا يقتله الفلسطينيون مثل يوسف السباعي. وفي محاولة لإقناعه قالت قولتها الشهيرة: «حمار حي أفضل من أسد ميت».

وعِشق بطرس غالي للحياة وللجمال يظهر واضحًا في حرصه على الأناقة في المظهر وفي أنواع البدل التي ينتقيها ويفاخر بها ديان الذي يرتدي بدلة متواضعة، بل ووزير خارجية أمريكا. والقارئ لكتبه يلمس هذا الإحساس بالجمال في وصفه للبشر وخصوصا النساء، وكذلك في وصفه لأماكن الاجتماعات وأماكن اللهو أو المتعة كالنوادي والفنادق وحمامات السباحة. وقاموس عباراته زاخر بالألفاظ المعبرة الرشيقة والجميلة. وله قدرة على التهكم والتعبير بأوصاف ساخرة ولاذعة أحيانًا، وهذا واضح جدا في كتابه «طريق مصر إلى القدس» وفي حديثه عن حسن التهامي وغيره من أعضاء الوفد المصري والوفود الأخرى، واكتشافه لبعض التناقضات في الشخصيات والمواقف بمن فيهم الرئيس السادات نفسه. وكثيرا ما تغلب عليه روح المرح في بعض المواقف المتأزمة فيروي نكتة أو حدوتة ساخرة تخفف جو المناقشة وهكذا. وهو ينتهز اللحظات القليلة بين المباحثات الشاقة أحيانا لرؤية فيلم أو حفلة رقص وغناء من أجل الترويح عن النفس والتخلص من توتر الأعصاب.

يحكي في كامب ماديسون أنه حضر حفل إنشاء الأمم المتحدة، ثم توجه بعدها إلى مناسبة اجتماعية أخرى. ولفتت نظره مغنية سوداء بجمالها الخلاب وعينيها الساحرتين وطول قامتها. يقول: «استمعت إليها تغني ثم طلبتها للرقص. وكنت الوحيد الذي راقصها. وأمضيت سهرة رائعة ونسيت صراع اليوم الذي بدأ في السابعة صباحا بلقاء الرئيس كارتر». (ص١٧٤)

العمل بالجامعة

لم يختر بطرس غالي العمل الدبلوماسي أو الالتحاق بوظيفة في الأمم المتحدة، ولكنه اختار العمل بالتدريس في الجامعة وعاد إلى القاهرة لتدريس القانون الدولي في كلية الحقوق. وهناك عرف أن القانون الدولي لا يدرس سوى ساعتين فقط في العام للسنة

الثالثة، وأنه يوجد أستاذ كرسي لهذه المادة وله مساعد شاب، فتحول إلى كلية التجارة حيث حصل على وظيفة محاضر في قسم العلوم السياسية. وهكذا ألقى أول محاضرة له في أكتوبر سنة ١٩٤٩. ثم تفرغ لإعداد المحاضرات وكتابة الأبحاث الأكاديمية التي كانت تنشر في «المجلة المصرية للقانون الدولي» وكان في نفس الوقت ينشر مقالات سياسية في جريدة «الوطن» اليومية التي كانت تصدر باللغة الفرنسية، تحت اسم مستعار هو «الدكتور إبراهيم» وهو عنوان رواية لجون كنيتل.

وتدور قصة الدكتور إبراهيم حول طبيب كان يعمل في لندن وعاد إلى مصر متقدًا بالحماس وقد قرر أن يقوم ببعض الإصلاحات، ولكنه للأسف سرعان ما يصطدم بالواقع ويعود إلى بريطانيا العظمى وهو يشعر بالمرارة بعد أن تحرر من الأوهام. لقد أحب بطرس غالي مصر حبا عاطفيا مشبوبا من خلال الريف، ومن خلال التاريخ. لذا وضع أمامه قصة الدكتور إبراهيم الذي فقد حماسه وغادر بلده، لكي تذكره بأنه مهما كانت صعوبة الواقع المصري فعليه ألا ينسحب ولا ييأس.

ثورة يوليو وتصفية الإقطاع

قامت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبدأت إجراءاتها لتصفية النظام الملكي. فطردت الملك، وأعلنت الجمهورية، وألغت الدستور والأحزاب. وأخذت في تصفية الإقطاع. وكان والد الدكتور غالي من كبار ملاك الأراضي. وقد توفي سنة ١٩٥١ في العام السابق على الثورة، وقسمت ثروته من أموال منقولة وعقارية بينه وبين إخوته ووالدته. ثم صدر قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢، وكان من حق كل فرد أن يملك مائتي فدان. وبهذا فلم يجردهم الإصلاح الزراعي تماما من أملاكهم. ورغم ذلك، فقد تركت هذه الإجراءات تأثيرها على المستوى الشخصي. أما على المستوى المهني، فإن علاقته بالنظام الجديد تحسنت بمضي الوقت، فقد شارك في إنشاء «معهد العلوم السياسية» الذي خصص للضباط الأحرار، وللعسكريين الراغبين في اكتساب الثقافة السياسية التي كانت تنقصهم حتى يتعلموا كيف يديرون شئون الدولة ويسيطرون عليها بصورة أفضل.

منحة فولبرايت

في عام ١٩٥٤ حصل د. غالي على منحة «فولبرايت» وقضى عامًا للدراسة في نيويورك، يقول إنه كان من أكثر فترات تكوينه ثراء. كان لا يزال شابا لم يعمل بالتدريس سوى أربع سنوات فقط في القاهرة. وفي نيويورك وجد فرصة لإتقان اللغة الإنجليزية. وفي جامعة كلومبيا اكتشف طريقة جديدة للتدريس تعتمد أساسا على المناقشة وتبادل الرأي، وهي طريقة مختلفة تماما عما رآه في أوربا حيث يقوم التدريس على إلقاء محاضرات مهيبة. وفي نيويورك نشر أول دراسة بالإنجليزية في مجلة «International Conciliation» بعنوان «الجامعة العربية.. عشرة أعوام من النضال» ثم دراسة أخرى بعنوان «النزاع اليمني البريطاني» وقد اعتمد في إعداد هذه الدراسة على وثائق عثر عليها في مكتبة جامعة كولومبيا. وأخذ في نفس الوقت يتردد على الأمم المتحدة حيث كان يتابع مناقشات مجلس الأمن.

في ذلك الوقت أغرته فكرة العمل بالأمم المتحدة، خصوصًا وأنه كان قد شارك قبل سفره من القاهرة في إعداد كتاب بعنوان «مصر والأمم المتحدة» بناء على طلب من مؤسسة كارنيجي، التي دعت كل المجتمعات العلمية في العالم إلى إصدار سلسلة من المؤلفات بمناسبة العيد العاشر للأمم المتحدة. وفي نفس العام نشر كتاب آخر باللغة العربية بعنوان «المنظمات الدولية» كتب مقدمته الدكتور عبد الحميد بدوي باشا القاضي بمحكمة العدل الدولية.

حيث يقول: «ولكن لمؤلف هذا الكتاب، وهو من رواد الأبحاث العلمية البارزين في نشاطهم وسعة أفقهم وعمق دراستهم، الفضل في وضع أول كتاب بالعربية في التنظيمات الدولية عامة. إذ هو لا يقف عند تنظيم بعينه بل يعالج بحث الموضوع في جملته في الماضي والحاضر ومن الوجهتين العلمية والعملية».

ويضيف بدوي قائلًا: «ومن آيات توفيق المؤلف أنه بما جمع من شتات الأبحاث عن التنظيم الدولي وحقق من مشكلاتها وقرر من قواعدها وأحكامها، يرضي رغبة القارئ المستنير الذي يود أن يتتبع الشئون الدولية في فهم وحسن تقدير، كما يرضي الباحث الفني من المشتغلين بالقانون الدولي في تطلعه لمعرفة الحقائق القانونية ووجوه الرأي المختلفة».

«وهذا الكتاب خاتمة المطاف في مجموعة من الأبحاث وضعت باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، تشهد لصاحبها بالمقدرة فيها جميعًا على تصوير فكره في أجلى بيان وفي عبارة قوية تهون صعاب العلم وتشوق للاستزادة منه». وبعد أن يزجي التهنئة للمؤلف يختم كلامه بما يشبه النبوءة فيقول: «فإني موقن بأن عقله وقلمه لن يتركا له فراغًا أو راحة من الاستفادة والإفادة» وقد صدقت نبوءة الدكتور عبد الحميد بدوي باشا مع بطرس غالي فهو لم يكف عن العمل حتى الآن بعد أن تجاوز الثمانين بسنوات عديدة.

تحدث بطرس غالي في ذلك الكتاب عن المنظمات الدولية، وكتب عن عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة، وضمنه مسحًا شاملًا للدراسات التي أجريت من قبل والمتعلقة بمفهوم المنظمة الدولية نفسه بدءا بالأب «سان بيتر» وحتى عمانويل كانط. وأثناء قيامه بالبحث عن فلاسفة أفرو-آسيويين، اكتشف الفيلسوف المسلم «الفارابي» الذي تكلم عن المدينة الفاضلة «وعن مجموعة المدن الفاضلة» التي لا بد أن تؤدي إلى قيام «المعمورة الفاضلة». وقد تأثر بطرس غالي برؤية الفارابي حتى أنه كررها في خطبة تنصيبه أمينًا عامًّا للأمم المتحدة حين قال: «إن أعظم الأحلام هو الحلم بوجود المدن الفاضلة». وأنه يأمل في أن تحقق الأمم المتحدة هذا الحلم. كذلك اكتشف أيضا عبد الرحمن الكواكبي صاحب كتاب «أم القرى» الذي دعا فيه إلى إنشاء منظمة دولية تجمع كل الدول الإسلامية في رابطة واحدة قوية.

وبالرغم من إغراءات العمل بالأمم المتحدة، وخطابات التزكية التي ربما كانت تتيح له فرصة الحصول على وظيفة، فإن نداء مصر كان هو الأقوى، فأسرع بالعودة إلى القاهرة في لحظة حاسمة في تاريخنا الحديث.

العمل السياسي في جو الشكوك

لم يكن العمل السياسي سهلًا بالنسبة لبطرس غالي. فقد كان النظام الناصري ينظر بعين الشك إلى جميع العائلات الإقطاعية، والتي حرمها من المشاركة في الحياة السياسية، ولكن ذلك لم يمنعه من المشاركة في حملة واسعة لشرح حقوق مصر الشرعية في تأميم

قناة السويس، بل نشر كتابًا عن هذا الموضوع. وأثناء ذلك شارك في إنشاء جمعية العلوم السياسية. وطوال الأشهر الحزينة - نوفمبر وديسمبر ويناير ١٩٥٦ (أثناء العدوان الثلاثي على مصر) - كان يقوم بإلقاء المحاضرات عن السياسة الدولية التي كان يتابعها الجمهور الكبير والسفارات المعتمدة في مصر. وبدأ اسمه يظهر في القاهرة من خلال هذه المحاضرات العامة التي كان يشارك فيها بانتظام اثنان أو ثلاثة من ضباط النظام القائم. كذلك ضاعف من الندوات العامة ومن اللقاءات الصحفية. وهكذا انتقل من التدريس في الجامعة إلى الإعلام الوطني والدولي حيث كان يركز على دور الأمم المتحدة في تلك الأزمة.

أبدى اهتمامًا جادًا بمؤتمر باندونج وقدم بعض الدراسات حول الحياد الإيجابي، وكذلك من خلال كتابه عن الحركة الأفروآسيوية التي تتحدث عنها باندونج وأصولها. وعن هذا الطريق اندمج بطرس غالي في التيار الوطني العام، وأخذ منذ عام ١٩٥٨ يعد العدة لإصدار مجلة «الأهرام الاقتصادي» وصدر العدد الأول منها في سنة ١٩٥٩. وكانت فكرته هي إصدار مجلة على غرار «الإيكونومست» الإنجليزية. وقد أكسبته هذه المجلة مكانة خاصة في الحياة الجامعية، ليس فقط لأنه كان أستاذًا بل لأنه كان يتولى إدارة إحدى المجلات المؤثرة في البلد.

ويرجع سر هذا النجاح الصحفي إلى صداقته الشخصية لبشارة تكلا صاحب جريدة الأهرام اليومية الكبرى. وبإصداره لمجلة «الأهرام الاقتصادي» أصبح الدكتور غالي متحدثًا رسميًا باسم أحد التيارات السياسية. نظرا لأن هذه المجلة كانت تدافع عن القطاع الخاص والملكية الخاصة، في وقت اجتاحت مصر فيه موجة اشتراكية شيوعية. وبهذا صار هو الإقطاعي القديم المنتمي إلى الديمقراطية الاجتماعية، والذي يحاول عن طريق الصحافة كبح جماح التجاوزات الإيدولوجية للنظام الناصري. وكان ذلك من الأسباب التي كانت تعرضه أحيانا للوم.

وفي بداية الستينيات، شارك في تأسيس كلية جديدة هي «كلية الاقتصاد والعلوم السياسية» التي ضمت قسمي الاقتصاد في كليتي التجارة والحقوق، وقسم العلوم السياسية في كلية التجارة. واختار بطرس غالي أن يكرس محاضراته للأمم المتحدة

والمنظمات الدولية. وفي ذلك الوقت قام بإصدار مجلة جديدة لا تزال تصدر حتى الآن هي: مجلة «السياسة الدولية» وتعتبر أول مجلة من نوعها في مصر. وأصبح لها مثل «الأهرام الاقتصادي» تأثير كبير في العالم العربي كله. وفيها باب مخصص لنشاطات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى. كما قام أيضًا بتعميم هذه الموضوعات في جريدة «الأهرام» اليومية. وخصص بعض أعداد «السياسة الدولية» لإفريقيا ومشكلة نزع السلاح، وكان مقاله في أول عدد من مجلة «السياسة الدولية» عن القنبلة الذرية الصينية بعد شهر واحد من تفجير تلك القنبلة.

يؤكد هذا النشاط أن السياسة الدولية والمنظمات الدولية كانت تستأثر بالقدر الأكبر من محاضرات بطرس غالي وكتاباته. لكنه كان يهتم أيضًا بمنظمات العالم الثالث مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وحركة عدم الانحياز ومنظمة الدول الأمريكية.

كان من الطبيعي أن تحظى منظمات العالم الثالث باهتمام خاص، لأسباب شخصية وأسباب عملية. فالكتابة عن السوق الأوروبية المشتركة، كانت تستلزم منه الرجوع إلى مئات المؤلفات حول هذا الموضوع. لكن بالنسبة للجامعة العربية فالأمر مختلف تمامًا، لأن جميع الوثائق والمراجع مكتوبة باللغة العربية وفي متناول يده. وهذا يصدق أيضًا على منظمة الوحدة الإفريقية. ومن الناحية الشخصية، فإنه ينتمي إلى هذه المنطقة من العالم خصوصًا أنه كان يحلم بالقيام بدور سياسي، في وقت كانت الكتابة فيه هي الباب الوحيد الذي يسمح له بالدخول إلى عالم السياسة في مصر.

هزيمة ١٩٦٧ وآثارها المريرة

لم يحتمل الدكتور غالي تلك الهزيمة، وهرب مثل الدكتور إبراهيم، بطل قصة چون كينتل. هرب غالي إلى فرنسا حيث عُين أستاذًا مشاركًا في كلية الحقوق بباريس. وفي نهاية عام ١٩٦٨ عاد إلى القاهرة بعد أن استعاد حماسه ونسي الهزيمة.

وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠، توفي الرئيس جمال عبد الناصر. وتولى السادات السلطة وبدأ سياسة جديدة لتغيير النظام السياسي، مما دعاه لفتح الباب أمام أنصار النظام

القديم والطبقة القديمة، ومنهم الإقطاعيُّون الذين كان عبد الناصر يعتبرهم أعداء للشعب. وبهذا انفتح المجال واسعًا أمام د. بطرس غالي فتم تعيينه مسئولًا عن السياسة الخارجية في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي.

وقام بطرس غالي برحلات خارجية كثيرة من أجل التعريف بالاتحاد الاشتراكي وإقامة علاقات مع الأحزاب السياسية الأخرى. ومن ثم ارتبط بعلاقة وثيقة مع حزب المؤتمر الهندي والحزب الاشتراكي في فرنسا. وحاول ضم الاتحاد الاشتراكي إلى «الدولية الاشتراكية» ولكنه لم ينجح، نظرًا لأن مصر كان يحكمها حزب واحد. ومن ثم حاول تأسيس اشتراكية دولية إفريقية ضمت في البداية تونس والسنغال ومصر، وكان يرأسها ليوبولد سنجور، شاعر السنغال الكبير الراحل صاحب دعوة الزنوجة أو الاعتزاز بالثقافة الزنجية وبالأصالة الإفريقية.

الحوار السياسي والاقتصادي والتنمية

اهتم د. غالي بهذه الموضوعات من خلال منظور سياسي واقتصادي واحد إلا أن تفكيره انصب في البداية على الجانب السياسي، خاصة استقلال البلاد العربية والإفريقية وتحريرها من الاستعمار. فكان على اتصال بمكتب المغرب بالقاهرة والذي أنشئ في جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٥، وتتبع إنشاء مختلف التجمعات الإفريقية مثل: مجموعة «الدار البيضاء» ومجموعة «منروفيا» اللتين اندمجتا في ١٩٦٣ في قمة أديس أبابا.

وبعد أن تحقق القضاء على الاستعمار السياسي، أدار اهتمامه للقضاء على الاستعمار الاقتصادي، فأخذ يكتب عن مفهوم الاستعمار الجديد القائم على السيطرة الاقتصادية والثقافية والنزعة القومية الجزئية. وحلل ظاهرة عدم الانحياز ونادى بفكرة أنه «إذا أردنا أن نكون محايدين في الصراع الدائر بين الشرق والغرب. فعلينا أن نكون منحازين في الصراع بين الشمال والجنوب». وكذلك في القضاء على الاستعمار الاقتصادي ودعم التعاون بين الجنوب والجنوب.

سلاح البترول

يقول الدكتور بطرس غالي إنه كان من أوائل الذين فكروا في استخدام سلاح البترول للرد على العدوان الأجنبي. وبعد وقت قصير من هزيمة ١٩٦٧ أعلن بطرس غالي في اجتماع عام: «إن السلاح الذي يجب علينا أن نستخدمه الآن هو سلاح البترول». وفي ٥ مايو سنة ١٩٧٣ نشر مقالًا في جريدة «الأهرام» اليومية يدعو فيه إلى تطبيق النظرية الأمريكية عن «الرد المرن» و«الانتقام الشامل» على مشكلة البترول، وذلك بتخفيض الإنتاج تدريجيًا كرد على العدوان الأجنبي. ومر المقال دون أن يلفت نظر الرأي العام المصري لكنه أثار اهتمام شركات البترول الكبيرة.

ويعترف الدكتور غالي أن هذه الاستراتيجية قد نبتت في ذهنه بمساعدة ممثل برنامج الأمم المتحدة الخاص بالتنمية في القاهرة «بيرز جواريرو» الذي قال له في نهاية عام ١٩٥٥: «إذا استطعت أن تقيم علاقة بين بلدي - فينزويلا - المنتج للبترول وبين منتجي البترول في العالم العربي، حتى لو تمت هذه العلاقة في مجرد إطار للتشاور، فإن ذلك سوف يعطيكم قوة هائلة أمام الدول المستهلكة للبترول، وأمام الشركات العملاقة متعددة الجنسيات». ومنذ ذلك الحديث مع جواريرو، بدأ في عرض فكرة استخدام البترول كسلاح في عدة مقالات كتبها بهذا الخصوص، وهي السياسة التي طبقت في عام ١٩٧٣.

تركت صدمة البترول تأثيرها على كثير من دول العالم الثالث، وأضعفت الدول الإفريقية بشكل خاص، لكنها ساهمت في إيجاد تقارب بين دول إفريقيا والعالم العربي. وفي عام ١٩٧٥ قام بطرس غالي بجولة في إفريقيا بصفته سفيرًا للجامعة العربية لتدعيم هذا التقارب. وبعد عامين عقدت أول قمة بين العالم العربي والدول الإفريقية وكانت بمثابة تحالف بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

في خدمة الدبلوماسية المصرية (١٩٧٧ - ١٩٩١)

في سبتمبر ١٩٧٧عين الدكتور بطرس غالي وزيرا للدولة برئاسة الجمهورية، وتم تكليفه بملف العلاقات المصرية السودانية. وعن هذا الطريق عاد لإفريقيا والسودان

ولمعاهدة ١٨٩٩ التي وقعها جده، كما لو كانت هناك استمرارية سياسية في العائلة! وفي غضون هذه الفترة اهتم الدكتور غالي بإقامة علاقات مع المنظمات غير الحكومية، وهو أمر يرجع الفضل فيه إلى السنوات التي قضاها في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، حيث كان مسئولاً عن العلاقات مع الأحزاب السياسية الأخرى. وسرعان ما أدرك أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تقتصر فقط على العلاقات بين وزراء الخارجية، بل لا بد من الاستعانة بالقوى ذات الفاعلية وغير الحكومية.

وحين جاء چان بيير كوت السياسي والجامعي الفرنسي لرؤيته بالقاهرة وسمع منه أنه يعمل وزيرًا للدولة بجانب رئيس الوزراء. وأنه مسئول عن العلاقات مع السودان، ولكنه مكلف أيضًا بالعلاقات مع المنظمات غير الحكومية، أخذته الدهشة من هذا التجديد الذي لم تفكر فيه الوزارة الفرنسية. لكن ذلك لم يدم طويلاً. فعند زيارة السادات للقدس في ١٥ نوڤمبر سنة ١٩٧٧ تم تعيينه وزير دولة وقائماً بأعمال وزير الخارجية لكي يقود المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وقد سار مع السادات في هذا الطريق حتى توقيع معاهدة السلام في كامب ديڤيد. إن نجاح بطرس غالي في حياته العلمية والعملية لم يأت من فراغ، بل كان نتيجة نشاط مخطط ومنظم لتحصيل المعرفة ومواجهة التحديات.

وقد وصف غالي تفانيه الشديد في القراءة والكتابة على النحو التالي:

«كنت أعرف أن ممارسة السياسة تتم بالكلمة المكتوبة، وأن النصوص هي التي تجعل الأشياء تحدث في دنيا الدبلوماسية العليا وشئون الحكم. فالكتابة تكسب المفاهيم حياة. وقبل أن أصبح أمينا عاما، كنت أمارس الكتابة كل يوم تقريبا، كلما استطعت ذلك، لمدة ثماني ساعات – من أواخر العصر إلى حوالي الساعة الثانية صباحا – وكنت أعد نفسي لذلك بممارسة الرياضة ومراعاة النظام الغذائي، بل وبالملابس المناسبة – المريحة وإن تكن غير رسمية – وعمليا، كنت أستطيع عن طريق النوم في العصر قبل الكتابة، أن أجعل من اليوم الواحد يومين. وكان ذلك يبدو لي أمرا طبيعيا تماما. وكنت دائما أجد إغراء بأن أستمر في الكتابة بعد انتهاء الساعات الثماني، ولكني كنت أعرف أنه يجب أن أتوقف وإلا فلن أكون «فائقا» للكتابة في اليوم التالي. وكانت «ليا» تقول إن الكتابة ترهقني، وتدعوني مرارا وتكرارا للراحة والكف عن العمل. ولكن الكتابة بالنسبة لي كانت نوعا من الراحة». «خمس سنوات في بيت من زجاج» (ص ٣٧).(٥)

لقد استفاد بطرس غالي كثيرًا بحصيلة أفكاره الأكاديمية. إذ ساعدته هذه الأفكار الواضحة، على أن يتعامل مع رؤية الآخرين للأمور دون أوهام. وقد سبق له الكتابة عن المشاكل القائمة بين العالم العربي وإسرائيل. وقال إنه يجب الاعتراف بوجود دولة إسرائيل، وإن هذه الدولة سوف تندمج يوما ما في العالم العربي. «وعلى إسرائيل إذا أرادت أن تبقى في هذه المنطقة أن تتعرب» بمعنى آخر أن تصبح اللغة العربية لغة إسرائيل الأولى بجانب العبرية.

كان بطرس غالي ينظر لإسرائيل باعتبارها «هونج كونج» في وسط العالم العربي، إذ لم يكن قد تخلى بعد عن حلمه في إقامة «كونفيدرالية عربية» كذلك قام بتنظيم ندوة في القاهرة، مع إسرائيليين من ذوي الجنسية المزدوجة، الإسرائيلية والأمريكية، كل ذلك جعل الإسرائيليين يعتقدون أنه المحرض على زيارة السادات لإسرائيل. وتناولت الصحافة العربية التي كانت تكره مصر نفس الفكرة بطريقتها، وبتعبير جميل شكلا لكنه شديد القسوة؛ إذ كتبت تصف بطرس غالي بأنه «المهندس الأكاديمي للانهزامية العربية» فهو المفكر الأكاديمي الذي أشاد بالحوار مع إسرائيل وأسهم في الاستسلام لها.

وينفي بطرس غالي هذا، ويقول إنه لو كانت الزيارة من ترتيبه، لكان قد افتخر بها. لكن ذلك لم يكن صحيحًا. لقد طلب منه السادات أن يعد له خطابا لإلقائه في الكنيست لكنه لم يلق هذا الخطاب وقرأ الخطاب الذي أعده موسى صبري الصحفي بأخبار اليوم. وبعد الزيارة أسند إليه السادات مهمة الحوار العربي الإسرائيلي والمصري الإسرائيلي، واستمر ذلك سنوات طويلة. لكنه واصل الاهتمام بإفريقيا من خلال ملف السودان. وكان مبرره في ذلك أمام الرأي العام: إن مصر قد باتت معزولة عن العالم العربي وعن الحركة الإسلامية. لكن الحقيقة أن اهتمامه كان يعود إلى سبب آخر في نظره: هو منابع النيل.

وقد كان هذا الموضوع محل اهتمام المصريين القدماء منذ فجر التاريخ. وكما يقول د. غالي:

«كانت لمصر الفرعونية سياستان، سياسة أمنية مبنية على استراتيجية دفاعية تجاه آسيا، وسياسة اندماج وتكامل مع إفريقيا حيث منابع النيل. لقد ارتبط أمن مصر دائما بإفريقيا

أكثر منه بإسرائيل، لأن تغذية مصر بالمياه تعتمد على النيل وروافده القادمة من سبعة بلدان إفريقية عبر السودان. فحوالي ٨٠ بالمائة من مياه النيل الأزرق تأتي من بحيرة تانا في إثيوبيا، ومن مياه النيل الأبيض من بحيرة فكتوريا في كينيا عن طريق أوغندا وتنزانيا وبوروندي ورواندا وزائير. فإذا أرادت مصر بناء سدود جديدة لمضاعفة مياه الفيضان، فلن تستطيع ذلك إلا ببناء سدود أقرب إلى المنابع في جميع هذه البلدان.

وهذه الفكرة هي التي كان يطرحها في محاضراته بالمدارس العسكرية والجامعات، فالمشكلة ليست آسيا أو إسرائيل، فالواقع الإسرائيلي ليس سوى ظاهرة عابرة سوف تنخفض في يوم من الأيام. والمشكلة الحقيقية في نظره هي الجنوب. فإذا قررت كينيا أو إثيوبيا بناء سدود لاستهلاكها الخاص من المياه فسوف يقل نصيب مصر من هذه المياه. نحن إذن في حالة «وقف التنفيذ» ومن هنا يأتي الخطر الحقيقي أكثر مما يأتي من إسرائيل. ومن هنا جاءت أهمية تقوية العلاقات الطيبة مع هذه البلدان، وأيضًا مع جيرانها، ولهذه الأسباب أعطى الأولوية المطلقة لإفريقيا طوال الخمس عشرة سنة التي قضاها في وزارة الخارجية.

وبعد عشر سنوات من العمل الشاق، ونظرا لتغيير الوزارات كثيرًا في بلاد حوض النيل، توصل إلى فكرة لإقناع الدول بالتعاون في إدارة توزيع المياه. وأقنع الإفريقيين بفكرة إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق السدود، وتصدير هذه الكهرباء الخالية من التلوث إلى أوربا، وتوفير دخل إضافي. وهكذا تمكن من الحصول على التمويل من البنك الإفريقي للتنمية لعمل دراسة جدوى، ولكن لم يحصل التعاون المنشود.

وفي هذه الفترة قام بإنشاء الصندوق المصري للتعاون مع إفريقيا، وتحديدًا في عام ١٩٧٨، لكن هذا الصندوق لم يقم بعمله الفعلي إلا في عام ١٩٨٠. وكان صندوقًا متواضعًا لا يزيد رأسماله على عشرات الملايين من الجنيهات المصرية، لكن كان له ولا يزال تأثير حاسم على كل القارة الإفريقية. وبعد إنشائه حاول إقناع وزارات التعاون في فرنسا وألمانيا وإسكندنافيا والولايات المتحدة وإيطاليا للانضمام إلى الصندوق، من أجل تنفيذ مشروعات مشتركة إلا أنهم رفضوا. ولم يستجب لدعوته إلا رئيس وزراء اليابان، باشيرو ناكوسوني، عندما قابله في طوكيو، والذي رحب بهذه الفكرة الجديدة، وأرسل وفدًا لدراستها.

وحتى اليوم لا تزال اليابان شريكًا لمصر في إطار مشاريع مشتركة يمولها كل طرف بالنصف. وقد أتاح لنا ذلك فرصة تدريب مئات من رجال الشرطة الأفارقة على مكافحة المخدرات في أكاديمية ناصر بالقاهرة، وتدريب عدد من الممرضين والممرضات في مستشفيات مصر. وكذلك الاستعانة بمرشدين من قناة السويس، ومن الأكاديمية البحرية بالإسكندرية للمساهمة في تدريب المرشدين الأفارقة للعمل عند مداخل الموانئ. وصارت لمصر بعثة دائمة في چيبوتي، وأخرى في لاجوس وأيضا في أكرا. وفي مجال آخر، تم إرسال أربعين من مدرسي الرياضيات إلى الكاميرون. لقد أتاح هذا الصندوق فرصة لخلق وجود مصري نشيط جدا في كل إفريقيا، ولا يزال يعمل بصورة جيدة حتى الآن، وذلك ما لاحظه الدكتور بطرس غالي أثناء سفره إلى برازقيل عام ٢٠٠١.

في قيادة الدبلوماسية المصرية

ترأس بطرس غالي الوفد المصري عدة مرات بالأمم المتحدة، لكن السادات لم يكن يهتم بالأمم المتحدة، وطلب منه أن يرسل شخصا آخر إلى جانبه هناك. وقد نجح في أن يتم انتخاب مصر ضمن الأعضاء العشرة غير الدائمين بمجلس الأمن. وكان يذهب إلى الأمم المتحدة بانتظام. فقد تمت عملية التوقيع على معاهدة السلام كلها مع إسرائيل، على هامش الأمم المتحدة. كانت مصر تريد مشاركة الأمم المتحدة في المفاوضات، لكن ذلك لم يحدث. وطبقا للاتفاقية كان يجب وضع قوات من الأمم المتحدة في سيناء، واعترضت الدول العربية على تشكيل هذه القوات، لأنهم كانوا ضد هذه الاتفاقية. فقام بطرس غالي بجولة في أمريكا اللاتينية عام ١٩٨٠، للحصول على مشاركة رمزية، لقوات من دولها في قوة متعددة الجنسيات خارج إطار الأمم المتحدة، وقد نجح في هذه المهمة. كذلك عمل على التقارب مع الاتحاد السوڤييتي بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وموسكو.

الفرانكفونية

سعى بطرس غالي لضم مصر إلى منظمة الدول الناطقة بالفرنسية، للمحافظة على نوع من التوازن أمام الهيمنة الأمريكية، لأن فرنسا هي الدولة الأكثر استقلالًا في إطار

التحالف الأطلنطي. وقد تحقق ذلك في ١٩٨٦، ولأن انضمام مصر لهذه المنظمة يخدم سياستنا الإفريقية أيضا، لأن عددًا كبيرًا من الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية كانوا أعضاء في هذه المنظمة. وفي سنة ١٩٨٦، شاركت مصر في القمة الأولى للفرانكفونية التي عقدت في فرساي. وفي عام ١٩٨٧ انتخب الدكتور غالي نائبًا في مجلس الشعب، وفي ١٩٩١ عينه الرئيس حسني مبارك نائبا لرئيس الوزراء. ثم انتخب أمينًا عامًا للأمم المتحدة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٦. ورغم النجاح الذي تحقق في ظل إدارته إلا أن الإدارة الأمريكية ناصبته العداء، واضطرت أمام حصوله على أغلبية الأصوات أن تستخدم الفيتو حتى تحول دون توليه فترة ثانية. وفي سنة ١٩٩٨ انتخب الدكتور غالي أمينًا عامًا لمنظمة الدول الناطقة بالفرنسية «الفرانكفونية» وظل بها حتى ٢٠٠٢.

في كتاب يومياته الذي نشره الدكتور بطرس غالي بعنوان «بانتظار بدر البدور» يقول:

في أثناء مروري في نيودلهي، منذ سنوات، أتى من يقترح عليَّ استشارة عراف واسع الشهرة وقيل لي، لمزيد من الإقناع: «إنه على استعداد للمجيء إليك في الفندق ولقائك سرا». تم تحديد الموعد في يوم الجمعة التالي الموافق ٩ سبتمبر١٩٩٤.

كنت أتوقع أن أجد أمامي رجلًا مسنًا ذا لحية بيضاء، ووجه نقشته السنون – وهي الصورة التي نرسمها عن الحكماء. ولشد ما كانت دهشتي حين رأيتني ذلك النهار أمام شاب يافع، يوحي بالاحترام، ويكاد يبدو خجولًا، لولا تلك العينين المتقدتين اللتين تضفيان على وجهه سلطة مقرونة بسحر غامض. سألني عن تاريخ مولدي ومكانه وساعته لكي يحدد برجي القمري. دون أن أترك له المجال لكي يسترسل في توقعاته، وجهت إليه السؤال الذي كان أكثر ما يشغلني في ذلك الحين: ما هي خطوات إعادة انتخابي؟

أصابتني الخيبة من إجابته الفورية، إذ قال:«لا أظن أنك ستنجح في تحقيق هذا المشروع. لكنني أعتقد في المقابل، أن نجمك سوف يسطع أكثر بعد أن تنتهي من مهامك. سيحدث ذلك بعد انقضاء قمرك الألف. وبإمكاني أن أؤكد لك أن نجمك سيشع بنور لا مثيل له. لا أرى شيئًا آخر في الوقت الحاضر سوى النور الباهر لهذا النجم».

تساءلت أحيانًا كثيرة، منذ هذا اللقاء الغريب، عن رمزية هذا النور الذي سيضيء أيامي المشارفة على المغيب. وأنا أنتظر، كمن ينتظر الوحي، أن يطلع بدر البدور.(٦)

وطلع بدر الدكتور بطرس غالي في موعده حين تم انتخابه أمينًا عامًا للفرانكفونية (١٩٩٨—٢٠٠٢) ومن قبل ذلك بسنوات سعى بطرس غالي إلى ضم مصر لهذه المجموعة الثقافية. وهو يطمح أن يجعل لها دورًا سياسيًا مفيدًا في إرساء أسس العدل والسلام بين الدول..

لقد حظي الدكتور غالي بمساندة الرئيس الفرنسي ميتران في ترشيحه أول مرة لمنصب أمين عام الأمم المتحدة، وقد سانده بقوة في المرة الثانية لكن الڤيتو الأمريكي حال دون تجديد ولايته. وكانت خسارة بطرس غالي لهذه المعركة تمثل خسارة لفرنسا أيضا. وقال غالي إن الرئيس شيراك كان طوق النجاة بالنسبة له.

«فكل الدول وبإجماع ظاهر ومضمون قررت أن تتخلى عن وجه الإعصار الأمريكي»، وواصل الرئيس شيراك دعمه ومساندته للدكتور غالي بعد عودته إلى باريس فاستقبله في ٢ يناير ١٩٩٧ بقصر الإليزيه «بتلك الحرارة والبساطة والمودة التي يملك سرها» كما يقول غالي. واستغرق اللقاء وقتا طويلا، عرض خلاله بالتفصيل تركيبة مؤسسات الفرانكفونية، وكذلك رهاناتها التي تتمثل في الدفاع عن التعدد اللغوي والتنوع الثقافي، وماذا يرجى من الأمين العام الذي سينتخب في قمة رؤساء الدول والحكومات في هانوي، في شهر ديسمبر القادم. كما اقترح عليه القيام بجولة، اعتبارا من شهر مايو، في إفريقيا وآسيا لكي يحضر لعملية انتخابه. وكانت تلك بداية المغامرة الفرانكفونية.

يقول بطرس غالي: «والواقع أن هذه المغامرة قد بدأت قبل ذلك بخمسة عشر عامًا في أغسطس ١٩٨١، في عاصمة هندوراس، حين كنت أقوم بجولة في أمريكا الوسطى، لطلب إرسال وحدات من دول أمريكا اللاتينية ضمن قوة دولية، خارج إطار الأمم المتحدة، لتنتشر على الحدود المصرية – الإسرائيلية، في سيناء بعد انسحاب القوات الإسرائيلية تطبيقا لمعاهدة السلام».

وشاءت الصدفة أن يقيم في نفس الفندق الذي كان يقيم فيه وزير خارجية فرنسا في عهد ميتران، كلود شيسون، وفي لقاء بينهما أخبره بطرس غالي بأن له مطلبين:

الأول: أن تتمكن فرنسا من المشاركة، ولو رمزيًا، في القوات المتعددة الجنسيات في سيناء. والثاني: أن تصبح مصر عضوًا في المنظمة الفرانكفونية، وأن تشارك في القمم الفرنسية الإفريقية.

فأجابه شيسون بأنه سيعرض الأمر على الرئيس فرنسوا ميتران. ثم أردف بعد لحظات من التفكير قائلا: «ولكن مصر لم تعد بلدًا ينطق باللغة الفرنسية. ففي القاهرة يتكلم الناس اليوم الإنجليزية... فما هي إذن الأسباب الحقيقية التي تدفع مصر إلى الانضمام إلى الفرانكفونية؟».

أجاب غالي:

«هناك ثلاثة أسباب على الأقل: السبب الأول هو أن مصر السادات ترغب في الانفتاح على العالم الغربي، وبالأخص على أوربا، وأنا أرى أن هذا التوجه سيكون له أيضًا انعكاسا إيجابيا، إذ إنه يقطع الطريق على أي انزلاق نحو الانكفاء على الذات الذي يراهن عليه الأصوليون. وستساعدنا الفرانكفونية في هذا المجال.

ومن جهة ثانية، أن الدبلوماسية المصرية هي الآن في أوج نشاطها في إفريقيا، ونصف البلدان الإفريقية هي فرانكفونية. من هنا فإن مشاركة مصر في المؤسسات التابعة للمنظمة الفرانكفونية ستصب في خانة دعم سياستنا الإفريقية. وأنا أرى أخيرًا في تدعيم العلاقات بين باريس والقاهرة سببًا ثالثًا مهمًا لنا لكي نلتحق بالمنظمة الفرانكفونية. فتقربنا من فرنسا ومن أوربا سيتيح لنا الحد من التأثير الأمريكي في مصر.

كما كان السؤال مباشرًا، أتى الجواب كذلك. ولكن الوقت كان متأخرًا، وكان علينا - نحن الاثنين - أن نسافر باكرًا في ذاك الصباح».

إن وجود المفكر في الحياة السياسية أمر له أهمية كبيرة، خصوصا إذا كانت له رؤية جديدة تمكنه من كسر الروتين، وإضافة مبررات عقلانية لتوجهاته، وفي إمكانه التعامل مع أوساط متنوعة من البشر، خارج نطاق المجالات الحكومية التقليدية، بحيث يستطيع بطريقة غير مباشرة، أن يخاطب المجتمع المدني. وهذا ما يفسر حرص بطرس غالي على

ضم مصر للدولية الاشتراكية وإلى منظمة الدول الناطقة بالفرنسية حتى يضمن لها الحضور الدائم في مجالات الثقافة العالمية.

إنجازات الأمم المتحدة في عهد غالي

لقد نجحت الأمم المتحدة بقيادة الدكتور بطرس غالي في إعادة الاستقرار والديمقراطية إلى ثلاث دول هي: كمبوديا وهايتي وموزمبيق، بعد أن مزقتها الحروب والنزاعات الداخلية التي خربت هذه البلاد والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من البشر بل الملايين كما حدث في كمبوديا، وقد تم كل ذلك بمبادرات شخصية غير مسبوقة من جانبه، ولم تكن من تقاليد الأمم المتحدة. بالإضافة إلى دوره الفعال في تحريك المنظمات غير الحكومية وتشجيعها على القيام بدورها في النضال من أجل تأكيد العدالة وحقوق الإنسان.

كذلك استطاع غالي في أثناء ولايته وكما يقول السياسي الألماني هانز ديتريش جينشر، أن يحول الأمم المتحدة إلى منتدى للتعامل مع التحديات الدولية. ومؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت حول «القضايا الكوكبية» مثل «قمة الأرض» في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ڤيينا عام ١٩٩٣ و«مؤتمر السكان والتنمية» في القاهرة عام ١٩٩٤ و«قمة كوبنهاجن» حول القضايا الاجتماعية في العالم عام ١٩٩٥ ما هي إلا شواهد على وعيه الحاد بالتحديات الدولية التي تواجه العالم، ورغبته في تحريك المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات.

ورغم النجاح الذي تحقق في ظل إدارته إلا أن الإدارة الأمريكية ناصبته العداء، واضطرت أمام حصوله على أغلبية الأصوات أن تستخدم الڤيتو حتى تحول دون توليه فترة ثانية. وفي سنة ١٩٩٨ انتخب الدكتور غالي أمينا عاما لمنظمة الدول الناطقة بالفرنسية «الفرانكفونية» وظل بها حتى ٢٠٠٢.

ولا يزال الرجل يواصل عطاءه في رئاسة المجلس القومي لحقوق الإنسان التي اختير لها منذ بداية تشكيل هذا المجلس في ١٨/ ٢/ ٢٠٠٤، وقد أنشئ هذا المجلس من أجل تعزيز حقوق الإنسان في مصر، وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها، والإسهام في

ضمان ممارستها. ونحن ننتظر من هذا المجلس أن ينجح – تحت قيادته –في تقديم الدعم والحماية لكل المضطهدين والمظلومين من أبناء مصر حتى تتحقق شروط المواطنة العادلة بين الجميع..

بالإضافة إلى رئاساته لعدد من المؤسسات الدولية منها على سبيل المثال

- President of the National Council for Human Rights. Egypt (2004).
- President of the Institute for Mediterranean Political Studies – Club de Monaco. Carlo (2002).
- President of the International Panel on Democracy and Development (IPDD). Paris. UNESCO (1997).

وأكتفي الآن بهذه اللمحة السريعة التي أردت بها أن أغري القارئ الكريم كي يتابع معي فصول هذه الملحمة العظيمة في جهاد رجل من أشجع الرجال، أخلص لوطنه ولأمته وأراد الخير للإنسانية جمعاء فتربصت به قوى الهيمنة والطغيان، ووقفت بغطرسة في طريق تحقيق إصلاحاته للأمم المتحدة لكي تنفرد وحدها بالتصرف في شئون العالم، واعتمادا على منطق القوة وحده اندفعت في طريق العدوان وتورطت في حروب ومجازر فادحة في البلقان وفي أفغانستان والعراق، وليتهم يدركون الآن أن إصلاح الأمم المتحدة وتقويتها كان يمكن أن يوفر عليهم كثيرًا من مهانة الخيبة ومذلة العار التي لحقت بهم. فالعنف يولد العنف المضاد، والإرهاب لا يمكن محاربته بالطياشة أو بإرهاب آخر.

هوامش:

١ - محمد حسين هيكل «تراجم عربية وغربية» - (مطبعة مصر - بدون تاريخ) ص ١١٠.
٢- لمعي المطيعي «واصف غالي: هذا الرجل من مصر» - (دار الشروق ١٩٩٧) ص ٦٣٨.
٣- بطرس بطرس غالي - «الديمقراطية هي الحل لمخاطر العولمة» - (مكتب الأهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٢) ص٧-٢٧.
٤ - بطرس بطرس غالي، نفس المرجع.
٥- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» - (مكتب الأهرام للترجمة والنشر) ١٩٩٩.
٦- بطرس بطرس غالي «بانتظار بدر البدور» - (دار الشروق ٢٠٠٥).

الفصل الثاني

الوزير غالي وأخطر مهمة

مع السادات في زيارة القدس

في كتابه «طريق مصر إلى القدس» يروي الدكتور بطرس غالي حكاية تعيينه وزيرا فيقول إنه سمع هذا النبأ في مطار القاهرة حين ذهب لاستقبال زوجته القادمة من الخارج... وهي مفاجأة لم تكن في الحسبان، فلم يستشره أحد في هذا الأمر من قبل، ولم يؤخذ رأيه، فكيف تم ذلك؟! وما الدوافع والأسباب وراء هذا الاختيار؟![1]

هزته قوة المفاجأة، وأثارت في نفسه مخاوف وذكريات متضاربة، فقد كانت حياته حافلة بالاستقرار والاحترام والتنوع، ومُرتبة بشكل مريح، مما يوفر له القيام بالكتابة إلى جانب عمله الأكاديمي الجاد، كما يوفر له فرصة السفر لحضور اجتماعات الجمعيات المهنية الدولية في الشرق والغرب، بالإضافة إلى مكانته كعضو في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي العربي.

وأي إنسان ينعم بمثل هذا الهدوء والاطمئنان في حياته، لا بد أن تهزه مثل هذه المفاجأة، وبالأخص إذا كان له تاريخ بطرس غالي وشخصيته؛ لذلك قرر الذهاب فورًا إلى مقر مجلس الوزراء كما يقول، للاعتذار عن هذه المهمة.

دخل الدكتور غالي المبنى القائم في قصر الدوبارة الذي كان من قبل قصر الأميرة شويكار أولى زوجات الملك فؤاد، وكانت هذه الأميرة صديقة حميمة لأمه، وكانت أمه مخلصة في ولائها للأسرة المالكة، وقد سبق له في صباه أن سعد بحضور حفلات في ذلك

القصر على شرف الملك فاروق، وأحاط به المصورون والصحفيون يهنئونه ويوجهون إليه أسئلة لا يعرف إجابة لها.

كانت الساعة الحادية عشرة مساء عندما استقبله ممدوح سالم رئيس الوزراء، ولم يكن قد التقى به من قبل، ويصف الدكتور غالي ممدوح سالم فيقول: إنه رجل طويل القامة ذو شخصية مؤثرة، معروف بالأمانة وضبط النفس وقلة الكلام واختيار الكلمات بعناية. وهي مجموعة صفات يندر اجتماعها في العالم العربي. وقبل كل شيء فهو رجل أمن، رجل شرطة.

أخبره ممدوح سالم بأن رئيس الجمهورية قرر تعيينه في الوزارة الجديدة التي كلفه بتشكيلها، وهنا ظهرت مشاعر بطرس غالي الحقيقية، وأخذ يذكر العقبات التي تحول دون تعيينه في هذا المنصب قائلا:

«إن جميع القوانين الاشتراكية قد طبقت علي وعلى إخوتي، بدءا من قانون الإصلاح الزراعي الأول في سنة ١٩٥٢ حتى قانون الإصلاح الزراعي الثالث.

ووضعت ثروة زوجتي تحت الحراسة، وقد تعرض أفراد عائلتي لمعاملة مماثلة، وعلى هذا فنحن لا نتمتع بسمعة سياسية طيبة لدى من قاموا بالثورة».

وكانت ثورة ١٩٥٢ قد طبقت الاشتراكية، وكانت ممتلكات أسرة بطرس غالي، ممتلكات كبيرة، تعني أنهم من «الإقطاعيين» وفرض عليهم جميعا التأميم، الذي كان نوعا من المصادرة. وفقد بطرس غالي ٩٠ في المائة مما ورثه من أبيه، كما فقد حقوقه السياسية في البداية، وأعفي من ذلك فيما بعد بوصفه أستاذا في جامعة القاهرة، إذ كان لا يزال هناك قدر من الاحترام للإنجاز الفكري، وكانوا ينظرون إليه على أنه يمكن أن يكون عونا للنظام، وبسبب هذا الإعفاء بقي في مصر، ولكن أخويه اضطرا إلى مغادرة مصر حتى يكون لهما أمل في مستقبل عملي ناجح، ثم ختم كلامه بالعبارة التالية:

«إن قوانينكم جعلتني عدوًا للشعب، وليس من مصلحة مصر أن تعرض علي هذا المنصب» (٢)

استمع ممدوح سالم في صبر لكل ما قاله د. بطرس غالي وأكد أنهم يعرفون ذلك. وأن الأمر لم يعد محل مناقشة. فقد تم تعيينه وزير دولة وأن المرسوم الجمهوري قد أذيع بالفعل من الإذاعة والتليفزيون... وما عليه إلا أن يستعد للمنصب الجديد. ثم أضاف: «وليس أمامك اختيار آخر. أريد أن أراك مبكرا في صباح الغد في قصر عابدين لأداء اليمين الدستورية. لقد مارست العمل الأكاديمي ثلاثين سنة قضيتها مع النظريات، وبعيدا عن الواقع. وآن الأوان لتدخل المجال العملي وتشرع في حياة عامة في خدمة مصر. ومن خلال أجيال متعاقبة كان لأسرتك تراث غني في خدمة الوطن وعليك الآن أن تؤدي نصيبك في الخدمة الوطنية».

الرغبة الدفينة

كانت الوزارة هي أمنية والده الذي كان يدفعه للدخول في العمل السياسي، ويسخر من عزمه بعد حصوله على الدكتوراه على التفرغ للبحث والتدريس. وكان من الممكن أن يحقق رغبة أبيه لولا قيام ثورة يوليو التي غيرت المسرح الاجتماعي وسدت الأبواب أمام كل العائلات الإقطاعية ومنها عائلة بطرس باشا غالي. لكن المسار الأكاديمي الذي سلكه بطرس غالي لم يكن بعيدًا عن السياسة. بل إن عمله بالكتابة ودوره في الاتحاد الاشتراكي كانا في صلب العمل السياسي. أما الهواجس التي ثارت في نفسه بعد سماعه نبأ اختياره وزيرًا فلم تكن تعني رفضه للعمل السياسي أبدًا؛ وإنما كانت ناتجة عن المفاجأة. لأنه لم يخبر بذلك مسبقا أو يستشار فيه. وكان من الطبيعي أن يطرح على نفسه وعلى ممدوح سالم تلك الأسئلة لكي يطمئن إلى أن كل الحواجز قد سقطت وصار طريقه للوزارة ممهدًا. يتضح هذا بجلاء من قراءتنا للفقرة التالية:

«لماذا اختارني الرئيس السادات؟ لم أكن أعرفه. وكنت قد التقيت به في بداية الثورة عندما كان واحدًا من أعضاء المجموعة الداخلية لمجلس الثورة. وجمعتنا المنصة معًا في برنامج للاحتفال بيوم الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٥٤... وكنت قد نشرت في الصحف اليومية والمجلات المتخصصة كثيرًا من المقالات عن القضايا الكبرى في السياسة الداخلية المصرية. ولم يكن لي غير اتصال محدود بالرئيس السادات، ولكن كنت أعرف

أنه قد قرأ مقالاتي وتساءلت عما إذا كان الرئيس السادات قد اختارني لهذا المنصب تمهيدا لتعييني وزير دولة للشئون الخارجية؟ وكانت هذه رغبة والدي وإلحاحه، وكذلك معرفتي بالتراث الطويل لأسرتي. قد أعدني ذهنيا لذلك، على الرغم من المسار المختلف الذي اتخذه عملي».

والآن وقد تم تكليف بطرس بطرس غالي كوزير في وزارة ممدوح سالم، فيا له من انقلاب كبير! لا شك أنه انقلاب خطير في حياة الأسرة وفي تاريخ مصر ما بعد الثورة. وهو انقلاب يرتبط بما سمي بثورة التصحيح التي قام بها السادات في مايو ١٩٧١ واعتبره البعض تصفية لثورة يوليو سنة ١٩٥٢. أصدر السادات قراره بتعيين بطرس بطرس غالي وزيرًا للدولة وهي وزارة ليس لها اختصاصات محددة. وقد واجه بطرس غالي هذه المفاجأة بالدهشة. فهو لا يعرف لماذا وقع عليه هذا الاختيار، وأما السادات فقد كان يعرف جيدًا مبررات اختياره هذا، لأن السادات لم يكن يكشف عما يضمره إلا في الوقت المناسب.

كان السادات ينوي القيام بزيارة إسرائيل، ويسعى لتوقيع الصلح معها. وكان يعرف جيدًا أن مثل هذه الخطوات سوف تواجه بالرفض من قوى كثيرة داخل مصر وخارجها، وسوف ينعكس ذلك على معاونيه. ولا بد له أن يحسن اختيار الفريق الذي يمكن أن يعتمد عليه. وكان بطرس غالي بحكم عمله وثقافته السياسية يمثل خبرة نادرة ودعامة أساسية في أي مفاوضات متوقعة مع إسرائيل. ربما قرأ السادات عن محاولاته لفتح قنوات التفاهم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. فقد استضافت مجلة «السياسة الدولية»التي كان يرأسها بطرس غالي ندوة بمقر صحيفة الأهرام وبموافقة من الدولة ١٩٧٠، حضرها عدد من الإسرائيليين مزدوجي الجنسية، ومن الفلسطينيين والمصريين، وناقشوا فكرة التعايش السلمي بين إسرائيل والعالم العربي. أو قرأ مقاله «فلسطين سنة ٢٠٠٠» الذي كتبه سنة ١٩٧٥، وفحص فيه إمكانية إقامة سلام مع إسرائيل. واقترح أن «تكون الدولة العبرية بمثابة هونج كونج الشرق الأوسط: دولة غير عسكرية متوافقة مع رغبات جيرانها» فاختاره كلاعب احتياطي لكي يلجأ إليه في وقت الحاجة.

وقد أثبتت الأحداث المتوالية فيما بعد صدق إحساسه وبعد نظره. فقد اختار السادات إسماعيل فهمي لوزارة الخارجية ومحمد رياض وزيرا للدولة للشئون الخارجية. ولم يكد يعلن السادات عزمه على زيارة القدس حتى قدم هذان الوزيران استقالتيهما، وقيل وقتها إن أي وزير مسلم لا يقبل الذهاب مع السادات إلى القدس. هنا ظهرت الحاجة إلى من يملأ هذا الفراغ ويكون قادرًا على ذلك. وكان وجود بطرس غالي في الوزارة من البداية رصيدًا جاهزًا لسد هذه الفجوة؛ فكلفه السادات بشغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية.

ومن هذا الموقف يتضح أن السادات كان يحسب حسابه جيدًا. وكان اختياره بطرس غالي للوزارة دون استشارته كأمر تكليف من رئيس دولة يعرف ما يريد. وقد حمل بطرس غالي عبء هذه المهمة بنجاح على مدى سنوات في المفاوضات مع إسرائيل في كامب ديفيد إلا أن السادات لم يجرؤ على تعيينه وزيرًا للخارجية خوفا من المتعصبين الذين لا يقبلون بتولي أحد المسيحيين وزارة سيادية في دولة مسلمة.

ويردنا هذا المشهد إلى مستوى التدهور الذي أصاب حياة المصريين سياسيًا واجتماعيًا منذ قيام ثورة يوليو التي أطاحت بدستور ٢٣، كما أطاحت بالأحزاب وفرضت النظام العسكري على كل نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويتضح هذا بجلاء إذا عدنا إلى الوراء لنقرأ التاريخ ونعرف أن جد بطرس غالي كان رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية سنة ١٩٠٨ عندما كانت مصر جزءا من الإمبراطورية العثمانية. وكان عمه وزيرًا للخارجية في الفترة بين الحربين العالميتين. وشغل أحد أعمامه منصبًا مماثلا في وقت الحماية البريطانية في الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٤١. وكان أبناء أعمامه وزراء وأعضاء في البرلمان وفي السلك السياسي قبل ثورة يوليو حين كانت الثروة والسلطة محصورتين في «مائتي عائلة» من كبار الملاك والأثرياء.[٣]

أما لماذا قبل غالي الاستمرار مع السادات بعد أن نكث بوعده ولم يعينه وزيرًا للخارجية؟ واستنتاجي الخاص الذي خرجت به من قراءاتي لهذا الموضوع هو أن بطرس غالي قد كرس حياته وعلمه لخدمة مصر وإنقاذها من الخطر الذي يتربص بها وبالمنطقة كلها وهو خطر الأصولية الإسلامية وما يتولد عنها من إرهاب قد يهدد

العالم كله. ولأن السادات كان يفكر في أن يحقق مقولة إسماعيل بأن يجعل مصر قطعة من أوربا، وأن يفعل بمصر ما فعله أتاتورك بتركيا. وبهذا يقيها شر الإرهاب والتخلف ويفتح لها باب التقدم. فقد استمات بطرس غالي في الوقوف إلى جانبه غير مبالٍ بأي إساءة تلحق به في سبيل الهدف الأعظم وهو: استرداد سيناء بدون قتال وتحقيق الصلح بين مصر وإسرائيل، بل تطبيع العلاقات بين الشعبين لأنه لا سبيل لخروج مصر من قبضة الإرهاب والأصولية إلا بتعزيز العلاقات الطبيعية مع أوربا وأمريكا. ولا يمكن لهذا المستوى أن يتحقق إلا بالصلح مع إسرائيل. وقد تم اغتيال السادات بسبب توقيعه لمعاهدة السلام معها.

سؤال البابا شنودة

في يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٧٧ أدت الوزارة الجديدة اليمين الدستورية أمام الرئيس السادات بقصر عابدين، وعرف من الصحف أن هذه الوزارة تضم ما يقرب من ثلاثين وزيرًا لكل منهم وزارة محددة. وثلاثة وزراء دولة بلا حقيبة هو واحد منهم.

وفي صباح اليوم التالي قام الدكتور بطرس غالي بزيارة رسمية للبابا شنودة بطريرك الكنيسة القبطية، وكان من المعتاد في مصر التي أغلب سكانها من المسلمين، أن يكون هناك عضو قبطي في مجلس الوزراء لرعاية المصالح القبطية والدفاع عنها إذا تطلب الأمر ومسها إجراء حكومي.

يقول د. غالي:

«سألني البابا بطريقة ملفوفة وغير مباشرة، عما إذا كنت سأتحمل تلك المسئولية، لأن الوزير القبطي السابق قد خرج من المجلس مؤخرًا، وشعرت أن البابا ليس واثقًا من أني سأقوم بهذا الدور، لأني وإن كنت أنتمي إلى أسرة قبطية معروفة ومرتبطة بشئون الكنيسة، فإني شخصيًا لم يكن لي مثل ذلك الارتباط. وقلت إن مسئولياتي لم تتحدد بعد. وعندما شعرت بقلق البابا شنودة وعدت بأن أذهب إلى رئيس مجلس الوزراء لأبلغه رأي البطريرك».

ولا بد أن أقرر هنا أني سمعت من بعض المسيحيين أن الدكتور بطرس بطرس غالي كان دائما يتهرب من الحديث عن هموم المسيحيين وقضاياهم حرصًا منه على أن يكون مقبولًا من السلطة ومن الغالبية المسلمة، وهو ما يضمن له تحقيق طموحاته الشخصية. وقد استوقفني موقف الدكتور غالي عندما زار الملك خالد في مستشفى كليفلاند كلينك، بعد أن أجريت له عملية في القلب. وعرف أن الذي قام بعملية التخدير هو الدكتور فوزي إسطفانوس، وهو صعيدي شهم ورائد من كبار رواد علم التخدير على مستوى العالم، كما أن دوره معروف في مساعدة مئات الأطباء المصريين ودفعهم إلى الأمام، فضلا عن دوره في الاهتمام بصورة شخصية بالمرضى المصريين والعرب. لم يشأ دكتور غالي أن يذكر اسمه حتى لا يفسر ذلك بأنه يفخر بطبيب مسيحي. واكتفى بالقول: «وبينما كنت أغادر المستشفى، أسعدني معرفة أن طبيب التخدير الذي تابع حالة الملك خالد مصري».(٤)

زيارة السادات إلى القدس

في يوم الأربعاء ٩ نوفمبر أعلن الرئيس السادات في مجلس الشعب استعداده لزيارة إسرائيل قائلا: «إني على استعداد حتى للذهاب إلى آخر نقطة في العالم سعيًا وراء السلام العادل، ومن أجل ألا يقتل أو يجرح أي واحد من أبنائي الضباط والجنود.. بل إنني على استعداد حتى للذهاب إلى الكنيست الإسرائيلي؛ لأننا لا نخشى السلام ولأننا لا نخشى المجابهة مع إسرائيل».

وظن البعض أن ما قاله السادات هو مجرد كلمات خطابية واعتبرها بطرس غالي كسبا دعائيا. وقال المقربون إن السادات يفكر في إعلان عزمه على الذهاب إلى القدس كوسيلة للتغلب على المأزق الدبلوماسي الذي كان يواجهه، حتى جاء يوم الأربعاء ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٧ إذ دعي بطرس غالي للذهاب إلى قصر العروبة لمقابلة نائب رئيس الجمهورية حسني مبارك.

وفي هذا اللقاء قال له حسني مبارك: «إن الرئيس السادات معجب بكتاباتك الفكرية والسياسية، ويعرف اتصالاتك بالدوائر الدولية، ولذا قرر أن يكلفك بعمل مهم ورسمي؛ فهو يطلب منك إعداد الخطوط العامة لكلمة يلقيها يوم الأحد المقبل في إسرائيل»(٥)

هكذا أصبح بطرس غالي في قلب هذا الحدث التاريخي الكبير، مكلفا بإعداد خطبة الرئيس. وكان مبارك قد أوضح له أن مبادرة السلام هذه من جانب السادات لا تعني التخلي عن أي حقوق تتعلق سواء بقضية الفلسطينيين أو بالأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، وأن الكلمة يجب أن تعبر عن ذلك بوضوح. كانت المشكلة الأولى التي واجهته هي أن هذا الخطاب ليس له سابقة في التاريخ. كيف يمكن لرئيس بلد أن يخاطب البرلمان في بلد آخر في حين أن حالة الحرب قائمة بينهما؟ ماذا يقول عن الماضي؟ وماذا يقول عن المستقبل؟ كيف يمكنه أن يقول إن زيارته ليست استسلامًا ولا ضغطا بل تصدر عن قوة ويقين؟!

المهم أنه عاد إلى مكتبته وأخذ يبحث عن الدراسات القانونية والفلسفية المتعلقة بالسلام. وقرأ الخطب التي ألقاها القادة أثناء الحرب العالمية الثانية، ونظر في الوثائق التحضيرية لمؤتمر سان فرانسيسكو الذي نشأت عنه الأمم المتحدة، وديباجة ميثاق الأمم المتحدة. ودروس الميثاق التأسيسي لمنظمة اليونسكو الذي يتضمن فقرات عن مصادر الحرب وأسبابها، ووضع أمامه القرارات المهمة المتعلقة بقضية فلسطين. ثم رجع إلى مؤلفات قادة الحركة الصهيونية مثل هرتزل ووايزمان وبن جوريون وديَّان وبيجن جميعها كما يقول - من أجل إعداد الحجج المناهضة لإسرائيل. وهو يقرؤها الآن لكي يخرج منها شيئًا مفيدًا. وبعد أن فرغ من إعداد الخطاب، واجهته مشكلة ثانية هي لغة الخطاب. إن بطرس غالي يتقن الفرنسية لغة وكتابة، أما لغة الخطاب الذي سوف يلقيه السادات في القدس فهي اللغة الإنجليزية. وهنا وجد بطرس غالي نفسه في حاجة إلى من يساعده في هذه المهمة، فدعا صديق طفولته وصباه الدكتور مجدي وهبة أستاذ الأدب الإنجليزي بجامعة القاهرة، وطلب منه أن يخصص كل وقته في اليوم التالي له.

ونحن نعرف أن الدكتور مجدي وهبة ينحدر أيضا من سلالة أرستقراطية مصرية عريقة. فقد كان جده يوسف وهبة باشا رئيسا للوزراء، وكان والده وزيرًا، فهم ينتمون إلى «المائتي عائلة» وباعتباره باحثا وعضوًا في مجمع اللغة العربية فإنه يحظى بالإعجاب لدراساته المقارنة بين الآداب العربية والإنجليزية والفرنسية.

وفي يوم الجمعة ١٨ نوفمبر ١٩٧٧ جاء الدكتور مجدي إلى منزل بطرس غالي في

العاشرة صباحًا ومعه آلة كاتبة. وتمت كتابة الخطاب في الساعة السابعة مساء. وبعد نصف ساعة اتصل به حسني مبارك وأبلغه بصدور قرار جمهوري بتعيينه في منصب وزير دولة للشئون الخارجية وقائما بأعمال وزير الخارجية. وبهذه الصفة سينضم إلى الوفد المرافق للرئيس السادات في زيارته لإسرائيل في الغد (السبت).

وكان من المعروف أن إسماعيل فهمي ومحمد رياض اللذين كان أولهما وزيرًا للخارجية وثانيهما وزيرًا للدولة للشئون الخارجية، قد آثرا الاستقالة على مرافقة السادات إلى القدس. فقد كانا يعارضان مبادرة الرئيس من ناحية المبدأ، ويبدو أنهما كانا يخشيان عواقبها. كان الخوف منتشرًا في الجو. كان تليفون بطرس غالي يدق بلا توقف: «لا تذهب. لن تصل الطائرة إلى القدس أبدًا. سوف تقتل كما قتل جدك» هكذا كان الأصدقاء يحذرونه. وكان آخرون يأملون أن يقبل هذه المهمة التاريخية.

أما الصحف العربية فكانت تكتب عبارات مسمومة كانت تقول: «ليس هناك مسلم يقبل مصاحبة السادات، لذلك اختار بطرس غالي المسيحي المتزوج من يهودية». كذلك جاءت مكالمات إلى زوجته تحثها على أن تسعى لتغيير موقفه. لكنه لم يتأثر بشيء من ذلك، فلم يتردد في قبول هذه المهمة، وشعر بأنها واجبه الوطني. كذلك اجتذبه ما فيها من تحديات غير مألوفة.

ركب بطرس غالي الطائرة مع السادات هو ومجموعة من الزملاء كمصطفى خليل وأسامة الباز وغيرهما إلى إسرائيل. وبعد أقل من ساعة أخذت الطائرة في الهبوط إلى مطار بن جوريون، وظهرت أضواء تل أبيب، وأدهشه قصر المسافة بين القاهرة وإسرائيل وعلى ذلك يقول:

«شعرت بأني أنظر إلى صفحة من صفحات التاريخ تكتب بحروف من نار، وبدت لي إسرائيل غريبة، كما لو كانت قطعة من الفضاء الخارجي. فخلال عشرات السنين كانت إسرائيل هي العدو، وهي السرطان في جسم العالم العربي الذي ينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا للقضاء عليه». كما لفت نظره ذلك الهدوء الذي كان يحيط بالسادات. «لم تكن ملامحه تدل بأي شكل من الأشكال على أن هذه اللحظة غير عادية، أو أنها تسبب له أي قدر من الإثارة أو العصبية».

ثم يقول:«وقف السادات يغمره الضوء الباهر مما بدا لي وكأنه ألف مصباح. كان وجوده أشبه برؤية نورانية. كانت الأضواء المبهرة تجعل من المتعذر رؤية الجموع المحيطة بالطائرة ومكانها فوق المدرج. ولكن كنت أستطيع أن أسمع اللغط الكثيف المنفعل الصادر من أصوات عديدة، وأصوات الكاميرات التي لا تتوقف والتي تبدو أشبه بسحابة من الحشرات المرئية».(٦)

هذه الشاعرية التي يكتب بها بطرس غالي إنما تدل على مدى انفعاله وتأثره بهذه اللحظة التاريخية النادرة، حيث يهبط رئيس مصر لأول مرة بطائرته في مطار بن جوريون في تل أبيب. وهي خطوة أشبه بالهبوط فوق القمر، أو هي رحلة إلى المستحيل. كان السادات يهدف منها كما قال - إلى كسر الحاجز النفسي كي يفتح أبواب السلام بين مصر وإسرائيل. وقد حققت هذه الرحلة نتائج مهمة بتوقيع معاهدة كامب ديڤيد وعودة سيناء وطابا المصرية دون حرب. وكان يمكن أن تتحقق خطوات أخرى لولا مواقف العرب الانتهازية المتخاذلة التي عارضت السادات وشكلت ضده «جبهة الصمود والتصدي» بزعامة العراق، وقاطعوا مصر وفرضوا عليها حصارًا اقتصاديا كاملا. بل انطلقوا في هجوم إعلامي سافر. ولم يكتفوا بهذا، بل أخذوا في تدبير المؤامرات وحوادث الاغتيال لبعض الشخصيات المصرية من المساندين للسادات، وكان اغتيال يوسف السباعي وخطف الطائرة المصرية في قبرص من أوضح الأمثلة على انحطاط المدبرين والمنفذين على السواء.

وكان الأحرى بالعرب والفلسطينيين ألا يتنكروا ولا ينسوا فضل مصر عليهم، وأن يقفوا خلف مصر أو إلى جوارها يعززون صمودها حتى يحصلوا على أكبر الفوائد من هذه الخطوة، وكان من جراء هذا الموقف أن عقدت مصر اتفاقية منفردة مع إسرائيل وضاعت على الفلسطينيين والعرب أعظم فرصة للحصول على حقوقهم المشروعة.

كان من سلبيات هذه الغوغائية العربية التي تتغذى أساسا على التعصب الديني أن تعطلت حركة التطبيع بين الشعبين المصري والإسرائيلي؛ وهي الخطوة التي كان يمكن أن تسحب البساط من تحت الحكومات القمعية التي تتاجر بالعداء والكراهية حتى لا

تتاح الفرصة للشعوب التي ترغب في السلام حقا لكي تتولى شئونها بنفسها، وتعمل من أجل التنمية والتقدم والعيش في سلام مع الجميع.

وجاءت اللحظة المهمة، وألقى الرئيس السادات خطابه في الكنيست. كان الخطاب البديع الذي ألقاه بالعربية من إعداد موسى صبري، وكانت صدمة لبطرس غالي إذ لم يذكر السادات عبارة واحدة من الخطاب الذي أعده. وجاء رد بيجن على خطاب السادات بكلمة مرتجلة جافية. لم يرتفع فيها إلى مستوى المناسبة التاريخية. لقد تحدث السادات بلهجة من يلقي محاضرة، أما بيجن فتكلم بلهجة المهاترة وهكذا بدت الفجوة واسعة بين الزعيمين.

كانت المهمة شاقة وصعبة، وراح الدكتور غالي يلتمس السبل إلى عالم القادة الإسرائيليين، لأنه يؤمن بأن العلاقات الشخصية لها دور مهم في تذليل سبل التفاهم بين الخصوم. وكانت البداية مع موشي ديان وزير الخارجية الإسرائيلية الذي رافقه في السيارة من المطار إلى القدس. ابتدأ بطرس غالي الحديث عن الآثار، كان يعرف أن ديان مغرم بها. ثم ذكر ارتباطاته العاطفية والشخصية والوطنية والتاريخية بقضية فلسطين. فإذا كان ديان يعرف هذه القضية من جانبها العملي فإن خبرته بها تتركز في الجانب الأكاديمي. فقد سبق له أن خصص العام الدراسي ١٩٥٤-١٩٥٥ بجامعة كلومبيا بنيويورك للمسألة الفلسطينية، كما أنه حاضر عن القضايا العربية في كل جامعات العالم العربي تقريبا.

وتبين له من خلال الحديث أن ديان لا يهتم بعلاقة مصر بالقضية الفلسطينية. فالفلسطينيون في نظره هم فقط سكان الضفة الغربية وغزة. كذلك طلب منه ديان أن ينقل إلى الرئيس السادات رسالة مؤداها، أنه إذا تضمنت كلمته في الكنيست أي إشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية فسوف يكون من الصعب سيادة جو المصالحة التي نريدها.

صحبه ديان حتى باب غرفته في الطابق الأعلى في فندق الملك داود، ونظر من النافذة إلى أنوار القدس وتساءل: لماذا كانت هذه المدينة، وهي رمز السلام، موقعا دائما للمواجهات الدامية؟! وحين رأى حجم الإنشاءات الإسرائيلية شعر بخوف وارتجاف

إشفاقا من ألا يتمكن العرب من استعادة القدس.. كانت رحلة السادات الجسورة إلى القدس خطوة بالغة الأهمية لكنها محفوفة بالمخاطر. ازداد شعور غالي بالرهبة وهو ينظر إلى القدس العربية؛ كما شعر بأنه مقبل على أهم وأخطر فصول حياته، وعليه أن يستدعي كل طاقاته بصفته وزيرًا للخارجية لكي يقوم بدوره الأساسي في هذه المفاوضات.

وخرج بطرس غالي من حواره مع ديان بانطباع أنه شخصية معقدة وانطوائية. فقد وجد صعوبة في تبادل الآراء معه. في حين كان الحال مختلفًا تماما مع وايزمان وزير الدفاع ويادين. إن شخصيات القادة والكيمياء بينهم تؤثر في مجرى المفاوضات وفي الأحداث الكبيرة. وإن الفكرة الماركسية القائلة بأن التاريخ يسير بحتمية علمية تتجاهل هذا الواقع.

بداية المفاوضات

كانت بداية المفاوضات جلسة في غرفة الدكتور مصطفى خليل، وكانت زجاجة الويسكي بمثابة الخط الساخن بين مصر وإسرائيل. تكلم وايزمان عن ذكرياته في القاهرة التي عرفها عندما كان طيارا في سلاح الطيران البريطاني في الحرب العالمية الثانية؛ وأجابه بطرس غالي بأن قاهرة الأربعينيات ليست هي قاهرة السبعينيات، وأن القاهرة التي عرفها وايزمان كانت مدينة أوربية أنيقة، أما الآن فقاهرة السبعينيات قد أصبحت عاصمة آسيوية مزدحمة، ثم شرح تأثير الانفجار السكاني على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر لكي يقنع الوزيرين الإسرائيليين بجدية وإخلاص مصر في سعيها من أجل السلام، وحتى يفهما أن مبادرة السادات ليست خطوة تكتيكية يستخدمها لكسب فرصة من أجل الإعداد لحرب أخرى.[٧]

انتهت هذه الجلسة الرباعية في الساعة الثانية صباحًا وأحس بطرس غالي بأن المفاوضات قد بدأت فعلًا؛ إذ تم التغلب على العقبة الأولى وهي الافتقار إلى الثقة.

في اليوم التالي نظم مصطفى خليل اجتماعًا للرئيس السادات مع وايزمان، وحدث التوافق بينهما على الفور، بل نشأ بينهما نوع من التقارب. وجعلتهم طبيعة وايزمان المرحة

والمتحمسة يشعرون بأنه أقرب إلى الشخصية المصرية من كل من يادين الأكاديمي أو ديان البارد المنطوي على نفسه. لكن نفوذ ديان الواسع لم يكن من الممكن تجاهله.

في رحلة العودة ركب غالي في سيارة موشي ديان إلى المطار، وحاول أن يقنعه بأن الدبلوماسية المصرية تهدف إلى إبرام سلام شامل. وقال: «إننا لا نفكر مطلقا في تسوية ثنائية تقتصر على مصر وإسرائيل».

وأجاب ديان ساخرًا: «كيف تتمكنون من التفاوض باسم الفلسطينيين والسوريين والأردنيين إذا كانوا هم يرفضون مبدأ التفاوض؟!».

وقال غالي: «إن الدبلوماسية المصرية تستطيع أن تعمل أيضًا على إيجاد إطار يساعد الدول العربية على اتخاذ القرار بالتفاوض مع إسرائيل، لأن مصر لها بُعدها العربي الذي يفرضه التاريخ والجغرافية والروابط الوطنية القائمة على الثقافة والاشتراك في اللغة والدين». لكن ديان لم يقتنع بهذا القول. فاقترح غالي أن تقوم إسرائيل بالانسحاب من غزة قبل بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى هذا تستطيع مصر أن تساعد الفلسطينيين على إنشاء دولة مستقلة يمكن أن تصبح نواة للدولة الكبرى التي يرغب فيها الفلسطينيون. إن خطوة كهذه يمكن أن توحي بالثقة في صدق نوايا إسرائيل بما يشجع الأطراف العربية على التفاوض معها.[٨]

رفض ديان الفكرة قائلا: «إن قطاع غزة لا تتوافر له الموارد الاقتصادية والمالية الكافية للوجود كدولة مستقلة، والدليل على ذلك أن أربعين ألفا من أهل غزة يعملون داخل إسرائيل». ويختم بطرس غالي هذه الفقرة بقوله:

«وأيا كانت مشاعري نحو شخصية ديان؛ فقد كان حديثه صريحا وحاسما وواضحا. وكان أسلوبه يتناقض تماما مع أسلوب وايزمان الذي يحاول أن يتغلب على العقبات عن طريق الحرارة الشخصية والتفاؤل الفياض».

كان بطرس غالي متفائلا، وكان الدكتور مصطفى خليل واقعيا؛ فعند عودتهما إلى مطار القاهرة نظر مصطفى خليل إلى الحشود الهائلة التي تستقبل السادات وتهتف للسلام ثم سأل بطرس غالي:

«هل تعتقد أنهم سيعيدون إلينا القدس بعد كل هذه الإنشاءات؟ أخشى أن تكون القدس قد ضاعت من العرب!».

ورد عليه غالي: «حتى إذا صح ذلك فيجب علينا أن نؤمن بالعكس، وإلا ضاع كل شيء». وأضاف: «إنه يمكن التوصل إلى حل وسط شبيه بالصيغة المعتمدة للفاتيكان والأماكن المسيحية المقدسة في روما لأنه في نهاية الطريق الذي يتجاوز القدس، سوف نجد القدس».(٩)

ولا شك في أهمية هذا الرأي. فلا حل لقضية القدس إلا عن هذا الطريق. فهذه مدينة لها خصوصية تاريخية مؤكدة بالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين. ولا يمكن إنكار حق أي طرف من هذه الأطراف الثلاثة في هذه المدينة. ولا بد أن تكون مدينة مفتوحة لجميع البشر تحت إدارة دولية أو مشتركة من أصحاب الديانات الثلاث.

المؤتمرات والمفاجآت

توالت المفاجآت بما يكشف عن سوء النظام المصري الخاضع خضوعا مطلقا للحاكم الفرد حيث يتضاءل دور المؤسسات والخبراء والمتخصصين وتتأرجح الأمور. فكل شيء يجري حسب أهواء الرئيس وتقلبات فكره، ويدفع المواطنون في النهاية ثمنا فادحا.

إن وجود الشخص الأمين والمخلص في مثل هذه الظروف يكون بمثابة المرآة التي تنعكس عليها صور الآخرين بحيث تظهر تشوهاتهم الأخلاقية والنفسية. وقد كان بطرس غالي بحكم تاريخه الأكاديمي وخبرته في المسائل الدولية مقتنعا بالحاجة إلى تزويد الحكومات الأجنبية والصحافة العالمية بمزيد من المعلومات عن السياسات الخارجية لمصر. ورأى أنه بعد زيارة السادات المذهلة لإسرائيل لا بد أن تصبح سياستنا الخارجية واضحة للصديق والعدو على السواء. ومن ثم راح يبذل الجهد في المؤتمرات الصحفية ويجتمع بالسفراء العرب والأجانب والإفريقيين ليقنع الجميع بصدق رغبة مصر في تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وهنا تأتي المفاجآت:

كانت أولى المفاجآت من جانب السادات؛ إذ أعلن في مجلس الشعب بأنه يدعو إلى اجتماع غير رسمي في القاهرة تحضره إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهو يهدف من هذا الاجتماع لتحديد

هيكل المفاوضات وسرعتها عن طريق إعادة عقد المؤتمر الدولي الكبير في چنيف. وكان مؤتمر چنيف المعني بالشرق الأوسط قد عقد في ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، وبرعاية مشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي، وبحضور وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل. وظل مقعد سوريا خاليا وجاء في خطاب الدعوة للمؤتمر أن غرضه هو بدء المفاوضات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن ٣٨٨ الصادر في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ «بغرض إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط» وبعد ذلك انفض المؤتمر ولم يعقد مرة أخرى.

يقول بطرس غالي: «لم يكن السادات معارضا لمؤتمر چنيف المنعقد برئاسة مشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي لكنه كان مدركا مدى الصعوبة الشديدة في استئناف المفاوضات. وعند ذلك طلب مني أن أعد لمؤتمر غير رسمي تمهيدا لچنيف، هل كان في الواقع يخفي عزمه على التفاوض الثنائي مع إسرائيل وتجاهل العرب؟ لا شك أنه كان هناك ما يغريه بذلك. ومن المعروف أن مصر وافقت على عقد هدنة ثنائية مع إسرائيل في مفاوضات رودس عام ١٩٤٨. وقد أبرمت مصر وسوريا اتفاقا ثنائيا مع إسرائيل بعد حرب ١٩٧٣. كان السادات يعرف تماما هاتين السابقتين، ولكني شعرت أنه لم يتخذ قراره بعد».(١٠)

هذه الازدواجية كانت ولا تزال هي السمة الغالبة على سياسة مصر الخارجية والداخلية من بداية حكم العسكر، وسوف تظل هي نقطة الضعف المفصلية في هيكل الحياة المصرية حتى يتم إقامة نظام مدني يقوم على حكم المؤسسات الديمقراطية.

فالسادات يقول شيئا لوزير خارجيته المسئول عن قيادة المفاوضات وهو يضمر شيئا آخر. وحين يبدأ بطرس غالي بهذه الصفة للإعداد لعقد المؤتمر في ٣ ديسمبر أي خلال أيام معدودات ينكشف أن موظفي وزارة الخارجية يخفون عنه وثائق بالغة الأهمية.

أول مؤتمر صحفي

كان أول ظهور لبطرس غالي بصفته وزيرا للخارجية يوم ٢٢ نوڤمبر ١٩٧٧ حين دعي لإجراء حديث عن مبادرة السلام مع التليفزيون الفرنسي. وفي يوم الجمعة ٢ ديسمبر ١٩٧٧ خاض تجربة جديدة، تجربة أول مؤتمر صحفي مع ممثلي الصحافة الدولية ومحطات

الإذاعة والتليفزيون، وانهالت عليه عشرات الأسئلة بالعربية والإنجليزية والفرنسية وأجاب عن كل منها بلغة السائل، وتركز اهتمام الجميع على رفض الاتحاد السوفييتي المشاركة في المؤتمر التحضيري في القاهرة. كرر ما سبق أن قاله للسفير السوفييتي بولياكوف إن المؤتمر غير رسمي؛ وبالتالي فليس هناك التزام باتباع قواعد جنيف.

وفي الوقت الذي كان فيه مؤتمر القاهرة يتعرض لهذا الهجوم اكتشف بطرس غالي أن البيروقراطيين في الحكومة المصرية. ومن بينهم بعض الوزراء الذين لا ترتبط مسئولياتهم بأي شكل بالموضوع يحاولون إقحام أنفسهم في كل التفاصيل المتعلقة بالمؤتمر. وبينما كان الاستنكار يتصاعد في الخارج، كان سوء التنظيم يتصاعد في الداخل.(١١)

ولا شك في صعوبة هذا الموقف.. ولأن هذه الاضطرابات أمر متوقع نتيجة غياب الأسس المؤسسية في هيكل الإدارة المصرية وهو ما جعل مصداقية بطرس غالي محل تساؤل.. وقد وضح هذا الأمر في كلام السفير الأمريكي هيرمان إيلتس عندما زاره بطرس غالي لمناقشة ترتيبات مؤتمر القاهرة.

قال له السفير: «عندما عهد إليك بهذا المنصب كانت لك سمعة دولية طيبة واحترام كبير في الدوائر الفكرية والأكاديمية، لأنك يا بطرس تتمتع بالمصداقية. وقد باتت هذه المصداقية محل تحدٍّ الآن عندما تحملت المسئولية السياسية. وبعبارة بسيطة... فإن التحدي هو: هل ستتمكن من الحفاظ على هذه المصداقية وذلك الاحترام؟».(١٢)

وفي لقاء سيروس ڤانس وزير الخارجية الأمريكي بالسادات في القناطر الخيرية يوم السبت ١٠ ديسمبر. اجتمع السادات مع ڤانس أولا ثم دعي الآخرون للاشتراك، ولاحظ بطرس غالي «أن القضايا الحقيقية كانت تناقش بين الرجلين وحدهما وجهًا لوجه، والفارق أن ڤانس كان يبلغ بعد ذلك زملاءه بما قيل وراء الأبواب المغلقة. أما نحن فكلما سألنا السادات يقول إنه لا يتذكر ولم نعرف إلا فيما بعد أن الأمريكيين اعتبروا ذلك الاجتماع من الاجتماعات المهمة لأن السادات أقنعهم بأنه على استعداد للسير في طريقه ولو منفردًا».

لقد انكشفت نوايا السادات المضمرة والتي ظل يخفيها عن معاونيه حتى توقيع معاهدة كامب ديڤيد. أي بعد أن تم الاتفاق الثنائي بين مصر وإسرائيل أو ما سمي

بالصلح المنفرد، ولم تكن هذه مفاجأة كاملة؛ لأن د. بطرس أحس بذلك منذ البداية، لكن ما يعاب عليه حقا وهو رئيس مصر أن يقول شيئا ويفعل شيئا آخر، أو أن يتصرف في أمور وطنية مصيرية بطريقة من يتصرف في أمور ضيعة يملكها.

وخذ مثلا موضوع تعيين محمد إبراهيم كامل وزيرا للخارجية لترى مدى الازدواجية والكذب في جانب السادات والاستهانة من رئيس وزرائه:

فبطرس غالي يبلغ ممدوح سالم بأنه كلف جمال منصور الذي عاد من سوريا بعد قطع العلاقات بأن يسافر إلى بلغراد بعد استقالة مراد غالب. ولكن ممدوح سالم يرد قائلا: «ألم يكن من الأفضل الانتظار لمعرفة رأي وزير الخارجية؟» لم يفهم بطرس غالي في البداية ما يعنيه ممدوح سالم، ثم أدرك قصده وهو أن رئيس الوزراء يريد إبلاغه نبأ تعيين شخص آخر غيره وزيرا للخارجية. فلماذا لم يبلغوه بطريقة مباشرة، وبمجرد تعيين الوزير الجديد؟

وعندما انتهى السادات من اجتماع الإسماعيلية مع بيجن نظر إلى بطرس غالي وقال: «بطرس... أنت ستشارك ابتداء من اليوم في كل اجتماعات مجلس الأمن القومي» وهي وسيلة أخرى لإبلاغه أنه لم يعد قائما بأعمال وزير الخارجية. وأن هناك وزيرًا جديدًا هو محمد إبراهيم كامل زميل السادات في اغتيال أمين عثمان. لقد أفاق بطرس غالي من هذه الصدمة التي أصابته نتيجة أسلوب السادات الهوائي ليقول: الأرجح أن السادات كان طول الوقت يعتزم تعيين محمد إبراهيم كامل. ولم يحزنّي ذلك. فأنا أعرف أن السادات يعتبر دوري كوزير دولة للشئون الخارجية مكافئًا من الناحية الوظيفية لعمل وزير خارجية.

وعندما عاد بطرس غالي إلى البيت وجد أحد أصدقائه الذي انتقده بقسوة وسأله: «كيف تقبل العمل تحت رئاسة محمد إبراهيم كامل؟!». ورأى بطرس غالي في هذا نوعا من الاستفزاز. فقال إنه لا يعمل تحت رئاسة إبراهيم كامل، وأمطره صديقه بعدة أسئلة جارحة:

كيف تقبل هذا العار؟! كيف تسكت على هذا الإذلال؟! محمد كامل أصغر منك في السن، وفي المكانة، وأقل في الثقافة. وهو دبلوماسي من الدرجة الثانية، ولا تنس

أنك أنت الذي ذهبت مع الرئيس إلى القدس وتحملت عبء المخاطرة من الناحيتين الشخصية والسياسية.[١٣]

ورد بطرس غالي بأن «الحياة قد أعدته لذلك. فالأساتذة والأساتذة المساعدون الذين عملوا تحت إشرافي، والذين قمت أنا بترقيتهم، أصبحوا عمداء كليات وشغلوا مناصب قيادية أخرى في الجامعة وخارج الجامعة. وهكذا أصبح تلاميذي رؤسائي. وقلت: «إني أقبل هذا الوضع ولا أجد فيه شيئا يمس كرامتي الشخصية، المسألة ليست السن أو المعرفة أو الخبرة، فشاغلو المناصب السياسية ستكون لهم دائما قيادة العاملين في الوظائف العامة».

لا تتوقف المفاجآت أو المفارقات. ففي عصر ذلك اليوم حضر اجتماع مجلس الوزراء، وأعلن رئيس الوزراء أن مؤتمر الإسماعيلية الذي سينعقد اليوم التالي بين السادات وبيجن سيؤدي إلى اتفاق على أهم أسس معاهدة السلام. ورأى بطرس غالي أن واجبه يحتم عليه من باب الأمانة الفكرية والسياسية أن يعلق على ذلك فقال:

«إن مفاوضات السلام تستغرق وقتًا طويلا، وإن الجهد المبذول لتحقيق السلام سيكون جهدًا طويلًا وشاقا، ويمكن أن يستمر شهورا أو حتى سنوات. وضرب مثلا على ذلك بمحادثات السلام لإنهاء حرب كوريا وحرب ڤيتنام. وكانت تلك المحادثات مبنية على مبادئ مصالح الأطراف المختلفة التي وضعت في خدمتها، وأن محادثات الإسماعيلية ستقوض مبدأ الوحدة العربية وتضحي بمصالح الفلسطينيين».

لم يلق هذا الكلام قبولا عند ممدوح سالم، وظهر على وجهه الاستياء. فقد تبين له أن بطرس غالي يعترض على مؤتمر الإسماعيلية الثنائي بين مصر وإسرائيل حتى لا يكون بديلًا عن المؤتمر الدولي في چنيف، المناط به تحقيق تسوية شاملة تحفظ حقوق الفلسطينيين، كما يتضح أيضا أن ممدوح سالم كان على علم بنوايا السادات التي تتجه إلى عقد معاهدة سلام ثنائية بين مصر وإسرائيل.

انتهى اجتماع الإسماعيلية بالفشل. فقد اتسم بالارتجال وعدم التنظيم. أعرب ديان نفسه عن عدم ارتياحه، وقال لبطرس غالي: «إن اجتماع الإسماعيلية قد فشل، وإننا لن نستطيع تحقيق شيء في المستقبل إذا استمر العمل بهذا الأسلوب غير المخطط».

ويختم بطرس غالي تقييمه للاجتماع بتسجيل النقاط الآتية: (١٤)

غلبني الشعور بالفشل والاكتئاب، وكشف لي اجتماع الإسماعيلية جوانب متعددة من شخصية السادات، وأثبت في مفكرتي النقاط التالية:

أولا: إن السادات ليس له صبر على التفاصيل. وهو يفضل أن يترك القرار فيها لمساعديه، مما يسمح له بأن يتخطاهم أو يغير ما اتفقوا عليه في اللحظة الأخيرة.

ثانيا: بات من الواضح لي أن الهدف الوحيد للسادات هو استعادة الأراضي المحتلة المصرية في سيناء للوطن. أما المسائل الأخرى فكلها ثانوية يمكن إرجاؤها إلى حين تحقيق الأولوية الرئيسية.

ثالثا: إن ما يبدو من عدم اهتمام السادات بالقضية الفلسطينية هو انعكاس لاقتناعه بأنه يتعذر معالجة القضيتين المصرية والفلسطينية في وقت واحد. وبعبارة أخرى... إن السادات استخلص أن مصر لا تستطيع أن تبذل جهدًا أساسيًا لكسب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ما دامت هناك أراض مصرية تحت الاحتلال الإسرائيلي. وعلى النقيض، كنت على يقين من أنه لا يمكن لأي معاهدة للسلام أن تدوم إلا إذا تضمنت تدابير لحقوق الفلسطينيين حدها الأدنى حق تقرير المصير.

رابعا: إن السادات لا يتمسك بمؤتمر جنيف. ومن الواضح أن مؤتمر مينا هاوس ليس في رأيه تحضيرًا للعودة إلى جنيف، بل تمهيدًا لمفاوضات مباشرة بعيدة عن الهيكل الشامل الذي يضم جميع الأطراف المتمثلة في مؤتمر جنيف.

خامسا: إن السادات يفاوض ويناور ويقدم الحجج، ليس فقط مع الجانب الإسرائيلي، بل أيضا مع موظفيه المصريين. وربما كان يفعل معهم ذلك بدرجة أكبر. وبدا أنه يريد في وقت واحد أن يشجع وأن يحتوي اختلاف رأينا مع رأيه. فهو يريد أن يبين لبيجن أنه يواجه مقاومة داخلية كما يواجه معارضة من العالم العربي الأوسع.

كذلك أتاح اجتماع الإسماعيلية لبطرس غالي فرصة لدراسة وتحليل فكر وسلوك الإسرائيليين. واتضح له أن هدف إسرائيل هو عقد صلح منفرد مع مصر، وإبعاد الولايات المتحدة والأمم المتحدة عن عملية التفاوض بقدر الإمكان. كذلك بدا له

أن رفض بيجن الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير ينبع من رفض عنيد من مواجهة الواقع، وهو رفض لا يختلف عن رفض العرب لمواجهة حقيقة وجود إسرائيل.

وقد حاول بيجن غرز بذور الشك بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، فوصفها بأنها ليست إلا أداة في يد الشيوعية الدولية. كذلك أدرك بيجن أن أسلوب السادات في التفاوض يتيح لإسرائيل الفرصة لإثارة الخلافات بينه وبين مساعديه، ولذلك قال بيجن: «إن السادات وحده هو الراغب في السلام في حين أن وزارة الخارجية لا تزال تحت تأثير وزير الخارجية السابق، إسماعيل فهمي، الذي فضل الاستقالة على السفر إلى القدس». وقال بيجن إن هذه «العصابة» تعمل لإفشال مبادرة السادات.

جيمي كارتر في مطار أسوان

وزير الخارجية الجديد لا علم له بالعالم العربي أو القضية الفلسطينية. ففي أوائل يناير ١٩٧٨ سافر بطرس غالي مع محمد إبراهيم كامل إلى أسوان حيث نزلا في فندق أوبروي. وأدهشه أن يعرف أن وزير الخارجية الجديد لم يقم، خلال عمله الدبلوماسي الطويل، بزيارة لأي بلد عربي، وأن معرفته بالعالم العربي وبالقضية الفلسطينية لا ترتبط كثيرًا بالواقع. وأدى به هذا الاكتشاف إلى توقع صعوبات جديدة داخل الوفد المصري في المفاوضات المقبلة.

وفي صباح ٤ يناير هبطت طائرة الرئيس الأمريكي في مطار أسوان للتزود بالوقود لمدة ساعة. وبعد إجراءات الاستقبال الرسمية التي أصر عليها الرئيس السادات التقى الرئيسان على انفراد في قاعة كبار الزوار واتفق مع موسى صبري على توجيه انتباه الصحافة إلى أن أمريكا تدعو إلى مشاركة الفلسطينيين في المفاوضات وليس مجرد حديث عن مستقبلهم. وقبل إقلاع الطائرة أصدر الرئيس الأمريكي بيانا يعلن فيه ولأول مرة اعتراف الولايات المتحدة «بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبحقه في المشاركة في المفاوضات».[١٥]

وفي ٩ يناير وصل شاه إيران إلى أسوان، وبعد الاستقبال الرسمي ذهب مع الرئيس السادات إلى فندق أوبروي. وفي المساء أقام الرئيس حفل عشاء تكريما للشاه، وأثناء مشاهدة عرض فرقة أسوان للرقص الشعبي، لاحظ بطرس غالي كلا من السادات والشاه في ذروة قوتهما، وبدا واضحا للجميع أنهما إذا أقاما تحالفا فسوف يسيطران على الشرق الأوسط بكامله باعتبارهما الدولتين العظيمتين في المنطقة، وكانت الصداقة بينهما قديمة.

ففي حرب ١٩٧٣ كان الشاه وحده هو الذي حافظ على استمرار تدفق النفط إلى مصر. وكانت إسرائيل قد اتبعت منذ فترة طويلة الحكمة القديمة التي تدعو إلى إقامة علاقات حسنة مع جار الجار، فأنشأت علاقة قوية مع حكومة الشاه باعتبارها ثقلا موازيا للأعداء العرب المقربين منها.

وكان الشاه قد أيد رحلة السادات إلى القدس. وكانت تستحوذ عليه هو والسادات فكرة مسيطرة: هي مكافحة الشيوعية. ومن أدلة ذلك أنهما كانا يتعاونان في تأييد الصومال في نزاعه مع إثيوبيا الماركسية اللينينية، وكان واضحا أن أمريكا تنظر إلى هذه العلاقة بعين الرضا. [١٦]

وعندما عاد بطرس غالي إلى القاهرة حضر اجتماعًا لمجلس إدارة الجمعية المصرية للقانون الدولي؛ وقدم اقتراحًا بترشيح السادات لجائزة نوبل إلا أنه وجد أن الاقتراح لم يجد قبولًا.

وفي ١٧ يناير بدأ عمل اللجنة السياسية في القدس بمشاركة سيروس ڤانس، وزير الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى الوفود المصرية والإسرائيلية والأمريكية. وكان هناك ممثل للأمم المتحدة.

وفي عصر ذلك اليوم اتفق بطرس غالي ومحمد كامل على زيارة رئيس الوزراء بيجن على أمل أن تؤدي هذه المجاملة لتخفيف الجو، وتوجها إلى مكتب بيجن في الكنيست الإسرائيلي حيث استقبلهما بحفاوة. ثم أمسك بيجن بكتاب في القانون الدولي من تأليف بروفيسور ل. ف. ل أو. بنهايم، وقال وهو يوجه حديثه لبطرس غالي: «القانون الدولي يميز بين الحروب الدفاعية والحروب العدوانية. وحرب ١٩٦٧ كانت حربا دفاعية،

وعلى ذلك يحق لإسرائيل أن تحتفظ بجزء من الأراضي التي احتلتها في تلك الحرب» وقد تصور بيجن أن إقناع أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة سيكون أسهل من إقناع وزير الدولة المصري للشئون الخارجية![١٧]

وفي المساء أقام مناحم بيجن حفل عشاء، في فندق هيلتون، وبعد العشاء ألقى كلمة هاجم فيها الموقف المصري، وخاطب وزير الخارجية محمد كامل بلهجة التعالي واصفا إياه «صديقي الشاب» وأغضبت كلماته محمد كامل الذي نهض على الفور ليعلن أن حفل العشاء ليس المكان المناسب لإجراء مناقشات سياسية، ثم جلس ورفض أن يخاطب أحدا من الجالسين بجواره، وعندما عرض بيجن نخبا، رفض المشاركة، وعندما عرف السادات بما فعله بيجن تملكه الغضب، وقرر إرسال طائرة حربية لإعادة الوفد بكامله إلى القاهرة، وذهب بطرس غالي لإبلاغ سيروس ڤانس بقرار عودتهم إلى القاهرة، ولكنه قال: «لا عليك يا بطرس، فمنطق رؤساء الدول يختلف عن منطق أي شخص آخر».[١٨]

ديان يعدل من وجهة نظره

حرص ديان أن يجلس إلى جوار بطرس غالي بالسيارة إلى المطار، وشرح له أن له علاقة خاصة برئيس الوزراء بيجن، وأنه يختلف معه حول عدد من الأمور المتعلقة بالتفاوض مع مصر، لكن اشتراكه في الليكود على الرغم من عضويته في حزب العمل نبع من اقتناعه بأن الوقت قد حان لإبرام معاهدة سلام مع مصر، وأن وجوده في الحكومة يمكن أن يساعد على ذلك، وهذا هو السبب في قبوله أن يكون وزير خارجية بيجن.

ثم أضاف أن المحادثات الطويلة التي دارت بينهما أثناء زيارة الرئيس للقدس تركت لديه انطباعًا قويًا، وأثرت في نظرته للموقف، وقال: «إذا كان الوصول إلى تسوية بشأن الضفة الغربية أمرًا صعبا في الوقت الحالي فلماذا لا نركز اهتمامنا على قطاع غزة». وأضاف أن غزة كانت خلال سنوات طويلة، وحتى ١٩٦٧ تخضع للإدارة المصرية. وأنه يأمل أن نتمكن هو وأنا من التعاون في سبيل إزالة العقبات بما يحقق مصلحة بلدينا ومصلحة السلام، وتغير موقفي من ديان، وبدأت أرتاح للرجل.. إنه لم يكن في أي وقت شخصية ودودة، ولكنه يريد السلام، وشعرت أنه لو كان الأمر مقتصرا علينا فقط، لكان في وسعنا أن نحقق شيئا.[١٩]

هوامش:

١ - بطرس غالي،«طريق مصر إلى القدس»، ص٩.
٢- المرجع السابق ص ٦٣.
٣ - بطرس غالي، «طريق مصر إلى القدس»، ص ١٩٤.
٤- المرجع السابق، ص ١٦٨.
٥- نفس المرجع ص٢١ .
٦- نفس المرجع ص٢٦ .
٧- نفس المرجع ص٣١.
٨- نفس المرجع ص ٣٣.
٩- نفس المرجع ص ٣٤.
١٠-نفس المرجع ص٣٦.
١١-نفس المرجع ص ٤٣.
١٢-نفس المرجع ص ٤٣.
١٣ - نفس المرجع ص ٤٩.
١٤- نفس المرجع ص٥٣.
١٥- نفس المرجع ص ٥٦.
١٦- نفس المرجع ص ٥٧.
١٧- نفس المرجع ص ٥٩.
١٨- نفس المرجع ص ٦٠.
١٩- نفس المرجع ص ٦٢.

الفصل الثالث

توابع المبادرة

مناوشات العالم الثالث

أراد بطرس غالي أن يُعرف العالم حقيقة ما جرى في القدس فقال لمراسل «لموند» في القاهرة: «إن زيارة السادات التاريخية للقدس لم تقابل حتى الآن باستجابة جدية من إسرائيل، وإن المفاوضات لم تتوقف، وإنها علقت مؤقتًا، وإن التصريحات التي أطلقها بيجن هي السبب».

في ٢٠ يناير سنة ١٩٧٨ استقبل السادات سيروس ڤانس في استراحته بالقناطر وقرر السادات أن يتوجه إلى الولايات المتحدة لشرح موقف مصر للرئيس كارتر. وطلب من بطرس غالي أن يذهب ليوغوسلافيا لمقابلة الرئيس تيتو.

تيتو يعارض مبادرة السادات

كانت يوغوسلافيا تحت قيادة الرئيس تيتو تتبنى الإيدلوچية الشيوعية لتشكيل حركة فوق قومية في بلد يمكن بغير ذلك أن يتحول إلى مجموعة من الانقسامات والطوائف. وكان تيتو قد استخدم فكرة عدم الانحياز لخلق حركة قومية على نطاق العالم.

سافر بطرس غالي إلى بلجراد يوم ٢٨ يناير بعد منتصف الليل واستقبله في المطار لازار مويسوف نائب وزير الخارجية، وصحبه إلى الفندق.

وكان القائم بالأعمال المصري في يوغوسلافيا، سعيد دريد من تلاميذ الدكتور بطرس

غالي، وكان منفعلًا لاستقبال أستاذه السابق بعد أن أصبح وزيرًا. وأطلعه على صورة من الخطاب الذي أرسله تيتو إلى السادات بتاريخ ٢٤ يناير، والذي كان سببا في رحلته إلى بلجراد. ولم يكد يصدق أن يرسله السادات إلى تيتو دون تمكينه من الاطلاع على هذا الخطاب، لسبب بسيط وهو أن رئاسة الجمهورية لم ترسل منه نسخة لوزارة الخارجية.

كان خطاب تيتو شرحًا مطولًا لقناعته بأن إسرائيل ليست على استعداد لإبرام اتفاق سلام شامل مع الدول العربية، لأنها لا تعترف بالشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير. وكتب تيتو أن مبادرة السادات ستؤدي إلى وضع في غاية الخطورة وهو التمزق الداخلي للعالم العربي. وأن هذا التمزق سوف يضعف الجبهة الموحدة لحركة عدم الانحياز.

وصل بطرس غالي إلى قصر الرئيس تيتو، وهو عبارة عن بناء ضخم فوق قمة جبل على ساحل البحر الإدرياتيكي، ورحب به تيتو بابتسامة عريضة، وتحدث إليه كرفيق حميم، وطلب منه أن يعرض التطورات التي حدثت منذ رحلة السادات إلى القدس، كما طلب منه أن يتحدث بالعربية، وقدم المترجم نفسه ذاكرا أن اسمه ايزائيفتش، وأنه مولود في القاهرة، حيث كان أبوه يملك محل الفول والطعمية الشهير في ميدان التحرير. وبعد أن فرغ من عرض هذه التطورات بدأ تيتو يتحدث على مهل.

قال إنه يأسف لذهاب السادات إلى القدس. فإسرائيل تعتمد على تفوقها العسكري، وهي تعرف أن الولايات المتحدة تفتقر إلى الإرادة السياسية لممارسة ضغط فعال عليها. وأبدى أسفه لتدهور العلاقات بين القاهرة وموسكو. وقال إنه يشعر بأن مصر تتجه نحو الولايات المتحدة، وذكر أن الخطر الحالي على حركة عدم الانحياز يتمثل في استقطاب الدول العظمى للبلدان الرئيسية مثل مصر. وربط مصالح تلك البلدان إلى جانبها. وقال إن من حق كل دولة أن ترسم مسار علاقاتها الدولية، ولكن الانحياز لأحد الطرفين ضد الآخر يؤدي إلى خلل الميزان، ويضر بحركة عدم الانحياز.

يقول بطرس غالي: بينما كان تيتو يتكلم عن التوازن بين الدولتين العظميين، كان أكثر ما لفت نظري أن حديثه حافل بالتعبيرات الماركسية الأصيلة. وأنه حديث قديم ومنفصل عن الواقع. وأكدت له أني قد اشتركت في جميع مراحل الاتصالات مع

إسرائيل، وأني أواصل التفاوض معها منذ زيارة القدس. وقلت إنه لا يمكن أن يكون هناك شك بشأن صلابة موقف مصر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني. وقلت: «ما دام الرئيس تيتو غير مرتاح للخطوات الدبلوماسية التي اتخذتها مصر، فهل لديه اقتراح بديل يفتح الطريق أمام سلام شامل؟».

وأجاب تيتو بأنه من الضروري، كشرط لا غنى عنه، تحقيق الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وينبغي إعادة انعقاد مؤتمر جنيف حتى تتمكن كل من الدولتين العظميين من الوفاء بمسئولياتهما في إقرار السلام في الشرق الأوسط. واستمر النقاش ساعتين ولم يتمكن غالي من إقناعه بقبول موقف السادات.

وعاد بطرس غالي إلى القاهرة قبيل الفجر، وبعد ساعات قليلة عاد إلى المطار للمشاركة في توديع السادات في بداية رحلته إلى الولايات المتحدة، وقدم إليه تقريرًا سريعًا عن محادثاته مع الرئيس تيتو، ولم يعلق بشيء. وشعر بطرس غالي بأن رحلته إلى يوغوسلافيا فشلت من الناحيتين: فشلت في إقناع تيتو، وفشلت في إقناع السادات بأهمية موقف تيتو. (١)

مأساة صومالية

عندما كان الرئيس السادات في أمريكا، أراد بطرس غالي أن يقوم بجولة دبلوماسية بين الدول غير المنحازة في آسيا وإفريقيا للرد على تفسير تيتو للمبادرة المصرية. ولكن حسني مبارك نائب الرئيس السادات طلب منه تأجيل رحلته. ودعاه إلى قصر عابدين حيث أدى اليمين الدستورية بمناسبة تقلده منصبه كوزير دولة للشئون الخارجية وقائم بأعمال وزير الخارجية. ثم سأله عن رأيه بشأن الموقف المتدهور في الصومال وتشاد، حيث كانت تدور حرب أهلية يشجعها معمر القذافي رئيس ليبيا وطلب منه التحدث مع اللواء عبد الغني الجمسي وزير الدفاع عن الموقف العسكري في إفريقيا.

وذهب بطرس غالي لمقابلة الجمسي في مقره الرئيسي بثكنات هليوبوليس وشرح له معارضته لوقوف مصر بشكل كامل وعلني إلى جانب الصومال ضد إثيوبيا. وقال له: يجب علينا أن نتجنب تحويل إثيوبيا إلى عدو، وإن على مصر أن تلتزم بنوع من الحياد حتى

تستطيع القيام بدور الوسيط في النزاع. لكن الجمسي بدا مقتنعًا بأن بطرس غالي يميل إلى إثيوبيا لأنها دولة مسيحية وسأله: «هل تريد أن تدافع عن الكنيسة القبطية في إثيوبيا؟».

ورد بطرس غالي بأن الماركسية هي السائدة في إثيوبيا، وأن الكنيسة القبطية في إثيوبيا مضطهدة في ظل حكم منجستو. ومع ذلك فإن أكثر من نصف سكان إثيوبيا مسلمون. ولم يقتنع الجمسي لأنه متصور أن آراء غالي تلونها اعتبارات دينية وميول شخصية. وأن الذي لم يفهمه الجمسي للأسف الشديد، هو أن موقف بطرس غالي كان يقوم على أساس أن أكثر من ٨٥ في المائة من ماء النيل ينبع من إثيوبيا وأن أي مشروع جديد في مصر يحتاج إلى زيادة من مياه النيل يتطلب بالتالي الحصول على موافقة حكومة إثيوبيا.

وفي يوم الخميس ٩ فبراير ١٩٧٨ عقد حسني مبارك نائب الرئيس اجتماعا في قصر عابدين بشأن الأزمة في تشاد.. القرن الإفريقي. وحضر غالي الاجتماع مع ممدوح سالم والفريق عبد الغني الجمسي والنبوي إسماعيل وزير الداخلية واللواء كمال حسن علي رئيس المخابرات العامة الذي يلتقي به لأول مرة. وانفض الاجتماع بعد ثلاث ساعات دون الوصول إلى قرار، وطلب منه الحصول على مزيد من المعلومات من سفيري إثيوبيا والصومال.

وفي هذه الأثناء جاء بهرام بهرامي سفير الشاه في القاهرة للقاء بطرس غالي، وأخبره بأن إيران قررت أن تمد الصومال بالأسلحة، وأنها فوق ذلك تعتزم تقديم المساعدة للسودان عن طريق مصر. وكان معنى ذلك أن التحالف الإيراني المصري الذي توقعه بطرس غالي في أسوان عند وصول الشاه، بدأ يتشكل. وكانت إيران في الواقع تمول المساعدات التي تقدمها مصر للبلدان الإفريقية الرئيسية.

وهكذا تعرف بطرس غالي على قرارات اتخذها الشاه والسادات، من سفير إيران وليس من حكومته. وبعد مزيد من الخبرة عرف أن السادات لا يحرص على إطلاع مستشاريه على الحقائق، أما زملاء غالي فيعتبرون المعلومات مصدرًا للقوة.. وبالتالي فإنهم يكتنزونها.

وفي يوم الأربعاء ١٥ فبراير جاءت أنباء بأن السلطات الكينية قد احتجزت طائرة مصرية بوينج ٧٠٧ تحمل شحنة من الأسلحة وهي في طريقها إلى الصومال.

واتصل بطرس غالي بويلي موريس سفير بريطانيا، وكان صديقا قديما له، وطلب منه أن تمارس الحكومة البريطانية مساعيها لعودة الطائرة، وكذلك طلب من القائم بالأعمال الأمريكي.

وأبلغه ممدوح سالم أن السلطات المصرية ألزمت طائرة ركاب كينية بالهبوط في مطار القاهرة ووضعتها تحت الحراسة. واعتبر غالي هذا نوعًا من القرصنة وأنه يضر بسمعة مصر. وكان رد ممدوح سالم: «يجب أن تنسى يا دكتور أنك كنت أستاذا في القانون الدولي، فالمشاكل الدولية لا يحلها القانون الدولي». وجاءت مكالمة أخرى تخبره بأن مصر احتجزت طائرة ثانية. وكانت المكالمة الثالثة من حسني مبارك الذي حثه على استعادة الطائرة وشحنة الأسلحة أيضا فسأله بطرس غالي:

«ألا نستطيع أن نتغاضى عن مسألة الأسلحة؟ ففي هذه الحالة يمكن تسوية الخلاف بسرعة قبل أن يصل إلى أبعاد ليست في مصلحتنا؟». ورفض حسني مبارك هذا الرأي لأن شحنة الأسلحة قيمتها عدة ملايين من الجنيهات. لم يكن بطرس غالي يتصور أن تصل قيمة الشحنة إلى هذا المبلغ.

جاءت المكالمات بعد ذلك من سفير بريطانيا الذي أخذ يبحث عن الضمانات للإفراج عن الطائرتين الكينيتين في حالة الإفراج عن الطائرة المصرية. وتم الإفراج عن الطائرة المصرية في الوقت المحدد إلا أن واحدة من الطائرتين الكينيتين ظلت في المطار؛ لأن طاقم الطائرة أفرط في الشراب، ولم تكن حالته تسمح بقيادة الطائرة فتأجلت مغادرتهم حتى الصباح.[٢]

الإرهاب الفلسطيني في قبرص

تحت هذا العنوان سرد بطرس غالي موضوع احتجاز الطائرة المصرية في قبرص. ويلاحظ أن أسلوب القرصنة الذي اتبعه ممدوح سالم وعبد الغني الجمسي قد نجح في إعادة الطائرة المصرية وشحنة الأسلحة من كينيا. إلا أن أسلوب البلطجة هذا الذي أعيد تطبيقه في عملية تخليص الرهائن والطائرة المصرية من قبرص قد أدى إلى كارثة نتج عنها قتل ١٥ وجرح ١٦ فردًا من جنود الصاعقة المصريين.

يقول بطرس غالي: بعد أن زادت الأمور تعقيدًا عدت إلى مكتبي في وزارة الخارجية. وتكلم ممدوح سالم يطلب مني التوجه سريعًا إلى مكتبه فبعد اغتيال يوسف السباعي، تمكن الفلسطينيون الذين اغتالوه من اختطاف طائرة مصرية واحتجاز اثنتي عشرة رهينة، من المصريين وغير المصريين. وأمروا قائد الطائرة بالتوجه إلى بنغازي في ليبيا، ولكن السلطات الليبية رفضت أن تسمح لهم بالهبوط. وعند ذلك اتجهت الطائرة إلى چيبوتي حيث هبطت يوم الأحد ١٩ فبراير ١٩٧٨. وبدا الاستعداد لإرسال مجموعة من رجال الصاعقة المصريين إلى چيبوتي للاستيلاء على الطائرة، ولكن بعد تزويد الطائرة بالوقود قرر الإرهابيون العودة إلى قبرص. وعند ذلك طلب من مجموعة الصاعقة أن تتوجه إلى قبرص.

ودار الحوار الآتي بين بطرس غالي ورئيس الوزراء ممدوح سالم.

سألت: هل وافقت حكومة قبرص على قيام الصاعقة المصرية بهذه العملية؟

وأجابني رئيس الوزراء: لقد اتصلت بالسلطات القبرصية وشرحت لها كل شيء؟

وسألته مرة أخرى: هل وافقوا؟... وقلت: إنه بمقتضى القانون الدولي فإن قيامنا بهذه العملية بدون موافقة حكومة قبرص يعتبر...

ولكن ممدوح سالم قاطعني قائلا: «لقد قلت لك من قبل يا دكتور إنه ليس للقانون الدولي أدنى صلة بالعلاقات الدولية». ثم طلب مني بحث انعكاسات قطع العلاقات الدبلوماسية مع قبرص.

عاد بطرس غالي إلى بيته حيث تناول العشاء، وفي العاشرة مساء استدعي إلى مكتب رئيس الوزراء حيث أبلغه ممدوح سالم بأنه قد حدثت كارثة. لقد قتل عدد كبير من رجال الصاعقة المصريين وأصيب غيرهم على يد القوات القبرصية. ويجب أن تذهب إلى قبرص على الفور. وقد أغلق مطار لارناكا بسبب المذبحة، والمطار الوحيد المتاح الآن هو قاعدة سلاح الطيران البريطاني في أكروتيري. وعليك أن تتصل بصديقك السفير البريطاني حتى يحصل لك على تصريح بالهبوط هناك.

أجرى بطرس غالي اتصالاته ووصل إلى مطار أكروتيري. كانت مهمته تتلخص في

إقناع السلطات القبرصية بالإفراج عن الضباط والجنود المصريين من مجموعة الصاعقة؛ وكذلك الاطمئنان إلى أن قتلة يوسف السباعي تم القبض عليهم.

ومن القاعدة البريطانية حملته طائرة هليكوبتر إلى مقر رئيس جمهورية قبرص في الساعة ٢,٣٠ بعد الظهر. وبدأت المفاوضات من الساعة الثالثة حتى ٦,٣٠، قال الرئيس كبريانو رئيس جمهورية قبرص إنه في الساعة ٥,٣٠ من صباح الأحد ١٩ فبراير هبطت طائرة مصرية وركنت على بعد حوالي مائة ياردة من المبنى الرئيسي للمطار.

كان ممدوح سالم رئيس الوزراء المصري قد أبلغه أن وزير الإعلام المصري سيصل إلى نيقوسيا على متن طائرة مصرية خاصة لمواصلة التفاوض مع الإرهابيين، وأن ممدوح سالم لم يذكر شيئا عن وجود مجموعة من رجال الصاعقة المصريين على متن الطائرة.

وعندما وجد المسئولون القبارصة مجموعة من الصاعقة المصريين ومعهم أسلحتهم ومعداتهم على ظهر الطائرة بدلًا من وزير الإعلام، بادروا بالاتصال بالسفير المصري وأبلغوه أن رجال الصاعقة المصريين لن يسمح لهم بمغادرة الطائرة أو القيام بأي عملية فوق تراب قبرص. وأبلغوه أنه إذا حاول رجال الصاعقة المصريون الاقتراب من الإرهابيين الفلسطينيين فإن القوات القبرصية ستطلق النار عليهم.

كان المصريون يعرفون جيدًا أن المفاوضات جارية بين القبارصة والفلسطينيين.. وأثناء تلك المفاوضات لم يحاول السفير المصري ولا الملحق العسكري أن يشير بشيء عن كيفية تسوية الأزمة. وكرر الرئيس كبريانو القول بأن كلا من السفير المصري والملحق العسكري أكدا له أن رجال الصاعقة المصريين لا يعتزمون محاولة القبض على الإرهابيين.

قال كبريانو: هذا بالضبط ما حدث. وإني على استعداد لأن أقسم على الإنجيل أن ما ذكرته هو الحقيقة.

ورد بطرس غالي بأنه واثق من صدق كلامه. لكن كان في وسع السلطات القبرصية أن تأمر الطائرة المصرية بالإقلاع من المطار فور علمها بوجود رجال الصاعقة. وأن العنف الذي أظهرته قبرص في مواجهة رجال الصاعقة المصريين لا يتناسب مع ما أبدته من تراخ في وقت اغتيال يوسف السباعي، واحتجاز الرهائن، وخطف الطائرة ومغادرتها لارناكا.

ثم قال للرئيس القبرصي في صراحة بأن: «وجهة نظر حكومتي إلى هذه الأحداث المؤسفة هي أننا نواجه مؤامرة قبرصية تهدف إلى إحراج القوات المسلحة المصرية، وهي القوات التي جاءت لمساعدة حكومة قبرص وبإذنها».

لقد أبدى الدكتور غالي نوعا من المرونة من أجل إنهاء الأزمة فقال: «إنه مهما يكن من خطورة الأحداث التي نناقشها، ومهما اختلفنا بشأن الجهة التي يقع عليها اللوم، فإننا يجب أن نتفق على ضرورة تسوية الأزمة سلميا بلا إبطاء». وأضاف: «إن مهمتي ليست الإفراج عن أعضاء القوة المصرية بقدر ما هي المحافظة على العلاقات الطيبة بين مصر وقبرص».

وقد تمت التسوية وعاد بطرس غالي مع أعضاء القوة المصرية إلى مصر. وقبل أن يخرج من المطار علم أن مجلس الوزراء المصري قد قرر استدعاء البعثة الدبلوماسية من قبرص، وطالب قبرص بسحب بعثتها من القاهرة.

صدمه النبأ وتذكر ماذا كان يحدث لو أن هذا الأمر وصلت أنباؤه قبل خروج القوة المصرية من مطار قبرص.

«الخلاصة التي استخلصها أن هذه لم تكن مؤامرة مدبرة بل نتيجة للغباء والارتجال بلا تدبر من جانب الإدارة المصرية. ولكن بمرور الوقت لم أعد واثقا من ذلك. فأعداء السادات كانوا يأملون في خلق حالة من عدم الاستقرار داخل الجيش المصري. وكانت الصحف الدولية تقارن بين فشل الصاعقة المصرية ونجاح العملية الإسرائيلية في إنقاذ الركاب الذين خطفت طائرتهم في عنتيبي».(٣)

والحقيقة التي يجب أن يعود إليها الدكتور غالي هي أنه لو كان الأعداء يتربصون بالسادات فإن المسئولين المصريين الذين خططوا لإرسال الصاعقة والقيام بهذه العملية على أرض دولة عضو في الأمم المتحدة دون الاتفاق صراحة مع حكومة قبرص هم الذين قدموا للأعداء هذه الفرصة لذبح جنودنا البواسل. وكان يجب تقديمهم للمحاكمة. لكن شيئا من هذا لم يحدث. والسر الحقيقي وراء هذه الكارثة ما زال مغلقا لأن ملف هذه المأساة لم يفتح في مصر حتى الآن لا في مجلس الشعب ولا في الإعلام المصري.

وكان المفروض أن يكون هناك محاسبة لمن تسببوا بسوء تصرفاتهم في هذه الكارثة. لكن في غياب دولة المؤسسات والمجتمع المدني لن يتم هذا الحساب.. فهل حوسب القادة عن عشرات الآلاف الذين قتلوا في حرب اليمن؟! وهل حوسبوا عمن قتلوا في حرب ٦٧؟! فمنذ ٥٢ أصبحت مصر ضيعة يسلمها حاكم إلى حاكم آخر، دون أن يخضع أحد منهم لحساب القانون.

عزلة مصر

أدت المعارضة لمبادرة السادات إلى زيادة عزلة مصر ليس في العالم العربي فقط، بل في العالم كله. فقد اعترض تيتو على زيارة السادات لأنه رأى فيها خروجا من فلك الدول غير المنحازة لأمريكا سوف يهدد كتلة عدم الانحياز. ومن ثم شرع في مخاطبة أعضاء هذه الحركة من الدول الآسيوية والإفريقية وأخذ يحرضهم على معارضة السادات. ووقع على بطرس غالي العبء الأكبر لمواجهة هذه الحملات التي تشن ضد مصر، فقرر القيام بسلسلة طويلة من الأسفار إلى آسيا وإفريقيا، بغرض السعي إلى تعزيز موقف مصر بين بلدان عدم الانحياز والدول الإفريقية، وكانت رسالة تيتو لهاتين المجموعتين من الدول تهدف إما إلى إجبار مصر على تغيير سياستها تجاه إسرائيل، أو فرض العزلة عليها.

بدأت رحلته الأولى إلى الهند، واستقبله وزير خارجيتها في يوم السبت ١٨ مارس ١٩٧٨ في المطار. وأقام وزير الخارجية مأدبة عشاء تكريما له، وأشار غالي في الكلمة التي ألقاها إلى العلاقات بين مصر والهند منذ أيام الملكية في مصر، عندما قامت الاتصالات بين غاندي وسعد زغلول باعتبارهما معارضين للحكم الاستعماري البريطاني. وقد استمرت هذه العلاقات بعد قيام الثورة المصرية وعززتها اللقاءات بين عبد الناصر ونهرو، وقال إن مهمته هي ضمان استمرار الصداقة بين القاهرة ونيودلهي.

وبعد الالتقاء برئيس الوزراء الهندي موراجي ديساي وغيره من المسئولين، توجه إلى مطار بومباي حيث سافر إلى كولومبو، عاصمة سريلانكا. وهناك قابل وزير الخارجية «حامد» الذي قارن بين موقف بطرس غالي كمسيحي في دولة مسلمة وبين موقفه هو كمسلم في دولة بوذية يسكنها التاميل.

وحاول بطرس غالي أن يقنعه بأنه لا يمثل الأقلية القبطية بل يمثل مصر بكاملها. لكن الوزير السريلانكي لم يقتنع، واستمر يتحدث في موضوع الأقليات الذي كان من الواضح أنه موضوع حساس بالنسبة له. ثم التقى بطرس غالي برئيس الوزراء، وبعد ذلك برئيس جمهورية سريلانكا في مقر إقامته. وبعد يوم طويل من المحادثات شعر بأن رحلته عززت موقف مصر في حركة عدم الانحياز.

المنجم ونبوءة بالمستقبل

يقول الدكتور غالي: في سفارة مصر في كولومبو أصر السفير مصطفى راتب، وهو شخصية قوية على أن أستشير مُنَجما، وقال إن حالتي «الخاصة» تستوجب ذلك. وترددت في الأمر، لكن مصطفى أحضر المنجم إلى الفندق. تأمل المنجم راحة يد بطرس غالي وقص عليه قصة حياته وتنبأ له بمستقبل باهر، وأنه سوف يصل إلى أحد أعلى المناصب في العالم، وبعدها تنتهي حياته بالاغتيال في سن الخامسة والسبعين.

أسعدته النبوءة وقد تحقق الجزء الأول منها بتوليه منصب الأمين العام للأمم المتحدة. ولحسن الحظ أن الجزء الثاني منها لم يتحقق حتى الآن.(٤)

العودة إلى إفريقيا

في شهر مارس ١٩٧٨ غزا الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان في محاولة لاجتثاث جذور معسكرات الفدائيين الفلسطينيين هناك، وجاءت هذه العملية ضربة شديدة لموقف مصر. وفتحت هذه المناسبة باب الهجوم العنيف في صحف العالم العربي كله على السادات، والتي تتحدث عن «خيانة» مصر للقضيتين الفلسطينية والعربية، وأصبح بطرس غالي هدفا أول للإدانة بوصفه «المهندس الأكاديمي للانهزامية العربية» وخائنا من أسرة خونة يستحق «التصفية» مثل جده. ونشرت إحدى الصحف - كما يقول - صورته، مع دعوة لقتله.

وكان العالم العربي كله مقتنعا ولأسباب قوية، بأن إسرائيل ما كانت لتجسر على عبور الحدود إلى داخل لبنان إلا إذا كانت مطمئنة إلى أن حدودها الجنوبية مع مصر آمنة وأن مفاوضات السادات مع الإسرائيليين سمحت لهم بحرية مهاجمة العرب الآخرين.

وظلت أغلبية العرب على اعتقاد بأن الحرب في لبنان ترجع إلى خيانة مصر للتضامن العربي. وبدأوا يحاولون تأليب الدول الإفريقية على مصر، باستغلال المؤتمرات الإفريقية ومؤتمرات عدم الانحياز.

وفي مواجهة هذه الهجمة التترية، قام غالي بجولة في إفريقيا بدأت بزيارة الخرطوم. وكان مقتنعا بأن التكامل بين مصر والسودان هو المفتاح الحقيقي لازدهار هذين القُطرين الشقيقين. وقد عقدت اجتماعات عديدة للّجنة الوزارية المصرية السودانية المشتركة لمناقشة الموضوع، ولكنها لم تحقق شيئا، فالمحادثات لم تكن مرتبطة بحقائق القضية. مع ذلك لاحظ بطرس غالي أن ممثلي الجانبين كانوا يهنئون بعضهم بعضا في نهاية كل جلسة ويغمرهم الشعور بالسعادة والانتصار.

واستغرب بطرس غالي هذا المظهر الخادع؛ فطلب من حافظ غانم، نائب رئيس الوزراء المعني بشئون السودان أن يفسر له هذه الاجتماعات التي لا تحقق شيئا. ضحك الدكتور غانم وقال: «إنها شعرة معاوية» التي تربط بين الطرفين. ولكن بعد سقوط نميري ١٩٨٩ انقطعت هذه الشعرة، إذ قام في الخرطوم نظام أصولي، وهذا النظام يمثل خطرًا حقيقيا على استقرار كثير من الدول الإفريقية والعربية.

بعد ذلك زار غالي نيامي عاصمة النيجر والتقى برئيسها سيني كونتشي الذي لا يثق بالرئيس التشادي ولا يرتاح إليه. ثم زار إنجامينا عاصمة تشاد أفقر عاصمة إفريقية. وكان بطرس غالي بصفته مديرًا لصندوق إفريقيا، قد أرسل فنيين وأطباء ومدرسين إلى تشاد، ولكن ذلك لم يجد شيئا، لأن الحرب الأهلية المتصلة كانت قد دمرت البلد.

وفي يوم ٥ يونيو افتتح الرئيس كونتشي الدورة الجديدة للمؤتمر الوزاري الإفريقي العربي بكلمة أكد فيها أهمية التعاون بين الدول العربية والإفريقية في مواجهة التخلف الاقتصادي. وكان هذا الجهاز للتعاون الإفريقي العربي قد أنشئ بقرار من القمة العربية التي عُقدت في القاهرة في مارس١٩٧٧.

يقول غالي إنه عند خروجه من المؤتمر كان يصحبه علي التريكي وزير خارجية ليبيا الذي بادره بالسؤال: «كيف تستطيع، بعد سنوات من الكتابة عن القومية العربية، أن

تسعى الآن لتدميرها؟! إن حكومة ليبيا مستعدة للتعاون مع مصر إذا تخلت عما تفعله من التفاوض المباشر مع إسرائيل... كان يتحدث بعجرفة ظاهرة ووجدت أسلوبه منفرا للغاية».

ورد غالي بأن مصر ليست في حاجة إلى نصيحة من ليبيا. فمكانة مصر في العالم قاطبة، وفي العالم العربي، لا تحتاج إلى توضيح لمن يريدون أن يفهموا. ثم أعطى ظهره للتريكي وتركه واقفا في مدخل مبنى المؤتمر.(٥)

وفي عصر ذلك اليوم التقى بطرس غالي بالأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية؛ وليم إيتيكي وزير خارجية الكاميرون، وأخبره بأن لديه معلومات بأن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية قبلت طلبا من ليبيا بإضافة بند في جدول أعمال المؤتمر تحت عنوان «مبادرة السادات»، وإن الإجراءات لا تسمح بهذا، فاعتذر إيتيكي، ووعد بحذف ذلك البند من جدول الأعمال. فقد كان يريد أن يعاد انتخابه أمينا عاما، وكان بحاجه إلى صوت مصر.

وأكمل غالي جولته بزيارة معظم دول إفريقيا والتقى بحكامها. وزار كينشاسا عاصمة زائير ومنها إلى المحافظة الاستوائية والتقى بالرئيس موبوتو، واتفق معه على أهمية التنسيق بين مصر وزائير في التحضير لقمة الخرطوم والتعاون لإنهاء تدخل كوبا والقوات التي خلفها من إفريقيا.

وختم جولته بزيارة كمبالا عاصمة أوغندا وقضى يوما طويلا مع عيدي أمين الذي دعاه لزيارة مقره الخاص في جزيرة الفردوس، وشاهد معه الراقصات الجميلات، ثم طلب منه أن ينام بجواره على السرير لكي يتحدثوا في جدول الأعمال. كان يوما أشبه بكابوس طويل، ولم يكد يغادر المكان حتى تنفس الصعداء. لكنه خرج من رحلته بمشاهدات حافلة عن جنون العظمة وجنون السلطة لدى حكام إفريقيا. وتأكد أن مشكلة إفريقيا المزمنة هي الاستبداد، وعبر عن ذلك على النحو التالي:

«كل ما شاهدته في ذلك اليوم ليس أمرا جديدا في تاريخ الدول. فقد عرف التاريخ الإمبراطور كاليجولا الذي عين حصانه عضوا في مجلس الشيوخ. وعرف نيرون الذي أشعل النيران في روما وجلس يقرأ الشعر ويعزف الموسيقى على اللهب. وقارتنا

الإفريقية تعاني من التخلف الاقتصادي، ولكنها مصابة بشيء أخطر وهو جنون العظمة لدى بعض حكامها. ولن نستطيع أن نحقق التنمية في إفريقيا إلا إذا نجحنا في بناء الفرد الإفريقي، ولن نستطيع أن نشرع في بناء الفرد الإفريقي إلا إذا اختفى من المسرح الحكام المستبدون مثل عيدي أمين والإمبراطور بوكاسا». (٦)

وبمجرد عودته أعد تقريرا تفصيليا قدمه للرئيس السادات قال فيه: إن زعماء إفريقيا يقدرون مبادرته، ولكنهم يريدون إبقاء النزاع العربي الإسرائيلي بشأن مبادرة السلام بعيدا عن قمة الخرطوم المقبلة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي ستكون صاخبة بما فيه الكفاية بسبب المعركة حول من يكون الأمين العام الجديد للمنظمة. ثم قال إن الأفارقة قلقون أيضا بشأن مؤتمر عدم الانحياز الذي سيستضيفه فيدل كاسترو في هاڤانا بعد اجتماع الخرطوم. وإن وجود قوات كوبية في إفريقيا يواجههم بمشكلة. فهم منقسمون فيما بينهم: هل يقاومون الوجود العسكري الكوبى باعتباره مثالا للتدخل الشيوعي؟أم ينبغي استخدام هذا الوجود كعنصر مقابل لجنوب إفريقيا والاتجاهات الاستعمارية الجديدة؟ وختم تقريره بدعوة الرئيس السادات إلى إبداء اهتمام شخصي بالشئون الإفريقية.

وحضر جلسة مجلس الوزراء في ٢١ يونيو حيث قدم الفريق الجمسي تقريرا عن مهمته في واشنطن وباريس. ووصف الدكتور حامد السايح وزير المالية الاجتماعات الاقتصادية التي عقدت في باريس. وقدم الدكتور بطرس غالي تقريره عن إفريقية. حظي التقريران الأولان باهتمام كبير من جانب الوزراء. لكن تقرير غالي لم ينل أي اهتمام. لأن وزراء مصر ما زالوا ينظرون إلى الشمال الأوربي أكثر مما ينظرون إلى الجنوب، أي إلى إفريقية ومنابع النيل.

الخرطوم - بلغراد - روما

قلت من قبل إن عبء الدفاع عن مبادرة السادات قد وقع على الدكتور بطرس غالي. وقام برحلة طويلة جاب فيها معظم الدول الإفريقية، قطع فيها آلاف الأميال في طائرة ميستير عرضته هو ومن معه لمخاطر كبيرة، وفي ظروف مناخية قاسية. وعليه الآن أن يستعد لحضور ثلاثة اجتماعات للتصدي لخصوم المعاهدة وكسب المزيد من التأييد للسادات.

كان انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في الخرطوم، وكانت هناك محاولة من جانب الرافضين العرب والأفارقة تتأهب لعزل مصر عن محيطها الإفريقي العريق. ونجح بطرس غالي في إقناع رشيد الطاهر رئيس وزراء السودان الذي كان سيرأس المؤتمر، بألا يتيح الفرصة للمعارضين بانتقاد مبادرة السادات، أو تلويث سمعة مصر.

بدأ مؤتمر القمة بجلسة مغلقة اقتصرت على رؤساء الدول، على أن يصحب كل رئيس منهم عضوًا واحدًا من أعضاء الوفد. وطلب منه السادات أن يصحبه. لم يكن السادات مهتما بالمؤتمر فلم يكد ينتهي فالدهايم من إلقاء كلمته حتى غادر السادات قاعة المؤتمر وتبعه أعضاء الوفد الرئاسي. وتركوا الدكتور بطرس غالي وحده في الجزء المخصص لمصر. وفي اليوم التالي حضر بطرس غالي لقاء السادات مع فالدهايم. وكان الاهتمام الأول للأمين العام هو عدم إتمام تسوية لمشكلة الشرق الأوسط بدون الأمم المتحدة.

وفي خطابه أمام المؤتمر دافع السادات عن مبادرته ببلاغة وقوبل بتصفيق من الحضور. وانتهت المناقشات الطويلة والصعبة إلى أن أصبحت أغلبية الدول الإفريقية تؤيد مصر بعد أن قبلت الحجة القائلة بأن سياسة السادات تجاه إسرائيل ليست من المسائل التي تخص الأفارقة. ونتيجة لهذا الجهد الناجح لم تتمكن أكثر الدول تطرفا مثل الجزائر وأنجولا وليبيا، من توجيه التيار ضد مصر.

عدم الانحياز وجذور الحياد المصري

يُرجع الدكتور بطرس غالي جذور الحياد المصري إلى وقت حفر قناة السويس في القرن التاسع عشر. فحتى تكون القناة مقبولة في عالم قائم على توازن القوى، كان لا بد أن تكون مفتوحة أمام الجميع. وقد نصت اتفاقية القسطنطينية في ١٨٨٨ على أن «قناة السويس البحرية تكون حرة ومفتوحة دائما، في وقت الحرب كما في وقت السلم، أمام كل السفن التجارية أو الحربية، بدون تمييز بين ما ترفعه من أعلام».

وجاهدت مصر في كل عهودها من أجل المحافظة على هذا الحياد، ومن ثم رفضت الدخول في أحلاف مع الغرب أو الشرق. وتأكد هذا الاتجاه بقيام كتلة عدم الانحياز

عندما اجتمع عبد الناصر ونهرو وتيتو في مؤتمر بريوني، وعلى مدى هذا التاريخ الطويل ترسخت فكرة الحياد الإيجابي وأصبحت عقيدة شعبية.

وعندما وصل بطرس غالي إلى بلغراد يوم الأربعاء ٢٦ يوليو١٩٧٨ لحضور المؤتمر الوزاري لدول عدم الانحياز المنعقد هناك، أحس بأن هذه العقيدة على وشك أن تتعرض للتحدي. فاتخذ موقف الهجوم، وبدأ كلمته بالإشارة إلى أن الحرب الباردة تسللت بشكل مدمر إلى القارة الإفريقية، وحولتها إلى ساحة للتدخل من جانب الدولتين العظميين، ومجالا للمواجهات بينهما. وقال: «إن بعض الدول غير المنحازة أصبحت أداة في خدمة سياسات القوة ومحاولات الهيمنة التي تديرها إحدى الدول العظمى في إفريقيا». وكان واضحا أنه يشير إلى كوبا والاتحاد السوڤييتي.

واعترض على قرار حركة عدم الانحياز بعقد القمة التالية في هاڤانا، واعترض على فكرة إنشاء أمانة لحركة عدم الانحياز خشية أن يستولي عليها الراديكاليون ويستخدمونها أداة لتحويل الحركة نحو المعسكر الشيوعي.

تصور غالي أن جهوده وكلماته هي التي أنقذت الموقف. ولكن المفارقة حدثت عندما علم أن الذي أنقذه هو قرار اتخذته العراق وسوريا وغيرهما من الحكومات العربية بأن الوقت لم يحن بعد لإدانة مصر. وكان توقف المفاوضات المصرية الإسرائيلية قد أعطى لهذه الدول أملا في أن يتخلى السادات عن مبادرته ويعود للأحضان العربية.

روما وجنازة البابا

غادر الدكتور مطار القاهرة إلى روما في يوم ١١ أغسطس ١٩٧٨، ووجد على نفس الطائرة وفد الكنيسة القبطية الذي سيشارك في تشييع جنازة بابا روما برئاسة الأنبا صموئيل.

يقول الدكتور غالي: إن لقاء روما لم يكن متصلا بالحملة على مصر، ولكنه ضم من الشخصيات ذات النفوذ أكثر مما ضم مؤتمرا الخرطوم وبلغراد مجتمعين. اتصل به شافعي عبد الحميد سفير مصر في الڤاتيكان. وكان مهتما بالملابس الرسمية التي يجب أن يرتديها في جنازة البابا بولس السادس. وقد حلت المشكلة الأولى بأن استأجر له

السفير بدلة فراك من روما، ثم بقي موضوع الأوسمة التي سيضعها على صدره. ولم يكن يملك منها إلا نيشانًا واحدًا، من الجنرال بينوشيه، سلمه له وزير خارجية شيلي. وفضل ألا يرتديه، وذهب مع السفير الذي يحمل عددا منها مما جعل أحد القساوسة الذين حضروا الجنازة يرحب بالسفير على أنه هو وزير خارجية مصر. مما سبب حرجا للسفير. وعرض السفير أن يقرضه بعض أوسمته. وهنا يقول الدكتور غالي: «لم أستطع أن أعرف إذا كان يرغب حقا في أن يحفظ وجه وزيره أم أنه كان يسخر فقط، ولذا لزمت الصمت وبقيت بلا أوسمة».

انتهت شعائر الجنازة، وفي مساء نفس اليوم تناول العشاء مع سفير لبنان وممثل الجامعة العربية على مائدة السفير شافعي عبد الحميد الذي اقترح عليه تأجيل عودته إلى القاهرة أياما قليلة حتى يقابل أربعة من الكرادلة الذين سيختار منهم البابا الجديد. وقال إذا أقامت الدبلوماسية المصرية علاقات مع البابا الجديد قبل جلوسه على العرش البابوي، تستطيع بذلك أن تستفيد من نفوذ الڤاتيكان الممتد على نطاق العالم، وأن تصبح جسرا بين العالمين المسيحي والإسلامي.

وفي صباح الاثنين تقابل مع المونسنيور جويزبي كابريو، وكيل الوزارة الذي تولى جميع السلطات البابوية بعد وفاة البابا بولس السادس، الذي أكد للدكتور غالي أنه يتوقع ألا يحدث أي تغيير في تأييد الڤاتيكان لقيام دولة فلسطينية أو لمبادرة السادات. التقى بعد ذلك بالمونسنيور كاسارولي وزير خارجية الڤاتيكان الذي كان يعتبر العقل المفكر لدولة الڤاتيكان. كان كاسارولي ذكيا ومطلعا ومهتما بمسألة القدس. وأبدى إعجابه برحلة السادات إليها. وحثه بطرس غالي على أن يقوم الكرسي الرسولي بتشجيع الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة على تأييد قضية الفلسطينيين، حتى يكون هناك توازن مع النفوذ الإسرائيلي الكبير في واشنطن.

وفي عصر ذلك اليوم استقبل غالي في جناحه بالفندق وزير خارجية قبرص، وأبلغه أن الرئيس السادات يتوقع أن تقوم حكومة قبرص بتنفيذ أحكام الإعدام الصادرة على المجرمين الذين اغتالوا يوسف السباعي. وتحدث الوزير القبرصي عن الصعوبات التي ستواجهها حكومته نتيجة تنفيذ عقوبة الإعدام. وأنه لا يستبعد أن تسقط حكومته بسبب

ذلك. ورد بطرس غالي بأنه يتوقع أن تضطر حكومة قبرص تحت ضغط الإرهابيين الفلسطينيين أن تفرج عن المسجونين في ظرف سنة أو سنتين على الأكثر.

وفي ١٦ أغسطس التقى بالكاردينال بيرتولي، أحد المرشحين الآخرين لمنصب البابوية. وكان البابا الراحل قد كلفه بالسعي للتوسط بين الأطراف المتحاربة في لبنان حتى تتوقف الحرب الأهلية. وأوضح الكاردينال أن سياسة الڤاتيكان تجاه لبنان تقوم على ثلاثة أسس: الاستقلال، وعدم التقسيم، والمصالحة الدينية. وأخذ الكاردينال على مصر موقفها السلبي تجاه لبنان، وحثه على قيام مصر بدور للمصالحة.

ثم التقى بالكاردينال بيندولي، المسئول في الڤاتيكان عن الأمور غير المسيحية، ولا سيما الإسلامية. وكان الكاردينال بيندولي قد زار القاهرة في شهر أبريل في إطار الحوار الإسلامي المسيحي بين الڤاتيكان والأزهر، وكان من ضمن المجموعة القليلة الصغيرة التي يتوقع أن يتم اختيار البابا الجديد منها وفقا لرأي السفير شافعي عبد الحميد.

وعاد الدكتور غالي إلى الفندق حيث زاره فرجينيو رونيوني وزير الداخلية في الحكومة لا بوصفه عضوًا في الحكومة، بل بوصفه رئيسا لجمعية الصداقة العربية الإيطالية. «وناقشنا مسائل تتعلق بأنشطة الجماعات الإرهابية في إيطاليا، وتساءل الوزير الإيطالي عن إمكانية ترتيب زيارة غير علنية إلى القاهرة لمقابلة وزير الداخلية المصري لمناقشة وسائل التعاون في مكافحة أعمال الحركات الإرهابية. وقال إن هناك حاجة ماسة إلى ذلك لأن الأدلة أثبتت وجود علاقات بين الألوية الحمراء، والحركات الإرهابية الألمانية، وأعضاء المجموعة الإرهابية التي قُبض عليها في شهر أبريل. وكان من الواضح أنه يشعر بالقلق مما سمعه عن شبكات الإرهاب العراقية وتعاونها مع غيرها من الجماعات الإرهابية الدولية».

اهتم الكرادلة الأربعة بكون بطرس غالي قبطيا، غير أن الكنيسة القبطية المصرية كنيسة أرثوذكسية وطنية ليست لها علاقة بروما. وقد قاومت هذه الكنيسة دائما فكرة الارتباط الوثيق بالكنائس الأخرى في أوربا. وتأتي المفارقة في النهاية. فلم يُقدر لأحد من هؤلاء الأربعة أن يكون هو البابا الجديد، وخابت تنبؤات السفير شافعي عبد الحميد. (٧)

هوامش:

١ -بطرس بطرس غالي، «طريق مصر إلى القدس» ص ٦٣-٦٨.

٢ -نفس المرجع، ص ٦٩- ٧٤.

٣- نفس المرجع ص٧٤-٨٦.

٤- نفس المرجع ص ٨٧ - ٨٩.

٥- نفس المرجع ص ١٠٥.

٦- نفس المرجع ص ١٢٨.

٧- نفس المرجع ص ١٢٩ - ١٣٦.

الفصل الرابع

كامب ديڤيد ومعاهدة السلام

بدأ الاستعداد لمباحثات كامب ديڤيد باجتماع بين بطرس غالي ومحمد كامل في ٢٤ أغسطس ١٩٧٨، وكتب بطرس غالي يقول: «لم نكن ندري كيف نعد للمؤتمر. كان هناك كثير من الأوراق والوثائق والدراسات والتحليلات، ولكن الاستراتيچية العامة التي تؤسس عليها تحركاتنا، لم تكن واضحة، بالنسبة لي على الأقل. وقد قيل إن نابليون بونابرت لم يكن يضع خطة عسكرية مطلقا إلى أن يصبح في ميدان القتال. وداعبني الأمل في أن يأتينا الإلهام أيضا عندما نصل كامب ديڤيد. ولكني لم أر علامات العبقرية النابليونية فيما بيننا».

وفي ٢٨ أغسطس انتقلت المناقشات التمهيدية إلى الإسماعيلية حيث تحدث السادات إلى الفريق المصري في اجتماع لمجلس الأمن القومي المصري وقال فيه:

«إن مصر سوف تسعى لتحقيق حل شامل في كامب ديڤيد، وإننا لن نقبل على الإطلاق باتفاق سلام منفصل مع إسرائيل».[١]

لم يكن بطرس غالي واثقا من صدق السادات. فمصر بالنسبة له تأتي أولا. وبعد أن تعرض للإدانة العربية بسبب المبادرة، بدأ يهزأ ببقية العالم العربي. كذلك لم يكن الوفد المصري يحمل تفويضا من الفلسطينيين للحديث نيابة عنهم.

وغادرنا القاهرة إلى باريس على متن طائرة الرئاسة مع السادات وأسرته في الجناح الخاص، إذ كان من الأمور البالغة الأهمية أن نكسب فهم وتأييد الفرنسيين والأوربيين لما كان السادات يقوم به.

«وفي مأدبة عشاء لنا بمبنى وزارة الخارجية الفرنسية تحدث محمد إبراهيم كامل بالإنجليزية متناولا العموميات، ولكن حسن التهامي احتكر الحديث، وكان بمثابة عراف السادات وسمير الرئيس و«رجل بركة» ورافع للمعنويات. لقد كان التهامي ضابطا عسكريا جسورا ولامعا في الثورة، ثم أصبح أشبه بالصوفي، مؤمنا أنه يتلقى في الأحلام تعليمات خاصة من الرسول. وكان يتصور نفسه صلاح الدين المصري الذي يحمل رسالة خاصة باستعادة القدس والذود عن الإسلام.

وكان السادات يرتاح إلى وجوده، ويستمتع بصحبته، غير أننا جميعا كنا نراه إنسانا غير متسق. وكانت له لحية كثة على الطريقة الإسلامية الأصولية، الأمر الذي يخالف اللوائح العسكرية. وبالرغم من غرابة الأطوار التي كنا نراها فيه، فإنه لعب دورا مهما بالنسبة للسادات. فقد سافر سرا لملاقاة موشي ديان في المغرب، ووصف هذه الرحلة بأنها مهدت الطريق لمبادرة القدس الساداتية. بيد أن السادات يقول إن لقاء التهامي بديان، لم يكن له دور على الإطلاق في قراره بالذهاب إلى القدس.

وها هو الآن ونحن على مائدة العشاء مع الفرنسيين يكشف التهامي كيف أنه في اللحظة الأخيرة قرر عدم تنفيذ خطته للإطاحة بالحكومة الأفغانية، ثم قص مغامرات أخرى كثيرة. وكان الفرنسيون يستمعون إليه باندهاش. وأسر أحدهم في أذني: «هل هو نائب رئيس الوزراء؟» وأجبته بأن التهامي هو مستشار للسادات ولا يتولى أي مسئوليات أو سلطات محددة في الحكومة المصرية.[٢]

وصل الوفد إلى كامب ديفيد وخصص للسادات كوخ فوق رابية صغيرة في مواجهة كوخ الرئيس كارتر. وفي قاعة الطعام جلس الوفد المصري على مائدة مجاورة للوفد الإسرائيلي بعد تبادل التحيات. وفي النهاية جرت اتصالات غير رسمية بين الأفراد. وبعد العشاء عاد حسن التهامي إلى ممارسة أدواره الكوميدية؛ فأخبرهم بأنه توصل إلى طريقة لإيقاف قلبه عن النبض لبضع ثوان. وجذب حديثه طبيبا إسرائيليا وآخر أمريكيا ظنا منهما أنه يستخدم اليوجا لكنه أنكر ذلك. ثم أخذ يوزع قطعًا صغيرة من العنبر على أعضاء الوفد لكي تمنحهم القوة لمواجهة الإسرائيليين، وقد استعملها بعض الأعضاء فعلا ما عدا بطرس غالي الذي رفض.

يصف غالي جو المفاوضات فيقول: «كان مخيم كامب ديڤيد مكانا غريبا للعمل الدبلوماسي. فنحن معتادون على التفاوض جلوسا إلى مائدة بكامل أرديتنا كرسميين وبطريقة دبلوماسية كلاسيكية، بينما الملفات والأقلام في متناول أيدينا. أما هنا فإننا نشاهد بعضنا البعض بالبيجامات أو بملابس الرياضة أو على دراجات في طرقات الغابة. كان هذا النوع من الفوضى الحميمة هو القاعدة، كما أدت بعثرة الأكواخ إلى صعوبة الاتصالات، على الأقل فيما بين أعضاء وفدنا. ولم تكن الترتيبات المادية مشكلتنا الرئيسية. وإنما هو أسلوب السادات الذي أربكنا. فكان كلما التقى السادات مع كارتر أو بيجن، فإنه لم يكن يهتم بإبلاغنا إطلاقا بما قاله في حين كنا نلاحظ أن الزعيمين الأمريكي والإسرائيلي يحيطان وفديهما علما بالأمر قبل كل اجتماع وبعده. وكنت أخشى من أن السادات بغرض استعادة سيناء قد يقدم تنازلات ضخمة. كان تكتيكه يقوم على إقناع وفدي الولايات المتحدة وإسرائيل بأنه معتدل بينما وفده غير مرن، اعتقادا منه بأن ذلك من شأنه تدعيم موقفه التفاوضي، ولم تكن بقيتنا بمثل هذا اليقين».

ثم يصف غالي حالة المفاوضين في ذلك الوقت، فيقول:

«ومع تكرار اللقاءات مع الأمريكيين والإسرائيليين أصبحنا نعرف المندوبين كأفراد. كان سيروس ڤانس دقيقا، وكان زيجنيو برچنسكي المساعد الخاص للرئيس كارتر لشئون الأمن القومي، متلهفا. وكان بيجن مغرورا، ووايزمان متفائلا، وديان واثقا، وأهارون باراك مجتهدا. وكان محمد كامل متوترا، وحسن التهامي حالما، بينما كان أسامة الباز يشع بالذكاء والطاقة».(٣)

ورقة أمريكية

في ساعة متأخرة من يوم الأحد ١٠ سبتمبر١٩٧٨ تردد أن الجانب الأمريكي يعتزم تقديم ورقة للسادات. وطلب غالي نسخة لدراستها ولكنه لم ينجح في الحصول عليها. وفي صباح اليوم التالي دعاهم السادات إلى كوخه وسلم الوثيقة لبطرس غالي وطلب منه أن يقرأها بصوت عالٍ على أعضاء الوفد على أن يقدم كل منهم ملاحظاته. لكن السادات لم ينتبه إلى شيء مما يقال، فاقترح محمد كامل أن ينسحبوا جميعا لدراسة الوثيقة

بعناية أولا وبعدها يعودون لتقديم آرائهم، ووافق السادات. يشرح غالي نص الوثيقة فيقول:

«تضمنت الخطة الأمريكية جزءين: أحدهما يتناول السلام بين مصر وإسرائيل، ويتناول الآخر القضية الفلسطينية والسلام الشامل. لكن الجزء الثاني يفتقر كثيرا إلى التحديد بحيث يكون من السهل على إسرائيل أن تتجنب اتفاقا بشأن القضية الفلسطينية».

وعند عودتهم لكوخ السادات، هاجم السادات المشروع الأمريكي، ليس لعدم كفايته بالنسبة للفلسطينيين، وإنما لما ينص عليه من أن سيناء ستعود لمصر على مراحل. ووصف السادات بيجن بالتعنت وباستحالة التعامل معه. وأعلن أنه سوف ينسحب من المحادثات.

وفي اليوم التالي - الثلاثاء ١٢ سبتمبر أبلغ السادات ڤانس بأنه، هو والفريق المصري كله، سيغادرون كامب ديڤيد. وبسرعة قام ڤانس بالجمع بين كارتر والسادات في محاولة لوقف انهيار المفاوضات. وعندما خرج السادات قال إن كارتر أبلغه بأنه إذا انهارت محادثات كامب ديڤيد فإنه لن يعاد انتخابه رئيسا للولايات المتحدة.

أما إذا نجحت محادثات كامب ديڤيد - كقول كارتر - فإنه في فترة الرئاسة الثانية سوف يضمن للسادات تحقيق كل تطلعاته، وبتعهده للسادات بالأشياء الكثيرة التي سيفعلها كرئيس لفترة ثانية، استطاع كارتر أن يقنع السادات ويرده على أعقابه. وأحس غالي أن السادات كان راغبا في الاقتناع والرجوع عما قاله. ثم يتساءل هل قدم كارتر هذه الوعود فعلا؟

وبإعادة قراءة المشروع الأمريكي، رأى بطرس غالي أنه عبارة عن سلسلة من الحلول الوسط وليس اتفاقية حقيقية. فالقسم الأول من المشروع والخاص بالانسحاب من الأراضي المصرية، لا يستتبعه بالضرورة القسم الثاني، وهو الانسحاب من الأراضي الفلسطينية، وهو ما يؤدي إلى اتهام مصر بالتخلي عن الحقوق العربية. لكن السادات بدا غافلًا عن ردود الفعل العربية. وبعد ظهر اليوم نفسه التقى المصريون والأمريكيون في جلسة عمل، وتحدث أعضاء الوفد المصري بقوة وشجاعة إلى ڤانس وبرچنسكي ووليام

كوانت العضو في هيئة مجلس الأمن القومي المعروف بدفاعه عن الحقوق العربية. ولكن بطرس غالي خرج بانطباع، أنه لن يؤخذ في الاعتبار إلا القليل مما قيل.

كان بطرس غالي يلح على السادات لمقابلة موشي ديان، ليس فقط استجابة لطلب وايزمان، وإنما لتيسير جريان المفاوضات، وكان السادات يرفض. ونظرا لحساسية المشكلة تدخل الرئيس كارتر ووافق السادات على لقاء ديان «علشان خاطر كارتر» التي صارت مثلًا.

ذهب بطرس غالي إلى دار العرض السينمائي في كامب ديفيد بأمل رؤية فيلم يرفع معنوياته، لكنه لم يستطع متابعة الفيلم لأن ذهنه كان منشغلا وعاد إلى كوخه حيث وجد محمد كامل في نفس حالته من القلق، وشاركه فيما يشعر به من كرب، ولم يفلح الحديث بينهما في تهدئة أعصاب محمد كامل. ويقول بطرس غالي بأنه كان معجبًا بأمانة محمد كامل ووطنيته إلا أن عدم قدرته على السيطرة على مشاعره كانت تؤرقه.

وفي يوم الجمعة ١٥ سبتمبر دعاهم السادات إلى كوخه. كان شديد الغضب، وأعلن أنه قرر مرة أخرى وقف المفاوضات، ومغادرة كامب ديفيد وأمرهم بحزم حقائبهم بعد ظهر اليوم نفسه. واستعد أشرف غربال وحسن كامل لكن بطرس غالي لم يحزم حقيبته لأنه كان واثقا أن السادات سوف يغير رأيه في خلال الساعات القليلة القادمة، فالقرار الذي أعلنه ليس إلا تحذيرا وأسلوبا للضغط على الأمريكيين والإسرائيليين.

وانتشر بسرعة نبأ قرار السادات وقف المفاوضات ومغادرة كامب ديفيد، ووصل الرئيس كارتر الذي سارع إلى مقر السادات. وتابعنا الحديث وكأنه فيلم درامي، وعندما خرج كارتر كان واضحا أن السادات وافق على البقاء. والحقيقة أنه كان قد وافق على التوقيع على وثيقة معدلة لم يعرف أي منا شيئًا عن مضمونها. وبعد ديباجة طويلة وغير مترابطة، قال السادات إنه وافق على التوقيع لأنه كان مقتنعًا بأن بيجن سيرفض بكل تأكيد.

يقول غالي: «وكثيرا ما قال السادات إنه إذا أمكنه مرة واحدة كشف الموقف الإسرائيلي أمام الرأي العام الأمريكي، فإن الولايات المتحدة سوف تنصر مصر على إسرائيل. غير أن وليام كوانت أبلغ غالي بعد ذلك بوقت طويل بأن السادات كان قد

نقل سرا موقفه «المتراجع» إلى الأمريكيين. كان يريد أن يستخدم كارتر ضغوطه، بينما هو يؤكد لكارتر بأنه سوف يتراجع إذا لزم الأمر. والنتيجة أن كارتر دأب مرارا على مطالبة السادات بتنازلات».(٤)

وأثناء طعام الغداء جاء بيجن إلى مائدة الوفد المصري ودعاهم جميعا لحضور حفل موسيقي لفرقة الموسيقى الكلاسيكية الإسرائيلية في واشنطن بعد غد، ثم قام نائب الرئيس الأمريكي والتر مونديل بزيارة السادات. غير أن الوفد المصري كان يعتريه الاكتئاب كلما ظهر مونديل على المسرح، لأنه كان يعمد دائما إلى دفع كارتر نحو الموقف الإسرائيلي.

ومرة أخرى قمت بجولة طويلة في الغابة مع محمد إبراهيم كامل. كان لا يزال عصبيا ومتقلب المزاج، وبدا وكأنه على حافة انهيار عصبي، تحدث عن العلاقات الخاصة التي كانت تربطه بالسادات منذ أن نشأت بينهما صداقة عميقة في السجن. وأكد لي أنه ما كان يريد إطلاقا أن يصبح وزيرا للخارجية. وقال لي إن السادات لا يمكن التنبؤ بخطواته القادمة. وأنه: «قد يوافق السادات على شيء في الصباح، وبعد ساعة من الزمن يرفض ما سبق أن قبله، ثم يوافق بعد الظهر على الشيء مرة أخرى!». وكان يتعين عليَّ إقناع محمد كامل بأن الدبلوماسية أحيانا ما تتطلب أن يكون المرء متقلبا، ولكنني لم أفلح في تحسين مزاجه.

عاد حسن التهامي إلى تصرفاته بالطريقة الباطنية. ففي الصباح طلع علينا ساعة الإفطار ليعلن بأنه أمضى الليل كله «في الاتصال». وتساءلنا «مع من» وأشار «فوق» وصرح بأنه تلقى رسالة من العالم «المبروك». ثم ذهب التهامي إلى السادات ليبلغه بأن الرسالة السماوية أكدت أن السادات يسير على الطريق الصحيح. وبعدها جاءني ليحاول مرة أخرى هدايتي إلى الإسلام. فأجبته قائلا: «إن مثل هذا القرار الحاسم يحتاج إلى مداولات كثيرة».

في يوم الأربعاء - الثالث عشر - دعا الرئيس كارتر أسامة الباز وأهارون باراك إلى الاجتماع معه. وواصلوا العمل من الثامنة صباحا حتى الخامسة بعد الظهر، ثم استأنفوا في المساء من الثامنة حتى العاشرة. وأخذ أسامة الباز يتحول إلى بطل «عصابتنا» مناضلا

من أجل صيغة تعترف بحقوق الفلسطينيين وتدعم الصيغة الشمولية للوثيقة. لم يكن السادات يلتفت إلا لما يهمه شخصيا، وهو عودة سيناء كلها قبل أي شيء.

وقبل الغداء استقبلنا السادات في كوخه. كانت الأجواء متوترة بين السادات ومحمد كامل. وتخفيفا من وطأة الموقف أخبرت السادات كيف أن حسن التهامي يسعى إلى هدايتي لاعتناق الإسلام. ونظر السادات إلى التهامي مسرورًا وقال: «لا تقلل من شأن بطرس يا حسن، إنك ستهتدي إلى المسيحية قبل أن يهتدي هو إلى الإسلام!».

واغتاظ التهامي، وأدى مزاح السادات إلى تعقيد علاقته ببطرس غالي.

وفي ذلك الحين لم يعد أعضاء الوفود الثلاثة المصري والأمريكي والإسرائيلي يشتركون في المفاوضات. «كان كارتر والباز وباراك يقومون بالعمل، ولو أن الكثيرين ادعوا فيها بعد مشاركتهم العميقة». «وهكذا، عندما التقى السادات بديان اعتبرت جهودي التوفيقية انتصارا دبلوماسيا متواضعا. وبعدها شكرني وايزمان لما قمت به من تحقيق اللقاء. ولكن اللقاء لم يذب الثلوج بين الاثنين. ولدى مغادرته الاجتماع أعلن السادات أن ديان رجل متشائم وغير قادر على استيعاب الآثار بعيدة المدى لمبادرته السلمية. ولم أتفق مع تقييم السادات. فإن الرجل بالرغم من شخصيته الصعبة قادر على الرؤية البعيدة، وقد دأب على تقديم حلول خلاقة لمشكلات معقدة. أما سبب هذه العداوة فلا يرجع إلى استخفاف السادات بقدرات ديان كما أنها لا تعود فقط إلى الكيمياء الشخصية السيئة. ويبدو أن السادات كرجل عسكري مصري كان يشعر بأن ديان يتصرف بغطرسة نظرا لهزيمة إسرائيل لمصر في معركة ١٩٦٧».

شعر المندوبون المصريون بالصدمة إزاء الأحكام المتعلقة بسيناء الواردة في الوثيقة الأمريكية. فشبه جزيرة سيناء المصرية ستكون منطقة منزوعة السلاح تشرف عليها قوات الأمم المتحدة ووكالة دولية لحفظ السلام. وتضمن المشروع عشرات من القيود على السلطة المصرية. وكانت هذه الشروط مهينة لمصر.

فقد تضمنت اتفاقيات كامب ديفيد جزءين رئيسيين: الأول، انسحاب القوات الإسرائيلية خطوة خطوة من سيناء، جنبا إلى جنب مع إجراء مفاوضات تستهدف التوصل إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل. والجزء الثاني يتركز على الفلسطينيين

ويتضمن مفاوضات حول الحكم الذاتي لفترة انتقالية، يتبعها التوصل إلى اتفاقية بشأن الوضع النهائي. وكان ما يقلقنا نحن المصريين، أن تحاول إسرائيل الإبقاء على العلاقات المصرية ثنائية تماما بدلا من كونها جزءا من سلام شامل على كافة الجبهات. وكنا نخشى أيضا من أن عملية سلام كامب ديفيد لن يسمح لها الإسرائيليون إطلاقا بأن تؤدي إلى تقرير المصير للفلسطينيين في شكل دولة فلسطينية.(٥)

واجتاحت الشائعات كامب ديفيد بأن بيجن يرفض التوقيع لأن القدس ورد ذكرها. والتهامي يصر على ذكر القدس في صلب الاتفاقية. وجاءنا خبر بأن الأمريكيين تغلبوا على هذه العقبة. وكتب السادات خطابا لكارتر سرد فيه موقف مصر من القدس. وكتب بيجن خطابا لكارتر تناول فيه موقف إسرائيل. وكتب كارتر خطابا اقتصر فيه على القول إن موقف الولايات المتحدة «سيبقى كما ورد على لسان السفراء الأمريكيين لدى الأمم المتحدة في ١٩٦٧-١٩٦٩». وكانت النقطة الرئيسية بالنسبة لنا أن الولايات المتحدة لن تعترف بأي عمل من جانب واحد يؤثر على وضع القدس، وبعبارة أخرى: إن إعلان إسرائيل من جانب واحد بأن القدس عاصمة لها غير مقبول. كان هذا كافيا للسادات. وبذلك انفتح الطريق المسدود! وتم إبلاغنا أننا سنتوجه إلى واشنطن ذلك المساء لحضور احتفالات التوقيع.

البيت الأبيض في واشنطن

وهبطت بنا طائرات الهيلوكبتر في واشنطن على مسافة قصيرة من البيت الأبيض. لقد قضينا أسبوعين ونصفًا في كامب ديفيد. وقال محمد كامل إنه مرهق ولن يستطيع حضور الاحتفال معنا. وداخل البيت الأبيض التقيت وأشرف غربال وأخبرته عن محمد كامل. وسارع غربال إلى الاتصال بزوجته تليفونيا ليطلب منها التوجه مباشرة إلى فندق ماديسون، ومحاولة إقناع محمد كامل بالعودة إلى البيت الأبيض.

وجدت الوفد الإسرائيلي متجمعا بكامله في إحدى قاعات الاستقبال. ولمحني ديان وقال: «شكرا لله أنك معنا اليوم. لقد تناهى إلينا أن الوفد المصري برمته قد استقال احتجاجا».

ثم دعينا للتوجه إلى الدور الثاني حيث اصطفت المقاعد في مواجهة منصة جلس عليها السادات وكارتر وبيجن. وألقى كل من الزعماء الثلاثة خطابا. وتم التوقيع. وانطلقت عاصفة من التصفيق. وغادر الزعماء الثلاثة المكان. كان الأمريكيون مبتهجين. وأبدى الجانب الإسرائيلي مشاعر مماثلة. أما المندوبون المصريون فكانوا قانطين، وانعكست مشاعرهم على وجوههم.

وفي مقر السفير المصري راح السادات يوضح للصحفيين المصريين النقاط الإيجابية في اتفاقية كامب ديڤيد. وعندما سئل عن استقالة محمد كامل، قال: إنني أعتبر محمد كامل أخا صغيرا، مثل ابني، لقد شاركنا معا في النضال السري، ودخلنا السجن معا. إنني أعذره لأن أعصابه لم تحتمل الضغوط العنيفة التي واجهناها، كما أن بعض الأولاد في وزارة الخارجية سمموا الجو. إن واحدا منهم جاءني بعد ظهر ذلك اليوم ليسدي إلي النصح. وتساءل السادات: «هل معقول أن يتدخل موظف بوزارة الخارجية في أمور السياسة الدولية؟!» كان يشير إلى نبيل العربي، وهو دبلوماسي مرموق. ثم نظر السادات إلي، وقال: «بطرس، إن وزارة الخارجية التي ستشرف عليها في حاجة إلى عملية نظافة».[٦]

يقول بطرس غالي: «كان محمد ابراهيم كامل يعتقد بأن إسرائيل أشد قوة وأكثر تقدما وأعمق حنكة وأكثر عصرية من مصر، وأنها تحظى بتأييد عالمي أوسع، وبأنه في مواجهة هذا الخصم، ليس لمصر سوى مصدر قوة أساسي واحد: أن ترفض التفاوض ما دامت القوة العربية غير متكافئة مع إسرائيل. وبالنسبة لكثير من العرب فإن الرفض هو بمثابة الرابطة التي توثق الوحدة العربية».[٧]

غادر السادات ووفد المفاوضات واشنطن يوم الاثنين ١٨ سبتمبر ١٩٧٨، ووصلوا إلى الرباط مع غروب الشمس، ورافق بطرس غالي الرئيس إلى قصر الضيافة الذي وضعه الملك الحسن تحت تصرف السادات. وكانت قرينة الرئيس- چيهان السادات- وأفراد أسرته في استقباله لدى وصوله.

يقول الدكتور غالي: إن السادات قد خطط للوقوف في الرباط على أمل أن يحصل على تأييد الملك الحسن لاتفاقية كامب ديڤيد، ولمقابلة الملك حسين عاهل الأردن هناك،

لمناقشة دخوله في عملية السلام. كان السادات مخطئا تماما في كلا الحسابين. فالملك حسين يعتقد بأن الوقت مبكر جدا للتورط في أي التزام، علاوة على استيائه لذكر الأردن في اتفاقيات كامب ديفيد دون موافقته. وأدركت سوء تناولنا لعملية البحث عن تأييد عربي، ومدى مناهضة العالم العربي للسادات.

كان الأمريكيون يدافعون عن اتفاقيات كامب ديفيد قبل أن تدافع مصر عنها، ولم يكن هذا مقبولا للعالم العربي. وكان السادات يضخم المشكلة بسلوكه الغاضب إزاء كل بادرة معارضة. كان رد فعله عنيفا وقاسيا. وكان هناك ما يبرر هذا السلوك. فهو يشعر بأنه إذا أيده العرب، فإنهم سيطالبون بأن يكون لهم كلمة في اتخاذ القرار، وكان قد سئم فكرة النهج الجماعي العربي. ولم تكن المعارضة إلا لتحفزه على إعلان ازدرائه. أما نحن، «عصابة» وزارة الخارجية، فكان موقفنا يشكل ربع قرن من التضامن العربي، وكنا نريد أكبر قدر من المشاركة والتأييد العربي. وانتابنا الأسى لرؤية المعارضة تتصاعد بمثل هذه السرعة ضد مبادرة السادات.

اجتمع السادات بالملك الحسن في استراحة الصخيرات، وشرح للعاهل المغربي الظروف والأجواء التي سادت مفاوضات كامب ديفيد، واستعرض النقاط الرئيسية للاتفاقيات وانتهى الاجتماع إلى لا شيء. واقترح الدكتور غالي على السادات أن يعقد مؤتمرا صحفيا لضمان التغطية الإعلامية الإيجابية للأحداث من جانب الصحافة الأوربية. وأوضح له أن مؤتمره الصحفي في واشنطن نجح في التأثير على الإعلام الأمريكي في تغطيته لكامب ديفيد. وقال له إن الصحافة الفرنسية سوف تؤثر على كيفية النظر إلى كامب ديفيد في دول المغرب العربي والدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية. وأصدر الملك الحسن تعليماته للإعداد للمؤتمر ودعوة الصحفيين الأجانب وانعقد المؤتمر الصحفي.

استقبل السادات عند عودته للقاهرة بالهتافات والشعارات كما هي العادة. وأخذ بطرس غالي يشرح الاتفاقيات للأصدقاء والزملاء ويدافع عنها ولكنه لم يجد عونا منهم، لأنهم - حسب قوله- عقدوا العزم على تقديم معلومات خاطئة عما حدث في كامب ديفيد وما تعنيه بالنسبة للمستقبل.

وفي يوم٣٠ سبتمبر التقى السادات في القناطر الخيرية مع ألفريد أثرتون، الذي نقل إليه نتائج محادثاته في عمان والكويت، وكذلك اتصالاته مع بيجن والفلسطينيين في الضفة الغربية والتي انتهت بالفشل، وأكدت موقف القطيعة مع مصر. ثم عقد اجتماع آخر مع بطرس غالي بوزراء الخارجية وتمخضت جولة أثرتون عن اتفاق ببدء المفاوضات الثلاثية حول عملية السلام في الأسبوع التالي في واشنطن. وتقرر أن يرأس غالي الوفد المصري، ويرأس ديان الوفد الإسرائيلي.

وفي يوم الاثنين ٢ أكتوبر ألقى السادات خطابا حماسيا في مجلس الشعب، قاطعه الأعضاء عدة مرات بالتصفيق الحاد وقوفا. وفي اليوم التالي جلس غالي أمام اجتماع مشترك لأعضاء اللجان الرئيسية للمجلس برئاسة سيد مرعي. وأجاب غالي عن الأسئلة الكثيرة التي وجهت إليه، فقال:إنه لم تبرم اتفاقات سرية في كامب ديفيد، وإن مصر ستستعيد سيناء كلها. وإنه لن يسمح بوجود قواعد عسكرية أمريكية هناك، ولن تنشأ «علاقة خاصة» بين مصر وإسرائيل، وإنه قد تم تجميد المستوطنات طول فترة المفاوضات. وإلى جانب ذلك فإن القدس العربية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، وكل ما سينطبق على الضفة الغربية سينطبق عليها. وقال غالي: إن الموقفين المصري والأمريكي متطابقان في هذا الشأن. وأخيرا فإن إطار كامب ديفيد يفتح الطريق أمام سوريا للتوصل إلى تسوية حول الجولان عن طريق التفاوض، على غرار ما توصلت إليه مصر بشأن سيناء. ثم أكد للأعضاء أن المبادرة المصرية تستهدف التوصل إلى حل شامل لجميع جوانب النزاع العربي الإسرائيلي.

وفي غضون أسبوع تم إعداد العدة للعودة إلى واشنطن لبدء المفاوضات التفصيلية لتحويل إطار كامب ديفيد إلى معاهدة سلام. دعا السادات أعضاء الوفد لاستراحته القريبة من الجيزة حيث عقد مؤتمرا صحفيا. وبعد أن غادر الصحفيون المكان طلب من بطرس غالي قراءة نص مشروع اتفاق السلام الذي تعتزم مصر التقدم به في واشنطن. وكان المشروع الذي يتضمن اثنتين وعشرين مادة من إعداد الدكتور عبد الله العريان ولجنة من الخبراء تحت إشراف الدكتور غالي. ثم خرج الجميع ليلتفوا حول الرئيس لالتقاط الصور التي تظهر الأهرامات في خلفيتها.

«وفي طريقنا من القاهرة إلى واشنطن توقفنا – كما سبق – في باريس. وفي قصر الإليزيه تحدث معي چان فرنسوا بونسيه، سكرتير عام الرئاسة، عن مهمتي، وقال: «إذا لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الفلسطينيين قبل توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية فكن على ثقة من أنك لن تحصل لهم على شيء من الإسرائيليين فيما بعد». ذلك أن وسيلة الضغط الوحيدة لمصر –كما قيل لي– هي عدم توقيع المعاهدة قبل الحصول على حق تقرير المصير للفلسطينيين.(٨)

كامب ماديسون

«وفي واشنطن لم نكد نتعرف على غرفنا في فندق ماديسون حتى وجدنا أنفسنا في الطريق إلى البيت الأبيض حيث رحب بنا الرئيس كارتر. وكان بصحبته برچنسكي ووليم كوانت، بينما كان روي أثرتون، وهارولد سوندرز مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط يمثلان وزارة الخارجية».

وقال كارتر إن إدارته أعدت مشروعا لمعاهدة سلام مصرية إسرائيلية، وإن المفاوضات ينبغي ألا تتعدى ثلاثة شهور، وفي المرحلة الأولى للانسحاب الإسرائيلي من سيناء يمكن أن تتم بعد ذلك في غضون ستة شهور. وأعرب عن أمله في اختصار الزمن اللازم للانسحاب الكامل من ثلاث سنوات إلى سنتين.

وعاد الوفد إلى فندق ماديسون حيث تم تسكين الوفد المصري في الدور التاسع والوفد الإسرائيلي في الدور العاشر. وفي ردهة الفندق تقابل غالي وعزرا وايزمان، ووجده قلقا ومتحيرا. إذ كان السادات قد عين رئيسا جديدا لمجلس الوزراء – مصطفى خليل – كما قام في إطار التعديل الوزاري بإقصاء وزير الدفاع الفريق عبد الغني الجمسي وعين كمال حسن علي بدلا منه.

يقول غالي: «كان وايزمان قد أنشأ علاقة جيدة مع الجمسي، ولم يكن يعرف الكثير عن خلفه كمال حسن علي، وبدا قلقا بشأن بناء علاقة مماثلة معه». فقال لوايزمان إن كمال حسن علي رجل لطيف وبشوش، وليس هناك سبب يحول دون إقامة علاقة معه لا تقل عمقا عن علاقته بالجمسي، ثم أضاف غالي: «كان خاله– كمال المهندس – قد درس

لي الشريعة، وكان كمال حسن علي يضع ثقته في. واقترحت أن نتوجه معا على الفور إلى جناح كمال حسن علي. ورحب وايزمان بالفكرة، وذهبنا إليه من فورنا. كان كمال حسن علي أحد أبطال الحروب العربية الإسرائيلية، وقد أصيب فيها بجراح. وكانت المؤسسة المصرية تغلب عليها الثقافة العسكرية، وكان كمال حسن علي يحظى بشعبية في داخلها، وسرعان ما أدى ذكاؤه ولطفه وروحه المرحة وتواضعه وأمانته الفكرية وأسلوبه العسكري إلى كسب وايزمان».

وفي يوم الجمعة ١٣ أكتوبر اجتمعت الوفود الثلاثة طوال اليوم في بلير هاوس. قدم سيروس ڤانس المشروع الأمريكي للمعاهدة. واعترض ديان على الربط الوارد في المشروع بين المعاهدة والتسوية الشاملة في الشرق الأوسط. وقال إن الوفد الإسرائيلي قد فوضه الكنيست فقط في التفاوض حول معاهدة مع مصر. ولذلك يستحيل ربط هذا الاتفاق مع أمور أخرى.

ورد غالي بأنه طبقا لاتفاق كامب ديڤيد فإن المعاهدة المصرية الإسرائيلية ليست إلا خطوة أولى في سلسلة من المعاهدات الأخرى وحاول مائير روزين المستشار القانوني الإسرائيلي التقليل من أهمية الفقرات الواردة في كامب ديڤيد التي تطالب بسلام شامل، ولم يوافق سيروس ڤانس على ذلك، ولكنه أوضح أنه لن يعارض تغيير وضع بعض الفقرات في المشروع الأمريكي. ونتيجة لذلك فإن الفقرة المتعلقة بالسلام الشامل تم نقلها إلى مقدمة مشروع معاهدة السلام، حيث إنها - كما يفهم المتخصصون في القانون الدولي- تكون أقل إلزاما من النصوص الواردة في صلب المعاهدة.

وكشف الاجتماع عن خلافات عميقة. كان الخلاف حول الكلمات، لكن الكلمات تمثل حقائق. فإسرائيل كانت ترغب في إنهاء حالة الحرب. ولكن كيف نوافق على ذلك بينما القوات الإسرائيلية ما زالت تحتل سيناء؟! كما اختلفنا أيضا حول الصياغة المتعلقة بالحدود المصرية الإسرائيلية، حيث إنه كان يمكن تفسيرها بأن قطاع غزة يقع داخل إسرائيل. وكانت إسرائيل قد أعربت بالفعل عن مثل هذه الدعاوي لبعض الأراضي التي تحتلها. وكانت تلك الصياغة ستضع قيودا على حرية مصر في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني.

ووراء هذه المعركة الدبلوماسية الحامية، كانت هناك خلافات أساسية بين مصر وإسرائيل: فمصر تصر على سلام شامل يشمل الفلسطينيين وجميع الأطراف العربية، بينما تسعى إسرائيل إلى سلام منفرد مع مصر، وفي يوم الأحد ١٥ أكتوبر١٩٧٨، وفي فندق ماديسون توصل بطرس غالي وديان إلى اتفاق على أنه بالإضافة إلى الاتفاق المصري الإسرائيلي، فإن اتفاقا ثانيا ملحقا بمعاهدة السلام يمكن أن يتناول المسألة الفلسطينية. [٩]

كان الإسرائيليون يستهدفون دفعنا بسرعة إلى سلام منفرد وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بعد انسحابهم إلى خط العريش/ رأس محمد. وكانوا يطالبون أيضا بروابط تجارية لضمان استمرار تدفق البترول المصري من آبار سيناء إلى إسرائيل.

وعلى الجبهة الفلسطينية كان الأمر أشد سوءا، فقد رفضت إسرائيل بفظاظة التخلي عن السيطرة العسكرية على الضفة الغربية بصرف النظر عن شكل الحكم الذاتي الفلسطيني. وأصرت على بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية عاصمة لإسرائيل.

وفي يوم ١٩ أكتوبر التقت الوفود الثلاثة على غداء عمل بدعوة من الرئيس كارتر، الذي أعلن أنه سوف يلعب دورا نشطا وإيجابيا. ولكن ديان كان منحرف المزاج، وأعلن أنه غير مخول بالتفاوض بصورة كاملة، وأن مفتاح الموقف بين القاهرة والقدس. وشعر غالي بأن ديان يحاول دفع الأمريكيين جانبا، فتحدث عن أهمية الربط بين الانسحاب من سيناء بالمسألة الفلسطينية، وأيده كارتر قائلا إنه لم يكن هناك شك في كامب ديفيد في وجود رابطة قوية وملموسة بين اتفاق السلام المصري الإسرائيلي، والتسوية الشاملة بصفة عامة. والمسألة الفلسطينية بصفة خاصة. وأعلن ديان رفضه ربط المعاهدة المصرية بالضفة الغربية وغزة، قائلا: إن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لن يقبلوا اتفاقات كامب ديفيد ويرفضون إجراءاتها. كما اعترض على اقتراح غالي بوجود مصري في غزة.

الأمريكيون يضعون نصوص المعاهدة

«وتدخل كارتر قائلا إنه بعد استماعه إلى الجانبين فإنه سيطلب من معاونيه إعداد مشروع للمعاهدة، المشروع السادس. فالأمريكيون الثلاثة - كارتر وڤانس وأثرتون - أصبحوا

الآن في واقع الأمر هم واضعي مسودات المعاهدة، بينما عكف ديان وباراك على النص فيما يخص إسرائيل، وعكفت أنا وأسامة الباز على النص نفسه الذي يخص مصر».

بعد مشاورات في القاهرة مع الرئيس السادات عاد بطرس غالي إلى واشنطن يوم الأربعاء ٨ نوفمبر. وفور وصوله إلى فندق ماديسون التقى مع كمال حسن علي وأسامة الباز لمناقشة مسألة البترول. وفي اليوم التالي اجتمع مع ديان ووايزمان وأشرف غربال وتحدث عن أهمية بناء الثقة مع الفلسطينيين. ورد ديان بأنه يتفهم موقف مصر؛ لكنه لا يستطيع أن يعد بشيء. وتبين بطرس غالي أن مقررات بغداد لم تؤد إلا إلى مزيد من التصلب في موقف إسرائيل. وبعد الظهر التقى الوفد المصري بالوفد الإسرائيلي وأبلغهم برأي مصر في الأمور المتنازع عليها.. وأعاد ديان عرض الموقف الإسرائيلي. وخرج غالي من الاجتماع وهو يشعر بأن المفاوضات قد فشلت.

وفي يوم الأحد التقى بهم الأمريكيون لمدة ست ساعات.. وأبلغوهم بمواقف إسرائيل الجديدة وهي:

- رفض إسرائيل تبادل خطابات بشأن الضفة الغربية وغزة.
- إن إسرائيل غيرت رأيها بشأن الانسحاب من سيناء على مراحل، وإنها تود الانسحاب كاملا على الفور.
- إن الإسرائيليين يرفضون تحديد موعد لإجراء الانتخابات في الضفة الغربية وغزة.

واتصل ديان ليعلن أنه تلقى استدعاء إلى إسرائيل للمشاورات. وعاد بطرس غالي إلى القاهرة للسبب نفسه.

وفي القاهرة جرت مناقشات كثيرة حول المادة ٦ التي تقول إن المعاهدة المصرية الإسرائيلية ستكون لها الأسبقية على كافة اتفاقيات مصر الدولية. وفي ١٠ديسمبر وصل سيروس ڤانس، يصحبه وفد ضخم يضم المجموعة التي شاركت في محادثات بلير هاوس. وحملتهم الطائرات الهليكوبتر إلى القناطر الخيرية لمقابلة السادات. واتضح أن الوفد لا يحمل أفكارا جديدة. ولم يكن لدى ڤانس ما يضيفه إلى ما سبق أن قدمه قبل

شهرين في واشنطن. وأصر مصطفى خليل على أن صياغة المادة ٦ غير مقبولة، ولا بد من تعديلها. وقال الأمريكيون إن مجرد اقتراح أي تغيير سوف يحفز الجانب الإسرائيلي على تعديل كثير من المواد.

واستمع السادات إلى مصطفى خليل وسيروس ڤانس، ثم واجهني قائلا: «ما هو رأيك يا بطرس في صياغة المادة ٦؟ وقلت: إن المادة ٦ تنطوي على قيود على مصر، ولكن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة تسهل على مصر الاحتفاظ بكل حريتها السيادية. وضحك السادات قائلا: «إنك أنت يا بطرس الذي ستدافع عن هذه المعاهدة أمام البرلمان. إذا كنت ترى أن هذه المادة لا تحتاج إلى تعديل، فإنني لن أعارضك».

وهنا تدخل حسن التهامي ليصيح غاضبا بأنه إذا لم يرد ذكر القدس في معاهدة السلام فلن يسود السلام في الشرق الأوسط. وانتهى الاجتماع بتبادل الكلمات الحادة بين حسن التهامي وأسامة الباز.[١٠]

رؤية بطرس غالي للحل الشامل

ورغم المرونة التي كان يتحلى بها بطرس غالي إلا أنه كان يتمسك طول الوقت بالرؤية الصحيحة للنزاع العربي الإسرائيلي. وهذا واضح في المناقشة بينه وبين عزرا وايزمان في مساء السبت ٩ سبتمبر ١٩٧٨ حيث يقول:

«في ذلك المساء دارت مناقشة طويلة بين عزرا وايزمان وبيني. وشرحت له الأهمية القصوى لربط الانسحاب الإسرائيلي من سيناء بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلا فلن يكون هناك حل شامل. وكنت أعتقد أن الانسحاب المتزامن على كافة الجبهات يمكن تحقيقه في كامب ديڤيد، لو أن السادات أصر على ذلك. وعندما اتهمني وايزمان، بالتشبث «بوجهة نظر إيديولوجية»، قلت له: إنني أدافع عن الحقوق الفلسطينية والحقوق العربية الأخرى، ليس فقط بدافع إيماني العميق بتلك الحقوق، ولكنه لأنه لا يمكن أن يسود سلام دائم إلا إذا أعادت إسرائيل هذه الأراضي». [١١]

وكانت قولته الأخيرة: إن اتفاقية كامب ديڤيد تتضمن كثيرا من النواقص، غير أننا حققنا خطوة أولى مهمة على الطريق إلى سلام لا يكون للقدس وحدها، إنما لما وراء القدس». [١٢]

وكان غالي قد أكد هذا الرأي في مناظرة طويلة بينه وبين وايزمان بحضور برچنسكي في مساء السبت ١٦ سبتمبر. لكن السادات كان يتعامل من وراء ظهر غالي وجميع أعضاء وفده في المفاوضات؛ مما جعلهم يشعرون جميعا بأنهم خارج اللعبة وما عليهم إلا انتظار النتيجة النهائية.

رئيسا لوفد المفاوضات

وعند عودة بطرس غالي من بروكسيل إلى القاهرة في١٥فبراير١٩٧٩ علم أنه لن يذهب إلى «كامب ديڤيد رقم٢» فحيث إن الوفد الإسرائيلي سيضم وزيرا واحدا هو ديان، فإن رئيس الوزراء مصطفى خليل سيكون الوزير الوحيد الذي يمثل مصر، إذ ينبغي أن يكون الوفدان بنفس الدرجة.

وقال غالي: إنني وزير خارجية مصر – وإن كان بالإنابة – ومن ثم فإن محادثات مهمة تتناول عقد معاهدة مصرية إسرائيلية لا يمكن إجراؤها دون مشاركتي. وأضفت: إن الخبرة التي اكتسبتها من مفاوضات فندق ماديسون ستكون مفيدة لمصر، وإنني أود الاستمرار في المشاركة حتى توقيع المعاهدة.

وأوضحت أنني منذ سبتمبر – أي قبل ستة شهور – في وضع غير طبيعي. فكثيرا ما ألمح السادات ضمنا عقب استقالة محمد إبراهيم كامل إلى أنه سيختارني وزيرا للخارجية، لكن ستة أشهر انصرمت وما زلت رسميا قائما بأعمال وزير الخارجية. وقال مصطفى خليل إنه سيتصل بالسادات على الفور. ثم طلبني في غضون ربع ساعة. وقال إنه استرضاء لي فقد وافق الرئيس على سفري إلى اجتماع كامب ديڤيد الثاني. ونقل لي قول السادات إنه لم يعد بتعييني وزيرًا للخارجية. وكنت على وشك الرد بأنه «إما أنني أكذب أو أن الرئيس هو الذي يكذب»، ولكنني بقيت صامتا.

كنت أتمنى أن تدرك القيادة المصرية ضرورة أن أصبح وزيرا للخارجية، وأن أقود الدبلوماسية المصرية في هذه الفترة الحرجة. ولكن أملي لم يكن واقعيا؛ نظرا لأن التقديرات في السياسة أمر يخضع للتوازنات الداخلية، بما في ذلك التيارات الدينية، وإذ أدركت ذلك، فقد لمت نفسي على أنني لم أكن واقعيا.

كنت أعرف أن جانبا من تردد السادات يرجع إلى الهجوم على شخصي وعلى أسرتي من جانب الإعلام العربي. فلا فرق لدي بين أن أحمل لقب وزير الخارجية أم لا، فالوظيفة هي نفس الوظيفة، ولكن ما آلمني هو التيار المتصاعد لعدم التسامح الديني في مصر، وهو علامة على التردي الفكري؛ فلم يتردد خديوي مصر عباس حلمي في تعيين جدي بطرس غالي وزيرا للخارجية ثم رئيسا للوزراء قبل قرن من الزمان تقريبا، ومنذ نصف قرن عملت سلسلة من وزراء الخارجية المسيحيين في وزارة الوفد الأولى بعد ثورة ١٩١٩.

ولم يتردد سعد زغلول بموافقة الملك فؤاد في تعيين عمي واصف بطرس غالي وزيرا للخارجية. أما اليوم، وفي الربع الأخير من القرن العشرين، يتردد السادات في تعيين شخص غير مسلم وزيرا لخارجية مصر.[١٣]

ولم تكد تمضي أربع وعشرون ساعة حتى اتصل بي الدكتور مصطفى خليل ليقول لي إن الرئيس قرر تعيينه هو وزيرا للخارجية إضافة إلى منصبه كرئيس للوزراء.

وآلمني قرار السادات بصورة عميقة، بالرغم من تفهمي لسبب ذلك. واستطعت التغلب على مشاعري وقلت إنني أرحب بالعمل والتعاون مع الدكتور مصطفى خليل في إنجاز معاهدة السلام. وساد الدفء والإعجاب الصادق بيننا، بالرغم من اختلافنا خلال المفاوضات في الأسابيع الأخيرة.

تناولت العشاء تلك الليلة في بيت الدكتور مجدي وهبة صديق الطفولة، وهو رجل حكيم نأى بنفسه عن السلطة وزخرفها. وناقشنا تعيين الدكتور خليل وزيرا للخارجية وقال مجدي:

«عليك بعد توقيع معاهدة السلام أن تعود إلى الجامعة. فهناك كثير من السياسيين، بينما الأساتذة المتميزون قليلون».[١٤]

وتحدث مصطفى خليل بصراحة عن عدم تعيين بطرس غالي وزيرا للخارجية. وقال: إن عدة «أسماء لامعة» كانت ترغب في المنصب، وإنه كان من المحتم عليه تولي المنصب لحمايته من المرشحين غير المؤهلين. وأكد لغالي مرة أخرى أنه سيكون هو وحده المسئول عن وزارة الخارجية والشئون الدبلوماسية، وإنه سيصدر قرارًا وزاريا يعطي بطرس غالي كافة الصلاحيات ويحتفظ لنفسه بحق الإشراف على مفاوضات السلام فقط.[١٥]

توضيحات

وأخيرًا، وفي ١٤ مارس كان نص المعاهدة جاهزا، وتقرر نشره في الصحف المصرية، وتمت الترتيبات لإرسال تفسير للمواد والنقاط الرئيسية الواردة في المعاهدة من خلال برقية عاجلة إلى البعثات التي تمثل مصر في الخارج. وقال غالي: «هناك كثير من المواد كان يصعب تفسيره، علاوة على اعتبار المذكرات الجانبية جزءا لا يتجزأ من المعاهدة. وأمضيت أيامي التالية في شروح معقدة للنص أمام البرلمانيين والصحافة والسفراء الأجانب وموظفي حكومتنا».

وفي يوم ٢٢ مارس التقى بطرس غالي مع أعضاء لجان الشئون الخارجية والشئون العربية والأمن القومي لمجلس الشعب. وقال لهم: إن ما سيوقع يوم الاثنين القادم هو في الحقيقة معاهدتان وليست واحدة. الأولى تنص على الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، والمعاهدة الثانية تتناول الحكم الذاتي للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية. وإن المعاهدتين مرتبطتان من حيث إن الموقعين عليهما هم أنفسهم في الحالتين، وإن الأسس القانونية التي تقوم عليها اتفاقات كامب ديڤيد وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ هي نفس الأسس، وإن الضامن في كل من المعاهدتين هو الولايات المتحدة التي ستكون شريكا كاملا في تنفيذ كل منهما.

وطبقا لأحكام المعاهدة الثانية المتعلقة بالضفة الغربية وغزة، فإن الأردن والفلسطينيين سيشتركان في المفاوضات. وفي حالة عدم اشتراكهما فإن مصر ستتفاوض نيابة عنهما. وللفلسطينيين أن يقبلوا أو يرفضوا ما يتوصل إليه المفاوضون المصريون. ذلك أن مصر ستعمل كطرف مفاوض نزيه باسم الآخرين بدون تفويض منهم، وأن ما يتم الاتفاق عليه لن يكون ساري المفعول بدون قبول الطرف المعني.[١٦]

المعاهدة

وفي يوم السبت ٢٤ مارس انطلقت طائرة الرئاسة في الصباح إلى واشنطن. لقد تم الإعلان عن موعد توقيع المعاهدة، وذلك بعد ٤٨ ساعة فقط. وجلست أثناء الرحلة

مع مصطفى خليل وحسن التهامي. وجلس الرئيس في صالون آخر مع قرينته وأبنائه ولم نره مرة أخرى إلا عندما توقفت الطائرة لتتزود بالوقود في جزر الآزور.

وصباح الأحد تابعت القنوات التليفزيونية الأمريكية الثلاث حيث ظهر كل من بيجن وديان وكيسنجر يتحدثون واحدا بعد الآخر عن المعاهدة. ولم يسمع للمصريين أو العرب صوت.

المعاهدة ليست انتصارا كاملا

وتناولت الغداء مع أشرف غربال وعصمت عبد المجيد الذي جاء من نيويورك للمشاركة في احتفالات التوقيع، ثم عدنا معا إلى جناحي حيث دارت بيننا مناقشات طويلة استمرت إلى ما بعد منتصف الليل. وبدت المعاهدة التي سيجري توقيعها بعد ظهر اليوم التالي في البيت الأبيض بمثابة انتصار للدبلوماسية المصرية، ولكنني شعرت بأنها سوف تضر بنا، فمما لا شك فيه أن هذا النصر أمكن تحقيقه بتهميش الفلسطينيين وإضعاف تأثير مصر على مستقبل الضفة الغربية وغزة. فمصر ستحصل على السلام، ولكن الفلسطينيين لن يحصلوا على حقوقهم. [١٧]

وفي الثانية بعد الظهر أعطاهم السفير إيلتس نسخة من اتفاقية سيروس ڤانس وموشي ديان، تتضمن ضمانات إضافية من جانب الحكومة الأمريكية لإسرائيل في حالة قيام مصر بخرق معاهدة السلام. ونصت الاتفاقية الإسرائيلية الأمريكية على أنه إذا وجدت الولايات المتحدة أن هناك خرقا للمعاهدة، أو حتى تهديدا بخرقها، فإنها ستتخذ من الخطوات ما يضع حدا لهذا الخرق أو ما يمنع وقوعه. وبدا من الصياغة أن مصر وحدها قد تخرق المعاهدة، وأن الولايات المتحدة في هذه الحالة ستقدم معونة «عاجلة» لإسرائيل.

وفي الصباح الباكر من يوم ٢٦ مارس هرع عمرو موسى ليبلغ غالي بأن مصطفى خليل قد أعد مذكرة يعترض فيها على تلك الاتفاقية الإسرائيلية الأمريكية. فتوجه لمقابلة مصطفى خليل ووجده قد أعد مذكرة في حالة ثورة. وكان مُصرا على الذهاب إلى السادات الموجود في مقر السفارة المصرية لإبلاغه بالمخاطر الكامنة في هذه الاتفاقية

التي لم يكتشفها إلا قبل ساعات قليلة من توقيع المعاهدة. وقال إن الولايات المتحدة قد أعطت نفسها دور الحكم في تقرير متى وما إذا كان هناك خرق لمعاهدة السلام، الأمر الذي يتعارض ونصوص المعاهدة التي تحدد الإجراءات التي ينبغي اتباعها لحل أي خلاف قد ينشأ في التطبيق.«وحاولت تهدئة الدكتور مصطفى خليل. وقلت إن هذه الاتفاقية في الحقيقة هي استطراد لتأكيدات أمريكية سابقة لإسرائيل، تعود إلى حرب ١٩٧٣ . واقترحت أن نطالب الجانب الأمريكي بإعطائنا في المقابل ضمانات بأن المرحلة الفلسطينية من المعاهدة سيجري تنفيذها وفقا لجدول زمني».

وجاء سيروس ڤانس إلى الفندق لاحتواء قلق مصطفى خليل مجادلا بأن الولايات المتحدة على استعداد لإعطاء مصر نفس الضمان في حالة خرق إسرائيل لمعاهدة السلام. وأضاف أن القراءة المتأنية للاتفاق مع إسرائيل تشير إلى أنه لا يتضمن أي التزام حقيقي تجاه إسرائيل من الجانب الأمريكي، فعباراته واسعة ومطاطة، وإن أي معونة أمريكية لإسرائيل تتوقف على موافقة الكونجرس. وبعبارة أخرى فإنها ليست تلقائية، وإنما تستلزم قرارا أمريكيا محددا.

وأجبت قائلا: «إن مصر لا يمكن لها قبول ضمانات مماثلة من الولايات المتحدة، لأن مصر بوصفها دولة غير منحازة، محظور عليها الارتباط بأي اتفاقية أمنية مع دولة عظمى».

وعندما قام الدكتور مصطفى خليل بإبلاغ الرئيس السادات بالالتزام الأمريكي لإسرائيل، لم يبد السادات، كما توقعت، أي اهتمام. فبالنسبة للسادات، فإن شيئا لم يكن ليستطيع أن ينقص من سحر الاحتفال الذي سيجري في الساعات القادمة «بتوقيع المعاهدة».(١٨)

غالي يرفض تبادل وثائق الاتفاقية في القدس

تم التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وأصبح على الأطراف الثلاثة أن يسيروا في خطوات عملية لوضع هذه الاتفاقية موضع التطبيق. وكانت أولى الخطوات

هي تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية، ويبدو أن بيجن قد أقنع السادات أن يتم ذلك في القدس، واعترض غالي قائلًا: إذا حدث هذا، فإنه يعني اعترافا من جانب مصر بأن القدس عاصمة لإسرائيل. وهو ما يتعارض مع موقف المجتمع الدولي كله، وحتى الولايات المتحدة لم تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وانتهى الجدل حول هذه المسألة بأن يتم ذلك في سيناء. واتصل السفير سعد عفرة من محطة الإنذار المبكر في سيناء ليبلغ بطرس غالي بأن الإسرائيليين يرفضون تبادل وثائق التصديق لأنها تتضمن وثيقتين: الأولى تتعلق بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية، والثانية تتعلق بتبادل الخطابات الخاصة بالحكم الذاتي الفلسطيني، وقال الإسرائيليون إن برلمانهم وافق فقط على معاهدة السلام وليس على الاتفاق الآخر. فأجابه غالي بألا يوقع إلا إذا قبل الإسرائيليون موقفنا. وقد تم ذلك في اللحظة الأخيرة.(١٩)

لم تحقق مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل أي نجاح يذكر رغم تعدد الزيارات المتبادلة بين وفدي مصر وإسرائيل واجتماعاتهما، بسبب تصلب موقف الإسرائيليين واعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ورفض أي مناقشة حول هذا الوضع. وفي اعتقادي أن اشتراك الفلسطينيين في هذه المفاوضات كان كفيلا بإقناع كثير من الدول بالضغط على إسرائيل وإجبارها على التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني، والانسحاب من غزة والضفة الغربية. لكن اشتداد المقاطعة العربية والهجوم على كامب ديڤيد أضاع هذه الفرصة النادرة. وهذه ليست المرة الأولى ولم تكن الأخيرة. فقد أضاع العرب عشرات الفرص ومحاولات الحل واكتفوا بالشجب والهجوم، وبتحريض الدول الإفريقية وكتلة عدم الانحياز على عزل مصر. وكان من نتيجة ذلك وضع العراقيل أمام تشكيل قوة طوارئ دولية متعددة الجنسيات للإشراف على عمليات انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء. وتطلب ذلك جهودا مضنية من الدكتور بطرس غالي والسفر إلى إفريقيا وأوربا وأمريكا اللاتينية وزيارة دولها دولة دولة، ولم ينجح إلا في الحصول على موافقة دولتين هما كلومبيا وأورجواي للمشاركة في هذه القوات. وتحت الإلحاح الأمريكي المتواصل أبلغت أربع دول أوربية، هي بريطانيا، فرنسا، إيطاليا وهولندا، مصر في مطلع نوڤمبر ١٩٨١، باستعدادها للمساهمة بجنودها في القوات

والمراقبين متعددي الجنسيات. وفي ٣١ يناير ١٩٨٢، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على الاشتراك الأوربي. وفي أواخر شهر مارس تم توزيع القوات والمراقبين متعددي الجنسيات، استعدادا لإتمام الانسحاب في موعده حسب بنود معاهدة كامب ديڤيد.

لقد فرض هذا الوضع الجائر على القيادة المصرية أن تجاهد وحدها لإخراج الإسرائيليين من سيناء وإعادتها لمصر، والتفرغ بعد ذلك لمساعدة الفلسطينيين. وقد تم الانسحاب وتحررت سيناء، وكانت هذه الخطوة هي أهم ثمار حرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣، ومبادرة السادات.

هوامش:

١ - بطرس بطرس غالي، «طريق مصر إلى القدس» ص ١٣٨.
٢- نفس المرجع ص ١٤١.
٣- نفس المرجع ص ١٣٩.
٤- نفس المرجع ص ١٥٠.
٥- نفس المرجع ص ١٥٤.
٦- نفس المرجع ص ١٥٦.
٧ - نفس المرجع ص ١٥٧.
٨- نفس المرجع ص ١٦٤.
٩ - نفس المرجع ص ١٦٩.
١٠- نفس المرجع ص ١٨٢.
١١- نفس المرجع ص ١٤٣.
١٢-نفس المرجع ص ١٥٧.
١٣- نفس المرجع ص ١٩٤.
١٤- نفس المرجع ص ١٩٥.
١٥-نفس المرجع ص ١٩٥.
١٦- نفس المرجع ص ٢٠٢.
١٧- نفس المرجع ص ٢٠٣.
١٨- نفس المرجع ص ٢٠٤.
١٩- نفس المرجع ص ٢١١.

الفصل الخامس

أمين عام الأمم المتحدة

ابن الفجالة في أرفع منصب دولي

التقيت اليوم ١٥/ ٩/ ٢٠٠٤ بالدكتور شارلي هيل حسب الموعد في مكتبه ٣١ هيل هوس بجامعة ييل. وكان معي المهندس إيهاب ممدوح مهني زوج إيرين بنتي الذي أوصلني بسيارته إلى جامعة ييل في نيوهافن.

اعتذر دكتور شارلي عن تأخره في الحضور بسبب ظروف اضطرته لترك مكتبه وترك لي ورقة على باب مكتبه يوضح فيها أنه سوف يعود في الثانية عشرة والنصف.

وقال إنه لم يكن يملك اختيارًا لأنني لم أترك له تليفوني حتى يمكنه الاتصال بي وإخطاري مقدما بهذا التأخير..

المهم أن الرجل كان لطيفا وودودًا وأعرب عن استعداده لإجابة أي سؤال وتقديم أي مساعدة ممكنة..

شرحت له مهمتي؛ وهي أنني أقوم بإعداد كتاب عن الدكتور بطرس بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة السابق، وأعرف أنه كان مسئولا عن أرشيف الدكتور غالي وأوراقه في الأمم المتحدة، وأن الدكتور غالي أخبرني حين التقيت به في القاهرة صباح الخميس ١٢/ ٩/ ٢٠٠٤ بأن وثائق عائلته كلها محفوظة في معهد هوڤر، وأن دكتور شارلي هيل يمكنه مساعدتي للاطلاع عليها.. وكان رد شارلي إنه لم تعد له علاقة بهذه الأوراق الآن، بل ومنذ ترك العمل مع د. غالي في الأمم المتحدة وهي التي نشرت في

ثلاثة مجلدات وأصدرتها جامعة ييل وأنه كتب مقدمة تتضمن رأيه في أمور مهمة بالنسبة لفترة تولي غالي للأمانة العامة.. أما أوراق الأسرة فلا يعرف عنها شيئا لأنها أرسلت من القاهرة لجامعة استانفورد، ومن جامعة استانفورد لمعهد هوڤر حيث تم حفظها بناء على اتفاق ووصية ألا يسمح بالاطلاع عليها إلا بعد عشر سنوات. ولا بد أن أتأكد أولا أن صور هذه الأوراق موجودة بجامعة استانفورد، لأنها كانت قريبة من منزل ابنتي بمدينة أوكفيل بولاية كينيتكت ومن جامعة ييل أيضا، ومن السهل الوصول إليها. أما معهد هوڤر فهو في غرب الولايات المتحدة بكاليفورنيا. وإذا تأكد ذلك فإن السماح لي بالاطلاع عليها يتطلب خطابًا من الدكتور بطرس غالي للجامعة.. وأنه يرى أن الدكتور غالي يستطيع أن يمدني بهذه الأوراق في القاهرة..

أوضحت له أن الدكتور غالي أبلغني هذا قبل مجيئي للولايات المتحدة بيومين حين علم بسفري على أساس أن يكون ذلك أسهل بالنسبة لي وأنا هنا في أمريكا..

شكرت الدكتور شارلي على كرمه وتخصيص هذا الوقت للقائي وقلت له: إن الدكتور غالي يثني عليك في كتابه «خمس سنوات في بيت من زجاج» لسعة علمك وعمق نظرتك السياسية... وأنا أريد أن أعرف رأيك في شخصية الدكتور غالي والدور الذي جعل الإدارة الأمريكية تقف ضد تجديد ولايته لفترة ثانية.. وإنني كنت أفكر في إحضار جهاز كاسيت لتسجيل حديثك ولكنني تخليت عن هذا عند مجيئي حتى لا أكون متطفلاً.

رد شارلي بابتسامة وقال إنه على استعداد لهذا الحديث، وإنه لا يتردد في إبداء رأيه في كل هذه الأمور ومستعد للقائي في أي وقت نحدده. وهنا قلت له إنني سأبقى هنا في الولايات المتحدة عدة شهور، وسوف أتصل به لتحديد هذا الموعد، ولكنني متشوق الآن أن أعرف باختصار لماذا يكره الأمريكان د. غالي؟

أجاب الدكتور هيل بوضوح وصراحة عن انتهاء الحرب الباردة وعن بداية انتخاب الدكتور غالي وأنه كان المطلوب أمينًا عامًّا قويًا للأمم المتحدة، وأن الدكتور غالي كان تحقيقا لهذا المطلب، وفي أثناء وجود بوش الأب لم تكن هناك مشكلة.. لكن التغير حدث بعد ذلك.. وخاصة بسبب موضوع البوسنة.

لأن الدكتور غالي كان مختلفا عن كل من تولوا هذا المنصب قبله لأنهم كانوا بيروقراطيين؛ أي مجرد موظفين ينفذون قرارات مجلس الأمن فقط.. أو الدول الكبرى.. وهنا سألته.. مختلفا حتى عن همرشولد؟

قال: حتى عن همرشولد لأن الدكتور غالي كان شخصية رفيعة المستوى، خبرته في مجال العمل السياسي طويلة، وعلاقاته قوية على مستوى العالم.. فهو يتصرف بحكم علمه ومسئوليته كصاحب سلطة ويتعامل مع رؤساء الدول الكبرى كواحد منهم.. وكان يتعامل بحزم مع موظفي الأمم المتحدة.

قلت: وصفوه بأنه ديكتاتور أرستقراطي - أوتوقراطي يتعامل معهم بغطرسة.

ورد الدكتور شارلي إنه شخصيا لم يحس ذلك لأنه كان يقدر شخصية غالي، وكان يرى أنه محق في تصرفاته. بعكس الباقين ومنهم مادلين أولبرايت مندوبة أمريكا في الأمم المتحدة التي كانت تحس أن الدكتور غالي يتعامل معها بنوع من التعالي، وكذلك وارين كريستوفر وزير الخارجية.. والحقيقة هي أن مادلين أولبرايت كانت شخصية عادية أو أقل في المستوى، ولم تكن ترقى إلى مستوى الدكتور غالي، وكذلك وارين كريستوفر لأنه كان مجرد محام عادي كما أنه لم يكن دبلوماسيًا، في حين كان غالي محاميا دوليا ودبلوماسيا دوليا، وأضاف أن مادلين أولبرايت لم تكن بالكفاءة التي تؤهلها لمنصب وزير الخارجية. ولكن الفضل في ذلك يرجع إلى الحركة النسائية التي وقفت وراءها ودفعتها إلى الأمام وحاجة كلينتون إلى أصوات العضوات في هذه الحركة. المهم أن مادلين أولبرايت ووارين كريستوفر أوحى كل منهما لكلينتون ولأعضاء مجلس الشيوخ بأن غالي لا يراعي المصالح الأمريكية ويجب أن يذهب. وعند هذا شكرته على أمل لقاء آخر.

ومن الواضح أن الدكتور بطرس غالي كان يعرف حجم شخصية مادلين أولبرايت بدءًا من رسالة تقديم للرئيس كارتر يقول فيها: «إنها من الوزن الثقيل في جميع المجالات». وبعد أن التقت به فإنه يصفها بكلمات: «قصيرة وممتلئة ذات عينين زرقاوين حادتين» وبعد أن تشاجرت معه يقول: «إنها لا تهتم بالعمل الدبلوماسي الشاق في إقناع زملائها الأجانب بالسير في اتجاه المواقف التي تتخذها حكومتها، مفضلة أن تحاضر أو تتحدث كما لو كانت تقدم بيانا، أو تكتفي بأن تقرأ حرفيا من المذكرات المقدمة لها. وكان يبدو لها أن مجرد تأكيدها لسياسة أمريكية يجب أن يكون كافيا للحصول على تأييد الدول الأخرى. ثم أدرك أخيرا أنه على الرغم من أن هذا جنون، إلا أن فيه منهجًا. فكانت كلما اشتد ت في الحديث بوقاحة مع ممثلي الدول الأخرى كلما ارتفع رصيدها السياسي عند مواطنيها». [١]

وقد قال السفير عبد الرءوف الريدي إن الدكتور غالي لم يستطع أن يقيم علاقة حميمة مع وارين كريستوفر وزير الخارجية أو مع مادلين أولبرايت، ثم يورد واقعة حكاها له أحد مساعدي وزير الخارجية الأمريكية في فترة رئاسة كلينتون الأولى التي كانت فيها مادلين أولبرايت مندوبة دائمة للولايات المتحدة لدى منظمة الأمم المتحدة.

«ذهب هذا الدبلوماسي لمقابلة الدكتور بطرس غالي أمين عام الأمم المتحدة وكانت ترافقه في المقابلة بطبيعة الحال المندوبة الدائمة مادلين أولبرايت. وبينما هما ينتظران الدخول لمقابلة الأمين العام إذا بسكرتيرة بطرس غالي تخرج وتدعو مساعد وزير الخارجية وحده لمقابلة الأمين العام أولا إلا أن مساعد وزير الخارجية رد على السكرتيرة قائلا: إن السفيرة أولبرايت لن تنتظر خارج الغرفة، وإنها لا بد أن تكون معه. وذكر مساعد وزير الخارجية أن أولبرايت استشاطت غضبا من هذه الواقعة». (٢)

لا يمكن طبعا التهوين من تأثير هذا الموقف على أولبرايت. ولا شك أن مشاعر أولبرايت تجاه الدكتور غالي قد لعبت دورا في تكدير الأجواء بينه وبين مجلس الشيوخ والرئيس كلينتون خصوصا بعدما أصبحت وزيرة للخارجية في رئاسة كلينتون الثانية. وربما حاولت أن تنتقم لنفسها. على أي حال فهذا أحد الأسباب وهناك أسباب أخرى عديدة لا بد من الالتفات إليها.

يقول أيان وليامز: «إن غلطة بطرس غالي الكبرى هي أنه لم يكن يوريا هيب (أي خنوعا) وكانت الصفة التي تستخدم في وصفه هي أنه «متغطرس»، وهي لغة واشنطن في الحديث عن الأجانب الذين يتميزون بنسبة النصف في المهارة، ويتفاخرون بدلا من إظهار التواضع. وبالمقارنة مع كم الجهل الموجود في واشنطن، فإن بطرس غالي كان لديه الكثير الذي يؤهله لأن يكون متغطرسا.

فور توليه منصبه، ودون تذلل أو استجداء، وضع غالي مهارته رهن إشارة الولايات المتحدة التي كانت على درجة من الغباء لم تمكنها من الانتفاع بهذا العرض. لقد تحدث غالي إلى وزير الخارجية وارين كريستوفر والسفيرة مادلين أولبرايت وأبلغهما أنه يعرف «أنه هو والأمم المتحدة محتاجان للحصول على مساندة الولايات المتحدة من أجل البقاء، وطلب في أدب: اسمحوا لي أن أختلف علنا مع سياسة الولايات المتحدة من وقت لآخر». وبدلا

من رؤية الفوائد الواضحة في هذا الموقف، فإنهما أحسا بصدمة قوية. وأخذا منذ ذلك الوقت في الرد بانفعال على أي اختلاف سرا أو علنا، وكأنه تفكير إجرامي».

يضيف أيان وليامز في نهاية مقاله: إن بطرس غالي كان ضحية لمؤامرة ثلاثية وانتقام شخصي خبيث، حتى السناتور بوب دول الذي كان يصرخ بأنه أكثر معرفة، لجأ إلى التدغيم المضاعف في اسم بطرس ليقول متهكما (بو.. بو) لكي يرضي جنون العظمة لدى اليمين الأمريكي الذي كان يطنطن بأن لدى الأمم المتحدة أسطولًا من طائرات الهيلكوبتر السوداء جاهزة لغزو الولايات المتحدة، ولأنهم لم يجدوا وسيلة لاذعة للسخرية من كلينتون وتعطي تأثيرا أكبر حتى يدفعوا الناخبين لاختيار بديل عنه، فقرروا إجبار غالي على ترك موقعه. لقد أخبروه في أبريل١٩٩٦ بأن الولايات المتحدة سوف تعارض إعادة انتخابه إذا رشح نفسه لفترة ثانية، والتزم بطلبهم بعدم الإعلان عن ترشيحه قبل فترة الانتخابات - حتى بدأت إدارة كلينتون في الهجوم عليه علنا وأشاروا إلى مدى خطورته لو أعيد انتخابه. وكما صرح هو بأن إدارة كلينتون بذلت جهودا كبيرة للتخلص منه أكبر كثيرا مما فعلته للقبض على سفاح البوسنة رادوفان كراديتش مجرم الحرب المدان.

كانت مدام أولبرايت هي المسئولة عن حملة «التخلص من بطرس غالي» ونهضت للتحدي بابتهاج وتلذذ، وحققت ربما نجاحها الدبلوماسي الوحيد التام: فوحدت العالم كله ضدها وضد الولايات المتحدة تعضيدا وتأييدا لبطرس غالي. ورغم أنه لم يشغل نفسه بالتفكير في الدوافع أو في سلسلة الأحداث التي لا يستطيع أن يتحقق منها، فهناك أسباب كثيرة: فقد رفض تعليمات أولبرايت وأساليبها بجفاء وفظاظة عدة مرات، وجعلها هي ورئيسها يبدوان بلا أثر أو فاعلية. فماذا تنتظر من امرأة لا تعرف التسامح أو النسيان؟![٣]

التحدي أو معركة الإعادة

هذه المعركة وكيف بدأت يرويها الدكتور بطرس غالي في كتابه «خمس سنوات في بيت من زجاج» فيقول:

«عندما اقتربت نهاية ولايتي لمدة السنوات الخمس الأولى كأمين عام للأمم المتحدة، طلب مني بعض الأصدقاء والزملاء والدول الأعضاء في المنظمة أن أسعى لشغل المنصب لمدة ثانية. وكان من رأيهم أني عززت استقلال منصب الأمين العام وأديته بشكل مناسب. وكان كل من سبقوني في هذا المنصب قد شغلوه لمدتين متعاقبتين، وإذا لم يتحقق ذلك بالنسبة لي فستكون تلك إهانة لبلدي، مصر، ولقارتي، إفريقيا. ووافقت. وللأمانة، فإن كبريائي الخاص وشعوري بالإنجاز حركا رغبتي في الحصول على مدة ولاية ثانية. غير أنه كانت هناك مخاطرة؛ فسنة ١٩٩٦ كانت هي سنة انتخابات الرئاسة الأمريكية. ولم يحدث غير مرة كل عقدين أن جرت انتخابات رئاسة الأمم المتحدة ورئاسة الولايات المتحدة في نفس السنة. وكنت أعرف أن قرار الأمم المتحدة يمكن أن يقع في حبائل السياسات الأمريكية. وذلك ما حدث».

وفي يناير ١٩٩٦، دعي بطرس غالي لإلقاء محاضرة في جامعة أكسفورد، كما فعل داج همرشولد في ١٩٦١، وخافيير بيريز دي كويلار في ١٩٨٦، حيث تحدث كلاهما عن دور الأمين العام. وكذلك فعل بطرس غالي، رغم كل ما طرأ على العالم من تغييرات. وركز في محاضرته على أهمية استقلال الأمين العام، على النحو المفوض في ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الحاجة الملحة لإيجاد موارد جديدة لتمويل عمليات الأمم المتحدة، نظرا لأن الولايات المتحدة رفضت أن تدفع الاشتراكات المستحقة عليها.

أثارت هذه الكلمات غضب البيت الأبيض والكونجرس، وذكر المتحدثون باسم الطرفين أن الدكتور غالي قد تجاوز الحدود في الاستقلال خلال السنوات الخمس السابقة، وشجب الكونجرس اقتراحه بفرض رسم صغير على تذاكر الطيران الدولية، يستخدم في تمويل نفقات الأمم المتحدة، باعتباره محاولة لفرض ضرائب على المواطنين الأمريكيين بما يتعارض مع الدستور الأمريكي. وفي يوم الأحد ١٤ أبريل أبلغه سيروس ڤانس رسالة موجهة من وزير الخارجية وارين كريستوفر نصها: «قررت الإدارة عدم الموافقة على إعادة انتخابكم».[٤]

وكان رده أنه لن يغير قراره حتى إذا استخدمت الولايات المتحدة الڤيتو ضده. ووعد بعدم اتخاذ قرار بشأن مستقبله طوال الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية. ثم أنهى كلامه

قائلا: «وبالرغم من أني سأعلن بعد ٥ نوفمبر ترشحي لمدة ولاية ثانية لخمس سنوات كاملة، فإني أريد أن أؤكد للإدارة أني لن أترك منصبي قبل نهاية المدة الثانية بعد إرساء عملي، وفي المقام الأول إصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة، على أساس متين».

هكذا كان التحدي، فالرجل يشعر بأن له رسالة عظيمة هي إصلاح الأمانة العامة حتى تعمل الأمم المتحدة لخدمة السلام العالمي والتنمية بصورة جادة بعيدا عن نفوذ الدول الكبرى وعلى الأخص الولايات المتحدة التي ترفض أن تدفع الاشتراكات المستحقة عليها، وتحاول في الوقت نفسه أن تسخر هذه المنظمة لأغراضها الخاصة من أجل الهيمنة على مقادير الدول الصغرى والشعوب الفقيرة في آسيا وإفريقيا... فتحية للدكتور بطرس غالي على هذا الموقف الشجاع والصلب أمام غطرسة القوة التي تسببت في كثير من المآسي لعل آخرها ما يجري في العراق.

وأيا كانت أسباب الرفض الأمريكي لبطرس غالي فإن الأمر يثير الحيرة، فبطرس غالي لا يمثل نفسه فقط بل يمثل مصر أكبر دولة إفريقية، وبحكم ثقل مصر التاريخي والحضاري فهي أحق الدول بتمثيل إفريقيا في هذا المنصب. فلماذا تعنتت الولايات المتحدة في موقفها من غالي. وهو موقف ليس جديدًا. فقد حاولت في المرة الأولى أن تجد بديلا له ولكنها لم تنجح نتيجة لصمود الدول الإفريقية وأوربا وروسيا والصين وإصرارهم على اختيار غالي. ولعل ذكرى هذه المواقف هي التي شحنت بطرس غالي بروح التحدي في المرة الثانية. وسوف نجد أنه كان على حق. فقد حصل في التصويت الأخير على أربعة عشر صوتا من خمسة عشر مما اضطر الولايات المتحدة أن تستخدم الفيتو ضده وتمنع إعادة انتخابه لفترة ثانية.

ولعلنا نفهم سر هذا الانحياز الظالم إذا عُدنا إلى معركة انتخابه في المرة الأولى، ولماذا اعترضت أمريكا؟

الصدفة وآلهة الحظ

في مايو ١٩٩١ قرر الرئيس حسني مبارك ترقية الدكتور بطرس غالي إلى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية، وبالإضافة إلى ذلك، أسند إليه وزارة الهجرة.

وباعتباره نائبا لرئيس الوزراء فقد كلفه الرئيس ببعض المهام الدبلوماسية الخاصة. وبينما كان بطرس غالي يمثل الرئيس مبارك في اجتماع قمة منظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد في يونيو ١٩٩١ في أبوجا في نيجيريا، أثيرت مسألة منصب الأمين العام للأمم المتحدة في اجتماع مغلق للقادة، لأن الدور جاء على إفريقيا لكي تختار شخصية لهذا المنصب. وذكرت أسماء مرشحين من غانا ونيجيريا وسيراليون وزمبابوي.

وقال الرئيس عمر بونجو رئيس الجابون: «ليس هناك في هذه القائمة أحد من المتكلمين بالفرنسية.» وأضاف شخص آخر: «إنهم جميعا من غرب إفريقيا» وعند ذلك وجه الرئيس بونجو كلامه إلى الدكتور غالي قائلا: «لماذا لا ترشح نفسك يا بطرس؟ فأنت تتكلم العربية والفرنسية والإنجليزية، وتستطيع أن تكون أمينا عاما ممتازا للأمم المتحدة» (ينسب محمد حسنين هيكل هذا الكلام إلى الرئيس الزائيري الماريشال موبوتو) (٥)

ولا بد أن يتساءل القارئ عن سر هذه الثقة الكبيرة التي يكنها قادة إفريقيا لبطرس غالي. والسر يكمن في معرفتهم به على مدى خمسة عشر عاما أو أكثر انشغل فيها انشغالا حقيقيا بمشاكل إفريقيا وقضاياها. فقد أنشأ صندوقا خاصا للتعاون في إفريقيا تبلغ ميزانيته ملايين الدولارات تحت إدارته، مما مكنه من أن يرسل مئات من الخبراء والمدرسين المصريين إلى الدول الإفريقية في كل سنة، وأن يحضر مئات من الأفارقة إلى مصر للتدريب. وعلى الرغم من التواضع النسبي للصندوق فقد كانت له شعبيته. وهذا يفسر سر القرار المفاجئ من جانب القادة الأفارقة أن يفكروا في بطرس غالي لشغل أعلى منصب في الأمم المتحدة.

وهذه فرصة العمر لتحقيق أعظم طموحاته. فقد اهتم بطرس غالي منذ وقت مبكر بالأمم المتحدة. وألف أول كتاب باللغة العربية عن هذه المنظمة. وعندما كان أستاذا زائرا أيام شبابه في جامعة كولومبيا في سنة ١٩٥٤، تطلع إلى العمل في الأمم المتحدة. وفي وقت من الأوقات فكر في رئاسة اليونسكو في باريس. أما منصب الأمين العام فلم يفكر فيه أيام الحرب الباردة، عندما كانت الدولتان العظميان تقللان من دور المنظمة. أما الآن فقد ظن أن الأمم المتحدة قد تحررت من صراع المنافسة بين الشرق الغرب، وأصبح أمامها دور حقيقي يمكن الاضطلاع به. وفرصة لتنفيذ الأفكار التي ظلت تشغله لسنوات طويلة.

المهم أنه قال للرئيس إبراهيم بابانجيدا رئيس نيجيريا، رئيس اجتماع القمة الإفريقية، إن ترشيحهم له يشرفه، ولكن لا بد من موافقة الرئيس حسني مبارك، وأجاب الرؤساء بصوت واحد تقريبا إنهم سيحصلون على موافقة الرئيس مبارك. وعندما عاد إلى القاهرة وأبلغ الرئيس مبارك بما حدث في أبوجا رد عليه: «إذا فشلت فستكون تلك هزيمة لمصر» وظل الرئيس مبارك متحفظا. ولكنه في يوم ١٦ يونيو وافق على ترشيح بطرس غالي.

وكذلك حصل بطرس غالي على تأييد فرنسا. وكانت باريس مصممة على أن تستمر الأمم المتحدة في إتاحة الفرصة للمجموعة الفرانكفونية للقيام بدورها المناسب. وكان بطرس غالي قد نجح في ضم مصر إلى «المجموعة الفرانكفونية» وهي الرابطة الدولية للبلدان التي تتقاسم اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية. وكانت تربطه علاقات شخصية بالرئيس ميتران. ثم أخذ يسعى للحصول على تأييد بقية الدول الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي: إنجلترا والصين وروسيا، والأهم الولايات المتحدة.

ومن أجل هذا سلمه الرئيس مبارك رسالة لكي يسلمها باليد للرئيس چورچ بوش. وفي يوم ١٣ سبتمبر، ذهب إلى البيت الأبيض لمقابلة مستشار الأمن القومي، الچنرال برينت سكوكروفت، وبناء على ترتيب مسبق، دخل الرئيس بوش ليوجه له عبارة تحية. وأحس بطرس غالي بأن بوش «كان أكثر اهتماما بالوضع في الشرق الأوسط، أي بمعمر القذافي وصدام حسين، أكثر من اهتمامه بخطاب مبارك بشأن ترشيحي».

وفي الكابيتول هيل أخبره رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أنه يحبذ ترشيح الأمير صدر الدين أغاخان، ابن الزعيم الروحي للطائفة الإسماعيلية الإسلامية، والذي كان من قبل مفوضا ساميا لشئون اللاجئين. ثم توجه إلى كندا باعتباره وزيرا للهجرة. وفي أوتاوا ذهب لمقابلة رئيس الوزراء بريان مالروني الذي استمع إلى حديثه بشأن منصب الأمين العام دون أن يعلق بشيء.

ولم يلبث الدكتور غالي أن عرف السبب؛ وهو أن ميلروني كان هو الاختيار الأول للرئيس بوش لكي يصبح الأمين العام للأمم المتحدة. ولكن البيت الأبيض علم أن تأييده لميلروني سيثير استياء إفريقيا، والعالم الثالث الذي لا يريد أحدا من دول الشمال

الصناعية الغنية. وعند ذلك تحول بوش إلى صدر الدين أغاخان، الذي تصور أنه سيكون مقبولًا لدى البلدان النامية.

وفي أواخر سبتمبر ١٩٩١، صحب الرئيس مبارك في زيارة رسمية لموسكو، التي كانت تغلي بالاضطرابات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في شهر أغسطس. والتقى الرئيس مبارك على انفراد بالرئيس جورباتشوف، وبعد اللقاء أبلغ غالي أن جورباتشوف يؤيده تأييدا قويا.

عند العودة إلى القاهرة أجرى اتصالًا تليفونيًا مع فرانك وزنر السفير الأمريكي لإبلاغه بتأييد موسكو، حتى يتمكن من نقل ذلك إلى وزارة الخارجية. يقول الدكتور بطرس غالي إنه كان يسعى للحصول على التأييد من جهات مختلفة، «ولكني لم أكن أعرف كيف أتعامل مع واشنطن. فقام السفير روي أثرتون بتنظيم رسالة يكتبها السفراء لوشيوس باتل وهيرمان إيلتس ونيكولاس فيلبوتس، وجميعهم عملوا في القاهرة – إلى الرئيس بوش. وقال السفراء الأربعة في رسالتهم: «في تقديرنا أن دكتور بطرس غالي لديه المنزلة الرفيعة واتساع الخبرة، والاحترام الدولي، والقدرة الذهنية والإبداع والمهارات الدبلوماسية اللازمة لقيادة الأمم المتحدة في السنوات المقبلة». (ص٢٠)[٦]

وقام السفير چوزيف ريد بتسليم الرسالة إلى بوش باليد. وأبلغه السفير ريد فيما بعد أن ميل بوش لترشيح أغاخان لم يكن متفقا مع رأي بيكر، الذي لم يكن مرتاحا لمعالجة صدر الدين خان لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني من أجل العراق والكويت في أيام حرب الخليج. وأن بيكر يؤيد هانز فان ديك بروك وزير خارجية هولندا السابق. وفي شهر أكتوبر عند انعقاد دورة الجمعية العامة في نيويورك، دارت مناقشة ساخنة بين ريد وبيكر عندما ذكر له ريد أن الأمين العام المقبل يجب أن يجيء من إفريقيا.

لقد صدم وزير الخارجية بيكر بهذه الحقيقة؛ حقيقة أن الدور على إفريقيا لتختار، فأدرك أنه كان يحرث في البحر، ولم يعد في مقدوره أن يأتي بشخص من خارج هذه القارة لتنصيبه أمينا للأمم المتحدة. ربما كان لحديث السفراء عن كفاءة بطرس غالي تأثير فعال ومضاد لاعتراضات وزارة الخارجية الأمريكية عليه، التي يحددها الأستاذ محمد حسنين هيكل في ثلاثة أسباب تبرر فتور حماستها لبطرس غالي:

١- إن سنه متقدمة. فهو من مواليد ١٩٢٢؛ أي أنه تجاوز السبعين يوم ترشحه.

٢- إن العمل في المرحلة القادمة في الأمم المتحدة ومع مقولات نظام عالمي جديد يتطلب كفاءة إدارية وليس تجربة أكاديمية.

٣- إن التقاليد في اختيار السكرتير العام للأمم المتحدة جرت على أن يكون اختيار السكرتير العام من بلد متباعد عن مشاكل الإقليم الذي يعيش فيه، وليس ذلك حال مصر في الشرق الأوسط.

وتوسطت أطراف عدة، وكان أهمها الطرف الفرنسي الذي وضع كل ثقله وراء بطرس غالي. ومع نتيجة التصويت فإن وزير الخارجية الأمريكي قبل ترشيح بطرس غالي على أساس وعد يسجله على نفسه بألا يسعى للترشيح لمدة ثانية، وكان لوزير الخارجية الأمريكي ما أراد. مقال «بطرس غالي بين الوساوس والحظوظ». [٧]

وربما كان هذا الشرط إنقاذا لماء وجه بيكر، خصوصا أن جميع المرشحين الأفارقة الآخرين قد استبعدوا عمليا ولم يبق في القائمة إلا بطرس غالي وشيدزيرو مرشحين متكافئين. وقد حظي بطرس غالي بتأييد كاسح من دول العالم، أما قبول بطرس غالي بهذا الشرط – على فرض أنه قبله – فكان نوعا من حسن التصرف أو الانحناء للعاصفة حتى تمر، والسياسة مصالح، وهو أسلوب برجماتي من أساسيات الفكر الأمريكي. فما العيب في أن نستعمل طريقتهم لتحقيق أهدافنا؟ لقد أعلن بطرس غالي من بداية حملته الانتخابية أنه تبنى عبارة أرسطو التي تقول «إن الإنسان حيوان سياسي» ليصل بها إلى عكس المقصود منها. ومعنى هذا أنه قرر أن يكون برجماتيا مائة بالمائة، والدليل أنه لم يلتزم بهذا الوعد ورشح نفسه في تحد واضح لفترة ولاية ثانية، وحصل على تأييد عالمي كاسح واضطر أمريكا أن تخلع برقع الحياء وتستخدم الفيتو حتى تمنع استمراره في منصب الأمين العام.

وأكتفي الآن بفقرة من مقال الأستاذ هيكل حيث يقول:

«وهكذا وضعت آلهة الحظ في يد بطرس غالي أكبر جائزة دبلوماسية في العالم، وكان ذلك كفيلا بتخليصه نهائيا من كل وساوسه». وبدا أن ذلك ممكن من استقراء أول تعليق لبطرس غالي على أحد مهنئيه في باريس، فقد قال لهذا المهنئ الأول: «الآن لم يعد

في مقدور أحد أن يقول إن «عصمت بك» يريد هذا أو إن «عمرو بك» يريد ذاك، فأنا الآن «بطرس باشا».

وكان التعليق معبرا عن إحساس بطرس غالي بالخلاص- وربما الانعتاق - من وزراء الخارجية الأصليين الذين عمل معهم. كما كان معبرا أيضا عن سعادته الغامرة بوصوله أخيرا إلى حلم حياته الذي فاق كل تصوراته! يرفض الدكتور غالي كلام هيكل ويقول إن هذا الكلام غير صحيح وإنه كان في ألمانيا ولم يكن في باريس.

لكن الأستاذ هيكل لم يقل شيئا عن السبب الحقيقي للوساوس، ولماذا لم يعين بطرس غالي وزيرا للخارجية منذ كامب ديفيد رغم أحقيته بهذا المنصب؟

ولعله يكون من الملائم هنا أن نختم هذا الموضوع برأي الدكتور كلوفيس مقصود:

«إن عملية انتخاب أو إعادة انتخاب الأمين العام تزامنت مع حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية ومع الهجوم المتصاعد من جانب المرشح الجمهوري روبرت دول على د.بطرس غالي، فإن دول تبجح بلا حياء ووجه السباب للأمم المتحدة وقائدها، وسعى لأن يجعل من السكرتير العام كبش فداء. وقد أحرز بهذا نقطة في المناظرة ضد كلينتون. وتزامن هذا أيضا مع غضب السفيرة مادلين أولبريت على الأمين العام النشط الذي يصر على ممارسة سلطاته الشرعية (كما حدث حين أعلن التقرير الخاص بهجوم إسرائيل على قانا في لبنان رغم طلب أولبرايت منه أن يتراجع عن ذلك). ربما كانت السفيرة أولبرايت بغير قصد هي العامل الفعال في تشكيل إجماع ضد إعادة انتخاب بطرس غالي. إن موقف أولبرايت من هذه القصة تحديدًا في جعل بطرس غالي كبش فداء، قد تم تمريره بصورة أسهل لأن الرئيس كلينتون أراد إزالة قضية الأمم المتحدة من أجندة حملة الانتخابات بموافقته الضمنية مع خصومه.

إن الدعم الطفيف التي تمتعت به الأمم المتحدة في دوائر السياسة الأمريكية إن دل على شيء، فإنه يدل على أن الأمم المتحدة يمكن تهديدها بطريقة انتهازية، ومنعها من إخراج أي احتجاج متماسك. فالسفيرة أولبرايت كانت مستعدة لأن تساند بإصرار أي مرشح إفريقي فيما عدا بطرس غالي. وعندما أصبحت المرشحة كوزيرة للخارجية الأمريكية تحول إصرارها إلى دعم كوفي عنان فقط دون غيره. لكن عندما حصل بطرس

غالي على أربعة عشر صوتا في مقابل الفيتو الأمريكي، فإنه في رأي وفي حكم أقرانه من العظماء قد بلغ قمة تأثيره الأخلاقي». [٨]

وقد تناول إيريك رولو هذه المعركة بالتحليل في (لوموند دبلوماتيك - نوفمبر ١٩٩٦) في مقال بعنوان:

لماذا تسعى واشنطن للتخلص من بطرس غالي؟

تناول فيه الخلافات العديدة بين فرنسا وأمريكا حول بعض المشاكل الدولية وبالأخص حول بطرس غالي وقال إن الدولة العظمى الوحيدة قد أعلنت الحرب على رجل تريده الأغلبية الساحقة من دول العالم ثم تتبع عملية تصعيد الإدارة الأمريكية الأمريكية للحملة بدءًا بترويج الاتهامات الكاذبة ضده فقال:

«في تحريف للأحداث غير مسبوق، اتهم السكرتير العام من جانب الولايات المتحدة بأنه يقف عقبة في طريق الإصلاح، وأنه غير مفيد، ومغرور، ومصاب بجنون العظمة إن لم يكن بالفساد..

القوة العظمى الوحيدة الباقية في العالم قد أعلنت الحرب ضد رجل يحظى بتعاطف الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ودعك من الرد البارد الذي أعلنته ممثلة الولايات المتحدة مادلين أولبرايت. من أن قرار حكومتها غير قابل للتغيير. ومستر بطرس غالي يجب أن يذهب، مهما كان رأي المجتمع الدولي. والأدهى من ذلك الاتهامات ضده».

ثم يصف ذلك بأنه «محاولات تشويه لا أساس لها، تبدأ مجهولة المصدر ثم تأخذ الصحافة في نشرها. إحدى هذه التهم الباطلة نشرت في شهر يوليو. ففي تعليق مرتجل، طلب روبرت روبين أحد مساعدي أولبرايت من بعض الصحف أن تسرب أخبارا عن عزم الولايات المتحدة في استمرار المراقبة الدقيقة لأسلوب بطرس غالي في استخدام الأمم المتحدة بصورة شخصية لتحقيق إعادة انتخابه، وأعطى لذلك مثلا، بأن أحد كبار الموظفين في المنظمة قام برحلة إلى إفريقيا على حساب دافعي الضرائب الأمريكيين. وهكذا تم وضع رئيس الأمم المتحدة في موضع الشبهة بإساءة استخدام أموال عامة. وقد أثار هذا الكلام غضب ممثلة الأمم المتحدة سيلفانا فو، وهي مواطنة أمريكية، فانفجرت

في غيظ للرد عليه فاتهمت حكومتها بأنها تمارس أساليب تعيد إلى الأذهان ذكريات المكارثية». (أي الفترة من ١٩٤٥ عندما قاد السناتور جوي مكارثي الولايات المتحدة في حملة عنيفة لاضطهاد الشيوعيين سواء كانوا شيوعيين حقيقيين أو متخيلين).

وعلى ذلك يرد إيريك رولو في شكل دفاع عن بطرس غالي فيقول:

«إن حرارة الجدال توحي بأن مستر بطرس غالي مخرب خطير؛ لكن الحقيقة أنه على العكس من ذلك تماما. فبطرس غالي سليل أسرة ثرية مرموقة، وهو معروف في بلده بأنه محافظ مستنير.

كان يعمل أستاذا للقانون الدولي بالجامعة حين رقاه أنور السادات خليفة عبد الناصر، إلى قمة الدبلوماسية المصرية، مكافأة له على مرافقته في رحلته إلى القدس عام ١٩٧٧ لإجراء محادثات سلام مع إسرائيل. وهو أحد مهندسي كامب ديفيد، التي جلبت عليه غضب القوميين العرب والشيوعيين والإسلاميين على السواء. لقد عمل بطرس غالي مع السادات أولا ومع الرئيس الحالي، حسني مبارك، الذي عينه نائبا لرئيس الوزراء. وفي أواخر ١٩٩١ برز اسم بطرس غالي كمرشح مثالي لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة. في نفس الوقت كانت الصحافة الأمريكية تشعر بالسعادة وهي تتبارى في إبراز مزايا رجل من قارة إفريقيا، عربي مسيحي (من أبناء الكنيسة القبطية بمصر) متزوج بزوجة هي ابنة لإحدى العائلات اليهودية المعروفة بعدائها للشيوعية.

مع ذلك وعلى عكس كل التوقعات، فإن مزاياه هذه لم تكن كافية لكسب تأييد الأمريكيين له. وظهرت التحفظات ضده في ذلك الوقت على اعتبار أن ميول المرشح فرانكفونية. لأن فرنسا هي التي كانت تروج لانتخابه. وكان الافتقار إلى وجود البديل المناسب هو الذي أدى في النهاية إلى قبول الولايات المتحدة للأمر الواقع فصوتت لصالح الرجل الذي تراه مرشحا فرنسيا».

ثم يكشف إيريك رولو عن بعض خفايا الموقف الأمريكي الرافضة لبطرس غالي منذ البداية فيقول:

«وقبيل عملية التصويت سنة١٩٩١، تلقى الرئيس بوش (الأب) تقريرا من المخابرات المركزية يتضمن بروفيلا سيكولوجيا لبطرس غالي في شكل تحذير بأن مستر

غالي شخص «يصعب السيطرة عليه» و«لا يمكن التنبؤ بقراراته»؛ أي أنه على النقيض تماما من الشخص الذي تريد الإدارة الأمريكية أن تراه على رأس منظمة الأمم المتحدة لم يعد يعترضها الآن الوجود التقليدي لدول عدم الانحياز، والكتلة السوڤييتية. إن سقوط حائط برلين قد مكن الولايات المتحدة أن تقود حرب الخليج الأولى بالطريقة التي تراها، وقد أوحى لها هذا بنمط حروب المستقبل: أن تقترح الأمم المتحدة على أي مبادرة لواشنطن وتبدأ الولايات المتحدة في الترتيب وتوزيع المسئوليات».

أي أن تتحول الأمم المتحدة إلى أداة لإضفاء الشرعية على كل قرارات الإدارة الأمريكية. لكن بطرس غالي مفكر ودبلوماسي خبير له رؤيته الخاصة. ومن أجل هذا لم يشاركهم هذه النظرة لنهاية الحرب الباردة. «ففي رأيه أن نهاية الحرب الباردة تعني أن الأمم المتحدة قد تحررت من قيود المنافسة بين الشرق والغرب. وبناء عليه، فقد أصبح واجبها، ومن أجل حماية السلام العالمي، أن تقبل بكل مسئولياتها بل وأن توسع مجال هذه المسئوليات وتعززها».

انتقل الكاتب بعد ذلك إلى الإسهام الفكري والعملي الذي قدمه بطرس غالي فقال:

«لقد قدم بطرس غالي وثيقتين في غاية الأهمية «أجندة السلام» و«أجندة التنمية» التي دعت إلى وضع برامج واسعة المدى للإصلاح. لكن هذه المقترحات استقبلت بالشك في أمريكا، وبالضحك وقرض الأسنان أحيانا. وحسب طريقتها المعتادة فاجأت مادلين أولبرايت الرأي العام بتوضيح موقف حكومتها في أن السكرتير العام يحاول فقط أن يزيد من سلطاته. فمقترحاته بشأن «الدبلوماسية الوقائية» لتفادي المواجهات العنيفة، وكذلك فكرة إنشاء وحدات للانتشار السريع لتمكين الأمم المتحدة من إخماد النيران قبل اندلاعها، ثم فرض الضرائب لتمويل هذه العمليات، «هي مقترحات لا مكان لها في الاعتبار. فمستر غالي يمكنه أن يفعل خيرا لو حصر نفسه في حدود أداء وظيفته كموظف إداري رئيسي في الأمم المتحدة».

ثم جاء التحذير، كما يصفه الصحفي الفرنسي إيريك رولو، بأسلوب حاقد خبيث في طوايا خطابها الذي ألقته في ٢٥ يونيو ١٩٩٥. وبعبارة أخرى، إن أمريكا الكلية القدرة تريد أن تتعامل مع موظف بيروقراطي من النوع العادي الذي يقبل، وبشكل

محدد: أن يطيع أو يستقيل. وطبقا لهذه الخطة فإن أي موظف لا يحظى بالرضاء الكامل من الأمريكان، يجب التخلص منه.

وفي ضوء هذه الحالة، يود الإنسان أن يسأل كيف كان بطرس غالي عقبة في طريق الإصلاح؟ كيف وأن ما حققه حتى الآن يوصف بأنه نجاح مرموق؟ لقد خفض عدد العاملين بنسبة ٢٥٪ من ١٢٠٠ موظف إلى ٩٠٠ فقط، وسوف ينزل العدد إلى ٨٠٠ في غضون سنتين. وانخفض عدد الموظفين ذوي الرتب الكبيرة من ٤٨ فردا إلى ٣٧ فقط بنسبة ٤٠٪ عما كان عليه الوضع ١٩٨٤. وأن ميزانية التشغيل لسنة ١٩٩٦/ ١٩٩٧ هي ١١٧ مليون دولار فقط، أي أقل من السنة السابقة.

ويرد بأن أمريكا لا تهتم بهذه الإنجازات. ولا بما أذاعه بطرس غالي مرارا من أن الضائقة المالية غير المسبوقة التي تمر بها المنظمة ليست نتيجة للإنفاق الحالي، وإنما نتجت عن تكاليف عمليات حفظ السلام على مدى سنوات. فقد زادت أعباء هذه العمليات بنسبة أربعة أمثال. وارتفعت من ٦٠٠ مليون دولار إلى ما يصل إلى ٢٦٠٠ مليون دولار. وأن «الخوذات الزرقاء» تدخلت في ١٧ نزاعا في غضون السنوات الأربع الأخيرة، وبموافقة الأمم المتحدة. ولم يفلح هذا في دفع الولايات المتحد ة للتخلي عن موقفها الرافض لدفع الديون المستحقة عليها للمنظمة، والتي تبلغ ١٥٠٠ مليون دولار، أي أكثر من نصف مديونية المنظمة (٢٩٠٠ مليون دولار حتى يوليو الماضي).

ومن أجل هذا لم يتردد الأمين العام في أن يضع الولايات المتحدة أمام مسئولياتها، وإن لم يكن بالاسم. ففي خطابه في لندن في يناير الماضي استنكر بطرس غالي «انعدام الأمانة» لدى أولئك الذين تسببوا في القضاء على فاعلية الأمم المتحدة بحرمانها من رصيدها الأساسي في الوقت الذي يرفضون فيه دفع ما عليهم من ديون بزعم أن المنظمة ليس لها فاعلية.

يربط الكاتب بين عداء أمريكا لبطرس غالي وموقفه من العالم الثالث:

ويقول: «إن بطرس غالي قد وضع في اعتباره أن معظم الذين انتخبوه هم من الدول النامية، وهم الذين يشاركهم العواطف والأمنيات. ورغم أن دعمه للعالم

الثالث كان معتدلا، فإنه أثار قلق المؤسسة الأمريكية وخصوصا الأعضاء المحافظين فيها. وقال بطرس غالي إن واجبه يحتم عليه أن يدافع عن «الأيتام» (أي عن الدول الفقيرة) ضد «التمركز العرقي» (ETHNOCENTRISM) لقوى الهيمنة. إن قسما من الرأي العام الغربي مثلا، أصيب بالصدمة عندما وصف غالي الصراع في البوسنة بأنه «حرب الأغنياء» ولفت الانتباه إلى مأساة الصومال حيث يتعرض ثلث السكان للموت جوعا. وبعد ذلك اتهم الولايات المتحدة بأنها وقفت متفرجة أثناء المذبحة الجماعية في رواندا ولم تهتم إلا عندما انتهت المذابح بقتل عشرة في المائة من مجموع السكان».

«اصطدم بطرس غالي مرة أخرى بالولايات المتحدة حين تردد في الموافقة على الخطة الأمريكية لاستخدام قوة طيران حلف الأطلنطي في ضرب مواقع الصرب في البوسنة. وتصاعد الغضب الأمريكي عندما أصر في أبريل ١٩٩٦، على نشر محتويات التحقيق الذي أجرته الأمم المتحدة حول اعتداء إسرائيل على معسكر للأمم المتحدة في قانا بجنوب لبنان وقتل مائة من المدنيين الذين لجأوا للاحتماء بالمعسكر».

ثم يطرح إيريك رولو هذا السؤال:

«هل كانت قانا هي القشة التي كسرت ظهر البعير؟ ففي ١٩ يونيو أعلنت الولايات المتحدة فجأة أنها سوف تستخدم حق الڤيتو لو تم انتخاب الدبلوماسي المصري. ولا شك أن كلينتون قد رأى في وسط حملته الانتخابية أنه ليس من الحكمة أن يترك للحزب الجمهوري ميزة أنه الوحيد الذي يدافع عن سيادة الولايات المتحدة ضد انتهاكات «الدولة العظمى» التي صارت إليها منظمة الأمم المتحدة على يد بطرس غالي.

وبهذه النغمة راح السناتور روبرت دول يلعب على عواطف مواطنيه ويردد في خطاباته بأن نقل القوات الأمريكية إلى الخارج سوف يتقرر في واشنطن وليس في نيويورك، أي بواسطة الرئيس الأمريكي وليس بأوامر بوبو (للسخرية من بطرس غالي).

لقد اندفع مستر روبرت دول بفعل تشدد الجناح اليميني في حزبه، فمستر جيس هيلم مثلا، رئيس لجنة الشئون الخارجية في الكونجرس الأمريكي، اقترح مؤخرا توجيه إنذار نهائي بأن «تصلح الأمم المتحدة نفسها إصلاحا جذريا، وأن توقف تبعا لذلك كل

مشروعاتها الإنسانية حتى سنة ٢٠٠٠، وفي حالة الفشل فإن الولايات المتحدة سوف تنسحب نهائيا وإلى الأبد من المنظمة». وبنفس الروح، قدم جوي إسكاربورو، وهو نائب جمهوري اقتراحا «بانسحاب الولايات المتحدة انسحابا فوريا من الأمم المتحدة وملحقاتها لكي تؤسس عصبة أمم جديدة للدول الديمقراطية».

هل هي قضية شمال ضد جنوب؟ أم الولايات المتحدة ضد أوربا؟ هذا ما يوحي به چيمس فيليب، وهو محلل سياسي يعمل مع «مؤسسة التراث» أو «فونديشان هيريتاج» في دراسة نشرتها له هذه المؤسسة المحافظة جدا حيث يقول: إن الأمم المتحدة ينبغي تطهيرها من وصمة «الدولية» و«الاشتراكية» التي أصابت مؤسساتها بالتلوث. وعليها أن تتوقف عن منح المساعدات إلى الدول التي تحتاجها ومن أجل «مشروعات طوباوية» «مثل القضاء على الفقر وتقديم الرعاية الطبية للجميع».

وعند هذا يكتشف الكاتب أن الجدال قد امتد إلى آفاق أبعد بعيدا عن إدارة بطرس غالي أو شخصيته. إن أمريكا ما بعد الحرب الباردة تراودها إغراءات بالسيطرة على المنظمة العالمية كأداة للقوة، وليس مصادفة أن عددا كبيرا من الدول، والدول المهمة في ذلك، قد أعلنت تأييدها لترشيح الدكتور بطرس غالي: العديد من دول غرب أوربا، فرنسا وألمانيا، والدول الإفريقية (من خلال منظمة الوحدة الإفريقية)، وكذلك الصين وروسيا واليابان وكندا مثلا، أعلنت بدورها أن الدكتور بطرس غالي «لا يزال يحظى عندهم بأعظم درجات التقدير».

ويختم مقاله بطرح سؤال يتضمن اقتراحا لإنهاء هذه المواجهة بين أمريكا وبقية أعضاء الأمم المتحدة في حالة استمرار الخلاف:

«هل يطلب من الجمعية العامة أن تفصل في هذا النزاع إذ يحق لها بناء على ميثاق الأمم المتحدة، أن تفرض سكرتيرا عاما باختيارها؟ وهناك سابقة لهذا الأمر: ففي سنة ١٩٥٠ تم اختيار (تريجف لي) رغم اعتراض الاتحاد السوڤييتي واستخدامه الڤيتو. إن كل شيء في الواقع يعتمد على «المنشقين»، خصوصا أعضاء مجلس الأمن، إذ يجب ألا يخضعوا للإملاء الأمريكي. ولا شك في أن واشنطن ترغب في تجنب اختبار للقوة قد يضر بسمعتها ويقلل مصداقية الأمم المتحدة».[٩]

لكن السؤال المهم هو الدور الحقيقي للأمم المتحدة وحدود استقلال الأمين العام. وهو أمر يهم العالم كله حاضرا ومستقبلا. وقد طرح الدكتور شارلي هيل هذا السؤال على النحو التالي فقال:

كانت علاقة بطرس غالي بالولايات المتحدة في بداية عهده جيدة، وفي أعقاب قرار الولايات المتحدة في أكتوبر١٩٩٣ بالانسحاب من الصومال بدأت مناظرة حامية حول كيفية التعامل مع هذه النزاعات. وكان رفض الولايات المتحدة دفع ديونها للأمم المتحدة سببا للتوتر المستمر بينهما. والسؤال المتعلق بذلك لا يخص الولايات المتحدة وحدها بل يخص كل الدول الأعضاء وهو: هل يُسمح للمنظمة بأن تقوم بدور حقيقي ومؤثر على مستوى كوكب الأرض أم لا؟ وفيما وراء هذا فإن انتخاب بطرس غالي سنة١٩٩١ ورفض إعادة انتخابه سنة ١٩٩٦ قد أضاف إلى المناظرة الطويلة بُعدا آخر، حول الكيفية التي يتم بها اختيار الأمين العام، هل يجب أن تكون العملية مفتوحة سياسيا، اختيارية عقلانية أم تترك للقوى الكبرى؛ كالولايات المتحدة التي بدون دعمها الكامل لا يمكن لأمين عام أن يكون مؤثرا؟ والنقاش حول الدور الصحيح للأمين العام قديم قدم الأمم المتحدة ذاتها، لكنه اشتعل بحدة في سنوات بطرس غالي. فهل ينبغي أن تؤخذ كلمات الميثاق «موظف إداري رئيسي» حرفيا لتحديد الوظيفة؟ أم أن في المادة ٩٩ التي تنص على «أنه قد يعن للأمين العام أن يضع تحت نظر مجلس الأمن أي مسألة يرى أنها تهدد السلام والأمن الدوليين ما يبرر مدخلا متسعا لمن يُعرفه البعض بعبارة «الدبلوماسي الأول في العالم».[١٠]

لقد خضع مجلس الأمن لإملاءات إدارة كلينتون وانتخب كوفي عنان أمينا عاما وكتبت «الإيكونومست» تعلق على ذلك في سخرية قاسية: «فإن إدارة كلينتون قد عملت بإذعان على إرضاء الغوغاء والحمقى الذين لا حصر لهم بين جماعة الناخبين، الذين يقولون إن الأمم المتحدة مسئولة عن كل علة تؤثر على كوكب الأرض.. ونظرا لأن كثيرين منهم يؤمنون أيضا بالكائنات الغريبة القادمة من الفضاء، فربما تكون أيضا مسئولة عن كل علة تؤثر على النظام الشمسي. لقد أصبح بطرس غالي شخصية مكروهة في أمريكا بالنسبة للمختلين عقليا وأعضاء الجناح اليميني».[١١]

في كل مرة تحدث فيها الكارثة، لا بد من البحث عن السبب، أي عن الخطأ التراچيدي الذي أدى إليها. في التراچيديا اليونانية ومآسي شكسبير كان الخطأ التراچيدي يتجسد في داخل البطل، نقطة ضعف كامنة في أعماق الشخصية تؤدي به إلى النهاية الفاجعة أو المأساوية. والبطل التراچيدي في مآسي العالم الآن يتجسد في أعماق الشخصية الأمريكية التي تعتمد على القوة العمياء في إدارة شئون العالم دون مشاركة من أحد. فإصرارها على تخطي الأمم المتحدة، وتجاوز القرارات الدولية أو تعطيلها تسببت في كوارث لجميع المشاركين في حرب البلقان سواء الصرب أو المسلمين أو الكروات.

فقد رفضت أمريكا خطة «سيروس ڤانس - ديڤيد أوين» وعطلت تنفيذها لكي تتهرب من إرسال قوات برية للمساعدة في منع الصرب من ارتكاب المجازر والاستيلاء على الأراضي وظلت على هذا الحال لمدة سنتين ونصف. وفي النهاية وتحت ضغط الإعلام والصحافة التي كانت تسخر من عجز كلينتون في الشئون الخارجية. ولإنقاذ سمعتها من الوحل، وافقت إدارة كلينتون على استخدام الضربات الجوية. وهكذا أخذت الهراوة الأمريكية في تدمير كل شيء، وفي قتل الجميع؛ الظالم والمظلوم على السواء لمجرد إثبات الذات، والنتيجة هي الكارثة التي حدثت..

نفس الأسلوب يتكرر في الصومال: تدخل القوات بقيادة أمريكية بناء على قرار مجلس الأمن في بعثة الأمم المتحدة الأولى للصومال، ويطالبهم بطرس غالي بنزع أسلحة المليشيات حسب قرار مجلس الأمن من أجل إخراج البلاد من حالة التقاتل وتحقيق المصالحة الوطنية فيرفض الأمريكيون نزع الأسلحة. وتستمر عمليات الإغاثة وتبدأ الأمور في التقدم، وفجأة ودون سابق إنذار ترحل القوات الأمريكية دون تنسيق مع قوات الأمم المتحدة المقرر أن تتسلم منها المواقع وتحل محلها. ومن ثم تسوء الأمور من جديد وتشتعل المعارك بين الفرقاء بضراوة، ويصبح الجميع ضد الجميع كما يقول بطرس غالي. وعندما تنهار الأمور ويدعوهم الأمين العام للتعاون من أجل إنقاذ الوضع، يفاجأ العالم بتدخل قوة «دلتا» المشئومة دون علم المسئولين في الأمم المتحدة، وتحدث الكارثة في الصومال أيضا وبعدها تقوم إدارة كلينتون بإلقاء اللوم على الأمم المتحدة.

وكتبت مجلة «الإيكونوميست» الإنجليزية مقالا تسخر فيه من الموقف الأمريكي فقالت: «الآن وقد فشلت مطاردة «عيديد» التي قتل فيها عدد من الأمريكيين أكبر من اللازم، لا بد من تحميل جهة ما التبعة؛ ولذا لا بد أن تشير الأصابع إلى الأمم المتحدة عموما، وإلى السيد بطرس غالي والأدميرال هاو بصفة خاصة. وقد بدأ أعضاء الكونجرس، وكُتاب الأعمدة في الصحف من أعلى المستويات، حتى بالمقاييس الأمريكية، في إعادة كتابة التاريخ، بعد أن اكتشفوا أن أمريكا قد أبعدت عن غرضها الإنساني الخالص في الصومال بسبب وسواس الانتقام الذي يتملك الأمم المتحدة ضد الجنرال عيديد».(١٢)

يقول غالي: «كان من الطبيعي بعد هذه الدعايات الكاذبة والمحاولات الخبيثة لإخضاعه لمطالبهم أن يفقد الدكتور بطرس غالي طاقته على الصبر ويقول: «كنت قد بدأت أدرك أنه ليس لدي هامش للتسامح في الخطأ بيني وبين كريستوفر أو أولبرايت؛ فقد أدركت من خلال خبرتي الدبلوماسية أن العلاقات الشخصية لها دور حاسم، ولكني لم أتمكن من إقامة علاقة صداقة مع كريستوفر ودعمها بسبب جدوله المثقل للغاية وشخصيته المنطوية، ولأن أولبرايت كانت حريصة على أن تكون الوسيط بيننا في التعامل، أما بالنسبة لأولبرايت، فقد كان ما يبدو في الظاهر صداقة حارة بيننا، سرعان ما تتحول إلى غضب عندما تظهر المشاكل على السطح. وبدا أن كريستوفر ينظر إلى مشاكل من نوع كيفية التعامل مع عيديد، على أنها إهانة لكرامته، وكانت أولبرايت تعتبرها هجوما مستترا للنيل من كفاءتها. وبات أن كليهما غير واثق من الدور الذي يقوم به. ولم أستطع إلا أن أقارن بين هذا اللقاء في وزارة الخارجية وبين لقائي السابق مع قادة البنتاجون لمناقشة نفس الموضوع، وهو الصومال. فقد كان الجو مختلفا اختلافا تاما، حيث كان اللقاء الأول وديا وناضجا. كنت أنا ووزير الدفاع «ليس آسين» ومساعده فرانك وزنر نستطيع الاختلاف بدون أن نرى في ذلك تحديا شخصيا. وقد استفدت من حديثنا، واعتبرته دليلا على أن في استطاعتي أن أعمل بتعاون مع الإدارة الأمريكية». (١٣)

وقد يكون من المفيد أن نختم هذا الفصل بالمشهد التالي:

قبلت مادلين أولبرايت دعوة الدكتور بطرس غالي لتناول الشاي معه لآخر مرة، في اليوم التالي لتوديعه للجمعية العامة. وقد وصلت في الساعة الثامنة بالضبط وهي

مرتدية فستانا أنيقا أزرق اللون وتحمل علبة مغلفة تحتوي على إحدى الهدايا التذكارية التي تقدم للشخصيات الأجنبية البارزة.

استقبلها الدكتور غالي في المكتبة، وكانت القاعة الكبرى مليئة بصناديق الكتب والوثائق المرسلة إلى القاهرة. في حين كانت المكتبة خالية تماما بصورة تدعو للاستغراب ودار بينهما الحوار التالي:

- بطرس: انظري إلى أي مدى أصبحت نحيفا نتيجة للقتال الذي كنت أخوضه أثناء الشهور الستة الماضية.

- مادلين: وأنا أيضا فقدت بضعة كيلو جرامات من وزني.

ثم اعتدلت مادلين في وقفتها لتعرض قامتها، وقالت في كلمات صريحة غير متلطفة: إن خطابك أمس كان بغيضا.

- بطرس (مستغربا): بغيضا؟! لقد لاقيت استحسانا وهتافا دام بضع دقائق، ولم أذكر حتى اسم الولايات المتحدة.

- مادلين (تُكرر قولها): كان الخطاب بغيضا.

- بطرس (يغير موضوع الكلام ويقول): حيث إنك قد أصبحت الآن تشغلين منصب وزيرة الخارجية، ونجحت في إقصائي وفي جعل مرشحكم ينتخب ليحل محلي، أخبريني كصديق، ما هو السبب الحقيقي وراء الحملة التي شنتها الولايات المتحدة ضدي؟

- مادلين (ابتسمت ابتسامة ودودة وقالت): إن تعييني لم يتأكد بعد من جانب مجلس الشيوخ، وأنا مؤمنة بالطيرة (وسواسة) وليس هناك شيء نهائي بعد.

- بطرس: على أي حال وضحي لي لماذا كانت إدارتك معارضة بصورة هستيرية لإعادة انتخابي؟

- مادلين: إنك لم تطلب في البداية منحك أكثر من ولاية واحدة، وإن الولايات المتحدة قد صوتت تأييدا لك على هذا الأساس.

- بطرس: إن لديك معلومات خاطئة، فالولايات المتحدة لم تصوت تأييدا لي في عام

١٩٩١، لقد امتنعت عن التصويت. ولم تثر أبدا مسألة ولاية واحدة أو ولايتين، واسألي السفير بيكرنج، الذي كان سلفا لك كممثل للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة.

- مادلين: إنك ترمز للأمم المتحدة، والكونجرس الأمريكي يأخذ موقفا معاديا للأمم المتحدة، ويوجه إليك لومًا أيضًا لمحاولة التحكم في القوة العسكرية الأمريكية. فقد استخدمت حقك في الموافقة الثنائية «النسخة الثانية من المفتاح» لمعارضة ضربات حلف الأطلنطي الجوية ضد الصرب، وقد فهمت الدوائر العسكرية في واشنطن موقفك بصورة سيئة جدا.

- بطرس: ولكنك تعرفين جيدا أن هذه القرارات قد اتخذها الجنرالات الفرنسيون والبريطانيون الذين كانوا في الميدان، وهم ضباط من حلفائكم في حلف شمال الأطلنطي «الناتو»، ولم تفعل الأمم المتحدة شيئا أكثر من احترام توصياتهم، إنهم هم الخبراء، وهم مسئولون عن أرواح جنودهم.

- مادلين: إني أعرف ذلك، وقد دافعت عنك في الكونجرس، غير أن التصور السائد هو أنك كنت تريد التحكم في القوة العسكرية الأمريكية.

- بطرس: ألم تكن هناك أسباب شخصية لقراركم؟

- مادلين: كلا، لقد كان قرارا لا رجعة فيه اتخذه رئيس الجمهورية.(١٤)

هوامش:

١-بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص٨٥.

٢- عبد الرؤوف الريدي، مجلة «وجهات نظر» ١٩٩٩.

٣- أيان وليامز، The Nation, June 14, 1999 Edition

٤- بطرس بطرس غالي، «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص١٣.

٥- نفس المرجع ص١٦.

٦- نفس المرجع ص ٢٠.

٧- محمد حسنين هيكل، مجلة «وجهات نظر» مارس ١٩٩٩.

٨- كلوفيس مقصود، مقال «صديقي بطرس غالي».

Amicorum Discipulorumgue Liber. BruyLant, vol 1, 2 Bruxelles, 1998.

٩ - إيريك رولو، مجلة «لوموند دبلوماتيك» نوفمبر ١٩٩٦.

١٠- شارلي هيل تصديره لكتاب «أوراق الأمين العام»، جامعة ييل ٢٠٠٣.

The Papers of ex-United Nations Secretary General Boutros Boutros Ghali, Yale University Press, 2003.

١١- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ٣٧٦.

١٢- مجلة «الإيكونوميست» الإنجليزية.

١٣- بطرس بطرس غالي، «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ١٤٤.

١٤- نفس المرجع ص ٧٧-٧٩.

الفصل السادس

السلام وإصلاح الأمانة العامة

في خطابه الذي ألقاه في الاحتفال بمناسبة تنصيبه أمينا عاما للأمم المتحدة «٣ ديسمبر ١٩٩١»، اقتبس الدكتور بطرس غالي عبارة فيلسوف العصور الوسطى الإسلامي «الفارابي» فقال: «إن أعظم الأحلام هو الحلم برابطة للأمم الفاضلة، وإني أرجو أن تحقق الأمم المتحدة هذا الأمل». والمدينة الفاضلة تمثل صورة للمجتمع المثالي الذي يتمتع فيه الناس بالأمن والحرية وبالحياة الهانئة السعيدة. وقد تمنى الدكتور غالي أن تنجح الأمم المتحدة في تحقيق هذا الحلم الذي ظل يؤرق الفلاسفة والمصلحين قرونا طويلة، ثم حدد الأهداف التي سيكرس جهوده من أجل إنجازها في فترة توليه منصبه، وكانت على النحو التالي:

١-السلام والحاجة إلى الدبلوماسية لفض المنازعات بالطرق السلمية.

٢-التنمية من أجل تضييق الفجوة بين الشمال والجنوب.

٣-الإصلاح من أجل إعداد الأمم المتحدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وإرساء الديمقراطية ليس فقط داخل كل دولة بل أيضا بين الدول التي تضمها هذه المنظمة الدولية.

كان الدكتور بطرس غالي، بحكم خبراته السياسية وثقافته العميقة ودراساته المتواصلة للعلاقات الدولية والمنظمات الإقليمية، مؤهلا للنهوض بمسئوليته كأمين عام، وعازما على أن يجعل من الأمانة العامة أداة فعالة لتحقيق التوافق بين الدول من

أجل استقرار الأمن ومواجهة مشاكل الفقر والمجاعات والأوبئة التي تفتك بشعوب العالم الثالث في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. باختصار أراد أن يحقق روح الميثاق الذي يؤكد ضمان حقوق الإنسان في الحرية والحياة الكريمة.

وقد سبق للدكتور غالي أن ألف كتابا عن الأمم المتحدة سنة ١٩٥٧، وفي وقت من الأوقات تولدت لديه رغبة لرئاسة اليونيسكو في باريس، وفي السنوات الأخيرة فقط فكر في منصب الأمين العام لأن صراع الدولتين العظميين أثناء الحرب الباردة كان يقلل من دور المنظمة، أما وقد انتهت الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوڤييتي، فقد أصبحت هناك فرصة لتنفيذ الأفكار التي ظلت تشغله طويلا.

لكنه لم يكد يبدأ عملية الإصلاح الإداري لجهاز الأمم المتحدة حتى اصطدم بقوى البيروقراطية وبالعجز المالي، وكان لا بد من التخلص من العمالة الزائدة من أجل تدبير موارد لعمليات الأمم المتحدة من أجل السلام. وكان الأمين العام السابق بيريزدي كويلار قد قال له عند تسلمه منصبه: «إذا تمكنت من إلغاء وظيفة أو وظيفتين تكون قد حققت إنجازا كبيرا». لكن الدكتور غالي مضى إلى أبعد من ذلك بكثير، ففي فبراير١٩٩٢ أعلن أول التغيرات الرامية إلى تنظيم عمل الأمم المتحدة في فئات محددة بوضوح. فأنشأ إدارة للشئون السياسية، التي ضمت ستا من الإدارات السابقة. ثم ألغى ثماني عشرة وظيفة رفيعة المستوى، وإلى جانب ذلك قام بتفويض السلطة، وتحقيق اللامركزية عن طريق وقف الممارسة التي تقضي بقيام ما يقرب من اثني عشر من كبار المسئولين بتقديم تقارير مباشرة إلى الأمين العام، كما وضع إصلاحات أخرى ترمي إلى إنقاص الميزانيات وتقليل عدد العاملين.

ووجد أن الخروج من المأزق المالي يتطلب منه البحث عن أفكار جديدة لجمع المال. فطالب الأعضاء بإنشاء صندوق للطوارئ لحفظ السلام بمبلغ ٥٠ مليون دولار، وصندوق للتبرعات بمبلغ مليار دولار. وذكر أن الأزمة المالية يمكن أن تحل بتدابير معينة مثل فرض ضريبة ضئيلة على تذاكر الطيران الدولي، وفرض رسم على نقل الأسلحة، أو فرض فائدة على اشتراكات الأعضاء غير المدفوعة، أو دفع مخصصات حفظ السلام من ميزانيات الدفاع الوطنية مع زيادة المطالب الموجهة للمنظمة بمقدار

أربعة أمثال في الوقت الذي كانت فيه موشكة على الإفلاس. فطلب من بول فولكر، الرئيس الأسبق لبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، وشوجيرو أوجاتا نائب المحافظ السابق لبنك اليابان، أن يشكلا لجنة للنظر في أزمة الأمم المتحدة المالية. وكشفت هذه اللجنة في تقريرها عن التناقض بين المهام المطلوبة من الأمم المتحدة وضآلة قاعدتها المالية وعدم استقرارها.

وكانت أهمية هذا التقرير تكمن في التأكيد على أن الأمم المتحدة ضرورة حيوية للمجتمع الدولي، وأن على الأعضاء أن يدفعوا المبالغ المستحقة عليهم، ورأى الكثيرون أن هذا التقرير موجه للولايات المتحدة بصفة خاصة. وقد سلم الدكتور غالي هذا التقرير بنفسه إلى الرئيس بوش (الأب)، وأرسل معه نسخا لكل الأعضاء في المنظمة، ثم قام بتحويله إلى الجمعية العامة، ولكنها لم تتخذ أي إجراء بشأنه.

هكذا بدأت الصعوبات أمام حركة إصلاح المنظمة

يقول الدكتور غالي: «عندما كنت أحضر حفلات الاستقبال الدبلوماسية في عاصمة وطنية بعد أخرى، كانت تصدمني رؤية نصف دستة أو أكثر من سيارات الليموزين المنتظرة خارج السفارة المضيفة. وكلها ترفع علم الأمم المتحدة، ورأيت أنه يتعين عليّ وقد أصبحت أمينا عاما أن أوحد تمثيل المنظمة في عواصم الدول الأعضاء، وأن تضم الوكالات معا بحيث يكون هناك ممثل واحد فقط للأمم المتحدة بدون الإضرار بقدرة الوكالات على القيام بشتى مهامها».

وفي هذا الإطار قام الدكتور غالي في شتاء ١٩٩٢-١٩٩٣ بافتتاح «مكاتب مؤقتة» للأمم المتحدة في سبع من عواصم جمهوريات الاتحاد السوفييتي المستقلة حديثا، وكان الجديد في هذه المكاتب أنها أقيمت في منشأة مشتركة، وكان رؤساؤها يحملون لقب ممثل وكالة الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية، بل أيضا وأنشطة حفظ السلام وغيرها من الأنشطة السياسية، بما في ذلك وظائف الإعلام.

ثم أنشأ فريق عمل لإعداد خطة يجري تنفيذها على نطاق واسع. لكن هذه الاقتراحات هزمت عند تقديمها في الجمعية. وكان على رأس المعارضين لها زملاء الدكتور بطرس

غالي سابقا في حركة عدم الانحياز الذين اتهموه بأنه يسعى للحصول على معلومات مخابراتية، وبأنه يحول الأموال التي دفعت لأغراض إنمائية وللإغاثة الإنسانية إلى أغراض سياسية. ووجدت هذه الاتهامات آذانا صاغية لدى الدول المانحة، فأخفقت مقترحاته، وأدرك بسرعة مدى صعوبة إصلاح الأمم المتحدة.

وفي ٣١ يناير ١٩٩٢ أي بعد شهر واحد من توليه، أعاد طرح هذه الأفكار أمام مجلس الأمن، الذي اجتمع لأول مرة على مستوى رؤساء الدول والحكومات، ورأس الاجتماع رئيس وزراء بريطانيا چون ميچور وكان متفائلا بعهد جديد، وافتتح الاجتماع قائلا: «إن وجودنا هنا اليوم يمثل نقطة تحول في العالم وفي الأمم المتحدة». وفي ختام الاجتماع، تلا چون ميچور إعلانا باسم القمة، يدعو الأمين العام بطرس غالي «لأن يتقدم بتوصيات بشأن الوسائل الكفيلة بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على ممارسة الدبلوماسية الوقائية، وجعلها أكثر فاعلية، والعمل على صنع السلام وحفظ السلام». وأن يستخدم بدرجة أكبر المساعي الحميدة، وغيرها من الأساليب المتاحة للأمين العام بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، وأضاف ميچور:

«إن أميننا العام رجل محظوظ. فهو أول أمين عام منذ سنوات طويلة يرث أمما متحدة واثقة من قدرتها على حل المشكلات، مع بقائها مدركة لضخامتها».

وقد منحته الدول الخمس عشرة سلطات مطلقة نوعا ما، لأن ظروف الحفاظ على السلام والأمن الدوليين لم تعد كما كانت عليه في فترة الحرب الباردة. لذلك كلفوه بمهمة إعداد تقرير عن الاستراتيجية الجديدة الواجب اتباعها. وتعليقا على هذا التفويض قال بطرس غالي:

«طلب مني في هذه القمة الأولى لمجلس الأمن أن أتحمل من المسئولية قدرا أكبر ممن سبقوني. وحتى أفي بهذا التفويض، كان ينبغي لي أن أدافع عن استقلال منصبي، وأن أواجه أي دولة عظمى، كبيرة أو صغيرة، تعترض ممارستي للمسئوليات التي منحتني إياها الدول الأعضاء في مجموعها. ولم تكن لدي أي أوهام بشأن ما ينطوي عليه ذلك من صعوبات. فقد حصلت على هذا المنصب من خلال السياسة، وها هم يطلبون مني أن أصبح قائدا سياسيا. ولكي أصبح قائدا سياسيا، يجب أن أؤكد استقلال منصبي، وهو أمر قد يؤدي إلى تدميري سياسيا». [١]

هكذا انخرط بطرس بطرس غالي في مواجهة التحديات العديدة؛ وأولها التحدي من أجل تكييف أوضاع الأمم المتحدة مع التغيرات الثورية التي حدثت في السياسة العالمية منذ نهاية الحرب الباردة. فقد أدرك بطريقة أسرع من الآخرين أن انتهاء الحرب الباردة قد فتح فرصًا جديدة أمام المنظمة خاصة أن مجلس الأمن قد ظل لأربعة عقود مشلولًا بسبب الصراع بين الشرق والغرب.

إن انتهاء الصراع بين الشرق والغرب قد أتاح للأمم المتحدة فرصة لأداء دورها على الوجه الأكمل كمنظمة كوكبية تسعى لتحقيق السلام والحفاظ عليه..

ففي السنوات القليلة التي أعقبت الثورات السلمية ١٩٩٠ - ١٩٩٨ بات أن التحديات التي تواجه السلام والاستقرار تغيرت فلم تعد الحروب بين الدول هي التهديد الوحيد للسلام العالمي والاستقرار الدولي. فالعالم يواجه اليوم صراعات داخلية عديدة وعظيمة ناجمة عن الفقر وانتهاك حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وزيادة إنتاج أسلحة الدمار الشامل بجانب الجريمة المنظمة والإرهاب.

بطرس غالي يواجه التحديات

وفي مواجهة هذه التحديات الجديدة قدم بطرس غالي أجندته الخاصة للسلام في يونيو ١٩٩٢، لكي يتمكن المجتمع الدولي من التصدي لها في إطار الأمم المتحدة. وهي استراتيجية بعيدة النظر من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار العالميين في أعقاب الحرب الباردة. وحددت الأجندة الأهداف التالية:

- السعي بقدر المستطاع في مرحلة مبكرة لتحديد المواقف التي يمكن أن ينجم عنها الصراع. ومحاولة إزالة مصادر الخطر بالطرق الدبلوماسية قبل أن تقع أعمال العنف، وحيث يتفجر الصراع ينبغي علينا الانخراط في عملية صنع سلام يهدف إلى حل المشاكل التي أدت إلى هذا الصراع.
- العمل على إبقاء حالة السلام مهما كان هشا، حيث يتم وقف القتال والعمل على الحفاظ على السلام، والمساعدة على تنفيذ الاتفاقيات التي وقعها المشاركون في عملية السلام.

- الوقوف على أهبة الاستعداد للمساعدة في بناء السلام في ظروفه المختلفة.
- إعادة بناء المؤسسات التي دمرتها الحرب الأهلية، والكفاح المسلح. وبناء روابط من المصالح والمنافع السلمية المتبادلة بين الدول التي كانت سابقًا في حالة حرب.

وبالمعنى الأوسع أن تواجه الأسباب الدفينة للصراع ألا وهي: اليأس من التقدم الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقهر السياسي.

ولتحقيق هذه الأهداف فإن أجندة السلام تصورت عددا كبيرا من الإجراءات لصنع السلام والحفاظ عليه في نطاق الدبلوماسية الوقائية.

وهذه الإجراءات قد قصد بها تحويل الأمم المتحدة إلى أداة فعالة لإدارة الصراعات والحيلولة دون وقوعها.

ويشير هانز ديتريش جينشر وزير خارجية ألمانيا السابق إلى الربط بين السلام وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والعدل الاجتماعي في رؤية غالي للسلام حيث يقول:

«والحقيقة أنه تم إرسال عدد غير مسبوق من بعثات الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام أثناء تولي بطرس غالي وظيفته، وتؤكد أجندة السلام بحق على أن المشاكل المرتبطة بسلام العالم واستقراره اليوم إنما تتجاوز كثيرًا المجال التقليدي لسياسة الأمن. إن انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات هي اليوم من بين المسببات الرئيسية لعدم الاستقرار، والحروب الأهلية والهجرة الجماعية والكوارث الإنسانية. من أجل هذا سعى بطرس بطرس غالي بطريقة نشطة لتقوية آليات الأمم المتحدة لحفظ حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

إن إنشاء مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أثناء توليه لمنصبه وتعيين مندوب سام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضًا كانا من الخطوات المهمة في هذا الاتجاه. بجانب انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الأقلية فإن عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية يشكل تهديدًا متزايدًا للسلام العالمي والاستقرار الكوني. فالفجوة الضخمة بين القطاعات الغنية والقطاعات الفقيرة لسكان العالم حسب الشروط المادية وفيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية تزداد اتساعًا. ومن ثم فقد بات من الأمور الملحة جدًا أن يتحمل أعضاء المجتمع الدولي مسئولية مشتركة لمحاربة الفقر والجوع والجهل والظلم

الاجتماعي، فالشمال الغني لا بد أن يعترف أن العولمة قد جعلت الجنوب الفقير ومشاكله أشد قربًا من ذي قبل. فهناك مناطق بعيدة أو نائية لم يعد لها وجود في زمن العولمة. فآثار الفقر والجوع في العالم الثالث كالحرب والتشرد والهجرة الجماعية غير المنظمة تهدد الاستقرار الدولي. (٢)

وقد أشار بطرس بطرس غالي بطريقة متكررة إلى أن للأمم المتحدة دورا أساسيا لا غنى عنه ويجب أن تقوم به من أجل التغلب على هذه المشاكل. لقد كانت الأمم المتحدة إحدى القوى الدافعة للقضاء على الاستعمار في إفريقيا وآسيا. وإن الأمم المتحدة ووكالاتها تقوم الآن بدور مهم في سياسة التنمية متعددة الجوانب. وفي عام ١٩٩٤ أعاد بطرس غالي التأكيد على دور الأمم المتحدة في سياسة التنمية بصورة مؤثرة ومقنعة جدا عن طريق تقديم أجندته للتنمية.

وفي حديثه عن خطة السلام يقول الدكتور غالي:

«أولت وسائل الإعلام والحكومات الأعضاء اهتماما خاصا للنقاط التي أثرتها في «خطة السلام» وقد دعوت، أولا، إلى النشر الوقائي لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، في بعض الحالات التي لم تتمكن الأمم المتحدة من قبل أن تتحرك فيها بالسرعة اللازمة. ففي الماضي، كانت قوات الأمم المتحدة لا ترسل إلا بعد أن يكون النزاع قد حدث وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار. والنشر الوقائي للقوات يعني أن يكون في الوسع إرسال قوات الأمم المتحدة بسرعة عند أول إنذار بحدوث متاعب خطيرة.

«وكان المفهوم الثاني الذي قدمته هو «إنقاذ السلام» أي وجود قوة قادرة تتيح سرعة رد الفعل. وأن تقوم الوحدات الجاهزة للقتال، التي تقدمها الدول الأعضاء، بسد الفجوة بين وحدات حفظ السلام التقليدية. وهي قوات مسلحة بأسلحة خفيفة، وتتطلب موافقة كل الأطراف، ولا يتوقع منها أن تمارس القتال. وبين العمليات واسعة النطاق، مثل العملية التي أذنت بها الأمم المتحدة أثناء الحرب الكورية، للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. على أن تكون هذه الوحدات التي توفرها الدول جاهزة عند الطلب، وتتألف من متطوعين. ويجب أن تكون هذه القوات مسلحة بأسلحة أفضل من أسلحة قوات حفظ السلام، وأن يجري لها تدريب مكثف داخل تنظيماتها العسكرية الوطنية، لتكون في حالة استعداد دائم».

ثم يضيف: «أثارت فكرتي في البداية اهتماما واسعا، لكنها لم تلبث أن قوبلت بالتجاهل، وقيل إنها متعذرة سياسيا».

يقول أيضا: «ودعوت أكبر عدد ممكن من الدول لتقديم ألف جندي من كل منها جاهزين على الدوام، بحيث يمكن أن تبدأ العمليات خلال أيام قليلة، بدلا من الشهرين أو الأشهر الثلاثة التي كان يقتضيها الأمر حينذاك. وهذا الاستعداد للتحرك سيكون في حد ذاته شكلا من أشكال الردع أو الدبلوماسية الوقائية. ولم تكن هذه دعوة راديكالية لإنشاء جيش دائم للأمم المتحدة، بل كانت تنفيذا للمادة ٤٣ من الميثاق التي تدعو كل الدول بناء على طلبه، ووفقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة، بتقديم ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين، ومن ذلك حق المرور».

ووافقت الصحف الأمريكية على الخطة. ولخصت جريدة «النيويورك تايمز» الرسالة الرئيسية لهذا التقرير في العبارات التالية:

«مطلوب جيش صغير سريع الحركة وقادر على الاستجابة الفورية بين عشية وضحاها لمواجهة الاضطرابات الأهلية. يجب أن يكون قادرا على فرض وقف إطلاق النار، ومعالجة الكوارث الطبيعية، وتيسير أعمال الإغاثة، والتعامل بلا تحيز مع جميع الأطراف المتحاربة... يرسل الرد إلى الأمم المتحدة».

وتمضي الصحيفة إلى القول:

«هذا هو جوهر الإعلان الذي نشره الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي الآن، في تقرير مرموق مقدم إلى مجلس الأمن. وهو يدعو إلى عالم إذا أردنا أن يتوفر له السلام، يجب أن نوفر له أيضا ضباطا للسلام... والسيد بطرس غالي عندما يقدم هذه الأفكار، يهيئ نقطة بداية متسقة لوجود آلية دائمة تتجاوز ردود الفعل إزاء كل أزمة على حدة. وهو يقدم للرئيس بوش، وغيره من رؤساء الدول، نموذجا جاهزا للقيادة الجديدة اللازمة لهذا العصر الجديد.

أما جريدة «الواشنطن بوست» فقد كتبت في افتتاحيتها الرئيسية:

«إن السيد بطرس غالي ملتزم برؤية دولية واسعة للأمم المتحدة: فهو يدعو الدول

الأعضاء إلى التنازل عن بعض حقوقها السياسية، إلى روابط سياسية مشتركة أكبر. ورؤيته للعمل الفعلي للمنظمة تعتمد إلى حد كبير على دور العاملين بها. ولكنه يريد أيضا أن يوسع دور الأمين العام، فهو قادر على أن يتولى المسائل الكبرى. ويبدو لنا أنه لا مجال لرفض ما يصر عليه من تمكين الأمم المتحدة من تعبئة الموارد اللازمة والخبرة والمهارات المطلوبة لتخفيف التوترات في الحياة الدولية». ثم أضافت الصحيفة: «إن خطة السلام تستجيب للروح الإيجابية العملية السائدة الآن؛ روح القدرة على العمل». كانت الصحافة الأوربية والعربية أكثر حماسا. «ولم أكن أتمنى بداية أكثر إيجابية لعملي».[٣]

عقد الاجتماع السابع والأربعون للجمعية العامة في سبتمبر ١٩٩٢. وخلال المناقشة العامة التي دارت في شهري سبتمبر وأكتوبر، أبدى كل زعيم وطني تقريبا ممن تكلموا، إما تأييدا لفكرة بطرس غالي في إنشاء قوات مسلحة تكون متاحة للأمم المتحدة لحفظ السلام عند الطلب، أو الحث على دراسة الفكرة دراسة جادة.

ونظرا لأن وزارة الخارجية الأمريكية كانت تؤيد تخصيص وحدات عسكرية أمريكية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في حين كانت وزارة الدفاع الأمريكية تعارض وضع قوات أمريكية تحت قيادة ضباط أجانب، خشية أن تتورط في نزاعات طويلة الأجل يمكن أن يكون الجنود الأمريكيون فيها مستهدفين بصفة خاصة.

أعلن بيل كلينتون الذي رشح نفسه للرئاسة لفترة ثانية أن «الحل هو إعطاء الأمم المتحدة الأدوات التي تتيح لها التحرك بسرعة لنزع فتيل التوترات قبل تصاعدها. وعلينا أن نستكشف إمكانية إنشاء قوة انتشار سريعة تطوعية وجاهزة للتحرك تتبع الأمم المتحدة، لردع الاعتداء على الدول الصغيرة وحماية شحنات الإغاثة الإنسانية». ولكن كانت تسمع عند الأطراف البعيدة للمناقشة أصوات متطرفة، ترى أن خطة السلام هي محاولة لإنشاء جيش دائم للأمم المتحدة تحت قيادة غالي.[٤]

وكما يقول هو: «انطلقت في العمل بناء على فكرة خاطئة: وهي أنهم يطلبون من الأمين العام، أن يكون ممثلا ومنفذا للسياسة الدولية، ومن هنا بدأ نشاطي في هذا الصدد. فقد طلبوا مني أن أتدخل في يوغوسلافيا، لكن إحساسي الداخلي قال لي «لا»،

فقد كنت ضد التدخل في يوغوسلافيا، وتذكرت ما حدث لهمرشولد في الكونغو، لكني مع ذلك قبلت، ثم حدث التدخل في موزمبيق وفي السلفادور، وفي الصومال، وأنجولا. ثم وجهوا إليّ اللوم لاهتمامي الزائد بالحفاظ على السلام أكثر من اهتمامي بالتنمية في الدول الأكثر حرمانا».

وبصرف النظر عن هذا الجدل، فإن خطة السلام أثارت بعض القلق لدى دول العالم الثالث، فقد خشيت هذه الدول في البداية أن يكون تعاظم دور مجلس الأمن في مجال الحفاظ على السلام على حساب الحفاظ على السيادة الوطنية لهذه البلدان ويصبح بابا مفتوحا لكل أنواع التدخل. كما انتقدوا خطة السلام، لأنها ساعدت على تجريد الأمم المتحدة من مسئوليتها في مجال التنمية، لذلك كلفته الجمعية العامة بوضع تقرير عن التنمية.

وقد حظيت خطة السلام بدراسات ومتابعات عديدة على مدى السنوات العشر السابقة، ومنها التقرير التالي الذي وضعته جمعية الأمم المتحدة ببريطانيا الصادر في ٣ فبراير ٢٠٠٢.

بمناسبة مرور عشر سنوات على صدور «أجندة السلام»

وقد حددت جمعية الأمم المتحدة بالمملكة المتحدة العيد العاشر كمناسبة لتقييم التقدم في مبادرات الأمم المتحدة لإصلاح أنشطتها في خدمة السلام، الناتجة عن أجندة السلام ذاتها، وعن المبادرات التي تلتها أيضا، وبصفة خاصة تقرير «لجنة الأمم المتحدة المختصة بعمليات السلام» (والمعروف بتقرير الإبراهيمي) الذي تم الإعلان عنه في أغسطس ٢٠٠٠.

هذه الافتتاحية الموجزة تلقي نظرة عامة على النقاط الرئيسية والملامح ذات الدلالات المهمة في «أجندة السلام» بما في ذلك تحليل المساهمة غير المباشرة والمهمة التي قدمها دكتور بطرس غالي لقضية ضبط التسلح ونزع الأسلحة، في ملحق أجندة السلام التي أطلقها سنة ١٩٩٥.

يقول التقرير:

لقد أثبتت «أجندة السلام» أهميتها في وضع تعريف محدد لأربع مراحل متتالية للعمل الدولي المطلوب لمنع الصراعات والسيطرة عليها، وأيضا في إلقاء الضوء على ضرورة تماسكها، وهذه المراحل هي:

١- الدبلوماسية الوقائية ويمكن لها أن تشمل إرسال بعثات لتقصي الحقائق، والتحذير المبكر من وقوع صراعات عنيفة، والوساطة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لبناء الثقة، وفي بعض الظروف نشر القوات للحيلولة دون وقوع القتال.

٢- عمليات صنع السلام وهي تشير أساسا إلى الوسائل المبينة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على تسوية النزاعات بالطرق السلمية، والتي يمكنها أن تشمل بعض الوسائل الأخرى، كالمفاوضات، والتحقيق، والوساطة، والتصالح، والتحكيم، والتسوية القضائية. رغم ذلك، فإن إجراءات فرض السلام بالقوة يمكن أن تكون ملائمة في بعض الظروف، بل إن بطرس غالي اقترح أيضا تشكيل قوة دائمة للأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لتسهيل هذه المهمة.

٣- أما عمليات حفظ السلام فقد وصفت على أنها نقل قوات الأمم المتحدة إلى ميدان القتال، حتى الآن بناء على اتفاق جميع الأطراف المعنية، وهي تضم عادة أفرادا من العسكريين ورجال الشرطة والمدنيين التابعين للأمم المتحدة.

٤- عملية بناء السلام والمقصود بها العمل على تعريف وتدعيم المؤسسات الأهلية التي سوف تساهم في تقوية السلام وتعزيزه حتى تحول دون عودة الصراع مرة أخرى، وإن كنا نراها اليوم وبصورة متزايدة كإجراء وقائي.

إن «أجندة السلام»، قد تم تصورها أصلا في نهاية الحرب الباردة حين كان المجتمع الدولي يشعر بالتفاؤل في أن تساهم الحقبة الناشئة للتعاون الدولي في تيسير السبل لأنشطة السلام التي تتم عن طريق الأمم المتحدة. وقد تعزز هذا التفاؤل نتيجة للتنوع الكبير والمفاجئ في أعداد وأحجام عمليات الأمم المتحدة في ميادين السلام. ولعل أبرز مثال لهذه النظرة الواسعة في أجندة السلام يرتبط بعمليات حفظ السلام. ففي أثناء الحرب

الباردة اقتصرت عمليات حفظ السلام إلى حد كبير، على الفصل بين الجيوش الوطنية المشتركة في القتال بين دولتين، حيث ينتشر رجال حفظ السلام، بموافقة الأطراف المتحاربة، للإبقاء على حالة فصل القوات في جبهة المواجهة، حيث يتم في الوقت نفسه استخدام وسائل أخرى لمعالجة الأسباب الدفينة للصراع.

وقد أدى الانتشار المتزايد لقوات حفظ السلام، في أعقاب الحرب الباردة، إلى تواجدها في مواقع الصراع الداخلي، الذي تشترك فيه قوات غير حكومية أو من المتمردين، مع احتمال أن يكون التزامها بقرارات الأمم المتحدة ضعيفا إلى درجة الوهن. علاوة على ذلك، فإن المهام المطلوب من قوات حفظ السلام تنفيذها كانت أيضا شديدة التعقيد، خططت للتعامل مع الأسباب الأصلية للصراع؛ وذلك عن طريق نزع أسلحة المتحاربين أو الإشراف على الانتخابات.

ونتيجة لذلك، فمن الواضح، أن مهمة حفظ السلام العالمي قد أصبحت أكثر صعوبة بعد الحرب الباردة. إذ صار على الدول المشاركة أن تجد أعدادا كبيرة من الأفراد، ذوي الخبرات الخاصة وشديدة التنوع التي تتفوق كثيرا عما كانت تحتاجه المهام الأولى لجنود المشاة في أيام الحرب الباردة. زد على ذلك، فإن احتمال تعرض البعثات إلى مخاطر هائلة بفعل اشتراك مجموعات متنوعة غير حكومية وغير ملتزمة - مما يؤدي في أغلب الأحوال إلى حدوث مقاومة مباشرة - لوجود البعثة بما يعني أن عمال حفظ السلام والأفراد الآخرين يحتمل تعرضهم لمقاومة مسلحة.

تمشيا مع خط التطور هذا، نصت «أجندة السلام» على أن تكون عمليات حفظ السلام (منذ الآن) بموافقة الأطراف. مع ذلك، فإن كثيرين، وخصوصا الدول الغربية لم يكونوا في ذلك الوقت راضين أبدا عن هذه الصيغة الخاصة بإعادة التعريف وما ينتج عنها من تعرض أفراد قواتهم للمخاطر. ووصلت الأحداث إلى ذروتها في الصومال ١٩٩٣ بقتل ٢٤ من أفراد البعثة الباكستانية، إضافة إلى ١٨ من القوات الأمريكية التي تعمل مع الأمم المتحدة والتي أدت في النهاية إلى انسحاب البعثة الأمريكية. وكان من شأن هذه الحوادث أن تؤكد شكوك تلك الدول التي كانت متخوفة من البداية، فسحبت تأييدها لقوات حفظ السلام.

أوضح الأمثلة على ذلك تمثلت في عجز الدول الأعضاء عن تقديم قوات لمنع المذبحة الجماعية التي راح ضحيتها قرابة ثمانمائة ألف من التوتسي ومن الهوتو المعتدلين في ظرف شهر سنة ١٩٩٤ في رواندا. إن عقيدة الإيمان بدور حفظ السلام على أكمل وجه تغير خطها تمشيا مع تحفظات الدول، وفيما بعد، بصدور ورقة بطرس غالي «ملحق أجندة السلام» سنة ١٩٩٥، حيث أعاد تعريف عملية حفظ السلام كما ينبغي، ملقيا الضوء الآن على أهمية اتفاق الأطراف على وجود ومهام البعثة كشرط مبدئي لنجاحها - وهو عودة مؤثرة إلى التعريف الضيق أيام الحرب الباردة.

أجندة السلام ونزع السلاح

رغم أن مسألة نزع السلاح ليست موضوعا محوريا في أجندة السلام، إلا أن هناك إشارات عديدة حددت في النهاية اعترافا مؤسسيا بأهمية إدماج قضية السيطرة على التسلح ضمن عمليات السلام. لقد أوضح الدكتور بطرس غالي، خلال كل مرحلة من المراحل المبينة أعلاه، عددا من المهام والإجراءات الضرورية لإقامة السلام وتحصينه تجنبا لحدوث أي انتكاسة من شأنها تجدد الحرب. وكان من بين هذه الإجراءات نزع السلاح الذي أتم رسم ملامحه الأولية خلال عملية إزالة الألغام الأرضية وتسريح المحاربين. مع أن تسريح المحاربين كان لوقت ما أحد ملامح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كالتي حدثت في كلومبيا ونيكاراجوا في الثمانينيات، غير أنها في العقد الماضي أصبحت أكثر اندماجا مع تطور عمليات السلام.

أما الدور الممتد لعمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام فقد تم تناوله بتخصيص أكثر في «ملحق أجندة السلام» وذلك في سياق بناء السلام في أعقاب النزاع. فالمطالب الموجهة لجهاز الأمم المتحدة بفعل التعقيدات المتزايدة في عمليات حفظ السلام، في ظروف نقص الموارد وانعدام الإرادة السياسية للوفاء بهذه المطالب تصيب قدرة الأمم المتحدة بالشلل فلا تستطيع الاستجابة لطلبات التدخل أو المساعدة بالكفاءة المطلوبة.

نزع السلاح على نطاق ضيق

في الملحق، يقدم بطرس غالي تقريرا حول التقدم الذي تحقق في مجال نزع السلاح، تحديدا فيما يختص بأسلحة الدمار الشامل، ودخول معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية حيز التطبيق، والتوسع في حظر انتشار الأسلحة النووية. على أي حال، نزع عملي للسلاح، أو نزع السلاح على نطاق ضيق كما يسمى غالبا «Micro-disarmament»، وهو الذي حظي بالاهتمام الواجب.

الخلاصة: توصيات وإصلاحات

اعترفت أجندة السلام بوجود مشاكل تعوق قدرة الأمم المتحدة على صيانة السلام العالمي، كالناجمة مثلا، عن عجز الميزانيات، الخاصة بعمليات الاستطلاع والتخطيط وبدء عمليات السلام. فقد تأكد وجود قيود شديدة فيما يتعلق بتجنيد الأفراد وتدريبهم تحد من قدرة الأمم المتحدة على نقل القوات بسرعة، مما قد يؤدي إلى نتائج حاسمة في إدارة عمليات السلام. لقد ألقى بطرس غالي الضوء على استمرار تآكل مصداقية كل من مجلس الأمن والأمم المتحدة عموما عندما يصدر المجلس قرارات لا يستطيع تنفيذها لعدم وجود موارد مالية كافية تحت طلبه؛ ومن ثم حث على توفير القوات والمعدات اللازمة قبل إصدار الأمر بعمليات جديدة. (٥)

رغم أن الأچندة قد استقبلت بحماس شديد من الدول الأعضاء، إلا أن هذا الحماس قد تضاءل فلم ينفذ الكثير من توصياتها ؛ ربما لو استمرت الجهود لدعم الأچندة لانتهت بعض الكوارث التي حدثت في الصومال والبوسنة ورواندا نهاية مختلفة. هكذا لم تجد بعض المشاكل علاجا كافيا، ولا تزال حتى اليوم تعوق قدرة الأمم المتحدة على صيانة السلام. والانتقادات التي أوردها الإبراهيمي في تقريره تؤكد هذا القصور.

هوامش:

١- بطرس بطرس غالي، «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ٣٧.

٢- هانز ديترش جينشر، بطرس غالي، الأمين والمصلح كتاب
Amicorum Discipulorumgue Liber. BruyLant, vol 1, Bruxelles, 1998. p. 33.

٣- جريدة «الواشنطن بوست» عن كتاب «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ٣٩.

٤- بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ٤٠.

٥ - جمعية أصدقاء الأمم المتحدة في بريطانيا حول إصلاح الأمم المتحدة - ٣ فبراير ٢٠٠٢.

الفصل السابع

خطة التنمية وقارة إفريقيا

يقول الدكتور بطرس غالي: «انتخبت مرشحا عن إفريقيا لكي تأخذ إفريقيا دورها في وظيفة الأمين العام للأمم المتحدة. وبسبب ذلك، ونظرا لانشغالي عشرات السنين بمشكلات إفريقيا الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية، فقد ألزمت نفسي بمحاولة دفع قضية القارة للأمام طوال فترة ولايتي... ومع مرور الزمن أصبت بإحباط متزايد، وإن اشتدت عزيمتي على ذلك، وأنا أرى أسوأ مخاوفي تتحقق. كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مشغولة بصراعات ما بعد الحرب الباردة -خاصة في يوغوسلافيا السابقة - إلى حد الإهمال المتزايد لمسئولية الأمم المتحدة إزاء أفقر الدول، بينما تراكمت مهام حفظ السلام على كاهل المنظمة، بدون التفويض اللازم لنجاحها».

ومع نهاية الحرب الباردة، قل اهتمام العالم الخارجي بإفريقيا بصورة حادة. ونشأ اقتصاد عالمي حقيقي حقق ألوانا مثيرة من التقدم. وكانت إفريقيا، التي تفتقر إلى المستويات الضرورية من التدريب والتكنولوچيا والبنية الأساسية. عاجزة إلى حد كبير عن اغتنام الفرص المتاحة لعالم ما بعد الحرب. وكانت القارة مثقلة بشروط غير مواتية للتبادل التجاري، وبديون خارجية هائلة. وبدون تنمية، يصبح الصراع في إفريقيا مرضا متوطنا. وفي ظل هذا يستحيل إرساء قواعد الديمقراطية ، ولا يقتصر عبء دورة الهبوط والمجاعة والأمراض والهجرة الجماعية غير الشرعية وتدمير البيئة والجريمة فقط على الدول الأشد فقرا، وإنما يصل إلى شاطئ العالم المتقدم أيضا.

وابتداء من ربيع ١٩٩٢، أقدم بطرس غالي على اقتحام المنطقة المثيرة للخلاف، وهي التنمية الإفريقية. ووجه خطابا إلى رؤساء دول وحكومات مجموعة السبعة – ألمانيا والولايات المتحدة واليابان وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا وكندا – وهي أغنى الدول الصناعية في العالم، والتي تعقد مؤتمرًا على مستوى القمة في شهر يونيو من كل عام. وطالبهم في خطابه بتبني علاج لمحنة إفريقيا. كانت هناك حاجة ماسة لإسقاط الديون وتقديم مساعدات أساسية لكي يتمكن الأفارقة من الاستفادة من الدينامية الجديدة لاقتصاد السوق العالمية. ورأى بعض مستشاريه أن قيام الأمين العام بتوجيه مثل هذا النداء إلى مجموعة السبعة، كان يدخل في باب التجرؤ.

ورغم تكراره للمحاولة في كل عام حتى سنة ١٩٩٦، فلم يتخذوا أي خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. وأبرزت النكسات الواحدة بعد الأخرى صورة بائسة لإفريقيا، وصورة عقيمة للأمم المتحدة.

بعد تقديم تقريره عن «خطة السلام» في يونيو ١٩٩٢، طالبته الجمعية العامة في نهاية العام بإعداد خطة للتنمية. وشرع في تنفيذ هذا التكليف بحماس، ولكن بشيء من الخوف أيضا، لأنه كان يدرك أن التنمية كانت دائما تثير المواجهات. فإن عهودا من الاستغلال الاستعماري جعلت التنمية تبدو بمثابة دين في رقاب القوى الإمبريالية السابقة لمصلحة أولئك الذين سعت لحكمهم من قبل. ولم تعد الشعوب المحررة حديثا تعتبر التنمية مجرد قضية وإنما حق لها. وكان الفشل في التنمية يعزى إلى ميراث الاستعمار وخليفته الاستعمار الجديد. وكان الاعتقاد السائد هو أن الحل الوحيد يكمن في «تجريد من جردونا»، أي الاستيلاء على المصالح الاقتصادية الأجنبية في الدول النامية. وعندما أعقب قرار جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، هجوم عسكري على مصر من جانب فرنسا وإنجلترا وإسرائيل، أصبح العالم النامي كله يؤمن بوجود رابطة بين التنمية والمواجهة.

وأضفى رد فعل حركة عدم الانحياز في الستينيات طابعا مؤسسيا على نهج «العالم الثالث» أو «الجنوب» تجاه السياسات العالمية، مما مكن الدول النامية إبان الحرب الباردة

من تأليب الشرق على الغرب. وقدم الجنوب نموذجه الخاص للتنمية. ومالت دول الجنوب التي لم تكن شيوعية ولا رأسمالية ولا اشتراكية نحو الاقتصاديات المخططة ذات الملامح الشمولية، ونظام الحزب الواحد في أغلب الأحيان الذي كان يعتبر وحده ملائما لظروف ما بعد مرحلة الاستعمار.

وجاءت المرحلة الثانية بانخفاض حاد في المواجهة. فقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى القضاء على المصدر الأساسي لقوة العالم الثالث في تعامله مع القوى الصناعية. كما أدى فشل الاقتصاديات المخططة مركزيا إلى فرض الاعتراف بأهمية اقتصاد السوق وإرساء الديمقراطية في التنمية. وسعت الدول النامية الرئيسية إلى إيجاد وسيلة لنقل قضية الجنوب إلى منتديات الدول الصناعية في الشمال، وفشلت كل المحاولات.

أما الآن، فإن مشكلات الفقر والبطالة والاضطراب الاجتماعي والتي كانت محصورة في نطاق السياسة القومية، أصبحت مشكلات عالمية تستلزم اهتماما عالميا. فالتغير في البيئة مسألة كوكبية في مداها، ولا يمكن مواجهتها من جانب دول تعمل لوحدها. وكذلك الإرهاب والجريمة، والاتجار في المخدرات. ومثل هذه المشكلات تنبع من تربة التخلف الجدباء. ورأى الدكتور غالي أن إحداث التغيير الإيجابي، يستلزم استنباط منطق جديد للتنمية وصياغته بإحكام، حتى يكون مقنعا لأوسع نطاق من المستمعين. وهذا ما تحقق في تقريره الخاص بـ«خطة التنمية» والتي قدمها إلى الجمعية العامة فى٦ مايو ١٩٩٤.

لم يتفق الاقتصاديون على منهج محدد في إعداد الخطة. لأن كل واحد منهم كان متأثرًا بالإيدولوچية التي ينتمي إليها. واضطر بطرس غالي أن يتولى الأمر واختار منهجًا للتنمية يعتبرها ظاهرة عالمية تتعدى بعدها الاقتصادي، ويؤكد على ضرورة مراعاة أوضاع البيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والسلام. ويؤكد في مقدمته على أهمية السلام كقاعدة للتنمية ويقول: «إن التنمية حق من حقوق الإنسان، وهي أعظم القواعد تأمينا للسلام وحيثما تندلع الحرب، فلا ضمان لبقاء أي دولة في حالة سلام. وحيثما تظهر الحاجة، لا يتوفر للشعب قدرة على تحقيق تنمية دائمة».

وقد لقي هذا التقرير قبولًا لدى أعضاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لكن

موظفي الأمم المتحدة اعتبروه نظريا أكثر من اللازم. وفي ١٩ ديسمبر ١٩٩٤، قررت الدول الأعضاء تكوين فريق عمل لوضع تقرير جديد تمت الموافقة عليه بعد مرور ثلاث سنوات من ذلك الوقت، أي في ٢٠ يونيو١٩٩٧. (بعد خروج غالي من الأمم المتحدة).[١]

وبالمقارنة يبدو التقرير الجديد أكثر توافقا مع التقاليد الإدارية للأمم المتحدة، وأكثر شمولا. وعلى العموم لم يعد يشار الآن إلا بإيجاز لمفهوم التنمية الموسع والمقترح بكل أبعاده، كما قدمه الدكتور بطرس غالي في خطته.

وفي مجال النقد يقول بروس روسيت الأستاذ بجامعة ييل (Yale):

رغم ما بها من عيوب فإن «أجندة السلام» هي بيان تحليلي كبير حظي باهتمام عظيم. وهو ما لا يمكن قوله عن «أجندة التنمية» وهذا لا يوجب إلقاء اللوم على بطرس غالي أو مستشاريه. ففي الدول المتقدمة، على الأقل، يحظى الأمن دائما، من جانب عامة الناس ومن جانب النخبة باهتمام كبير. لقد أخلت نظرية التنمية طريقها إلى حد كبير لاقتصاد السوق (Friedmanite Economics)، وأصبحت دول الشمال الغني تبدي مزيدا من الرفض لدعوات إعادة توزيع الثروة التي لا تزال تخرج من دول الجنوب. فالأقسام السياسية والمهنية المهتمة بنظرية التنمية الاقتصادية وتطبيقاتها أخذت تتداعى، وازداد أمرها سوءًا في العلاقات الدولية على نحو أطال أمدها بدرجة أكبر من مناقشات الحرب الباردة حول الأمن. فالأقسام داخل الأسرة الدولية بالأمم المتحدة، مثل الأقسام المتعارضة المذاهب التي تزود برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالمعلومات، ومعاهد بريتون وودز، تجسد هذه المشكلة.

حشد من الاقتراحات المتنافرة، في مناخ مسيس بدرجة عالية، تطلب عملية امتدت إلى أربعين مسودة. وبالتفكير في هذا، أوضح غالي مبكرا في «الأجندة» أنها يجب ألا تحاول تقديم نظرية اقتصادية كبيرة، ولكن افتقار هذه الوثيقة لأي محور فكري واضح، يحرمها من تحقيق التأثير القوي. فهو يقوم بنفسه بمهمة التعريف لكنه لا يستطيع حل التعارض بين الاعتراف بأن «الحكومات لا يمكن لها بعد الآن الادعاء بأنها تمثل العوامل الاقتصادية الفائقة الأهمية»، ولكن يجب عليها أن تتدخل عند الضرورة محتفظة

بمسئوليتها في توفير إطار منظم لعملية ذات تأثير فعال في نظام السوق الذي يقوم على التنافس بأمل الوصول إلى «المزج الصحيح» بين التوجيه الحكومي للاقتصاد وبين تشجيع المبادرات الخاصة. فالتنمية تحتاج إلى عنصر يضمن شيئا من المساواة في الفرص وفي الرفاهية الأساسية.

وتبعا لهذا، فإن القدر الأكبر من فوائد هذه الوثيقة يكمن ببساطة في سردها التفصيلي للأنشطة القائمة في مجال التنمية، والتي تقوم بها ألوف لا تعد ولا تحصى من آليا ت الأمم المتحدة ودعوتها لتحقيق درجة أعظم من التنسيق في هذا الجهاز. لكنها لا تقدم إجابة للأسئلة عن كيف يمكن التنسيق بين وحدات بهذه الدرجة من التباين في التكليفات والاختصاصات، وعما إذا كان التنسيق الشديد - المذكور هنا - هو كل ما نريده، في الوقت الذي يلاحظ فيه المؤلف وجود اختلافات رئيسية في الرؤية بين الدول الصناعية السبعة وبين مجموعة السبعة والسبعين للدول النامية.

ويظهر التوتر السياسي واضحا في الوثيقة حيث يقرر أن «الديمقراطية نظام صالح للحكم» ويناقش «العلاقة الطبيعية بين الديمقراطية وبين التنمية» ويقول إن «الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة التي يعول عليها لإيجاد حكم متطور» - لكنه يلاحظ أن الديمقراطية في مجال التطبيق لم تبلغ حد الكمال حتى في البلدان المقدمة، رغم ذلك فإن ربطه للديمقراطية والتنمية واضح. وكذلك اعتقاده بأن السلام هو أساس التنمية. وبتعبير أكثر عمقا عما جاء في «أجندة السلام» يوضح الدكتور بطرس غالي أن القواعد الراسخة للسلام توجد في ميادين الاقتصاد، والمجتمع، وحماية البيئة.

ورغم علمه في ذات الوقت، بأن التزامه بالديمقراطية سوف يواجه تحديا شديدا، فقد استمر في إعداد هذه الوثيقة بإحكام في مكتبه حتى اكتملت في صورتها النهائية، وقبل عام من نشرها. إلا أنها ظلت مؤجلة أثناء حملته لإعادة انتخابه.

إن بعض حلفائه الطبيعيين على مبدأ نشر الديمقراطية (وأبرزهم حكومة الولايات المتحدة) لم يعطه أي مساندة من أجلها. وكذلك الدول القمعية في آسيا وفي أماكن أخرى من العالم، والمثقفين المناصرين لهم في أوربا، تحالفوا جميعا ضدها وقاوموا التعبير عنها مقاومة شديدة، وأبلغوه أن الديمقراطية مفهوم غربي، وأن تبنيه لهذا المفهوم يعد

خيانة لجذوره الثقافية. لكل هذا، كانت الوثيقة، أقل قوة مما ينبغي. وبالرغم من ذلك، فإنها بيان واضح يمثل الأمانة الفكرية والشجاعة.

التوتر واضح في الوثيقة. «فالأچندة» تبدأ بتعريف معوقات الديمقراطية والتي «تسعى أحيانا لستر تسلطها بادعاءات الاختلافات الثقافية «لكنها تؤكد» حقيقة لا ينكرها أحد بأنه لا يوجد نمط واحد للديمقراطية أو لعملية الدمقرطة، يناسب كل المجتمعات». ويمضي بطرس غالي إلى حد القول بأنه «ليس من مهمة الأمم المتحدة أن تقدم نموذجا». ونتيجة لذلك، فإن بطرس غالي يقدم ما يمكن أن يسميه علماء السياسة تعريفا عمليا للديمقراطية، مؤكدا (كما في العنوان) على أن الدمقرطة هي «عملية تؤدي إلى مجتمع أكثر انفتاحا وأكثر مشاركة». وبالرغم من ذلك فإن معظم العناصر التي تدخل في تعريفنا المهني للديمقراطية موجودة فيها. مثل «لكل الأفراد الحق في المشاركة في الحكم»، «الانتخابات الموسمية والحقيقية»، «سلطة تغيير الأيدي خلال انتخابات شعبية بدلا من الترويع واستخدام القوة»، «المعارضون والأقليات لهم حق التعبير عن آرائهم». «التوازن المؤسسي بين الدولة والمجتمع المدني»، و«احترام حكم القانون».

ويؤكد بطرس غالي أن هناك إجماعا أخذ يتشكل حول «الديمقراطية وأهمية تطبيقها» وفي الرد على من يقولون إن نشر الديمقراطية مسألة غريبة عن رسالة الأمم المتحدة، نجده يؤصل لجذورها بقوة في الميثاق، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم بمهارة شديد ة في «الإعلان حول ضمان استقلال شعوب المستعمرات، وفي قرارات الجمعية العامة». ويشكل الفصل الرابع تقريرا مطولا حول المجال الواسع الذي تتم فيه الأنشطة – خلسة في الغالب – بواسطة مؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها الخاصة لتيسير عملية بناء الديمقراطية ، بدون إكراه الدول على «تطبيق نماذج أجنبية أو استعارة أشكال غريبة للحكم».

ويتجه غالي مباشرة إلى السؤال عما إذا كانت الديمقراطية والتنمية مكملتين لبعضهما البعض أم أنهما متنازعتان في الأهداف، ويرفض المزاعم التي تقول بأنهما متصارعتان. وتتطابق صياغته مع ما يعتقد فيه أكثر علماء الاجتماع الأمريكيين: «رغم أنه في الإمكان تحقيق التنمية بدون الديمقراطية ، فليس هناك دليل على أن إنجاز التنمية يتطلب نظاما قمعيا». «أكثر من هذا، فإن الديمقراطية ، في نهاية المطاف، هي إحدى مقومات التنمية

المستدامة والسلام الدائم» و«أن الثقافة الديمقراطية القائمة على التواصل والحوار والانفتاح... كفيلة بأن تساهم في تربية ثقافة تنموية».

بالرغم من هذا فإنه يتجنب إعطاء «إجابة سهلة للأسئلة الخاصة بالأولوية والتوقيت». «إشارة إلى صعوبة تطبيق نموذج واحد لكل المجتمعات، ويؤكد بعبارة غير موفقة أن «كل دولة لا بد أن تكون حرة في أن تقرر بنفسها الأولويات اللازمة لرفاهية شعبها» خطاب الأمم المتحدة. حيث إن كلمة «دولة» تعني الحكومة العضو في المنظمة. وهي هنا تعكس الحاجة لاحترام الأمم المتحدة لسيادة الدول الأعضاء فيها، ومع ذلك، فإن الكثيرين منا يفضلون لفظ «كل مجتمع».(٢) (Afterword, Bruce Russet, Yale University).

العلاقة بين الديمقراطية والتنمية

لم يترك غالي هذه الأمور أو يتخلى عن اهتمامه بها بعد خروجه من الأمم المتحدة، بل ظل يواصل الجهد من أجل تطوير الأفكار والبحث عن حلول عملية لما كشفت عنه التجارب من صعوبات ومعوقات، فجمع معه صفوة من العلماء والباحثين والمهمومين مثله بمصير العالم في هذا القرن وشكل «اللجنة الدولية للديمقراطية والتنمية» التابعة لليونيسكو من عشرين شخصية قيادية من كل أقاليم العالم بحيث يشكلون مجالا واسعا للمناهج الفكرية. وذلك بقصد تحريك الأمم المتحدة وأعضائها، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والهيئات والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في نشر الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى القومي والمستوى الدولي أيضا.

يقول غالي في مقدمة الكتاب:

«لقد تم اللقاء بين أعضاء اللجنة في مناسبات ثلاث بمقر هيئة اليونيسكو في الرابع والخامس من مايو سنة ١٩٩٨، وفي الثامن والتاسع من فبراير سنة ١٩٩٩، وفي الثالث والرابع من أبريل سنة ٢٠٠٠، وقد حضرت الاجتماعات بصفتي رئيس اللجنة وكانت مهمتنا هي «تقديم النصيحة للمدير العام بشأن تنفيذ برامج اليونيسكو الخاصة ببناء الديمقراطية» وأن نقدم للمدير النتائج والتوصيات التي انتهت إليها اللجنة، بالنظر إلى تشكيل خطة عمل اليونيسكو القادمة في مجال تعزيز الديمقراطية.

تمخضت تلك الاجتماعات الثلاثة عن تبادل مثمر لوجهات نظر الأعضاء رغم ظهور بعض الخلافات في أثناء المناقشة؛ وهي خلافات ترجع إلى اختلافات بين نظم الحكم وتباين الثقافات والخبرات لدى المشاركين، وكذلك إلى مستوى وعي وحساسية كل منهم. وقد حاولت اللجنة أن تطور برنامجا للعمل يمكن عرضه على منظمة اليونيسكو على أن يكون ضمن أولويات هذا البرنامج طبعا البعد الثقافي للتنمية والحاجة الماسة لتشجيع ظهور ثقافة ديمقراطية على مستوى العالم.

ثم يقول:

«ودون ادعاء بخصوصية هذا العمل، فإنه أولًا إعادة لإنتاج تقرير كامل عن هذه المناقشات، التي تطلبت مني إدخال بعض التغييرات في الأسماء فقط وبما يتوافق مع ملاحظات المتحدثين ووجهات نظرهم. وقد انتهت هذه المناقشات إلى مجموعة من التوصيات التي تم الاتفاق عليها بعد مناقشات مطولة لم يتم عرضها في هذا الكتاب. وفي سبيل الوصول إلى مزيد من الوضوح، فقد أبحت لنفسي حرية إعادة ترتيب هذه التوصيات، وإنني متحمل المسئولية الكاملة عن هذا الأمر، وعن هذه المقدمة أيضًا التي تهدف لأن تكون خلاصة موجزة لهذه المناقشات».(٣)

وبهذا الخصوص يهمني أن أعرض في إيجاز لبعض المفاهيم التي وردت في هذه المقدمة التي وضعها غالي:

حتمية الديمقراطية

الديمقراطية نظام يمكن من خلاله مشاركة المجتمع بأسره، وعلى كل المستويات في عملية صناعة القرار ومراقبة تطبيقه. فأساس الديمقراطية هو رعاية حقوق الإنسان رعاية كاملة حسب التعريف الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق ڤيينا وإعلان ١٩٩٣. وبالنسبة للديمقراطية فإن الارتقاء بهذه الحقوق وإعلانها واحترام الاختلافات والفروق وحرية التعبير والفكر تعد كلها شروطا أولية لا غنى عنها؛ فلا يمكن أن تقوم للديمقراطية قائمة دون وجود جهاز قضائي مستقل، ودون مؤسسات تضمن حرية التعبير، وتضمن وجود صحافة حرة. أما سلطة التشريع فلا بد أن تتم

بواسطة هؤلاء النواب الذين انتخبهم الشعب. وأن يتم تطبيق القوانين بواسطة أفراد مسئولين قانونا عن هذا التطبيق، وينبغي على جهاز الإدارة أن يكون مسئولا أمام نواب الشعب المنتخبين. ولهذا السبب فإن مجلس النواب الذي يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا هو أداة ضرورية في العملية الديمقراطية. وبهذا الخصوص، فإن إجراء انتخابات حرة ونزيهة بطريق التصويت العام، وإن لم يكن كافيا في حد ذاته، فإنه لازم وضروري لوجود نظام ديمقراطي.

ويمكن بإيجاز شديد تعريف الديمقراطية على أنها نظام سياسي قادر على تصحيح أخطائه. لكن الديمقراطية الحقيقية لا يمكن تحديدها في الهيكل الأساسي فقط، ولا بد من تجسيدها في ثقافة؛ أي في تلك الحالة العقلية التي ترحب بالتسامح واحترام الآخرين وتتبنى الاعتدال والتعددية كما تتبنى منهج الحوار بين مختلف القوى التي يتشكل منها المجتمع.

مفهوم التنمية

لقد أجمع أعضاء المؤتمر على التأكيد على أن التنمية يجب أن يتم فهمها بحيث تشمل كل مجالات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تتوق إليه الشعوب. وهذا هو معنى عبارة «التنمية البشرية المستدامة» بالمعنى الذي أعطته لها الأمم المتحدة.

التفاعل بين الديمقراطية والتنمية

إن التنمية والديمقراطية مفهومان متكاملان يعزز أحدهما الآخر؛ والرابطة بينهما هي الأقوى؛ لأنها تتولد من أماني الأفراد والشعوب، وكذا من الحقوق التي يستمتعون بها. والواقع أن التاريخ يبين لنا أن الحالات التي انفصلت فيها الديمقراطية عن التنمية انتهى معظمها بالفشل. وعلى العكس من ذلك فإن الترابط والتفاعل بين الديمقراطية والتنمية يساعد كل منهما على ترسيخ جذوره للبقاء طويلا.

إن قاعدة القانون أو أولوية القانون هي بمثابة الخيط الذي يربط بنية الديمقراطية ويعززها بتدعيم التنمية، وتأكيدا لأساسهما المشترك من أجل احترام حقوق الإنسان. كذلك فإن الافتقار للعدالة يسيء إلى التنمية لأنه يشجع على سوء الإدارة والفساد،

وثانية لأنه يعوق الاستثمار والتبادل الاقتصادي ولا يمكن أن تقوم للتنمية قائمة أبدا في ظل الاستبداد وغياب حكم القانون.

فإن حكم القانون الذي هو نقيض الاستبداد والعنف يقوم على حكم المبادئ العامة للقانون، وعلى أساس مفهوم العدالة في المجتمع؛ ومن ثم كانت أهميته بالنسبة لوجود أي حكومة ديمقراطية. إن حكم القانون هذا يستلزم الشرعية والشفافية والمحاسبة لسلطة التطبيق.

أخيرا فإن الديمقراطية والتنمية يمكنهما الإسهام معا في دعم السلام. فالديمقراطيات تسوي خلافاتها الداخلية بالطرق السلمية في أغلب الأحوال، وعلاوة على هذا الدور الوقائي فإن الإطار الديمقراطي قد أثبت تأثيره في حل الصراعات الدولية سلميا.

بناء تنمية ديمقراطية

إن عملية بناء تنمية ديمقراطية في العالم كله تحتاج إلى تحديد معناها بالنسبة لسياق الأوضاع العالمية؛ أي في علاقتها بالعولمة وبالمنظمات الدولية، وبالمعوقات التي لا بد من مواجهتها، والطرق التي يمكن استخدامها للتغلب على هذه المعوقات.

التنمية الديمقراطية والعولمة

هل تمثل العولمة عائقا في طريق المستقبل؟ إن أعضاء اللجنة يعترفون بأن تفهم هذه الظاهرة يعني مزيدا من الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين دول العالم جميعا، وهو في نفس الوقت تحدٍ رئيسي ينبغي على البشرية أن تواجهه في بداية القرن الحادي والعشرين، وحقيقة من حقائق الحياة يتحتم على المجتمع الدولي أن يتواءم معها، طالما أنها تضاعف إمكانيات نقل المعلومات بما يجعلها متاحة بصورة عامة مما ينشط حركة التجارة.

لكن بالرغم من خضوع الحكومات للتأثيرات المتناقضة التي تطرحها العولمة سواء كانت ناتجة عن الوجود المحسوس للشركات متعددة الجنسيات أو ناتجة عن ظهور

مؤسسات دولية قياسية أو قضائية، فإن دور هذه الحكومات سوف يظل حاسما في بناء الديمقراطية وفي اختيار خطط التنمية.

في الوقت نفسه فإن التأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية هو أحد ملامح الديمقراطية الحديثة، فالمنظمات غير الحكومية محلية ودولية مثل الجمعيات المحلية، والسلطات المحلية الموجودة في المدن، والمحليات والمؤسسات المالية والجامعات ومراكز البحث، وكذلك الوكالات الاقتصادية الخاصة إذ تجد نفسها متدخلة أكثر وأكثر بصورة مباشرة في أمور الدول. إن تأثير هذه المنظمات قد أصبح ملحوظا فعلا على المستويات المحلية والدولية! لقد امتد نفوذ المنظمات الدولية غير الحكومية إلى ما وراء الحدود القومية وعالجت البعد الدولي للمشاكل المعاصرة. ولا مناص من وضع الدور المتزايد والضروري للعوامل غير الحكومية في الحسبان على المستوى الداخلي والمستوى الدولي في آن واحد. إنه أحد الشروط الأولية اللازمة لظهور شكل من أشكال المشاركة الديمقراطية على المستوى العالمي.

هوامش:

١ – أچندة التنمية.

٢– بروس روسيت، كلمة أخيرة، حول «أوراق الأمين العام». جامعة ييل.

The Papers of ex-United Nations Secretary General Boutros Boutros Ghali. Yale University Press. 2003.

٣– بطرس غالي، مقدمة كتاب أبحاث «التفاعل بين التنمية والديمقراطية». منشورات اليونيسكو.

الفصل الثامن

مواجهة المنازعات الجديدة

البوسنة والصدام مع القوى العظمى

في نهاية المطاف وبعد صدامات عديدة مع الإدارة الأمريكية في عهد كلينتون، توصل الدكتور بطرس غالي إلى نتيجة مفادها:

«عندما أتيح للأمم المتحدة أن تقوم بمهمتها دون تدخل فعلي من الولايات المتحدة، كما حدث في موزمبيق نجحت العملية. وعندما كانت الولايات المتحدة تشعر بحاجتها السياسية لتدخل الأمم المتحدة، كما حدث في هايتي، حققت العملية أيضا هدفها الرئيسي. لكن عندما كانت الولايات المتحدة تعمد إلى الظهور بمظهر المشارك النشط بفاعلية في الوقت الذي تتهرب فيه فعلا من اتخاذ القرارات، كما حدث في البوسنة والصومال ورواندا، كان يساء استخدام الأمم المتحدة، وتفشل العمليات بصورة مأساوية ومروعة، ثم توجه إليها الشتائم واللوم من جانب الولايات المتحدة».

لم يحاول بطرس غالي أن يغض الطرف عن الفشل الذي أحاق ببعض عمليات الأمم المتحدة التي قامت بها في فترة ولايته، ويعترف بأن البوسنة هي أبرز مثال لها. فالحرب لم تتسبب في إفلاس المنظمة ماليا وسياسيا فقط، بل إنها فتت بطريقة مدمرة ما يسميه هو «المبادئ الأساسية للسلوك الدولي المتمثل في عدم اكتساب الأراضي بالقوة، ومنع عمليات الإبادة الجماعية، وضمان سلامة ووجود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة».[1]

هكذا وصف بطرس غالي الوضع في البلقان. ففي ١٩٩١ بدأ قتال خطير في داخل يوغوسلافيا. فبعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في التفكك، كما حدث في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية. لكن انفراط الاتحاد السوفييتى من دولة واحدة إلى خمس عشرة دولة كما يقول الأستاذ محمد حسنين هيكل، كانت مشكلة صعبة لكنها قابلة للتصرف - ولو مؤقتا - لأن القوميات التي اختارت أن تقرر مصيرها بحرية كانت وفي معظم الأحيان - وإن لم تكن كلها - لا تزال على أرضها...

وفي دول كثيرة متعددة القوميات في أوربا الشرقية كان الانفراط - الذي أعقب السقوط - مشكلة صعبة، لكنها - أيضا - مشكلة لها حل .ففي تشيكوسلوفاكيا - مثلا - تم وبأسلوب كأنه جراحة في غرفة عمليات معقمة ومجهزة بالمشارط والمقصات - تقسيم تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين: دولة «التشيك» ودولة «سلوفاكيا» واستراحت القوميات المتعارضة من أعباء دولة فرضتها عليها المطالب الدولية التي كانت مهتمة بتوازن القوى شرقي القارة الأوربية أكثر مما كانت مهتمة بحقوق القوميات كأساس للوحدة السياسية للدول.

كانت هذه الجراحات الجغرافية السياسية الإنسانية مشاكل صعبة، لكنها بدت قابلة للحل... أما مشكلة يوغوسلافيا فكانت شديدة التعقيد بدرجة يستحيل معها التوصل لأي حل. «لم تكن القوميات اليوغوسلافية الخمس وفق حساب «تيتو» - وهي القومية السلوڤينية، والقومية الكرواتية، والقومية الصربية، والقومية المقدونية، وقومية مونت نجرو (أي الجبل الأسود) - موجودة داخل خطوط محددة يمكن تثبيتها لتكون الحدود السياسية المقررة لدول جديدة. وإنما كانت أحوال التاريخ اليوغوسلافى وضروراتها قد أحدثت بالصد وبالإزاحة وبالتجنيب أوضاعا من الجوار والتشابك والالتصاق فرضت نفسها على الكل قسرا، ثم إن تحقيق الفصل بينها الآن يحتاج إلى «ساطور جزار» أكثر من حاجته إلى «مشرط جراح»باستثناء بعض المواقع التي كانت حركة التاريخ فوقها مستقرة بشكل ما، كما هو الحال في جمهورية سلوڤينيا وهي المجاورة للنمسا والقريبة من

حوض الثقافة الألمانية والتي استقر فيها حكم أسرة «هابسبورج» قرونا متواصلة أدت إلى تحديد شخصية ظاهرة المعالم لإمكانية دولة مستقلة- بأقل التكاليف.

لم يكن الحال كذلك في «سراييڤو» عاصمة البوسنة – التي أصبحت لها إدارة محلية مشتركة بين ثلاث جماعات طائفية أو عرقية: المسلمين السلاف (البوشناق)، المسيحيين السلاف الصرب (الأرثوذكس)، والمسيحيين السلاف الكروات (الكاثوليك). لم يكن الحال كذلك أيضا في «كوسوڤو»، فقد كان هناك المسيحيون السلاف من الصرب الأرثوذكس، ثم كان هناك المسلمون الألبان الذين دخلوا من بلادهم مع جيوش العثمانيين التي اتخذت من «كوسوڤو» قاعدة لزحفها نحو القلب السلافي.

وهكذا فقد أصبحت «كوسوڤو» أرضا يوغسلافية هرب أو تراجع جزء كبير من أهلها الصرب المسيحيين أثناء قتالهم مع العثمانيين، ثم حلت محلهم كتلة بشرية ألبانية ومسلمة، والأصول العرقية لهذه الكتلة الألبانية ليست سلافية مثل بقية يوغوسلافيا، لكنها تركية وقوقازية. وتمثلت بؤرة الخطر في أن هؤلاء الألبان عاشوا في «كوسوڤو» سنين طويلة، فإذا أرادوا الحق في تقرير مصيرهم فإن انسلاخهم من أرض السلاف الجنوبيين مؤكد، ولأن مساحة المنطقة محدودة وعدد الناس فيها قليل (ما بين ٢-٣ ملايين نسمة)، إذن فإن النتيجة الحتمية إذا أخذت الدعاوى مداها – هي التحاق «كوسوڤو» بألبانيا. وهكذا يحل مشروع «ألبانيا الكبرى» محل مشروع «صربيا الكبرى» – ودون ذلك أهوال.

وهكذا فإنه مع بداية التسعينيات كانت المدافع والبنادق وألسنة اللهب هي لغة الحوار من أجل تقرير المصير في يوغوسلافيا كلها (ما عدا سلوڤينيا بالتحديد!).

الصرب ضد السلوڤينيين والكروات، وكان ذلك قتالا من أجل الاستقلال القومي. ثم معركة في البوسنة والهرسك بين الحكومة المركزية في بلجراد وبين الحكومة المحلية في سراييڤو. وكانت تلك معركة تأكيد سيادة. ثم انفجرت بعد ذلك معركة إضافية بين صرب البوسنة ومسلمي البوسنة .وهذه كانت حربا دينية لأن مسلمي البوسنة (البوشناق) سلاف مثل الصرب تماما.»[٢]

ويرجع اللورد ديڤيد أوين أسباب نشوب القتال في هذه الجمهوريات إلى خطأ كبير

ارتكبته المجموعة الأوربية في أغسطس ١٩٩١، عندما رفضت التفكير في إحداث تغييرات في الحدود الداخلية لست جمهوريات يوغسلافية- هي البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، ومقدونيا، والجبل الأسود، وسلوڤينيا- طبقا لما اقترحته الرئاسة الهولندية للمجموعة في ورقة العمل التي قدمتها في ١٣ يوليو ١٩٩١. ولم يكن حتميا حينئذ أن تتحول تلك الحدود إلى حدود دولية... وبالطبع كان من الممكن أن تكون هناك صعوبة في التوصل إلى تسوية تكون في صالح صرب كرواتيا الموجودين في جمهورية كرواتيا، ولصرب البوسنة الموجودين في جمهورية البوسنة والهرسك ممن يفضلون العيش في صربيا، أو كروات البوسنة الموجودين في جمهورية البوسنة والهرسك ممن يفضلون العيش في كرواتيا.

«ولكن مجرد استبعاد تلك الاحتمالات نهائيا ورفض التفكير فيها، كان سببا في حد ذاته لإقناع الصرب والكروات المعتدلين بأن المجموعة الأوربية لم تكن طرفا محايدا؛ ولذا استعاضوا عنها بالاستماع إلى قادتهم أصحاب التوجه القومي» يقصد أوين القادة المتعصبين عرقيا الذين أججوا المشاعر الانفصالية ودفعوا بشعوبهم إلى أتون الحرب والتطاحن.

ويعتقد لورد أوين أيضا أن الأخذ بمثل ذلك الاقتراح كان «بوسعه أن يمهد الطريق للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في أغسطس ١٩٩١. وكان واضحا أن جميع الأعضاء الآخرين، وعددهم أحد عشر عضوا، كانوا يرفضون الاقتراح الهولندي على أساس عدم الرغبة في ترسيم حدود على أسس عرقية، ويفضلون التفاوض على حقوق الأقليات في المقابل. ولتلك الأسباب ذاتها أقدم عدد من الدول نفسها على معارضة «الطلاق المخملي» الذي حدث بين التشيك والسلوڤاك».

وعن مسألة حظر السلاح يقول ديڤيد أوين: «إن قرار مجلس الأمن رقم ٧١٣ الصادر في سبتمبر ١٩٩١، القاضي بفرض حظر السلاح على كامل ما كان يعرف بيوغوسلافيا السابقة، والذي استمر التمسك به خلال فترة التفكك، سيسجل في التاريخ باعتباره واحدا من أكثر القرارات إثارة للجدل».

وذلك لأنه كما يقول أوين: إن «يوغوسلافيا أصلا كانت قبل ذلك الوقت مصدرا رئيسيا للسلاح. إذ كانت مصانع الأسلحة منتشرة في كل أنحائها، واستمرت في الإنتاج خلال الحرب، ولم يقتصر ذلك على المناطق التي يسيطر عليها الصرب والكروات، ولكن حتى في المدن التي يسيطر عليها المسلمون ومنها سراييفو وزنيكا وجورازده، كان التأثير الأولي لحظر السلاح في عام ١٩٩١ هو إلحاق الضرر بالقوات الكرواتية التي كانت تملك أسلحة ودبابات وآليات مدرعة وطائرات أقل بكثير من تلك المتوفرة لدى القوات الصربية المعادية لها. وهكذا، فقد عمل القرار خلال الأشهر الستة الأولى من تطبيقه ضد مصلحة الكروات وأغلبهم من أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية. ومع ذلك، فقد اعتبر العديدون قرار مجلس الأمن ٧١٣ مثالا للتمييز الديني والتحيز الغربي ضد المسلمين».[٣]

وعندما تولى بطرس غالي المسئولية في أول يناير ١٩٩٢، كانت الحرب في الخليج قد انتهت منذ وقت قريب. وكانت تلك حربا دولية، من جانب دولة هي العراق ضد دولة أخرى هي الكويت. وكان البعض يرى أن التحالف الذي أذن به مجلس الأمن، بقيادة الولايات المتحدة، كان نموذجا لمواجهة تحديات الأمن في المستقبل، لكن الحروب الجديدة اختلفت نوعيتها وأصبح خطرها على السلام العالمي أكبر، فقد تفجرت النزاعات العرقية والدينية والثقافية في داخل الدولة الواحدة، والفقرة ٧ من المادة الثانية في ميثاق الأمم المتحدة تحظر التدخل في شئون الدول الأعضاء. وفي نفس الوقت، فإن ميثاق الأمم المتحدة يلزم مجلس الأمن بالعمل «لحفظ السلم والأمن الدوليين» وكانت المعضلة أمام غالي هي:

أن مؤسسي الأمم المتحدة، أو واضعي المبادئ الرئيسية للنظام الدولي في العصر الحديث لم يتوقعوا أو يقترحوا سبيلا للتعامل مع النزاعات التي تنشب داخل الدول، وهي نزاعات ربما لا يبدو أنها تهدد السلم والأمن الدوليين. وكان النزاع الناشب في يوغوسلافيا السابقة نزاعا معقدا، وكانت أخطار الوقوع في الفخ ظاهرة، وكانت السوابق – التاريخية والثقافية والقانونية – يصعب التعرف عليها. وفي مواجهة هذه الحرب المحيرة والمتقلبة، أثرت الولايات المتحدة عدم القيام بدور قيادي، وكذلك فعل الأوربيون، وبدلا من ذلك دفعوا الأمم المتحدة إلى الخطوط الأمامية.

وبدأ دور الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة وفقا للتقاليد الكلاسيكية لصنع السلام وحفظ السلام. ففي يناير ١٩٩٢، توصل سيروس ڤانس إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين كرواتيا وجيش يوغوسلافيا الشعبي. وجاء ڤانس يحث غالي على إرسال بعثة من الأمم المتحدة لحفظ السلام للإبقاء على وقف إطلاق النار. لكن العنف المرير الذي تفجر في البلقان، عندما انهارت يوغوسلافيا، جعل الجميع يشعرون بالقلق ويحجمون عن التدخل. وأبدى ماراك جولدنج وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام معارضته لرأي ڤانس، محذرا من أن «رجال حفظ السلام سوف يعودون في الأكفان».

وكان بطرس غالي يشاركه هذه المخاوف، ويخشى أن يفعل النزاع الناشب في يوغوسلافيا السابقة بالأمم المتحدة في ظل رئاسته لها في ١٩٩٢، ما فعلته بها عملية الكونغو في أيام داج همرشولد في ١٩٦٠، إلا أنه قرر أن يأخذ بمشورة صديقه ڤانس. وترجع صداقته بسيروس ڤانس إلى لقاء تم بلندن في الستينيات بشأن الشرق الأوسط، وإلى مشاركته في عملية السلام العربي الإسرائيلي في ١٩٧٨/ ١٩٧٩، عندما كان ڤانس وزيرا للخارجية الأمريكية، وقد تمكن من اكتساب ثقة وإعجاب كل من رئيس الوزراء مناحم بيجن والرئيس أنور السادات، فقد كان رجلا أمينا، وموضوعيا، وحكيما.

وبناء على هذا، أرسل بطرس غالي، بإذن من مجلس الأمن، أول فرقة من ذوي الخوذات الزرقاء إلى يوغوسلافيا السابقة باعتبارها قوة الأمم المتحدة للحماية. وقد وزعت تلك القوة على ثلاث مناطق في كرواتيا؛ حيث يشكل الصرب نسبة كبيرة من السكان، وحيث كانت التوترات العرقية قد أدت إلى نزاعات مسلحة. وهذه المناطق هي: سلاڤونيا الشرقية، وسلاڤونيا الغربية، وكراينا. وكان التفويض الصادر من الأمم المتحدة يقضي بنزع السلاح من هذه المناطق الثلاث في كرواتيا. وشهدت الشهور التالية التوسع عدة مرات في تفويض الأمم المتحدة الخاص بكرواتيا.

يقول الدكتور غالي: «كان التفويض الأصلي متعلقا بكرواتيا وحدها، لكن الموقف في البوسنة تدهور بسرعة بعد استفتاء الاستقلال يوم ٣ مارس. وقد صرحت للصحافة بقولي: إن الوضع الإنساني المتدهور في البوسنة والهرسك يسبب لي قلقًا شديدًا. والقتال الدائر يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية للضحايا الأبرياء لهذا النزاع المأساوي».[٤]

وكانت الأمم المتحدة في ذلك الوقت قد أقامت مقرها الرئيسي في سراييڤو (لأنها كانت أكثر حيادا من بلجراد أو من زغرب بشأن النزاع في كرواتيا) لكن لم يكن لتلك القوة سوى مسئوليات قليلة أخرى في البوسنة. وبعد حديث في مجلس الأمن عن توسيع ولاية القوة، أرسل غالي ماراك جولدنج في آخر شهر أبريل لبحث جدوى تحقيق ذلك، وقام تعبيرا عن قلقه، بتقديم موعد نشر أربعين مراقبا عسكريا في البوسنة الذي كان قد تقرر بالفعل. ويكمل الدكتور غالي القصة فيقول:

«وعاد جولدنج بتقرير يدعو للاكتئاب. ومثلما أبلغت مجلس الأمن في ١٢ مايو ١٩٩٢، كانت سراييڤو تعاني من قصف شديد وإطلاق نار من جانب القناصة أثناء الليل. ويتفق جميع المراقبين الدوليين على أن ما يجري هو جهد متضافر من جانب صرب البوسنة والهرسك، بتواطؤ من الجيش الوطني اليوغوسلافي، وبقدر من المساندة من جانبه على الأقل، من أجل إيجاد مناطق (نقية عرقيا) وأن الأسلوب المستخدم هو الاستيلاء على الأراضي بالقوة العسكرية وإرهاب السكان غير الصرب.

وقد أثار إبرام اتفاق جزئي لوقف إطلاق النار بين زعماء الكروات والصرب في ٦ مايو ١٩٩٢ الشكوك مجددا بشأن اقتسام الكروات والصرب للبوسنة والهرسك بينهما، مع ترك مساحة ضئيلة للطائفة الإسلامية التي تمثل نسبة كبيرة من السكان (٤٤ في المائة). وأن الموقف في البوسنة والهرسك مأساوي وخطير ومضطرب ويموج بالعنف».[٥]

وفي منتصف مايو ١٩٩٢، قدم بطرس غالي آراءه لمجلس الأمن بشأن البوسنة. وكان الرئيس علي عزت بيجوفيتش قد ألح في طلب عملية لحفظ السلام، رغم تسليمه بعدم توافر أي اتفاق بين الأطراف بشأن الاختصاص الذي يحدد لها. وقال غالي: «وكنت قد وافقت على دخول الأمم المتحدة كرواتيا، لأن ڤانس كان قد توصل إلى وقف إطلاق النار هناك، أما في البوسنة فقد كانت الحرب مستعرة».

ونصح غالي مجلس الأمن بأن «النزاع في مرحلته الحالية «ليس» صالحا للمعالجة عن طريق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام» وأنه ليس هناك أساس للوصول إلى تفويض قابل للتطبيق، وأنه إذا توصلت المفاوضات التي تجريها الجماعة الأوربية حاليا إلى اتفاق، فقد يتضح بأنه من الأنسب أن تقوم الجماعة الأوربية وليست الأمم المتحدة بحفظ السلام الذي سيكون ممكنا عند ذلك.

وأضاف غالي أيضا: «إن نجاح أي عملية لحفظ السلام يتطلب أن تحترم الأطراف «المتحاربة» الأمم المتحدة وموظفيها والمهمة المكلفة بها. ولم يكن أي من الأطراف الثلاثة في البوسنة يفعل ذلك. وإذا وفرت الأمم المتحدة قوات مسلحة لحماية القوافل التي تحمل المساعدة الإنسانية، فإنها بذلك تخاطر بالتورط في أعمال عسكرية مع الأطراف التي تحتاج إلى التعاون معها إذا أريد لها أن تنجح في النهوض بمهامها في كرواتيا».

لكن مجلس الأمن آثر ألا يستجيب لهذه التوصية بعدم توسيع ولاية الأمم المتحدة في البوسنة. وطلب المجلس بقراره رقم ٧٥٢ المؤرخ في ١٥ مايو ١٩٩٢ من «قوة الأمم المتحدة للحماية» أن توفر الحماية العسكرية للقوافل الإنسانية. وطالب المجلس بأن «يجرى تسريح كافة القوات غير النظامية ونزع سلاحها، ودعا كل الأطراف إلى التعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق ذلك. وكانت تلك هي بداية «تسلل البعثة» غير الواقعي، والذي أسفر في النهاية عن الكارثة التي واجهتها الأمم المتحدة في البوسنة»[٦]

وتحت عنوان «بطرس غالي ووزن العالم» كتبت مجلة «الإيكونوميست» في ٢٣ مايو ١٩٩٢ تقول:

«لقد أبلغ السيد بطرس غالي مجلس الأمن أنه ليس عمليا أن تبعث الأمم المتحدة بحفظة السلام إلى البوسنة ما دامت الحرب لا تزال دائرة هناك بهذه الشراسة. وإذا رأى أعضاء المجلس التدخل، فلا ينبغي أن يحاولوا القيام بذلك في عملية قليلة التكاليف، بل لا بد أن ينظروا في إرسال عشرات الآلاف من العسكريين المسلحين بقدرات هجومية. وحتى إذا آثروا في المرحلة الحالية أن يرسلوا فقط قوات مسلحة لحماية قوافل الإغاثة، يجب أن يدركوا أن هذه العمليات ستكون مرتفعة التكلفة أيضا، وأن قافلة تحت قيادة الأمم المتحدة تعرضت لكمين وحشي من جانب المسلمين. ولكن المجلس تجاهل تحذير الأمين العام، واتخذ قراره بعد يومين بإرسال قوات مسلحة لحماية القوافل بدون مناقشة احتياجاتها العسكرية».

ومضت المجلة قائلة:

«إن الأمين العام الجديد، الذي ظل لسنوات طويلة مهندس السياسة الخارجية المصرية، ليس من النوع الذي يبصم على قرارات يتخذها غيره، بل ليس رجل سياسة

أو حتى متحدثا بارعا. ولكنه بدأ يتصرف تصرف الواثق من نفسه، ولعله أقل خوفا من سلفه من أن يصبح له أعداء. ومن مظاهر ذلك، استعداده لأن يتهم المجلس بأنه يطلب منه العثور على أشخاص للقيام بمهام صعبة وخطيرة، بدون أن يتيح له الوسائل الكفيلة بأن يفعل ذلك».[٧]

يقول غالي: «وبعد أيام قليلة عندما اشتد وطيس القتال، كنت ملزما بأن أصدر الأمر بعودة معظم الأفراد التابعين للأمم المتحدة من البوسنة بسبب تعرض حياتهم للخطر. وتقرر أن يبقى نحو مائة من موظفي الأمم المتحدة في مقرها بسراييفو، ليحاولوا إعادة وقف إطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية. وفي هذا الوقت سحبت الجماعة الأوربية مراقبيها، وطلبت من الولايات المتحدة استدعاء سفيرها وارين زيمرمان من بلجراد.

وفي ٣٠ مايو أبلغت مجلس الأمن أن نزع السلاح وتسريح القوات المنصوص عليه في القرار ٧٥٢، لن يمكن تنفيذهما إلا في إطار اتفاق سياسي شامل بشأن الترتيبات الدستورية للبوسنة والهرسك».

وفي يوم ١٧ يوليو ١٩٩٢، في صفقة تم التوصل إليها في لندن في دار كريستي للمزادات الفنية، وخلال لقاء تولى رئاسته لورد كارينجتون، وقع صرب البوسنة والكروات والمسلمون اتفاقا لوقف إطلاق النار، ووافقوا على أن يضعوا تحت الإشراف الدولي كافة الأسلحة الثقيلة، مثل الطائرات المقاتلة، والسيارات المصفحة، ومدافع الهاون، وأجهزة إطلاق الصواريخ. وبعد أربع وعشرين ساعة أعرب مجلس الأمن عن ترحيبه بالاتفاق، ودعا الأطراف لأن تعلن عن مواقع الأسلحة الثقيلة وكمياتها، وأن تبلغ بها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة. وطلب من غالي أن يقدم تقريرا خلال ثلاثة أيام عن تنفيذ هذا القرار. وهو طلب كما يقول غالي «سخيف». وكان رأي غالي أن الاتفاق غير واقعي وأن الوجود الضئيل للأمم المتحدة على الساحة لا يستطيع أن ينهض بهذه المهمة الضخمة، حتى لو كانت الأطراف المتحاربة جادة في توقيعها على الاتفاق، وقد تبين أنها ليست جادة فيه عندما اتصل قائد قوات الأمم المتحدة في البوسنة بالأطراف الثلاثة من أجل التنفيذ، فلم يلق منهم أي تعاون.[٨]

وفي ٢١ يوليو أبلغ بطرس غالي مجلس الأمن أن الأمم المتحدة لا تملك التفويض اللازم ولا الوسائل الكفيلة بتنفيذ ما طلبه. وعلى الرغم من الاتفاق الذي وقع في صالة كريستي فإن القتال لم يتوقف. ولم تكن الأطراف تبدي تعاونا، بل كانت تغير مواقع أسلحتها الثقيلة وتنقلها إلى أماكن يصعب رصدها، وذلك بالإضافة إلى عدم توافر الأشخاص اللازمين للقيام بمهمة حفظ السلام.

وتضمنت رسالة غالي تنبيها إلى مجلس الأمن «بأنه كان من الأفضل لو أن المجلس اتبع القاعدة التي جرى عليها العمل من قبل، وطلب الرأي الفني لقوة الأمم المتحدة للحماية الموجودة في الميدان، وانتظر الحصول على هذا الرأي قبل أن يتخذ قراره». ثم أشار إلى الخلاف القائم بقوله: «فإني أرجو كثيرا أن يكون في وسع المجلس والأمين العام أن يعملا بقدر أكبر من التنسيق. وإني بطبيعة الحال في خدمة مجلس الأمن، لكني أرجو في الوقت نفسه أن تراعى آرائي في المجالات التي من الواضح أنها تدخل في اختصاصي».

وفي نفس اليوم أجرى مجلس الأمن مشاورات حول الموضوع. وذكر رئيس المجلس بلباقة أن رسالتي «تمس مسائل جوهرية تتصل بالعلاقة بين الأمين العام ومجلس الأمن، وهي آراء قد يرغب المجلس في أن يراعيها في المستقبل».(٩)

وتعليقا على هذه المواقف كتبت جريدة «تورنتو جلوب» أن بطرس غالي كشف تصرف مجلس الأمن على حقيقته، أي أنه جعجعة بلا طحن، من النوع المألوف من الأمم المتحدة، فقد اعتمد مجلس الأمن إجراء بدون أن يقبل ما ينطوي عليه من التزامات، وهي الالتزامات التي لم يتدبرها عند اتخاذ القرار.(١٠)

بداية المتاعب

لم يكن قد مضى على وجوده في المنصب سوى ستة أشهر حتى نشأت المتاعب بينه وبين الجهات الأساسية التي يتعامل معها. فقد أغضب الولايات المتحدة والدول الأوربية لأنه عارض طلبهم بأن تقوم الأمم المتحدة بعمليات أوسع نطاقا لحفظ السلام في البلقان، وذلك لعدم توافر الرغبة لدى مجلس الأمن في تزويد قوات الأمم المتحدة بما

ستحتاجه من أسلحة واختصاصات حتى يمكنها أن تتصرف بفاعلية في وسط حرب مريرة ودامية. ثم يضيف دكتور غالي شاكيا:

«حتى البلدان التي جئت منها لم تكن راضية عنى: إفريقيا، لأني أولي حفظ السلام اهتماما أكبر مما أوليه للتنمية في أفقر البلدان، والعالم الإسلامي، الذي كان يريد أن تخوض الأمم المتحدة الحرب ضد الصرب بالنيابة عن مسلمي البوسنة».

وفي منتصف يوليو ١٩٩٢، وجه غالي انتقادا إلى لورد كارينجتون، ممثل الجماعة الأوربية المعني بشأن البوسنة. وانسحب نقده على الأوربيين عمومًا، لأنهم يهتمون بهذه الكارثة التي تقع في أوربا أكثر من اهتمامهم بكوارث مماثلة أو أكبر منها خارج أوربا. «وإذا أراد الأوربيون نشاطا أكبر بشأن البوسنة، فعليهم أن يفعلوا المزيد بأنفسهم، وألا يتوقعوا أن توجه الأمم المتحدة مواردها المحدودة إلى نزاع في أوربا على حساب النزاعات الأخرى في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية».[١١]

وفي ٢٧ يوليو قام غالي بإبلاغ مجلس الأمن أن تطورات الموقف قد أحدثت تغييرا جذريا في الأسس التي قامت عليها خطة حفظ السلام في البوسنة. وأن الوضع على الطبيعة يدفع قوة الأمم المتحدة نحو مهام ونزاعات تتجاوز كثيرا ممارسات حفظ السلام العادية. ودعا المجلس إلى أن يعيد بحث التفويض الذي منحه للأمم المتحدة بشأن يوغوسلافيا السابقة.

وفي ٨ أغسطس ١٩٩٢، كتبت مجلة «الإيكونوميست» تقول: «إن الأمين العام الجديد قد ارتفع إلى مستوى الموقف بكفاءة وبصورة تدعو للتقدير. ولكن كفاءته تثير قلق المحيطين به»، وقالت المجلة: «إنه في هذا العالم المليء بأصحاب الذوات المتضخمة. ربما يرى البعض أن بطرس غالي تجاوز الحدود. ومن الواضح أن الصحافة البريطانية ضغطت على أعصابه المستثارة، ولكن الغريب من جانبه وغير اللائق به – أن يقول أخيرا إن منتقديه ينبحون في مواجهته لأنه «أجنبي داكن البشرة وعربي».[١٢]

وكتبت جريدة «أوستراليان» اليومية في منتصف أغسطس ١٩٩٢ تقول: «إن بطرس غالي، أول رئيس للأمم المتحدة من القارة الإفريقية، قد نجح بسرعة في كسب عداء الدبلوماسيين الأفارقة وغيرهم من دبلوماسيي العالم الثالث، وفي كسب عداء موظفي

الأمم المتحدة، وأغضب معظم رجال الصحافة، كما أغضب الخمسة الكبار الذين لا يجوز المساس بمكانتهم، وهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وكثيرا ما نسمع الآن في كواليس الأمم المتحدة أوصاف مثل «متغطرس.. أخرق» وقد التصق الاسم الباعث على السخرية «بو - بو» بالأمين العام الميال للمشاغبة ».(١٣)

لم يكن الدكتور بطرس غالي مشاغبا أبدا، وإنما كان شجاعا وصريحا في مواجهة نفاق أعضاء مجلس الأمن والدول الكبرى ووضعهم أمام مسئولياتهم الحقيقية في مواجهة هذه الحرب الشرسة والخطيرة التي اندلعت في البوسنة وفي الصومال في أوقات متقاربة. ورغم الظلم الموجه ضده، فإنه لم يفقد ثباته وقدرته على التحليل المنطقي والموضوعي وأن يواجه الأقوياء ويكشف انتهازيتهم واستهانتهم بمصائر الشعوب الضعيفة .فكتب يقول:

«كان رد الفعل في أوربا ودول الغرب وفي العالم إزاء فظائع البوسنة غير متسق، وينطوي على خداع النفس. وقد اتخذ كل طرف من الأطراف: الولايات المتحدة، وحلف الأطلنطي، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، ومجموعة السبعة الكبار، موقفا من البوسنة خاصا به. وقد تتلاقى المواقف أحيانا ولكنها تختلف كثيرا. غير أنها كلها تستخدم الأمم المتحدة كبديل لاتخاذها القرارات الصعبة بنفسها وتخصيص الموارد الكافية.

وعلى أرض الواقع كان جنود الأمم المتحدة يواجهون وضعا يزداد خطورة. «وأصبحوا معرضين للإذلال والتهديد»، وقد تمكن هؤلاء من حماية أرواح عديدة، وإنقاذ الكثيرين، لكن لم يكن مصرحا للأمم المتحدة أن تحقق التوازن في القوى». ثم يقول: «وبدأت أعتقد أن أوربا والولايات المتحدة تستغلان الأمم المتحدة للادعاء بأنه يتم عمل«شيء ما» بشأن الجحيم الذي آل إليه الوضع في البوسنة، وتستخدمانها كبش فداء عند الفشل في وقف الفظائع الدائرة».(١٤)

ورغم تزايد الانتقادات لأسلوبه «الجارح» فقد ذكر أحد المسئولين الأمريكيين لجريدة «الواشنطن بوســت» أن «حكومة الولايات المتحدة راضية عنه في الأساس. فنحن أقل الناس اهتماما بالمجاملات. وقد كنا نريد أمينا عاما قويا في شئون الإدارة ولديه قدرة على الابتكار وإعادة التفكير في شئون الأمم المتحدة ».

ومن الواضح أنه كانت لدى الرئيس بوش في التسعينيات رؤية رحبة بشأن الأمم المتحدة. فقد اعترف في خطابه عن «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة» بأن كثيرا من النزاعات يمكن أن تنشأ خارج نطاق أنظمة الأمن التقليدية «وأن الأمم المتحدة قادرة على إيجاد وسيلة لتنظيم رد الفعل الدولي». وكان بوش يهدف أيضا إلى أن تسدد الولايات المتحدة استحقاقات الأمم المتحدة بحلول عام ١٩٩٥، وهي السنة التي ستواكب ذكرى مرور ٥٠ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة لم تدفع تلك الديون المستحقة عليها حتى خروج غالي من منصبه، وبهذا أصابت نشاط المنظمة بالشلل في أخطر المواقف.[١٥]

مؤتمر لندن

في منتصف صيف ١٩٩٢ دعت الجماعة الأوربية الدكتور بطرس غالي، بوصفه الأمين العام لأن يرأس مع چون ميچور رئيس وزراء بريطانيا، بوصفه رئيس الجماعة الأوربية في ذلك التاريخ «المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة». وعقد مؤتمر لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٩٢، وأكد غالي لأعضاء المؤتمر أن أراضي يوغوسلافيا السابقة، التي تدور فيها الحرب الآن، قد حصلت على الاعتراف السياسي وسمح لها بعضوية الأمم المتحدة. «وهذا يجعل النزاع القائم هناك نزاعا دوليا».

وكان قد تم الاتفاق على تقسيم العمل بين الجماعة الأوربية والأمم المتحدة، تقوم بمقتضاه الجماعة الأوربية بالدور الرئيسي في مراقبة وقف إطلاق النار والتفاوض للوصول إلى حل سلمي، بينما تتركز جهود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على توفير الحماية للأنشطة الإنسانية. ولكن عندما اشتد وطيس القتال، سحبت الجماعة الأوربية رجالها من سراييفو، وتركت قوات الأمم المتحدة لتغدو هي الحضور الدولي الوحيد في البوسنة.

وقد ظهر لورد كارينجتون عند افتتاح المؤتمر، ولكنه لم يظهر بعد ذلك، وقرر التخلي عن مهمته، لأنه ضاق ذرعا بتعنت الصرب والبوسنيين والكروات جميعا. وكانت الجماعة الأوربية هي التي عينته ممثلا لها، وتقرر أن يحل محله اللورد ديڤيد أوين، ودراسة أوين الأصلية هي الطب، وكان قد أصبح وزيرا للخارجية البريطانية

في أواخر السبعينيات، وعندما خرج حزب العمال من السلطة كان أوين من مؤسسي الحزب الاشتراكي الديموقراطي، وعندما حل هذا الحزب بدا أنه لم يعد لأوين مستقبل سياسي. وكما يقول غالي: «وكنت أجد في أوين شخصية لبقة شجاعة مستقلة بشكل يدعو للارتياح. وكانت بيننا أشياء كثيرة مشتركة: فكلانا يعتبر حادا ومتكبرا، وكلانا يرى اللوم يجب أن تتحمله جميع الأطراف في يوغوسلافيا السابقة، وكان كلانا متشككا بشأن نهج واشنطن».

وأعلن مؤتمر لندن تأييده لاستمرار وجود البوسنة والهرسك كدولة، ورفضه الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وتأييده لبدء عملية تفاوض مستمرة وذات طابع مؤسسي. كما شكل فريقا للتفاوض برئاسة سيروس ڤانس باعتباره موفدا من جانب الأمم المتحدة، ولورد أوين الموفد الجديد من قِبل الجماعة الأوربية.

وعند نهاية المؤتمر، أبلغ بطرس غالي المندوبين بأن الأمم المتحدة تعاني من عسر مالي رهيب، ولا تتوافر لديها الأموال، وطالبهم بإنشاء صندوق خاص، فصمت الجميع، وأحس ميچور بالحرج، ولم يتكلم أحد سوى لاري إيجلبيرجر وقال: «تتعهد الولايات المتحدة بدفع ثلاثة ملايين دولار». وتطلب الأمر عشر مكالمات من بطرس غالي للحصول على الملايين الثلاثة من وزارة الخارجية الأمريكية.

فالكل -كما هو واضح - يتهرب من دفع المال اللازم لمواجهة هذا الحريق الهائل في أوربا، ويتخذون من الأمم المتحدة كبش فداء لتقاعسهم وانتهازيتهم دون حساب لأرواح الأبرياء الذين يموتون كل يوم في هذه الحرب .وكما يقول غالي:

«لقد استمرت الفجوة الواسعة بين جهودنا وبين الأحداث الجارية في البوسنة. وأدلى الچنرال بارى ماكفرن بشهادة أمام مجلس الشيوخ، قال فيها: «إن الأمر قد يتطلب قوات قوامها ١٢٠ ألف جندي لتأمين المساعدة الإنسانية». وكان عدد العاملين في قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الذين تم نشرهم في ذلك الحين حوالى ١٤ ألف جندي، ليس بينهم من يعتبر من «القوات العسكرية» القادرة على فرض الأمن، وفي واشنطن أقدم چوركي كيني، وهو من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، على تقديم استقالته على الملأ في أواسط ١٩٩٢ احتجاجا على النهج الذي تتبعه إدارة بوش إزاء البوسنة، واصفا إياه بأنه نهج «غير فعال ولا يحقق النتيجة المطلوبة».[١٦]

خطة ڤانس - أوين

في الوقت نفسه كان ڤانس وأوين يحاولان بلا كلل وضع خطة مشتركة للسلام بين الأمم المتحدة والجماعة الأوربية. وكان مفهومهما يقوم على إنشاء «كانتونات على غرار الطراز السويسري تخصص للأطراف الثلاثة: الصرب الأرثوذكس، والكروات الكاثوليك، والبوسنيين المسلمين، بحيث يكون لكل طرف ثلاثة كانتونات، فيكون المجموع تسعة، ويكون الكانتون العاشر هو سراييڤو التي يشترك في حكمها الأطراف الثلاثة جميعا. وكانت تلك وسيلة طيبة تعكس في أرض الواقع حقائق أوضاع المجموعات السكانية المختلفة، بينما تحافظ على البوسنة والهرسك كدولة متعددة الأعراق ومتعددة المذاهب. ولكن ذلك كان يتطلب أن يتخلى الصرب عن ٦٠ في المائة من الأراضي التي استولوا عليها بالقوة.

وكان ڤانس وأوين يدركان أن هذه الخطة بعيدة عن أن تكون مثالية. وقد وصفها أوين بأنها «انتزاع للسلام من الجحيم» «ولكنها كانت في رأيي أفضل ما يمكن الوصول إليه».

يقول أوين: «وقد أعطت الخطة للصرب نسبة ٤٣٪ فقط من أراضي البوسنة والهرسك مقابل نسبة الـ ٤٩٪ التي حصلوا عليها في جميع الخطط اللاحقة. وكان الصرب سيسيطرون فقط على ثلاث محافظات منفصلة، ذات أراض غير متلاصقة. وكان يمكن لهذه الخطة أن توقف التقسيم الذي أصبح قائما بحكم الواقع في البوسنة والهرسك، كما أنها كانت أفضل خطة من حيث مراعاة مصالح المسلمين البوسنيين». ويضيف أوين قائلا:

«إنني على يقين من أن الرئيس چورچ بوش لو فاز بإعادة انتخابه في نوڤمبر ١٩٩٢، لأمكن التوصل إلى تسوية في البوسنة والهرسك في فبراير ١٩٩٣ على أساس خطة ڤانس - أوين الآنفة الذكر».[١٧]

ثم يقول اللورد أوين: «وكانت المأساة أن يمتنع الرئيس بيل كلينتون عن ممارسة الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية، ويتخاذل عن فرض خطة ڤانس -أوين للسلام في مايو ١٩٩٣. وكنت قد طرحت الرأي الذي قلت فيه بأن قوات حلف شمال

الأطلنطي تحتاج فقط إلى قطع خطوط تموين جيش صرب البوسنة من الجو. وبدلا من ذلك تم السماح للدكتور كارادتش والجنرال ميلاديتش للاستهزاء بسلطة مبادرة السلام الرئيسية الصادرة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي. ولربما كان الأوربيون على استعداد للمضي قدما في دعم خطة ڤانس - أوين للسلام دون الدعم القتالي الأمريكي على الأرض، لو كانت الولايات المتحدة ملتزمة بالكامل من الناحية السياسية. ولكنهم كانوا متخوفين من أن تقوض جهودهم بسبب تناقض الموقف الأمريكي».(١٨)

وبدأت مقدونيا تشكل مصدرا جديدا للقلق المتزايد، فقد نشأ فيها حسب توصيف سيروس ڤانس في تقريره إلى مجلس الأمن في ١٣ نوفمبر ١٩٩٢ «وضع متقيح» مما يثير المخاوف من امتداد الحرب إلى تلك الجمهورية اليوغوسلافية السابقة. فحتى ذلك الحين كانت الحرب تدور داخل حدود البوسنة التقليدية، وكان من المهم عدم امتدادها إلى مقدونيا لأن ذلك قد يكون دافعا إلى قيام انفجارات أخرى خارج البوسنة أيضا.

ونتيجة لاقتراح قدم إلى مجلس الأمن، والتقرير الذي أعده فريق استطلاع تقدم بطرس غالي إلى مجلس الأمن في ٩ ديسمبر ١٩٩٢ باقتراح لإقامة وجود محدود لقوة الأمم المتحدة للحماية على الجانب المقدوني من حدود تلك الجمهورية... بتفويض وقائي في الأساس. «وطلبت فصيلا من المشاة ومجموعة من الأمم المتحدة تتألف من خمسة وثلاثين مراقبا. وعرضت الولايات المتحدة توفير القوة العسكرية. ونجحت العملية في أن تكون النموذج الأول في تاريخ الأمم المتحدة «لنشر القوات لغرض وقائي» وكان من دواعي غبطتي أن أرى أحد المفاهيم الواردة في «خطة السلام» يوضع موضع التنفيذ على أرض الواقع».

شهد شهر يناير ١٩٩٣ مجيء إدارة أمريكية جديدة. وبعث الرئيس بوش رسالة وداع حارة لبطرس غالي قال فيها: «كان في عزمي أن أكون مؤيدا للأمم المتحدة ولكم شخصيا، استنادا إلى فلسفتي القائلة بأننا عندما نعمل معا نستطيع أن نحقق الكثير. وقد كانت جهودكم موضع تقديري البالغ، وفي اعتقادي أنكم قد حققتم الكثير».(١٩)

لم يسمع غالي من إدارة كلينتون إلا عن طريق الرسائل التي كانت تصله على مستوى الموظفين: ومؤداها أن ريتشارد ثورنبرج يجب أن يترك منصبه، وكذلك صديق بوش،

جوزيف فيرنر ريد، الذي كان متوليا مسئولية الاستعدادات للاحتفال بالعيد الخمسين للأمم المتحدة، لأنه ينتمي إلى الحزب الجمهوري. وبدأوا يرشحون له موظفين تابعين للحزب الديموقراطي، وحين ثبت عجزهم عن القيام بمهامهم استغنى عنهم. وهكذا بدأ التوتر يزداد بين إدارة كلينتون والدكتور بطرس غالي، رغم أن ٥٠ في المائة من القائمين بشئون الإدارة والتنظيم كانوا من الأمريكيين.

كذلك حدث تغيير في البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة. وعلم بطرس غالي بأمر السفيرة الجديدة من خلال مذكرة تلقاها من الرئيس السابق چيمى كارتر في أول فبراير ١٩٩٣، يتحدث فيها عن «مدى سعة الاطلاع والكفاءة التي تتمتع بهما مادلين أولبرايت». ويقول: «إنها من الوزن الثقيل في كل شيء». وكان بطرس غالي شديد الرغبة في إقامة علاقات وثيقة مع أولبرايت غير أنه كان يرى أنها ترغب في اتخاذ مواقف صارخة، أكثر مما ترغب في التصدي لقضايا موضوعية.

وكان كلينتون، كمرشح للرئاسة، قد دعا إلى القيام بعمل عسكري متعدد الأطراف وعاجل في البوسنة .وتولى منصبه وهو يعلن أن البوسنة هي أكثر الأزمات الدولية إلحاحا. لكن لم تلبث الإدارة الجديدة بعد نجاحه في الانتخابات، أن أقامت العقبات في طريق العمل الفعال. ورفضت خطة ڤانس أوين للسلام. وأضاع كلينتون وكريستوفر كل هذا الجهد وأعلنا أن الولايات المتحدة ستقدم خطة للسلام خاصة بها. ودعوا إلى رفع الحظر على توريد الأسلحة للبوسنة .وقالا إنهما يريدان توجيه ضربات جوية للصرب، رغم معرفتهما أن فرنسا وبريطانيا وروسيا لن توافق على ذلك.[٢٠]

وأعلنت الجماعة الأوربية تأييدها الكامل لخطة ڤانس-أوين، وقبلها الصرب، ولكن مسلمي البوسنة كانوا يرفضون قبولها؛ وذلك أساسا لأن الموقف السلبي من جانب فريق كلينتون قد أقنعهم بأن الولايات المتحدة ستقدم لهم صفقة أفضل. وفي ٨ فبراير ١٩٩٣، التقى بطرس غالي وڤانس وأوين مع زعيم كروات البوسنة، ميلي أكاميديتش، رئيس وزراء البوسنة، الذي قال: «في رأيي، وفي رأي معظم مواطني البوسنة والهرسك، أن خطة ڤانس - أوين هي الأفضل، وأنه لا بديل عنها إلا الحرب». ولكن في واشنطن لم يلق وزير خارجية البوسنة حارس سيلاديتش تشجيعا على قبول الخطة، وبهذا سببت معارضة الولايات المتحدة نكسة لخطة ڤانس - أوين، إن لم تكن قد قضت عليها.[٢١]

وفى ١٠ فبراير ١٩٩٣، أعلن كريستوفر خطة أمريكية للسلام في البوسنة، تبدو عمليا مطابقة لخطة ڤانس - أوين. لكن الواضح منها أن الولايات المتحدة تحاول ببساطة أن تتجنب ما ورد في تلك الخطة من إرسال ٣٠ ألف جندي إلى مواقع الأحداث لحماية الاتفاق، و كان من المفترض أن يكون نصفهم من الأمريكيين. وكان من الواضح أن الإدارة الأمريكية الجديدة لا تريد أن تشارك على أرض الواقع في نزاع خارجي محفوف بالخطر، وهو نزاع كانت إدارة بوش قد تجنبته.

وكان انتخاب كلينتون قد تم على أساس برنامج وخطة عمل داخلية، فقد رأى معظم المراقبين أن بوش قد انهزم لأنه أبدى اهتماما بالسياسة الخارجية يزيد على اهتمامه بالسياسة الداخلية. وعندما بدأت الولايات المتحدة في عملية التخلي عن جهد ڤانس-أوين، بدأ مخططو حلف الأطلنطي في العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، ومع مستشاريي الأمم المتحدة العسكريين، لوضع الخطوط الرئيسية لقوة يمكن إرسالها إلى مسرح العمليات لتنفيذ اتفاق السلام، وتبين أن الأمر يحتاج إلى ٥٠ ألف جندى .ويقول بطرس غالي:

«وكنت أفضل شيئا شبيها بالقوة التي كانت موجودة في الصومال في ذلك الوقت، وهي قوة مقاتلة بقيادة الولايات المتحدة، تضم قوات متحالفة من عدة بلدان أخرى ويرخص بها مجلس الأمن. وكما قلت في حالة الصومال، فإن قوة كهذه في البوسنة يجب أن تكون مهيأة ومستعدة للقيام بأعمال عسكرية لفرض السلام إذا واجهت مقاومة عنيفة، غير أن الولايات المتحدة لم تبد أي رغبة في الاشتراك في عمل عسكري في البوسنة، وأثار هذا توترا بين واشنطن وبعض الحكومات الأوربية، خاصة حكومتي بريطانيا وفرنسا، اللتين كانت لهما قوات كبيرة في مسرح الأحداث».

محاولة لإقناع كلينتون

ذهب بطرس غالي في ٢٣ فبراير ١٩٩٣ وقابل كلينتون في المكتب البيضاوي، وجلسا جنبا إلى جنب، بينما اصطف مستشارو كل منهما في مواجهة بعضهم البعض. أثنى كلينتون على عمل غالي، وقال إنه سعيد بوجود أمين عام همام قادر على تنشيط

العمل في الأمم المتحدة. وقال إنه مرتاح لفكرة إرسال قوات أمريكية إلى البوسنة تحت إمرة قائد من بلد آخر.

يقول غالي: «شرحت لكلينتون مزايا خطة ڤانس – أوين، وطلبت منه أن تؤيدها الولايات المتحدة .لكن نائب الرئيس آل چور، تدخل في الحديث قائلا: إن خطة ڤانس – أوين أعطت ميزة للصرب، وكرر بإلحاح الحجج الداعية إلى إلغاء الحظر على توريد السلاح للبوسنة. وقال كلينتون: إن الولايات المتحدة تحاول أن تؤيد خطة ڤانس– أوين، ولكنها ترى أن هناك ضرورة لتعديل الحدود المقترحة».(٢٢)

كانت المخاطر آخذة في الزيادة. فالقتال يشتد في البوسنة نظرا لتقدم الصرب في الميدان بعد رفض خطة ڤانس –أوين. وكان رفض مسلمي البوسنة لخطة ڤانس – أوين يشجعهم على ذلك موقف الولايات المتحدة، فقد خفف الضغط على صرب البوسنة من أجل التفاوض الجدي لتحقيق السلم. لكن تخلي الولايات المتحدة عن خطة ڤانس –أوين، أتاح للصرب فرصة جديدة.

وكان من الواضح أن كاراديتش زعيم صرب البوسنة، يريد كسب الوقت بينما تشدد قواته الصربية هجماتها وتستولي على المزيد من الأراضي. وكانت الوحدات شبه العسكرية الصربية قد هاجمت الكثير من المدن، ومن بينها سربنتشا. وكان الآلاف من المسلمين قد لجأوا إلى سربنتشا من المناطق المحيطة بها، خوفا من هجمات القوات الصربية واحتلالها لمختلف المواقع. وكان ثلاثون أو أربعون شخصا يموتون كل يوم بسبب العمليات العسكرية أو الجوع أو فقدان المأوى أوعدم توفر العلاج.

تدهورت الأوضاع التي تعمل في ظلها قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة بصورة مطردة. فبعد أن وقفت الولايات المتحدة في طريق خطة ڤانس –أوين، ولم تكن قادرة على تقديم خطة أفضل للسلام، كما لم تكن على استعداد لفرض حل عسكري، أصبح الخيار الوحيد الباقي هو أن تطلب من الأمم المتحدة أن تستمر في تقديم المزيد مما تقوم به بالفعل: أي توفير الإغاثة الإنسانية حتى مع اشتداد وطيس القتال. وكانت عمليات الإغاثة تتعرض للعرقلة أو التخريب، أو يتم تحويلها للأغراض العسكرية للأطراف المتحاربة .وكانت الأطراف الثلاثة جميعا تتعمد أن تجعل من موظفي الأمم المتحدة

أهدافا لها. وكانت الأمم المتحدة حتى ذلك الحين، قد تكبدت ٥٤٨ إصابة، بينها خمسون إصابة قاتلة، وكان معدل القتلى والجرحى يتصاعد باستمرار.

حملة تضليل وتشويه أمريكية

في يوم الأحد ٧ مارس ١٩٩٣، ظهر غالي في البرنامج التليفزيوني «هذا الأسبوع» مع ديفيد برنكلي، وألح عليه سام دونالدسون قائلا: «يا سيادة الأمين العام، بينما أنتم تواصلون التفاوض، من الواضح أن الصرب يتقدمون على مسرح العمليات. وقد سقط في أيديهم مزيد من المدن. ألا تخشون أنهم لن يحصلوا في نهاية الأمر على ٧٠ في المائة من الأراضي فقط، بل يحصلون عليها كلها؟».

ورد غالي بأن «الهدف هو انسحاب الصرب، وإذا لم ينسحبوا فلن يكون هناك غير حل واحد، وهو التنفيذ بالقوة، وإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تكون مستعدة لإرسال قوات إلى مسرح العمليات، وإنه بدون مشاركة الولايات المتحدة سيكون من الصعب للغاية ذلك التنفيذ الإجباري».

وعند ذلك قال دونالدسون: «إن عددا كبيرا من الأمريكيين يعتقدون أنه يجب أن يتولى الأوربيون المهمة الرئيسية، ويجب ألا تكون الولايات المتحدة في الخط الأمامي من مسرح العمليات في تلك الأراضي».

وأجاب غالي: «أجل، ولكن من الذي يقوم بالعملية في الواقع؟ إنها الأمم المتحدة، والولايات المتحدة دولة رئيسية فيها. ولكننا ما زلنا في مرحلة التفاوض، والمساعدة الإنسانية، والعقوبات الاقتصادية». وقال دونالدسون: «حسنا، أعتقد أنك على صواب تماما يا سيدي، ولكني أفترض أن أمريكيين كثيرين لن يقولوا عمن يسقطون قتلى في أرض المعارك إنهم من قوات الأمم المتحدة، إذا تصادف أن كانوا من الأمريكيين».

وأجاب غالي: «وهذا هو السبب في أننا يجب أن نواصل التفاوض في الوقت الحالي». وعند مغادرة الاستديو قال غالي: «حاولت أن أفهم مغزى هذا الحوار المحير. ففي البداية، شكا هؤلاء المذيعون التليفزيونيون من أن الأمم المتحدة لا تبذل جهدا كافيا لدحر الصرب في القتال. وعندما أجبت عن ذلك بأن الأمر يتطلب مشاركة الولايات

المتحدة، بدا أنهم يتهموننى بأني أريد أن أسحب الولايات المتحدة إلى القتال ضد رغبة الشعب الأمريكي».[٢٣]

وفي الصباح التالي، كان العنوان الرئيسي لجريدة «الواشنطن بوست»: «رئيس الأمم المتحدة يقول إنه يمكن إلزام المقاتلين الصرب بالتراجع بمقتضى الميثاق». وأثار ذلك موجة من القلق. ولم يكن ما ذكرته بدقة، ثم يضيف الدكتور بطرس غالي: «وقد اتهمت بأني أحاول أن أزج بالولايات المتحدة في حرب البلقان وأن أضع القوات الأمريكية تحت قيادتي. وسارع چورچ ستيفانوبولس، مساعد الرئيس كلينتون، إلى الإعلان في ٩ مارس ١٩٩٣، بأنه لم تدر بيننا أية محادثات على الإطلاق حول أي شيء أكثر مما قلناه في الماضي، وهو أننا سنفكر في استخدام القوات الأمريكية لفرض اتفاق يكون قد تم التوصل إليه بالفعل».

وهكذا استمرت حملة الأكاذيب والاتهامات ضد بطرس غالي فكتبت چين كيركباتريك، سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة في عمودها الذي ينشر في عدة صحف: «إنه في كل مرة يقترب فيها مجلس الأمن من اتخاذ قرار لفرض حل في البوسنة يطالب بطرس غالي بإتاحة مزيد من الوقت للوصول إلى حل سياسي».

وفي عمود لاحق بعد ظهور بطرس غالي في التليفزيون تقول:«إن بطرس غالي يود أن يجعل من نفسه قائدا عاما للعالم. فقد اقترح في الأسبوع الماضي أن توضع قوات الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي تحت تصرف الأمم المتحدة، وتحت قيادة الأمين العام، من أجل طرد القوات الصربية من مناطق معينة في البوسنة إذا رفضت الخروج منها».

وعندما اشتد القتال، وكسب الصرب مزيدا من الأراضي، قرر المسلمون في آخر شهر مارس الموافقة على الخريطة التي تضمنتها خطة ڤانس-أوين. وفي الأمم المتحدة، قدمت بريطانيا وفرنسا اقتراحا بأن يصدر مجلس الأمن قرارا يبدي فيه تأييده لخطة ڤانس - أوين، ولكن الولايات المتحدة رفضت ذلك مرة أخرى .لأن كلينتون قد أنشأ لنفسه قيدا مزدوجا .فهو من ناحية سيحول دون الجهود الرامية للوصول إلى اتفاق للسلام. لأن هذا الاتفاق يعني إرسال قوات أمريكية إلى البوسنة لتنفيذه. وهو من

الناحية الأخرى، سيرفض الاقتراحات الرامية إلى إخراج الأمم المتحدة من الوضع المعقد في البوسنة لأن مثل هذا الخروج يحتاج إلى قوات أمريكية حتى ينجح. وفي الأول من أبريل قدم سيروس ڤانس استقالته بعد أن خذله بلده ذاته، وتخلى عنه زملاؤه في وزارة الخارجية الأمريكية.[٢٤]

البوسنة «والمناطق الآمنة»

في الوقت الذي كانت فيه كمبوديا تجمع شتات نفسها بمساعدة الأمم المتحدة، كانت البوسنة تتمزق. ففي أبريل كانت سربنتشا على وشك السقوط في يد القوات الصربية. أصدر مجلس الأمن قرارا يطالب فيه كل الأطراف بأن يعتبروا سربنتشا «منطقة آمنة» كما طالب الأمين العام بزيادة وجود الأمم المتحدة في سربنتشا، وأن يضع الترتيبات لتأمين سلامة المرضى والجرحى وتوصيل المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في المدينة. وبعد بضعة أسابيع قليلة، أعلن مجلس الأمن أن سراييڤو والمدن المهددة: توزلا وزيبا وجورازدي وبيهاتش، وما يحيط بها، تعتبر «مناطق آمنة» أيضا. ولتعزيز عملية الأمم المتحدة، أذن مجلس الأمن بإضافة ٥٠ مراقبا آخرين لمتابعة الموقف الإنساني في تلك المناطق.

وفي جلسة مغلقة لمجلس الأمن في ٤ مايو ١٩٩٣، قدم الدكتور بطرس غالي «ورقة عمل»اقترح فيها الموافقة على إرسال قوة تتألف من ٧٠ ألف رجل، على أن يكون لحلف الأطلنطي السيطرة التنفيذية والتكتيكية، وأن تظل السلطة الاستراتيجية والسياسية النهائية بيد مجلس الأمن. وأن تعمل هذه القوة من ذوي الخوذات الزرقاء تحت راية الأمم المتحدة. قال بطرس غالي إنه بدون قوة بهذا الحجم، قد لا يكون هناك خيار أمام الأمم المتحدة غير الانسحاب إذا تعرضت لضغط عسكري شديد في البوسنة.[٢٥]

وأعلنت الولايات المتحدة أن اقتراح غالي «غير مقبول على الإطلاق» مما فهم منه أن واشنطن ترى أن بقاء عملية الأمم المتحدة على مسرح الأحداث يخدم غرضين:

أن يكون بديلا عن التدخل المباشر من جانب الدول العظمى، وأن يكون كبش فداء للمشاكل الناشئة عن استمرار استعداد الدول الكبرى للتصرف بطريقة حاسمة.

وهنا يقول بطرس غالي: «وجاءت مادلين أولبرايت وبيتر تارنوف لمقابلتي في ١٨ مايو ١٩٩٣. وبلهجة تحمل الشعور بالراحة والرضا، اقترحت أولبرايت أن نتغاضى ببساطة، «فورا وإلى الأبد» عن النهج الذي أقره مؤتمر لندن في أغسطس ١٩٩٢، وقالت:«إني أبغض الدخول في مناقشات حول الخريطة التي وضعها ڤانس-أوين». واقترحت أن نتحرك نحو عقد «مؤتمر للبلقان» ورد غالي: إن مؤتمر لندن هو الإطار المتفق عليه دوليا لمعالجة النزاعات القائمة في يوغوسلافيا السابقة. وإن الولايات المتحدة شاركت في ذلك المؤتمر مشاركة كاملة، ولا يسعها أن تتخلى عنه ببساطة. واقترح بدلا من ذلك أن يعقد مؤتمر لندن دورة ثانية.

ويستطرد غالي قائلا: «ولكني كنت أدرك أن الولايات المتحدة لن تقبل مطلقا بخطة ڤانس – أوين، وبعد استقالة ڤانس حقق أوين إنجازا دبلوماسيا مثيرا؛ ولكن أسلوبه الصريح أضعف من محتوى عمله. فقد كان أوين يعبر بصراحة عن استخفافه بسياسة إدارة كلينتون بشأن البوسنة، وشعوره- كما كتب فيما بعد- بأنها ستؤدي إلى إطالة أمد الحرب، بكل ما يصحبها من خسائر وتطهير عرقي. ونتيجة لذلك أصبح أوين شخصا غير مرغوب فيه في واشنطن، وأصبحت المشاعر القوية ضده شخصيا تؤثر على موقف الولايات المتحدة من الأمم المتحدة ذاتها. وفي كل مرة ذكرت فيها اسم أوين أمام أولبرايت، كانت تفقد السيطرة على أعصابها وتقول لي محذرة: «لا تذكر اسم هذا الرجل أمام الرئيس»».

واستمر الأخذ والرد شهورا طويلة حول الضربات الجوية. وفي ربيع ١٩٩٣، كانت الحرب في البوسنة قد انتهت فعلا. وكان الصرب قد استولوا على الأراضي كيفما أرادوا. وفي ٤ مايو ١٩٩٣، كتب ا.م. روزنتال في عموده بجريدة «النيويورك تايمز» يقول:

«إن الذين لعنوا خطة ڤانس – أوين، ينبغي عليهم أن يقدموا اعتذارا.. فدول الغرب لم تفعل شيئا، من خلال مجموعة معقدة من الخطوات التي فرضوها على أنفسهم ومنعتهم من الحركة لإيقاف تقدم الصرب وما يقومون به من تطهير عرقي. وكان الروس، بحلول ذلك الوقت، يؤكدون دورهم بطريقة يبدو أنها تجعل من المتعذر على الولايات المتحدة أن تفعل شيئا. وكانت الصحف تكتب أن ثمة اتفاقا في الأساس بين

الولايات المتحدة وروسيا على قبول ما حققه الصرب من مكاسب في الوقت الحالي. وكان كل المطلوب هو أن تستمر الولايات المتحدة في التظاهر بأنها ترغب في القيام بعمل قوي، بينما تعتمد على حلفائها في حلف «الناتو» لمنع القيام بعمل كهذا، مع استخدام الأمم المتحدة ككبش فداء.[٢٦]

وفي ٣٠ يوليو ١٩٩٣، بعث الرئيس كلينتون رسالة إلى بطرس غالي يقول فيها:

«إن مأساة البوسنة وصلت إلى نقطة حرجة، وإن سيطرة الصرب تهدد بفشل المفاوضات وإخراج المهمة الإنسانية البطولية لقوة الأمم المتحدة للحماية عن مسارها». وقال إنه إذا استمرت مساعي الصرب لخنق سراييفو «فإننا يجب أن نضع قوة الناتو الجوية في خدمة جهودنا الدبلوماسية». وقال إن وارين كريستوفر سيتصل بي من أجل مناقشة أفكار محددة».

وفي الصباح التالي، اتصل كريستوفر وكرر نفس الرسالة وأرسل خطابا بما يسمى «ورقة غير رسمية» يقول فيه: «إن الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها قوة الأمم المتحدة في سراييفو، وغيرها من الأماكن في البوسنة، لا تكفي لمواجهة هذا الهجوم الصربي، وإن سقوط سراييفو سيعرض كيان دولة البوسنة والهرسك نفسه للخطر، ويمكن أن يقضي بصورة لا يمكن مقاومتها على الأمل في عودة الأهالي المسلمين في البوسنة إلى الحياة الطبيعية».

وقال كريستوفر إنه في يوم الاثنين ٢ أغسطس ستطلب الولايات المتحدة من حلفائها في «الناتو»، أن يكونوا على استعداد للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة لاستخدام القوة الجوية ضد أهداف لصرب البوسنة في الأوقات وفي الأماكن التي يختارها «الناتو». وأضاف وزير الخارجية الأمريكية أن «الناتو» سيقوم بالضربات الجوية «بالتنسيق الكامل مع الأمم المتحدة وفقا للتفويض الذي تضمنه قرارا مجلس الأمن ٧٧٠، ٨٣٦، وقد كلفني الرئيس كلينتون بأن أبلغكم أن الولايات المتحدة عقدت العزم على التحرك بسرعة بشأن هذه المبادرة. وأرجو أن يكون في وسعنا أن نعتمد على كامل تأييدكم وتعاونكم».

وفي نفس الوقت، جعلت الولايات المتحدة من المعروف علنا في فترة نهاية الأسبوع، أنها ستستخدم الضربات الجوية من جانبها، ولم يلبث أن ترجم ذلك من جانبها إلى إنذار نهائي.

وكانت دول حلف الأطلنطي التي لديها جنود في مسرح الأحداث، باعتبارهم جنودا من قوة الأمم المتحدة، قد ناقشت بالفعل هذه المسألة وانتهت إلى أنه يجب عدم القيام بأي ضربات جوية بدون موافقة القائد الموجود في الميدان.

وكتب غالي إلى كريستوفر قائلا: إنى أرحب باستخدام القوة الجوية لمساندة عمل قوة الأمم المتحدة في تنفيذ الولاية التي عهد بها مجلس الأمن إليها. وإني على ثقة في الوقت ذاته في أنكم تدركون أن استخدام القوة الجوية ستكون له آثار بعيدة المدى، ليس فقط على أمن قوة الأمم المتحدة للحماية، بل أيضا على أمن موظفي الأمم المتحدة المدنيين العاملين في مسرح الأحداث، وكذلك على تقدم مفاوضات السلام الجارية في جنيف، وعلى توصيل المساعدات الإنسانية. وإنه لهذه الأسباب العملية الخالصة، فإني اتخذت دائما موقف أن الاستخدام الدولي للقوة الجوية في الميدان يجب أن يكون بمبادرة من الأمين العام، استنادا إلى المشورة التي يتلقاها من قائد القوة، ومن الممثل الخاص للأمين العام في المنطقة».

وكان الاختلاف الوحيد عن المبادرة الأمريكية هو أن الضربات الجوية سيدعو إليها قائد قوة الأمم المتحدة الموجود في الميدان، ويوافق عليها الأمين العام بالتشاور مع مجلس الأمن.

وتم تسريب الخطاب الموجه من غالي لكريستوفر إلى چين كيركباتريك التي اقتبست بعض عباراته في عمودها الذي ينشر في عدة صحف، وتساءلت مستنكرة: «كيف يدعي بطرس غالي أنه وحده له صلاحية المبادرة باستخدام القوة في البوسنة ؟!».

تكتيك الخطوات الثلاث

عندما أظهرت وسائل الإعلام أن هناك احتمالا لتوجيه ضربات جوية، تراجع الصرب عن سراييڤو. وبينما كان ذلك تطورا طيبا وموضع ترحيب، فقد كان بداية لما

سيصبح نمطا مؤسفا وضارا من جانب كاراجيتش. إذ قام بتطبيق تكنيك ماهر يعتمد على ثلاث خطوات، استنبطه من ممارسته في ميدان علم النفس.

الأولى: أن يستولي المقاتلون الصرب على الأراضي ثم يقومون بترويع الأهالي المدنيين. وبعد ذلك، عندما تغضب الولايات المتحدة وتهدد بالتدخل بالقوة، يوقف كاراجيتش تقدم الصرب، وعند ذلك يطلق الغرب زفرة ارتياح ويؤجل الاستعدادات للتدخل. وبعد ذلك يطلب كاراجيتش علنا شيئا في مقابل «التنازل» من جانب الصرب. وأثناء الارتباك الذي يحدث نتيجة لذلك، تتاح للصرب الفرصة لتعزيز قبضتهم على الأراضي التي استولوا عليها، وإعادة تجميع قواتهم استعدادا للقيام بالتحرك التالى ذي الخطوات الثلاث، ومهما بلغ عدد المرات التي تتكرر فيها هذه الخطوات الراقصة، لم يبد أن الولايات المتحدة تدرك حقيقة الأمر في أي وقت.

الخداع الأمريكي

كانت الولايات المتحدة تريد أن تستمر عملية الأمم المتحدة بدون مشاركة أفراد أمريكيين، وتريد في الوقت نفسه الحرية الكاملة للولايات المتحدة في شن ضربات جوية وقتما تشاء، لإثبات قوة التصميم الأمريكي، وكان هذا في رأي بطرس غالي، أمرا سخيفا ومستحيلا، وما كان لشركاء إدارة كلينتون في حلف الناتو أن يسمحوا به. فقد كان شركاء أمريكا في حلف الأطلنطي هم الذين لهم أفراد في مسرح الأحداث، وكان هؤلاء الحلفاء هم الذين تمسكوا بألا تكون للولايات المتحدة هذه السلطة المنفردة. كما كانت الثقة منعدمة لدى قادة الأمم المتحدة في مسرح العمليات، خاصة من جانب البريطانيين والفرنسيين، في الاعتماد على الولايات المتحدة - حتى لو شنت الضربات الجوية - في أنها ستواصل القيام بذلك إلى الحد اللازم لإنهاء الحرب.

وقد آن الأوان لإنهاء هذا الخداع الأمريكي. وتراجعت إدارة كلينتون عن تلك المبادرة، وفي ٦ أغسطس ١٩٩٣ وافقت الولايات المتحدة على أن يكون لقادة الأمم المتحدة السيطرة على الضربات الجوية، ووافق حلفاء «الناتو» على هذا الإجراء بعد بضعة أيام قليلة. وبذلك تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها، لكنها وجهت اللوم إلى بطرس غالي بدعوى أنه منع استخدام قوة «الناتو» الجوية لإنهاء أزمة البوسنة.

غالي وحلف الأطلنطي

يقول بطرس غالي: كان النظام الذي أرسيته من خلال تبادل الرسائل مع حلف الأطلنطي كما يلي: «إذا احتاج القائد التابع للأمم المتحدة في الميدان إلى مساندة جوية، ووافق على ذلك كبير العاملين المدنيين التابعين للأمم المتحدة في الميدان، فإني سأوافق على توجيه ضربة. وبحلول نهاية ١٩٩٣، لا أتذكر أني تلقيت طلبا واحدا بذلك، وهي حقيقة تبين أن الأوربيين يرفضون تعريض قواتهم للخطر».

البوسنة: الصراع حول الضربات الجوية

في الشهور الأولى من ١٩٩٤، بينما كان الوضع في رواندا يتجه نحو إراقة الدماء على نطاق رهيب، كان الدكتور بطرس غالي لا يزال يصارع حول مسألة استخدام القوة الجوية في البوسنة.

وعندما تبين له أن الأوربيين غير مستعدين لاتخاذ القرارات الصعبة اللازمة في يوغوسلافيا السابقة، قام بتعيين ياسو أكاشي ممثلا خاصا له لدى قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة. وكان أكاشي مؤهلا من كل النواحي لهذه المهمة، لكن بطرس غالي، اختار هذا الدبلوماسي الياباني المرموق أيضا - كما يقول - كنوع من التأديب للأوربيين لتقاعسهم عن التصدي لهذا النزاع القائم في قارتهم.

والأهم من ذلك أن أكاشي سوف يكون محصنا بنسبة مائة في المائة ضد الضغوط السياسية اليوغوسلافية، لأنه إذا عين كاثوليكي فسيتهم بأنه موال للكروات، وإذا عين مسلم فسيتهم بأنه موال للمسلمين، وإذا عين مسيحي أرثوذكسي فسيتهم بأنه موال للصرب.أما أكاشي بوصفه يابانيا، فسيكون بمنأى عن هذه الاتهامات.

ويقول الدكتور بطرس غالي: «وفي ١٨ يناير ١٩٩٤، طلبت من أكاشي أن يضع «خططا تفصيلية للعمليات العسكرية، مع استخدام القوة الجوية عند الاقتضاء»، وأن ينسق بصورة وثيقة مع القيادة الجنوبية لحلف الأطلنطي في نابولي. وكانت قوة حلف الأطلنطي التي عقدت في بروكسل في ذلك الشهر قد أكدت استعداد الحلف لاستخدام القوة الجوية للدفاع عن سربنتشا، ولكن بدا أن الولايات المتحدة ما زالت مترددة وغير

مستعدة عندما أثير الموضوع. وقال كريستوفر في بروكسل:«إن هذه القمة لم تعقد من أجل مسألة القوة الجوية »، وذكر الرئيس كلينتون أن استخدام الطائرات الأمريكية يتوقف على موافقة الكونجرس. ومع ذلك جاء في الإعلان الصادر عن القمة: «إننا نؤكد استعدادنا بموجب ولاية مجلس الأمن.... لتوجيه ضربات جوية لحماية سراييڤو، والمناطق الآمنة، وغيرها من المناطق المهددة في البوسنة والهرسك».

وظلت النقطة الرئيسية، التي لم يعترف بها بصورة مباشرة القادة الأمريكيون أو قادة حلف الأطلنطي، هي أنه إذا لم يتم التنسيق بين الضربات الجوية وقوة برية قادرة على الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها، فإن عمليات القصف ستعرض حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان لأخطار أكثر مما تضر بالقوات العسكرية لصرب البوسنة. وقد تحدث أحد المستشارين الكبار في الحلف، وهو الفيلد مارشال سير ريتشارد فنسنت، قائلا: «إن القصف بالطائرات لا يجدي كثيرا ما لم يتم التنسيق مع القوات البرية». وقد فشل القصف المكثف على مدى أربعين يوما سنة ١٩٩١، في إخراج العراق من الكويت، وتطلب الأمر غزوًا بريًا لتحقيق ذلك. ولم يحدث هذا الهجوم البري في البوسنة إلا في صيف ١٩٩٥.[٢٧]

ذلك لأن القادة البريطانيين والفرنسيين في موقع الأحداث لا يريدون الضربات الجوية، خوفا من المخاطر التي تتعرض لها قواتهما، ولم يكن لدى أكاشي من خيار سوى احترام نصيحة هؤلاء العسكريين، ومع ذلك، كان الساسة وموظفو وزارات الخارجية في عواصم نفس البلدان التي قامت بتعيين هؤلاء القادة في قوة الأمم المتحدة للحماية، يطالبون بشن الضربات الجوية. واتخذ الخلاف في الواقع شكل مواجهة بين قادة «الناتو» العسكريين في مسرح الأحداث، وقادة «الناتو» السياسيين في العواصم الوطنية – وهي مواجهة تتم من خلال الأمم المتحدة –وكالعادة يلقى اللوم على الأمم المتحدة أيضا.

أكاشي ينتقد الولايات المتحدة

وفي مؤتمر صحفي عقد في نهاية أبريل ١٩٩٤، ذكر أكاشي أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تؤخذ أقوالها على محمل الجد بشأن البوسنة، فإن عليها أن تقدم قوات للعمل في

الميدان. وغضبت مادلين أولبرايت وأعلنت أن أكاشي قد أخطأ وخرج عن الخط. وقالت: «على الموظفين المدنيين الدوليين أن يتذكروا من أين يحصلون على مرتباتهم». وكان ذلك تعليقًا غريبًا؛ لأن الولايات المتحدة كانت ترفض أن تدفع المبالغ المتأخرة عليها للأمم المتحدة. ولم تدفعها حتى وقت خروج بطرس غالي من منصبه، ومن ثم فإن معايرة مادلين أولبرايت للجنرال أكاشي هي نوع من الغطرسة وتهرب من مواجهة المشكلة الحقيقية.

«ورغم ذلك، لم يطرأ أي تغيير يذكر في السياسة الأمريكية حتى أغسطس ١٩٩٥. وحدث ذلك بعد الإهانة المصحوبة بكارثة فاجعة وجهها صرب البوسنة إلى مجلس الأمن، عندما أخذوا ٣٧٥ جنديا من قوات الأمم المتحدة رهائن لديهم، ثم المذبحة التي ارتكبها جيش صرب البوسنة بحق المسلمين في الملاذ الآمن الذي أنشأته الأمم المتحدة بمدينة سربرنتشا، وهزيمة قوات الحكومة الكرواتية لصرب كرواتيا في المناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة في كرواتيا. وفجأة، تقبل الرئيس بيل كلينتون مسئولياته العسكرية المترتبة على القوة السياسية التي كان يرغب في ممارستها في يوغوسلافيا السابقة، وتم تنفيذ ضربات حلف شمال الأطلسي على مواقع صرب البوسنة بعد القصف الصربي لسراييڤو. ولحسن حظه، فقد وجد في شخص ريتشارد هولبروك الرجل الملائم لإخافة صرب البوسنة، بمساعدة الضربات الجوية، ومحاصرتهم بوجود ميلوسيفيتش على طاولة المفاوضات بأساليب حققت وقف إطلاق النار، ثم توقيع اتفاقيات دايتون لاحقا».

لكن تنفيذ الضربات الجوية قبل خروج قوات الأمم المتحدة أثار دهشة اللورد أوين واستغرابه فهو يقول:

«في كثير من الحالات لا يمكن فهم السبب الذي جعل من الممكن أن يتم قصف الصرب من الجو خلال شهري أغسطس وسبتمبر ١٩٩٥، قبل أن تغادر قوات الأمم المتحدة الموجودة على الأرض مواقعها قبل بداية أي هجوم».

الحرب في كوسوڤو

يقول لورد أوين: «عن السؤال فيما تم عمله بشأن كوسوڤو. ومرة أخرى، لقد وقفت القوى الغربية متفرجة بينما استمرت الحرب خلال ١٩٩٨، وعندما تضخمت الأزمة

الإنسانية في كوسوڤو ترددت القوى الغربية في تكرار التدخل نفسه لتوفير المعونات الإنسانية، تحت مظلة الأمم المتحدة، والذي كانت قد وافقت عليه في أغسطس ١٩٩٢ لصالح البوسنة. وتبعا لذلك الوضع، وبحلول خريف ١٩٩٨ ظهرت مخاطر إنسانية حقيقية للسكان الألبان في فصل الشتاء. وبدلا من اتخاذ إجراء عسكري مبكر، هدد حلف الأطلنطي بالتدخل ثم تراجع عن التهديد في فصل الصيف، واستغل ميلوسيفيتش هذا الوضع ونفذ حملة تصفية عرقية خفية وسط اللاجئين الهاربين إلى ألبانيا».

ونختم رواية اللورد أوين بهذه النصيحة حيث يقول:

«إن الذي تعلمناه من تجربة يوغوسلافيا السابقة خلال عقد التسعينيات هو أنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستؤكد زعامتها في عالم ما بعد الحرب الباردة، فإن عليها أن تتحمل التبعات العسكرية لقراراتها السياسة مثلما كانت تفعل خلال فترة الحرب الباردة. (ص ٣٠) ثم يضيف: «هناك عدم جدوى في المحاولات الرامية إلى فرض زعامة الولايات المتحدة الأمريكية في كل أنحاء العالم، وهناك نوع من السطحية في استمرار الكونجرس الأمريكي في سياسة الاستهانة بالأمم المتحدة ورفض دفع مستحقاتها المالية المتأخرة.» (٢٨)

و هنا نعود للأستاذ حسنين هيكل ليكشف أبعاد هذا الموقف الأمريكي المراوغ ونتائجه المأساوية حيث يقول:

في خريف ١٩٩٨ وبداية الشتاء نحو سنة ١٩٩٩ - كانت الأزمة في البلقان تتعقد، ولكن الرئيس الأمريكي «كلينتون» كان غارقا حتى أذنيه في فضيحة «مونيكا لوينسكي» ولم تكن صورته وحدها هي التي تردت في الوحل أمام العالم- ولكن صورة الولايات المتحدة تردت أيضا.

ويظهر أن الرئيس الأمريكي أراد أن يبدو قويا (على نفس الطريقة) لأسباب تتعلق بسمعته ودوره التاريخي بينما رئاسته تقترب من نهايتها - وفي ذات الوقت فإنه يظهر أن بعض أركان الإدارة الأمريكية - وفي مقدمتهم «مادلين أولبرايت» (وهي أصلا مهاجرة من شرق أوربا) - أرادت أن تستعيد الولايات المتحدة بعضا من الهيبة الضائعة، وهنا بدأت السياسة الأمريكية تنزع إلى التلويح بالسلاح في يوغوسلافيا.

ولم ينجح هذا التلويح في إخافة ميلوسيفتش أو كاراديتش أو غيرهما من مجرمي الحرب في صربيا، وبدا في واشنطن نوع أشبه باليقين أن ميلوسيفتش سوف يفكر مع أول موجة من الطائرات تغير على مواقعه، وسوف يعرف ساعتها أن الأمر جد لا هزل فيه.

وحين بدأ الضرب راح عدد من المراقبين والمحللين العسكريين الأمريكيين يقول إن كلينتون ليس جادا في ضرب يوغوسلافيا، والدليل أنه في العشرين يوما الأولى من ضرب يوغوسلافيا فإن طيران الأطلنطي ألقى عُشر ما ألقى على العراق في يوم واحد. ثم إن الصواريخ المستخدمة في يوغوسلافيا كانت بقوة ١٥٪ من الصواريخ التي استخدمت في العراق.

وبالرغبة في إثبات التصميم فإن «كلينتون» راح يكثف الضربات حتى يظهر جديته. ثم زادت قسوة الضرب لأن «العناد» لم يعد يوغوسلافيا فقط - وإنما تحول إلى مرض مُعد أصاب البيت الأبيض. وتفاقمت العواقب إلى درجة أرهقت يوغوسلافيا ماديا وإنسانيا -لكنها في نفس الوقت أرهقت أطرافا في حلف الأطلنطي بينها ألمانيا وإيطاليا واليونان وغيرها.

ويمضي هيكل إلى القول: «وهكذا تصبح هيبة الدول ومكانة رؤسائها مرهونة بالقدرة على التدمير والقتل، حتى لا يعود هناك شك في من هو الطرف الذي يتعين عليه أن يصرخ بألم أولًا. بمعنى أدق لا تصبح هناك علاقة بين استعمال القوة، وبين مساحة مطالبها الأخلاقية والقانونية والإنسانية والسياسية».

ويتابع هيكل تحليله للموقف فيقول:

إن نظام «ميلوسيفتش» كان يستحق بالفعل أن «يضرب حتى تخرج مصارينه من بطنه» على حد تعبير المستشار الأقرب إلى الرئيس «كلينتون» - لكن المشكلة أن «كلينتون» عندما قرر التدخل عسكريا قرره على الطريقة الأمريكية -حرب بغير تكاليف - ومع أنها حرب بغير تكاليف (بشرية) فإنها حرب بغير نهاية واضحة - بغير تصور مسبق- لأن حساباتها ليست ملحة على نحو مباشر!

كان الهدف المعلن هو وقف الطرد المنظم للألبان المسلمين في كوسوڤو، وكان يمكن لهذا الهدف المعلن أن يكون مفهوما.

لكن المشكلة أنه عندما اقتصرت العمليات على الضرب الجوي وحده فإن ميلوسيفتش

انتهز الفرصة أكثر ليحول الطرد المنظم إلى إبادة كاملة توصلت إلى تفريغ - كوسوڤو - تقريبا من سكانها الألبان المسلمين. وبالأرقام فإنه في بحر خمس سنوات قبل الحملة الجوية الأمريكية (الأطلنطية) على الصرب - بلغ عدد الذين جرى ترحيلهم من الألبان المسلمين قرابة أربعين ألف نسمة - أما في ظل الحملة الجوية الأمريكية (الأطلنطية) - ثمانين يوما حتى الآن - فقد اختفى بالإبادة أو بالطرد مليون مسلم ألباني. ومعنى ذلك أن ميلوسيفيتش تحمل ضربة موجعة في بلجراد وحولها - لكنه حقق هدفا كبيرا من أهدافه في كوسوڤو.

والسؤال الذي يتبقى في النهاية هو: ما الذي حققته الولايات المتحدة من مزايا تخدم استراتيجيتها العظمى، سواء وحدها كدولة متفردة بالقمة، أو صحبة مع غيرها على القمة من حلف الأطلنطي؟

لقد تحول عملها العسكري من غارات مكثفة بالطيران - إلى جرافة هائلة تهدم مباني قائمة. وتزيح أنقاضا متراكمة، وتغطي على قبور قديمة لتفتح حفرا لقبور جديدة!

ولقد أضافت إلى عُقد الصرب - «العناد» إلى حد المكابرة، والقبول بالموت إلى درجة الاستشهاد - عُقدة إضافية تلحق بعُقد سابقة تجعل تاريخهم في خصومة دائمة مع حاضرهم - وتلك مشكلة تؤثر على شعب أكثر مما تؤثر على «مهيج» صربي يبدو أن تاريخ البلقان يملك خبرة طويلة في استنساخ عشرات منه!

ثم إن العذاب الإنساني المروع الذي تتبدى صوره في مشاهد الحرب والدمار والموت والنزوح وترك الأوطان - زاد بالتدخل العسكري أضعاف أضعاف المرات عما كان ولم يقل». (٢٩)

إن ما يقوله الأستاذ هيكل هنا هو الثمار المريرة لموقف التردد الأمريكي، ولقد حذر الدكتور بطرس غالي كثيرا من أساليب الصرب في ترويع السكان والاستيلاء على الأرض، ودافع كثيرا عن خطة ڤانس - أوين وطالب بتنفيذها وتقديم قوات برية كافية لإيقاف تقدم الصرب، كما حذر من الاستخدام العشوائي للقوة الجوية، وطالب بتنسيق الضربات الجوية مع قائد قوات الأمم المتحدة الموجود في الميدان، ولكن إدارة كلينتون رفضت كل المقترحات البناءة، ولم تهتم بعذابات هذه الشعوب، وبدلا من القبض على كاراديتش وميلوسيفيتش وغيرهم من سفاحي الصرب ومحاكمتهم كمجرمي حرب، كرسوا جهودهم ودعاياتهم للانتقام من غالي وإخراجه من الأمم المتحدة.

هوامش:

١- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج».

٢- محمد حسنين هيكل «من البوسنة إلى كوسوڤو ومن الأساطير إلى الصواريخ».. مجلة «وجهات نظر» يولية ١٩٩٩.

٣- لورد ديڤيد أوين «خمس حروب في يوغوسلافيا السابقة» محاضرة ألقاها اللورد ديڤيد أوين في ٢٠ نوڤمبر ١٩٩٥، بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيچية، وصدرت طبعتها الأولى في ١٩٩٩.

٤- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص٥٢.

٥- نفس المرجع ص ٥٣.

٦- نفس المرجع ص ٥٣.

٧- مجلة «الإيكونوميست» ٢٣ مايو ١٩٩٢.

٨- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ٥٦.

٩- مجلة «الإيكونوميست» ٨ أغسطس ١٩٩٢.

١٠- جريدة أوستراليان، في ١٥ أغسطس ١٩٩٢.

١١- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ٥٩.

١٢- نفس المرجع ص ٥٩.

١٣- نفس المرجع ص ٦٣.

١٤- ديڤيد أوين «خمس حروب في يوغوسلافيا السابقة».

١٥- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ٧٨.

١٦ - نفس المرجع ص ٨٨.

١٧- ديڤيد أوين «خمس حروب في يوغوسلافيا السابقة».

١٨- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ٩٣.

١٩ - نفس المرجع ص ٩٦.

٢٠ - نفس المرجع ص ١٠٣.

٢١- نفس المرجع ص ١٠٨.

٢٢- نفس المرجع ص ١٦٨.

٢٣- نفس المرجع ص ٩٣.
٢٤- نفس المرجع ص ٩٦ .
٢٥-نفس المرجع ص ١٠٣.
٢٦- أ.م روزنتال «نيويورك تايمز» ٤ مايو ١٩٩٣.
٢٧- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ١٦٨ .
٢٨- ديڤيد أوين «خمس حروب في يوغوسلافيا السابقة» ص٢٨.
٢٩- محمد حسنين هيكل «مجلة وجهات نظر» يولية ١٩٩٩.

الفصل التاسع

الصومال: مأساة إفريقية وخيبة أمريكية

يروي الدكتور بطرس غالي تفاصيل هذه المأساة في كتابه «خمس سنوات في بيت من زجاج» ويبدؤه بعرض واف للأوضاع المنهارة مما يساعد على التعرف على واقع هذا البلد الإفريقي المسكين. ثم يتابعه بسرد محاولاته كأمين عام للأمم المتحدة لتحريك مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة لإنقاذ شعب الصومال من المجاعة والمرض واستعادة الأمن والاستقرار.

الصومال بلد شديد الفقر بصورة تدعو إلى اليأس، ويسوده الجفاف، له شكل خطافي، في القرن الإفريقي، وتاريخه القريب يحفل بالاستعمار والجوع والمرض والأسلحة التي كانت تنقل إليه من الخارج كجزء من منافسات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وفي ديسمبر ١٩٩٠، انهارت حكومة الرئيس سياد بري. وطوال ١٩٩١، كان القتال بين الفصائل المختلفة يمزق الصومال. وتحول البلد إلى كتل متناثرة في غيبة حكومة مركزية. وصارت المليشيات المتصارعة تتقاتل على الأغذية والمكانة الأدبية والأراضي.(١)

وبحلول ١٩٩٢، كان الصومال قد أصبح «دولة متدهورة» وعاد إلى أوضاع ما قبل الدولة التي وصفها الفيلسوف هوبز بأنها «عدم وجود فنون أو آداب أو مجتمع.. وهي أوضاع يسودها الخوف من الموت بأعمال العنف وخطره الدائم» وكان الوضع في الصومال هو «حرب الجميع ضد الجميع» وكانت عصابات مسلحة من المنشقين تطوف بشوارع المدينة، وطرقات الريف في شاحنات خفيفة تسمى «تكنيكال» مزودة

بمدافع رشاشة - هي في الواقع دبابات صناعة محلية. وكانت المليشيات والعصابات تنهب مخازن ومستودعات الوكالات، وتستولي على الشحنات التي أرسلت لمساعدة شعب الصومال. وكانت تلك العصابات تهاجم العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية، وتحول دون وصول الأغذية إلى الجائعين وتنهبها لمصلحتها. وكان التليفزيون يعرض مشاهد للرجال المسلحين يقيمون الولائم، بينما تتطلع إليهم النساء والأطفال الذين ظهرت عليهم أمارات النحول والجوع.

تجارة القات

ومعظم كبار السن من الذكور في الصومال، شأن أقرانهم في دول إفريقيا والشرق الأوسط المطلة على جانبي خليج عدن، هم من مدمني القات. فمضغ كميات كبيرة من أوراق هذا النبات طوال اليوم يحدث في البداية حالة من الانتعاش والشجاعة الزائفة، يعقبها فقد للهمة وشعور بالخمول في ساعات العصر والمساء الحارة. ويزرع نبات القات في إثيوبيا وكينيا واليمن. وقد أصبحت السيطرة على الشحنات الجوية الكبيرة من أوراقه التي ترد يوميا، مصدرا رئيسيا لدخل رؤساء الفصائل المتحاربة في الصومال، وأداة للدفع العيني للمقاتلين الذين يعملون تحت إمرتهم.

وفي أوائل يناير ١٩٩٢، أرسل بطرس غالي جيمس جوناه (James Jonah) وكيل الأمين العام للشئون السياسية إلى مقديشيو، ليقابل اثنين من كبار قادة الفصائل المتحاربة البارزين، وهما محمد فارح عيديد وعلي مهدي، ليحاول ترتيب وقف إطلاق النار في العاصمة والسماح بدخول مواد الإغاثة الدولية. وأعلن الجانبان تأييدهما لقيام الأمم المتحدة بدور في إتمام المصالحة الوطنية، وإن كان عيديد لم يخف معارضته الشديدة لإرسال قوات للأمم المتحدة. وبعد جهود مضنية، أمكن الحصول في أبريل ١٩٩٢ على تعهد بوقف إطلاق النار. ثم طلب غالي من مجلس الأمن الإذن بإرسال سرية عسكرية صغيرة لمراقبة وقف إطلاق النار وتوفير الأمن لشحنات المعونة الإنسانية المرسلة إلى أهالي مقديشيو. وبمجرد الحصول على الموافقة، اختار الدكتور غالي محمد سحنون من الجزائر، والذي كان من قبل وكيلا للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، وعينه ممثلا شخصيا له في الصومال.

لكن ضحايا المجاعة ظلوا في ازدياد، وازداد غالي اقتناعا بأن هناك حاجة إلى قوة مسلحة. فالوجود الحالي للأمم المتحدة في الصومال ليس قادرا على احتواء المجاعة. وكانت المدن مكتظة بمن يهربون من أعمال العنف ويبحثون عن الغذاء، لكن كافة الخدمات الاجتماعية كانت قد دمرت. وكان مئات الآلاف يعيشون في مخيمات دون أن تتاح لهم فرصة للحصول على الغذاء أو الماء أو الصرف الصحي أو الخدمات الطبية.

ورأى غالي أن حالات الموت في إفريقيا ليست أقل أهمية من حالات الموت في أوربا. ومن ثم حاول أن يدفع أعضاء مجلس الأمن إلى الشعور بإلحاح الموقف. وأجرى مقارنة بين عدم اهتمامهم بالفظائع التي تقع في القرن الإفريقي وانشغالهم بـ«حرب الرجل الغني» الدائرة في البلقان، حيث كانت تجري فظائع ما يسمى بـ«التطهير العرقي» وقال: «إن هذا الكيل بمكيالين يجب أن يتوقف».

ولكن بحلول منتصف ١٩٩٢، عندما بدأ نشر الصور التي يلتقطها مصورو الصحف على نطاق واسع في وسائل الإعلام الغربية، وخاصة صورة طفل صومالي مهزول يحتضر ويزحف بضعف في وسط القمامة بينما تتطلع نحوه حدأة جارحة، شعر المجتمع الدولي أخيرا بالصدمة وبدأ يتحرك.

وفي أغسطس ١٩٩٢، بينما كانت الوكالات الإنسانية تستعد لأن ترسل بالطائرات شحنات من الأغذية والأدوية إلى مقديشيو وبعض المواقع الداخلية، أذن مجلس الأمن بنشر فرقة عسكرية تتبع الأمم المتحدة للإشراف على توزيعها. وأطلق على ذلك اسم «المساعدة الإنسانية المحمية» ولم يتم الحصول على موافقة الحكومة الصومالية على هذه البعثة، لأنه لم تكن هناك حكومة صومالية.

لكنه لم يلبث أن تبين أن عيديد يرى في الأمم المتحدة مجرد هدف آخر للنهب الذي تقوم به عصاباته. وواجهت قوة الأمم المتحدة التهديد والعرقلة في كل منعطف. وظهرت الحاجة إلى قوات عسكرية إضافية تتبع الأمم المتحدة للمساعدة على استمرار وقف إطلاق النار في كافة أنحاء البلد، ولحماية من يقدمون المساعدة، وللتشجيع على المصالحة الوطنية.

وفي حديث للرئيس بوش أمام الأمم المتحدة، اعترف بحاجة بلدان العالم إلى تدريب جنود على مثل هذه الواجبات، ووضعهم تحت إمرة الأمم المتحدة لإرسالهم إلى أماكن مثل الصومال بعد فترة وجيزة من استدعائهم. وقال إنه أصدر تعليماته للبنتاجون للقيام بهذا التدريب. وقد هللت جريدة «النيويورك تايمز» (أول سبتمبر ١٩٩٢) لقرارات بوش، ولكنها تساءلت: «متى ستتاح للسيد بوش الشجاعة السياسية ليوضح ما تكشف عنه هذه العملية الصومالية الخاصة بشأن مشكلة أوسع نطاقا – وهي أن العالم يحتاج لفرقة فرسان دائمة متعددة الجنسيات على أهبة الاستعداد لمواجهة مثل هذه الطوارئ؟». وقالت الجريدة إن هذه الفكرة واردة في ميثاق الأمم المتحدة، غير أنها ظلت منسية حتى بضعة أسابيع ماضية عندما اقترح الأمين العام بطرس بطرس غالي إنشاء هذا الجيش الدائم «أي القوة الجاهزة للانتشار السريع» التي طالب بها غالي في خطته للسلام.

لكن معارضة زعماء المليشيات الصومالية منعت نشر هذه القوات أي قوة «المساعدة الإنسانية المحمية». وكان أولئك الزعماء يتخذون موقفا عدوانيا، ويهددون الأمم المتحدة، ويروجون الشائعات بأنها تعتزم «غزو البلد» ورأى القادة العسكريون في عملية الأمم المتحدة في الصومال خطرا يهدد مراكزهم وامتيازاتهم على حساب الشعب الصومالي.

وأثنى الساسة والمسئولون الأمريكيون الذين زاروا مقديشيو على العمل العظيم الذي يقوم به سحنون ممثل الأمين العام الخاص في الصومال. لكن ما أقلق بطرس غالي أن سحنون سعى إلى «التفاهم» مع قادة المليشيات، مثل عيديد ومهدي. وإقامة «علاقات حارة» معهم. ورغم أن ذلك قد أتاح الفرصة لتسليم الأغذية والمساعدات، لكنه ساعد على استمرار المؤسسة الإجرامية التي سيطرت على البلد، وابتزاز الأمم المتحدة.. وفي منتصف ١٩٩٢، قرر سحنون عقد اجتماع باسم الأمم المتحدة لمناقشة قضية الصومال، وهذا أمر، كما يقول غالي لا بأس به، لكنه كان يريد عقده في جزيرة سيشل. وكان ذلك غير ضروري وباهظ التكاليف. وعندما سألته عن السبب في أنه يعقد الاجتماع بدون موافقتي، قدم لي استقالته.[٢]

وفي تقريره الذي قدمه لغالي في ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ يقول إنه أقام علاقات تعاونية على أساس فردي مع بعض الفرقاء الصوماليين. وأن هذا يتطلب السيارات التي تسمى «تكنيكال» من أجل توفير الأمن، وأفضت هذه المفاوضات إلى «مطالب متصاعدة» من جانب الفصائل المسلحة التي هددت باستعمال القوة لتلبية مطالبها. ومن أجل السماح للقوافل بأن تصل إلى الأهالي الذين يعانون الجوع، راحت عملية الأمم المتحدة التي نظمها سحنون ضحية لعملية ابتزاز صومالية.

وفي أكتوبر ١٩٩٢، حل عصمت كتاني العراقي الجنسية محل سحنون، وكتاني ينتمي إلى أسرة كبيرة من أسر زعماء كردستان ونظرا لأنه تولى في السابق رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد كان على معرفة وثيقة بعمله نتيجة لخبرته فيها لمدة عشرين سنة. وعندما وصل كتاني إلى مقديشيو، كتب يقول إن ما درج عليه سحنون من دفع نقود من أجل الحماية أوجد وضعا متوترا للغاية. فقد طلب عيديد – الذي كان يريد أن يقبض المزيد – أن تخرج قوات الأمم المتحدة من المطار. ورفض كتاني سحب القوات، وفي اليوم التالي تعرضت السرية الباكستانية التابعة للأمم المتحدة لإطلاق النار عليها بغزارة. وفي نفس الوقت، هددت مجموعة مهدي بإطلاق القنابل على أي سفينة تحاول أن ترسو في مقديشيو، بدعوى أن شحنات الأغذية تحول إلى مجموعة عيديد. وفي غضون ذلك، كان العاملون في مجال الإغاثة، من «اليونيسيف» وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة وهيئات المعونة الخاصة، في جنوب غرب الصومال، قد حوصروا في مدينة بارديرا بالقتال الدائر بين الجماعات، ونهبت مخزونات الأغذية.

بوش يجرب حظه في الشئون الإفريقية

في رسالة بتاريخ ٢٤ نوفمبر أبلغ بطرس غالي مجلس الأمن بأن الفوضى والقتال العشوائي الدائر هناك لا يمكن معالجته بعملية للأمم المتحدة تعتمد على المبادئ المقبولة لحفظ السلام، وأنه لا بديل عن عملية تتم بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، أي بعبارة أخرى، باستخدام القوة. وقال: «إذا استخدمت القوة، يفضل أن تكون تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها. فإذا لم يكن ذلك ممكنا، فالبديل هو عملية تقوم بها الدول الأعضاء وتتم بإذن من مجلس الأمن».

وعلى هذا قرر مجلس الأمن «قرار رقم ٧٩٤ في ٣ ديسمبر١٩٩٢» أن يتدخل عسكريا في الصومال وأن «جميع الوسائل الضرورية» ستستخدم لإيجاد بيئة آمنة لتوصيل المعونة الإنسانية بغير عائق، وأن قوة العمل الموحدة ستكون على رأسها قوات أمريكية، وأدى دخول القوات الأمريكية في الصومال إلى ذهول الفرق المتحاربة وأطاش صوابها. وسارع كل من عيديد ومهدي إلى «الترحيب» بهذه المبادرة. وفي يوم ٤ ديسمبر ١٩٩٢، كتب الرئيس بوش إلى الأمين العام بطرس غالي يبلغه بأن البعثة الأمريكية ستوجد أوضاعا آمنة تسمح بإطعام الأهالي الصوماليين الذين يعانون من الجوع، وتسمح بإحالة مهمة الأمن هذه إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبمجرد إتمام ذلك «ستخرج القوة المتحالفة من الصومال، وتنقل مهمة الأمن إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام التابعة لكم».

هل يتم نزع سلاح العصابات؟

بينما كانت الولايات المتحدة تتأهب لإرسال القوات، قام الدكتور بطرس غالي بإبلاغ مجلس الأمن أن «الشرط الأول هو أن تقوم قوة العمل الموحدة باتخاذ إجراء فعال لضمان تحييد الأسلحة الثقيلة للفرق المتنازعة، ووضعها تحت السيطرة الدولية، وأن يتم نزع سلاح الفصائل والقوات غير النظامية قبل انسحاب قوة العمل الموحدة التي أرسلت في ٨ ديسمبر ١٩٩٢، وأشار إلى النقاط نفسها في رسالة إلى الرئيس بوش، وأضاف إلى ذلك قوله إنه: «بدون تلك الإجراءات، لا أعتقد أنه سيكون في الوسع إيجاد البيئة الآمنة التي دعا إليها قرار مجلس الأمن، أو تهيئة الظروف التي يمكن فيها مواصلة الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة حاليا لتعزيز المصالحة الوطنية، وتحويل مهمة حماية الأنشطة الإنسانية بصورة آمنة إلى عملية تقليدية تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام».

«ولكن البنتاجون أعلن على الفور أنه لا يعتزم نزع أسلحة الفصائل المتحاربة، ولم يصدر عن البيت الأبيض – حيث كان بوش في الأيام الأخيرة لولايته – ما يعارض هذا الإحجام من جانب العسكريين. وفي ٩ ديسمبر ١٩٩٢، نزل مشاة البحرية الأمريكية على الشاطئ في مقديشيو بينما وقف الأهالي يتفرجون على المشهد في تكاسل وبلا اهتمام، وبعد ذلك استولى مشاة البحرية على المطار دون أن يواجهوا أي مقاومة».

«ورفضت القوات الأمريكية أن تنزع أسلحة المليشيات الصومالية. وحتى عندما كانوا يكتشفون مخبأ كبيرًا للأسلحة، كانت الأوامر لدى القادة الأمريكيين لقوة العمل تقضي بعدم الاستيلاء عليها».

«ومع ذلك، فإن مجرد وجود قوة العمل الموحدة دفع رؤساء الجماعات الصومالية المتحاربة إلى التزام الحذر. وعلى امتداد خمسة أشهر، فتحت القوة الموحدة الطريق إلى المزيد والمزيد من المناطق النائية من البلاد. وكان تسليم الأغذية والأدوية يجري تحت الحماية، وتوسعت المنظمات غير الحكومية في عمليات الإغاثة. وكانت النتيجة انخفاضًا ملحوظًا في سوء التغذية وفي عدد الوفيات الناتجة عن الجوع».[٣]

العودة إلى الأمم المتحدة

يقرر الدكتور بطرس غالي أن المتاعب في البوسنة والصومال سارت جنبا إلى جنب في ١٩٩٣، فبعد أن دخلت الولايات المتحدة إلى الصومال كانت متلهفة على الخروج منه، «وفي ٣ مارس ١٩٩٣ قدمت إلى مجلس الأمن توصياتي بالانتقال من القوة الموحدة بقيادة الولايات المتحدة إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال، التي أصبحت تعرف وقتها باسم «بعثة الأمم المتحدة الثانية للصومال» ورغم أن الموقف الأمني بدأ يتحسن، فقد استمرت بعض أحداث العنف. ولذا خلصت إلى أن هذه العملية الثانية للأمم المتحدة، يجب أن تكون لها قوة الإلزام حتى تتمكن من إقامة بيئة آمنة في كل أنحاء الصومال».

وفي ٢٦ مارس وافق المجلس، وأصدر القرار رقم ٨١٤ على أنه يجوز لقوة الأمم المتحدة، بدلا من مواصلة مهمة حفظ السلام التي قامت بها العملية السابقة، القيام بعمليات لفرض السلام، إذا اقتضى الأمر، بموجب السلطة المخولة لها من مجلس الأمن وكان هذا نهجا جديدا.

ولكن عندما اقترب موعد التسليم والتسلم، لم تحصل الأمم المتحدة على القدرة اللازمة للتنفيذ. وفي ٣ مايو ١٩٩٣، كتب بطرس غالي إلى السفيرة الأمريكية يقول لها: «إن مجلس الأمن رأى أن ينفذ الانتقال تدريجيا، منطقة بعد منطقة، عندما يتوافر القدر الكافي من الجنود، والقادة والسيطرة للأمم المتحدة في منطقة معينة».

لكن الذي حدث أن الجانب الأكبر من الفصائل الأمريكية قد تم سحبها بمعداتها قبل التمكن من استبدالها بفصائل من الدول الأخرى. ولم يجد بطرس غالي أمامه بديلًا عن قبول نقل القيادة من القوة الموحدة إلى البعثة في ٤ مايو ١٩٩٣.(٤)

وبعد انتهاء العمليات التي كانت الولايات المتحدة تتولى قيادتها في ٤ مايو ١٩٩٣، حلت محلها عملية غريبة ومفتتة... فقد بقي ما يقرب من ٤٠٠٠ جندي أمريكي للقيام بأعمال الإمداد والتموين والدعم، وهم يلبسون بيريهات زرقاء وعلامات زرقاء على أذرعهم تبين أنهم يعملون تحت قيادة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أدخلت الولايات المتحدة ثلاث وحدات عسكرية أمريكية أخرى مستقلة عن سلطة الأمم المتحدة. كانت هناك قوة أمريكية للمواجهة السريعة تتألف من كتيبة خفيفة مدعومة بطائرات الهيلكوبتر، تحت قيادة كولونيل أمريكي. كذلك وضعت الولايات المتحدة لمدة قصيرة مجموعة من مشاة البحرية القادرين على العمل في البر والبحر على سفن قبالة الشاطئ، يعملون تحت قيادة أمريكية.

وعلاوة على ذلك، طلب جون هاو من الولايات المتحدة أن توفر له قوة خاصة من رجال الصاعقة. ولم يتلق ردا إلا بعد مرور ثلاثة أشهر، في أواخر أغسطس ١٩٩٣، عندما أرسلت الولايات المتحدة قوة «دلتا» تتألف من قناصة وقوات صاعقة خاصة من الجيش الأمريكي. وتمركزت في مطار مقديشيو، وكانت مستقلة تماما عن العمليات الأخرى.

يقول الدكتور بطرس غالي: وكان من شأن هذه العمليات المعقدة أن تؤدي إلى متاعب. وكانت المفاوضات من أجل المصالحة الوطنية في الصومال جارية في أديس أبابا، إثيوبيا، بحضور خمسة عشر فصيلا من الفصائل الصومالية الرئيسية وشيوخ العشائر. ولكن الاتفاق الذي أبرم في ٢٧ مارس ١٩٩٣، والذي وضع برنامجا دقيقا من أجل السير نحو السلام. وكان من أهم بنوده أن تقوم الطوائف المختلفة أولا بإنشاء أجهزة الحكم المحلي، وأن تشكل مجلسا وطنيا انتقاليا، وأن يلتزم زعماء القبائل الخمسة عشر بنزع السلاح بصورة كاملة، وفي وقت واحد، غير أن هذا الالتزام لم يلبث أن انتُهك.

هجوم مفاجئ من جانب عيديد

بينما كانت قوات الأمم المتحدة تفتش عن مخازن الأسلحة في مقديشيو وحولها في ٥ يونيو، قام رجال مسلحون يستخدمون نسوة كستار لتغطيتهم بمهاجمة جنود باكستانيين يتبعون الأمم المتحدة وهم عائدون إلى قاعدتهم. كذلك هوجمت وحدة باكستانية تقوم بحراسة مخزن لتوزيع الأغذية في جنوب مقديشيو. وقد قتل ٢٦ باكستانيا ممن يعملون في حفظ السلام وجرح ستة وخمسون. وكشف تحقيق داخلي قامت به الأمم المتحدة أن الجنرال فارح عيديد هو المسئول.

وخوفا من أن تصبح هذه سابقة خطيرة تشجع الفصائل الأخرى على مهاجمة قوات الأمم المتحدة استصدر الدكتور بطرس غالي من مجلس الأمن وبتأثير اقتراع أمريكي، القرار رقم ٨٣٧ الذي أذن له بوصفه الأمين العام باتخاذ «كافة الاحتياطات اللازمة ضد جميع المسئولين عن الهجمات المسلحة»، بما في ذلك اعتقالهم واحتجازهم للمحاكمة والعقاب. وعلى ذلك بدأت قوات الأمم المتحدة في ١٢ يونيو ١٩٩٣ حملة نظامية لإعادة الأمن والنظام إلى جنوب مقديشيو، معقل عيديد، واستمر الهجوم عدة أيام، مصحوبا بقصف جوي وهجوم بري على مواقع الأسلحة، وكذلك على مرافق إذاعة «راديو مقديشيو»، وفي ١٧ يونيو ١٩٩٣ دعا الجنرال هاو علنًا إلى اعتقال الجنرال عيديد واحتجازه بمقتضى القرار ٨٣٧، واستمر تطبيق الخطط اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن.

ولجأ فريق عيديد إلى تكتيكات حرب العصابات في المدن، كما قام بتعبئة حشود من المدنيين. واختلط المسلحون بالنساء والأطفال، بحيث يتعذر على قوات الأمم المتحدة وقوة التدخل السريع الدفاع عن نفسها، بدون تعريض حياة المدنيين للخطر.

وفي ١٢ يوليو، قصفت قوة التدخل السريع، بناء على طلب قوات الأمم المتحدة في الصومال، مجمعا في جنوب مقديشيو، كان يعتقد أنه المقر الرئيسي الذي يوجه منه عيديد هجماته على الأفراد الأمريكيين. واندفعت قوات التدخل السريع إلى المنطقة، وصادرت الأسلحة وأدوات الاتصال وقبضت على عدد من الأفراد وسجنتهم. وبعد انسحاب القوة، اندفع الصحفيون العاملون في الصحافة الدولية إلى الموقع. وقام حشد كبير من الصوماليين، بعضهم مسلحون، بمهاجمة الصحفيين وقتلوا أربعة منهم.

يقول دكتور بطرس غالي: وثار نقاش: هل ينبغي أن نستمر في ملاحقة عيديد، أم ينبغي أن نحاول الوصول إلى صفقة سياسية معه؟ ولم يكن لدي خيار، لأن قرار مجلس الأمن يتضمن تكليفا باعتقال عيديد ومحاكمته. وذلك بالإضافة إلى أنني وافقت على القرار. وكان عيديد قد أمر رجاله بتجويع الشعب الصومالي، واستخدام النساء والأطفال دروعا في القتال. وهو لم يكن يشعر بالندم من جراء قتل أشخاص ذهبوا للقيام بمهمة إنسانية. ووافقت مادلين أولبرايت، وكتبت في ١٠ أغسطس ١٩٩٣ في صفحة بريد القراء في «النيويورك تايمز»، أن «البعض ينتقدون بعثة الأمم المتحدة في الصومال لما يقال من أنها خرجت عن غرضها الإنساني وقامت بعمليات عسكرية ضد القائد العسكري المنشق محمد فارح عيديد.. والقرار الذي يجب أن نتخذه هو: هل نرحل ونترك الصومال يقع مرة أخرى في الهاوية، أو نواصل عملنا ونساعد على انتشال ذلك البلد وشعبه من وضع الدولة الضائعة إلى وضع الدولة الديمقراطية الناشئة؟ إننا يجب أن نواصل مهمتنا من أجل الصومال ومن أجل أنفسنا».

الضغط من أجل حل سياسي

في ذلك الوقت، دخل بطرس غالي في متاعب مع حكومة إيطاليا. فنظرًا لأن إيطاليا كانت هي الحاكم الاستعماري السابق في الصومال، فإنه لا يجوز لها - وفقا لما درجت عليه الأمم المتحدة من ممارسات - أن ترسل قوات للعمل هناك. ولكنه كان في حاجة ملحة إلى قوات لعملية الأمم المتحدة في موزمبيق. وحتى يتمكن من الحصول على الفصيل الإيطالي هناك اضطر إلى قبول قوات إيطالية في الصومال. وكانت تلك غلطة.

كانت القوات الإيطالية المخصصة لقوة الأمم المتحدة بقيادة الجنرال برونو لوي، تجري محادثات من جانبها مع عيديد، وكانت هناك شكوك في أن الإيطاليين يطلعونه على التحركات العسكرية للأمم المتحدة. وفي ٥ يوليو ١٩٩٣، تلقى تقريرا بأن القوات الإيطالية أوقفت أعمالها المضادة في لحظة حاسمة. فبينما كانت طائرات الهيلكوبتر التابعة لقوة التدخل السريع مهيأة للقضاء على ثلاثين من رجال المليشيات، ربضت القوات الإيطالية في مواقعها دون تحرك، وهجرت بعض المواقع الحصينة وسمحت

ببقاء متاريس سد الطريق في المنطقة. وأن معلومات المخابرات تبين أن عيديد يتباهى بانتصاراته؛ نتيجة لتخلي الإيطاليين عن مواقعهم.

لقد أقنع الإيطاليون أنفسهم، باعتبارهم السلطة الاستعمارية السابقة في الصومال، بأنهم يفهمون «الشعب الصومالي» أكثر من غيرهم، ويدعون إلى التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وكان عيديد قد اتصل بكارتر في ذلك الوقت، وكان كارتر قد أصبح صوتا قوي النفوذ في معارضة الخيار العسكري. ولم تكن هناك جدوى من محاولة تسوية أزمة الصومال بالتفاوض مع عيديد لأن زعماء العشائر الآخرين يرفضون محاولة عيديد لحكم الصومال، لأنه ينتمي لإحدى العشائر الفرعية الصغيرة.

يرى الدكتور غالي أن تلك كانت لحظة حاسمة في تاريخ الأمم المتحدة. فلأول مرة منذ الحرب الكورية سنة ١٩٥٠، تم تفويض قوات الأمم المتحدة للقيام بعمليات عسكرية ضد عدو حدده مجلس الأمن. وكان ذلك بمثابة صدمة لمن يرون أن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بحفظ السلام بلا تحيز بمقتضى اتفاق لوقف إطلاق النار. أما أفراد الأمم المتحدة، فكانوا يرون أن هناك حاجة إلى تعديلات جوهرية. وعلى نحو ما ورد في تقرير من الجنرال هاو إلى الأمين العام فإن «الأمن والمخابرات هما الآن كلمتان جديدتان في عمليات الأمم المتحدة» وبالنسبة للقوات الأمريكية المشاركة، كانت المهمة واضحة: وهي منع عيديد من إقامة حكم الرعب في مقديشيو. وفي غضون ذلك كان الضغط السياسي الداخلي على إدارة كلينتون لإنهاء القتال وإطعام الشعب الصومالي، قد فاق الحدود المقبولة.

البحث عن أصدقاء

في ٢٦ أغسطس ١٩٩٣، قامت مادلين أولبرايت بزيارة غالي في مكتبه، وأشارت إلى أن الكونجرس يشكو من أن الولايات المتحدة منغمسة أكثر من اللازم، وأن إدارة كلينتون ترغب في أن الجهد المبذول في الصومال يتم «تدويله»، وطلبت منه أن يعلن أنه بصدد تشكيل «مجموعة من أصدقاء الأمين العام» فأخبرها أن مجموعة من هذا القبيل قد تشكلت برئاسة الرئيس مبارك - ومؤلفة من الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة

الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. فقالت إن هذا لا يكفي. والولايات المتحدة تريد منه أن يعلن فورا أنه بصدد تشكيل مجموعة من الأصدقاء، ولم يجد ثمة جدوى من النقاش فقبل، لكي تستفيد إدارة كلينتون من ذلك لدى الكونجرس.

وعند ذلك، أكدت أولبرايت أهمية أن ترسل مصر قوات تنضم إلى بعثة الأمم المتحدة الثانية في الصومال. فأكد لها غالي أن مصر كانت ترغب في إرسال ستمائة من المشاركين في حفظ السلام، ولكنها لم تتلق تكاليف مساهماتها السابقة في عمليات أخرى للأمم المتحدة. يقول غالي فردت أولبرايت بتهديد لم تحرص على إخفائه، قائلة: «إن الولايات المتحدة تدفع لمصر مليارات من الدولارات مساعدة سنوية، وبصراحة، إن هذا يمكن أن يسبب مشكلة كبيرة لمصر».

واتضح أن السبب الرئيسي لزيارتها هو أن تناقش معه، ما الذي يجب عمله مع عيديد؟! فقال لها غالي: «كان يمكن أن تكون مشاكلنا أقل الآن لو أن القبض على عيديد تم قبل عدة شهور، عندما حاول الأدميرال هاو أن يحصل على مساعدة القوات الخاصة الأمريكية ولكنه لم ينجح في ذلك. والآن وقد أصبح سعينا باعتقاله أمرا معروفا، فإن القبض عليه لن يكون سهلا». وبذلك انتهى الاجتماع.

والتقى غالي بكريستوفر في الأمم المتحدة في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣. وكانت أولبرايت معه، وبدت عليهما السعادة، وأبلغه كريستوفر أن الولايات المتحدة ستدفع ٤٢٠ مليونًا من المبالغ المتأخرة عليها. فرد غالي بأن المهمة الموكولة إلى قوة الأمم المتحدة في يوغوسلافيا تلتهم ميزانية الأمم المتحدة وأن المبلغ الذي ستدفعه الولايات المتحدة لن يغطي تكاليف الأمم المتحدة في شهرين. وجاءت الأنباء من واشنطن بأن كريستوفر مستاء من رد غالي وكان ينتظر أن يعرب له عن الشكر والامتنان للولايات المتحدة. واعتبرت أولبرايت مقالة غالي عن المشاكل بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة انتقادا لأدائها باعتبارها ممثلة أمريكا لدى المنظمة.

وعلق غالي على ذلك بأن هذه الحساسية شائعة بين الدبلوماسيين غير المحنكين، الذين يتصورون أن المتوقع منهم أن يحلوا كافة المشاكل المتصلة بالعلاقات الموكولة إليهم. وكان غالي يحرص على إقامة علاقة جيدة مع الولايات المتحدة؛ لكن هذه

الحساسية أفسدت مسعاه. كانت إدارة كلينتون قد بدأت تشعر بمعارضة الرأي العام، وتريد أن تنأى بنفسها عن هذا الوضع المتردي.

وكان تقاعس القوة العاملة بقيادة الولايات المتحدة عن نزع سلاح الفصائل، هو السبب الرئيسي، في أن غالي لم يكن يرغب في نقل المسئولية عن عملية الأمم المتحدة قبل الأوان. وعندما تم نقل المسئولية قبل ستة أشهر، أبدى رغبته في أن تبقى في الصومال قوة مقاتلة أمريكية كبيرة. «وأن أي قيود تفرض الآن على استخدام قوة التدخل، ستضعف بشدة من قدرة قوة الأمم المتحدة على نزع أسلحة الأطراف المتحاربة، وسيتعارض ذلك مع التفاهم الذي توصلنا إليه عند نقل المسئولية... وأن الانسحاب الفعلي لتلك القوة سيؤدي في تقديري إلى سرعة تفكك عملية الأمم المتحدة بكاملها».

لقاء مع كلينتون في الجمعية العامة

يقول دكتور غالي: «حضر الرئيس كلينتون إلى الأمم المتحدة لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٩٣، والتقينا في الغرفة رقم ٢٠٠، وهي غرفة صغيرة بجوار قاعة الجمعية العامة مباشرة. وكان برفقة الرئيس كل من كريستوفر وأولبرايت وليك. وقال كلينتون إنه عندما كان يدرس القانون، ناقشوا مسألة ما إذا كان صياح أحد الأشخاص وهو يقول كاذبا: «حريق!» في مسرح مزدحم، يعد من قبيل حرية الكلام. وقال: «أرجو ألا يصيح أحدكم بكلمة حريق في هذه الغرفة الصغيرة». وقلت: «لا تقلق، لأن مهمة الأمم المتحدة هي أن تطوف في كافة أنحاء العالم لتطفئ الحرائق». وابتسم الجميع لمزحتي العرجاء. وقد شعرت بالدفء حقا والتفاهم المتبادل في تلك الغرفة الضيقة».

ثم يقول غالي: «وأبلغني الرئيس كلينتون أن لديه إيمانا قويا بأن على الولايات المتحدة أن تدفع ما عليها من مستحقات للأمم المتحدة بالكامل، وفي الوقت المحدد. ولكن الكونجرس اعتاد على عدم الدفع، وأن تغيير هذه العادة أصبح صعبا وقال إنه حتى يفعل ذلك «سيكون علي أن أؤكد لهم أني تحدثت معك عن إصلاح الأمم المتحدة»، وأجبت عن ذلك بعرض برنامجي للإصلاح. وقلت إنه بدون موافقة الدول الأعضاء،

لن تحقق جهودي لإنجاز الإصلاح نتيجة تذكر. «وإن الدول تفعل مثل الدكتور جيكل ومستر هايد، تدفعني في اتجاه معين ثم تعارض التدابير التي اتخذها بناء على طلبها» وضحك كلينتون قائلا: «تقصد أنهم يريدون هذا وذاك». وقال إن لديه مشكلة مماثلة مع الكونجرس. وقد سرني هذا اللقاء المختصر وكان لطيفا».

قوة «دلتا» تدخل الصومال [٥]

كان الدكتور بطرس غالي قد أثار في تقرير إلى مجلس الأمن مسألة التحكم والسيطرة في الصومال. وقال إنه كان هناك دائما خطر حدوث إصابات عندما يقرر مجلس الأمن القيام بعمل بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، ولكن يمكن تقليل هذا الخطر إلى أدنى حد إذا كان قائد القوة يتمتع بالتحكم والسيطرة الفعالة على ساحة الأحداث.

علم الدكتور غالي أنه بعد خمسة أيام من تقديم تقريره إلى مجلس الأمن، غادرت قوة «دلتا» الأمريكية المكونة من رجال الصاعقة والقناصة قواعدها في كارولينا الشمالية متجهة إلى الصومال. وفي ليلة ٣ أكتوبر ١٩٩٣، وفي عملية تم تخطيطها والموافقة عليها وشنها بالكامل بدون علم المسئولين في الأمم المتحدة، قامت هذه القوة بالإغارة على مسكن في جنوبي مقديشيو، أبلغتهم مخابراتهم أنه يجتمع فيه المساعدون العسكريون الرئيسيون لمحمد فارح عيديد. واقتحمت القوة ذلك المسكن وقبضت على أربعة وعشرين من الصوماليين، بينما كانت طائرات الهيلكوبتر الأمريكية تطلق صواريخ مضادة للدبابات على المنطقة المحيطة. ولكن عندما بدأت القوات الأمريكية انسحابها إلى قاعدتها، أسقط الصوماليون طائرتين من طائرات الهيلكوبتر. وعندما تحركت قوة «دلتا» لحماية من كانوا بالطائرتين وتم إسقاطهم، أحاط بهم مئات من الرجال والنساء والأطفال الصوماليين. وحالما وقعت القوة الأمريكية في الفخ، صبت نيرانا كثيفة مدمرة على الحشود الصومالية وقتلت عددًا بلغ – وفقا لما ذكرته التحقيقات الصحفية فيما بعد– ألفا من الأفارقة. واستمرت المعركة عدة ساعات. وطلبت الولايات المتحدة من قوات حفظ السلام، المؤلفة أساسا من ماليزيين وباكستانيين، المساعدة على إنقاذ القناصة.

وفي الوقت الذي بدأت فيه ذلك، كان ثمانية عشر جنديا أمريكيا وجندي ماليزي واحد قد قتلوا، وأصيب تسعون جنديا أمريكيا وماليزيا وباكستانيا، وأسر طيار أمريكي واحد. ونقلت شاشات التليفزيون صور هذا الفشل المفجع للغارة في كل أنحاء العالم، وظهر فيها جندي أمريكي وهو يسحل في شوارع مقديشيو وسط تهليل وهتاف مؤيدي محمد فارح عيديد.(٦)

وبعد ذلك بثمانٍ وأربعين ساعة، أرسل الرئيس السابق چيمي كارتر إلى بطرس غالي بالفاكس صورة من خطاب كان قد بعث به لتوه إلى الرئيس كلينتون. كان كارتر يسعى، بناء على طلب عيديد، للتوسط بينه وبين مجلس الأمن. وذكر كارتر أن عيديد كان محاطا بأربعين ألفا من مؤيديه المتحمسين، ومعظمهم من النساء والأطفال. وقال إن عيديد بطلهم، وإنهم على استعداد لتقديم أرواحهم فداء له. وإن قواتها التي يتراوح عددها بين ألفين وثلاثة آلاف هم من قوات حرب العصابات المحنكة. وإن قبائل صومالية أخرى قد أصبحت الآن «مؤيدة لعيديد بقوة»..

وذكر كارتر لكلينتون أنه أثناء تنقلاته في شرقي إفريقيا وجد إجماعا في الرأي «على أن الأدميرال هاو يعتبر كارثة، لأن لديه اعتقادا متطرفا أنه يجب أن يحقق نصرا عسكريا في الصومال» وقال كارتر: إنه حتى بطرس غالي «كان سيقبل أسلوبا أكثر جنوحا للسلم» وختم كارتر رسالته بقوله: إن الأمم المتحدة الآن في عين الصوماليين قوة استعمارية، وإن الولايات المتحدة باتت هي العدو الذي تنصب عليه الكراهية. وقال كارتر إن السبيل للخروج من هذا الموقف هو «محاولة للوصول إلى حل سياسي لا يبدو استسلاما».

الخطأ التراچيدي

في كل مرة تحدث فيها الكارثة، لا بد من البحث عن السبب، أي عن الخطأ التراچيدي الذي أدى إليها. في التراچيديا اليونانية ومآسي شكسبير كان الخطأ التراچيدي يتجسد في داخل البطل، نقطة ضعف كامنة في أعماق الشخصية تؤدي به إلى النهاية الفاجعة أو المأساوية. والبطل التراچيدي في مآسي العالم الآن يتجسد في أعماق الشخصية الأمريكية التي تعتمد على القوة العمياء في إدارة شئون العالم دون مشاركة من أحد. فإصرارها

على تخطي الأمم المتحدة، وتجاوز القرارات الدولية أو تعطيلها تسبب في كوارث لجميع المشاركين في حرب البلقان سواء الصرب أو المسلمين أو الكروات.

فقد رفضت أمريكا خطة ڤانس - أوين، وعطلت تنفيذها لكي تتهرب من إرسال قوات برية للمساعدة في منع الصرب من ارتكاب المجازر والاستيلاء على الأراضي، وظلت على هذا الحال لمدة سنتين ونصف. وفي النهاية وتحت ضغط الإعلام والصحافة التي كانت تسخر من عجز كلينتون في الشئون الخارجية. ولإنقاذ سمعتها من الوحل، وافقت إدارة كلينتون على استخدام الضربات الجوية. وهكذا أخذت الهراوة الأمريكية في تدمير كل شيء، وفي قتل الجميع؛ الظالم والمظلوم على السواء لمجرد إثبات الذات، والنتيجة هي الكارثة التي حدثت..

نفس الأسلوب يتكرر في الصومال: تدخل القوات بقيادة أمريكية بناء على قرار مجلس الأمن في بعثة الأمم المتحدة الأولى للصومال، ويطالبهم بطرس غالي بنزع أسلحة المليشيات حسب قرار مجلس الأمن من أجل إخراج البلاد من حالة التقاتل وتحقيق المصالحة الوطنية فيرفض الأمريكيون نزع الأسلحة. وتستمر عمليات الإغاثة وتبدأ الأمور في التقدم، وفجأة ودون سابق إنذار ترحل القوات الأمريكية دون تنسيق مع قوات الأمم المتحدة المقرر أن تتسلم منها المواقع وتحل محلها. ومن ثم تسوء الأمور من جديد وتشتعل المعارك بين الفرقاء بضراوة ويصبح الجميع ضد الجميع كما يقول بطرس غالي. وعندما تنهار الأمور ويدعوهم الأمين العام للتعاون من أجل إنقاذ الوضع، يفاجأ العالم بتدخل قوة «دلتا» المشئومة دون علم المسئولين في الأمم المتحدة، وتحدث الكارثة في الصومال أيضا وبعدها تقوم إدارة كلينتون بإلقاء اللوم على الأمم المتحدة.

ففي بيان ألقاه الرئيس كلينتون في ١٦ أكتوبر ١٩٩٣، بعد موافقة مجلس الشيوخ على سحب القوات الأمريكية من الصومال، وجه اتهام إلى الأمم المتحدة لأنها أسندت إلى القوات الأمريكية «مهمة ينبغي أن تقوم بها الشرطة»، وهي العثور على المسئولين عن مقتل ستة وعشرين باكستانيا من حفظة السلام في شهر يونيو.

وتحت عنوان «انطفأ بريق الأمم المتحدة» نشرت جريدة «النيويورك تايمز» في صفحتها الأولى مقالا ورد فيه أنه «بعد أن دعم الرئيس كلينتون الأمم المتحدة باعتبارها

صانعة السلام في العالم في المستقبل، وقع خلاف حاد بينه وبينها بشأن الصومال مما كشف عن عدم ارتياح بطرس بطرس غالي، وأدى إلى صعوبة مشاركة الولايات المتحدة في عمليات حفظ السلام في المناطق الأخرى. لكن المقال استمر قائلا: «إنه لا يسع الولايات المتحدة أن تلقي باللائمة على الأمم المتحدة عن الهجوم الذي وقع في يوم الأحد الماضي لأن القوة التي أدت إلى ذلك تمت بناء على أوامر أمريكية خالصة، وعلى يد قوة أمريكية لم يكن للأمم المتحدة أي صلة بها».

ويرى غالي أنه على الرغم من الخسائر التي تحملها القناصة الأمريكيون، فقد وجهت غارة ٣ أكتوبر١٩٩٣، في الواقع ضربة شبه قاضية لمركز عيديد. ولكن كان يبدو أن الأمر الوحيد الذي يهم هو الثمن النفسي الذي دفعته الولايات المتحدة. فقد تصاعدت مشاعر الجمهور والرأي داخل الكونجرس بقوة ضد الوجود الأمريكي في الصومال.. وكانت نشرات الأخبار التليفزيونية، تنقل المرة بعد الأخرى، مشاهد محزنة لقائد طائرة الهليكوبتر الأمريكية الأسير، ومنظر القناص الأمريكي القتيل مسحولا في شوارع مقديشيو.

وكتبت مجلة «الإيكونوميست» مقالا تسخر فيه من الموقف الأمريكي فقالت: «الآن وقد فشلت مطاردة «عيديد» التي قتل فيها عدد من الأمريكيين أكبر من اللازم، لا بد من تحميل جهة ما التبعة، ولذا لا بد أن تشير الأصابع إلى الأمم المتحدة عموما، وإلى السيد بطرس غالي والأدميرال هاو بصفة خاصة. وقد بدأ أعضاء الكونجرس، وكُتاب الأعمدة في الصحف من أعلى المستويات، حتى بالمقاييس الأمريكية، في إعادة كتابة التاريخ، بعد أن اكتشفوا أن أمريكا قد أبعدت عن غرضها الإنساني الخالص في الصومال بسبب وسواس الانتقام الذي يتملك الأمم المتحدة ضد الجنرال عيديد.

وأعلن السيناتور ميتش ماكونيل من كنتاكي أن «العمل متعدد الأطراف قد مات، اغتيل في حواري مقديشيو» «مجلة كريستيان ساينس مونيتور ١٧أكتوبر١٩٩٣». وبشكل أكثر تحديدا، ذكرت مجلة «نيشن» التايلاندية أن «كلينتون الذي لم يوجه حتى الشكر لجنود ماليزيا الذين أنقذوا من بقوا على قيد الحياة من القناصة، جعل من الأمم المتحدة في الواقع كبش فداء».

الصدام مع إدارة كلينتون، يقول:

«وبعد وقت قليل من حادثة «هرلان كاونتي» كنت في إفريقيا في طريقي إلى الصومال، في رحلة تم الإعداد لها قبل كارثة ٣ أكتوبر في جنوبي مقديشيو. وقبل أسبوعين اثنين فقط، كان كريستوفر قد أبدى ترحيبه بها اعتزمته من التوجه إلى الصومال. ولكني تلقيت منه رسالة فظة تذكر أن وجودي في الصومال لن يؤدي إلا «إلى زيادة الوضع تفاقها». كانت الولايات المتحدة تريد أن تخلص نفسها من الصومال بإجراء منفرد، وأن تنتهي أيضا من مشاركة المجتمع الدولي في أموره. وحثتني مادلين أولبرايت على إلغاء ما اعتزمته من المرور بمقديشيو «حتى لا أنسف هذه العملية الهشة» وكانت العملية الهشة الوحيدة هي الجهد الذي تبذله الولايات المتحدة لاسترضاء عيديد. وفي واشنطن، قال المسئولون الأمريكيون لرجال الصحافة إن وجودي في الصومال سوف «يشعل القلاقل».

وكان على وشك أن يقبل نصيحة زملائه في الأمم المتحدة على عدم الذهاب.. إلا أن البيت الأبيض كشف للصحافة أن الولايات المتحدة طلبت من غالي عدم الذهاب إلى الصومال. ووضعه ذلك في موقف مستحيل. فمقتضى ميثاق الأمم المتحدة لا يقبل الأمين العام تعليمات من أي دولة من الدول الأعضاء. وقد تستطيع الولايات المتحدة أن تتجاهل هذا المبدأ، ولكن غالي لا يستطيع.. وأصبح عليه أن يذهب إلى الصومال.

وقبل سفره تحدث غالي مع مجموعة من رؤساء الدول كانوا في نيويورك بمناسبة افتتاح أعمال الجمعية العامة، وقال: «إن الذين كانوا مسئولين عن الانهيار الذي حدث في الصومال يريدون الآن أن يحولوا دون إنقاذه، ويريدون تدمير كل ما تحقق حتى الآن. ويجب ألا ينجحوا في ذلك». وأضاف أن الولايات المتحدة ستخرج من الصومال. ولكن يجب مع ذلك «ألا تترك الصومال وحيدا».

وفي القاهرة التقى في قصر الرئاسة بـ«مجموعة الأصدقاء الإقليميين للصومال» تحت رئاسة الرئيس مبارك الذي قال: «بمجرد خروج الولايات المتحدة من الصومال، سوف تتبعها كل الدول» وفي ١٣ أكتوبر توقف في چيبوتي لمقابلة الرئيس حسن جوليد أبتيدون رئيس جمهورية چيبوتي الذي قال له: «لتأخذ الأمور بجدية، ومن واجبك أن تذهب إلى

الصومال. فأنت رئيس الأمم المتحدة، وإذا لم تظهر بين قوات المنظمة لن يأخذك أحد مأخذ الجد.. إن عيديد فقاعة فارغة، بالونة نفختها الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وهو لا يمثل شيئا على الإطلاق في الصومال».

ووصل غالي إلى الصومال، واستقبله الجنرال جوناثان هاو في مطار بيدوا داخل الصومال، وكان كعادته هادئا عزوفا عن الأضواء، مهذبا لأقصى حد، وله عزيمة من الصلب على الرغم من القلاقل الأخيرة. ومررنا بسيارتنا عبر قلب المدينة الذي كان هادئا وساكنا. وتعرف الأهالي على هاو ولوحوا له مبتسمين. وفي مناقشة صريحة في المقر الرئيسي لقوات الأمم المتحدة، اتضح لغالي أن مصدر القلق هو أن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بإخراج قواتها، قد دفع الدول الأخرى التي أسهمت بقوات إلى استخلاص أن الصومال ليس جديرا بالجهد المبذول. بل والأسوأ من ذلك، أن الصوماليين اعتقدوا أن الولايات المتحدة أصبحت تؤيد عيديد.

وفي بيدوا التقى غالي بزعماء الصومال المحليين، وأكد لهم أنه جاء لتأكيد تضامنه مع أصحاب الخوذات الزرقاء التابعين للأمم المتحدة. إن بيدوا بعد أن تحولت إلى مدينة للموت بسبب القتال والمجاعة عادت إلى الحياة بفضل المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة. وتحدث الزعماء الآخرون وأطالوا في الحديث، والتقوا على هتاف واحد أطلقه غالي ورددوه بحماس: «لتعش بيدوا الجديدة».

كذلك قام الدكتور غالي بزيارة لمدرسة يديرها فريق أناندا مارجو للإغاثة، وهي منظمة هندية غير حكومية. ثم توجه إلى دار كاثوليكية للأيتام، حيث كانت امرأتان إيرلنديتان ترعيان أربعمائة طفل. وبعد تفقد مركز للشرطة يعمل فيه ضباط محليون قامت الأمم المتحدة بتدريبهم، سافر ومعه الأدميرال هاو إلى مقديشيو. وحول مائدة في غرفة بالمطار، تحدث القادة العسكريون من شتى الدول التي أسهمت بالقوات العسكرية عن الموقف الصعب، والذي كان آخذًا في التحسن.

وعند عودته ليستقل الطائرة إلى نيروبي، أحاط به جمع من الجنود المصريين لتحيته وتقبيله. وفيها استخدم البث التليفزيوني الذي صور هذا التدافع بالمناكب للترحيب بالدكتور بطرس غالي على أنه قابل مجموعات معارضة غاضبة في مقديشيو. ورغم نفيه

لهذا الكلام إلا أن الصحافة الأمريكية استمرت في القول بأن زيارة غالي للصومال أثارت تحركات واسعة ومظاهرات خطيرة. وهكذا يكون نصيب من يختلف مع الأمريكان، أيا كانت الأسباب. فغالي يكرس نفسه لقضايا السلام والأمن والاستقرار التي قامت من أجلها الأمم المتحدة، ويسافر إلى أماكن الأحداث الدامية بكل شجاعة ورباطة جأش وبدلا من التعاون معه لتحقيق الأهداف السامية لمهمته يقومون بالمحاولة تلو المحاولة لتشويه صورته ونشر أكاذيبهم.

لقد كانت هذه الزيارة للصومال ضربة معلم أثبتت كذب كل ما يشيعونه من أجل تمرير صفقتهم مع عيديد على حساب القيم والمبادئ. ولكنهم لم يتوقفوا عند هذا الحد. بل راحوا يسربون إشاعات تقول إن غالي كان يملك مزرعة في الصومال وتمت مصادرتها، ومن أجل هذا فإنه يسعى للانتقام من عيديد شخصيا. وفي آخر أكتوبر حاولت مادلين أولبرايت أن تثنيه عن التوجه إلى واشنطن لإلقاء كلمة في «رابطة الأمم المتحدة» في أمريكا أو قبول دعوة «الواشنطن بوست» للالتقاء بهيئة تحريرها، وأصرت على أن مجرد وجود الدكتور غالي في واشنطن سيثير المشاعر المعادية للأمم المتحدة في الصحافة والكونجرس. ولم يهتم بمطالبها، لأنه كان دائما يلقى الاحترام منهما.

وأثناء وجوده في قطار «أمتراك» في طريقه إلى واشنطن، قدم له أحد مساعدي أولبرايت مجموعة مختارة من الرسوم الكاريكاتورية السياسية الحديثة المنشورة في «الواشنطن بوست». كان أحدها يصوره وهو يلوح مهددا بكرباج، ويصيح صيحة القناص ليحرض الكلاب عندما يرى الثعلب: «تالي هو!»، وهو راكب على خوذة جندي أمريكي. وكتبت تحت الرسم عبارة «النزاعات كثيرة، والوقت قليل» أما بقية الرسوم فقد كانت تسخر من عجز كلينتون وتردده في الشئون الخارجية.

وفي لقائه بهيئة تحرير «الواشنطن بوست» أعرب الدكتور غالي مجددا عن اعتقاده بأنه لن ينجح أي حل بالنسبة للصومال، ما دامت الفصائل مسلحة من أخمص قدميها وحتى قمة رأسها. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ليست مستعدة لنزع سلاحها.[٧]

وبعد أسبوع عاد إلى واشنطن ليحضر ندوة عن النزاعات العرقية، بناء على دعوة جامعة الدفاع الوطني. وفي هذه المرة لم تعرف أولبرايت أو كريستوفر بوجوده. ومع

ذلك تردد اسمه كثيرا في الأنباء. وكانت الصحف المحافظة تطلق عليه وصف «الأمين الجنرال» ونشرت مجلة «أمريكان سبكتاتور» مقالة «نوفمبر ١٩٩٣» قالت فيها: «إنه ما دام بيل كلينتون لا يبدو راغبا في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، فإن بطرس غالي يجد من السهل عليه أن يفعل ذلك».

اجتماع مضلل

في عصر يوم ٨ نوفمبر ١٩٩٣، توجه الدكتور بطرس غالي إلى وزارة الخارجية الأمريكية للقاء مع كريستوفر وأولبرايت. واكتشف غالي أن درجة الصدق فيما يذيعانه من معلومات لم تكن كافية. وأدى ذلك إلى تبادل عبارات خشنة ولاذعة حول القضايا المطروحة الواحدة تلو الأخرى.

فقد تلقى غالي من زميله في الأمم المتحدة، چيمس چوناه بلاغا يفيد بأن القوات الأمريكية في مقديشيو تحتجز سجناء أسرتهم في الغارات التي قامت بها على الفصائل الصومالية في الصيف الماضي، وأنها لا تسمح للأمم المتحدة بالاتصال بهؤلاء المحتجزين، وأبلغ غالي كريستوفر اعتراضه الشديد على ذلك بعبارات قوية.

فقال بيتر تارنو مساعد كريستوفر مندهشا: «ولكن السجناء محتجزون لدى الأمم المتحدة». وشعر غالي بالحرج لكنه تأكد فيما بعد أن چوناه كان على حق، وأن مساعد كريستوفر يردد معلومات مضللة.

وبعد ذلك، أثارت مادلين أولبرايت مسألة تشكيل لجنة للتحقيق، يتعين تكوينها بقرار من مجلس الأمن، للبحث فيما إذا كان عيديد قد أمر بالفعل بالكمين الذي نصب في مقديشيو يوم ٥ يونيو للجنود الباكستانيين من ذوي الخوذات الزرقاء. وتساءل غالي: «أي لجنة تحقيق؟ وأي قرار؟». واحمر وجه أولبرايت خجلا: «لقد حدثتك عن ذلك». أجاب غالي: «إذن حدثيني مرة أخرى، لأني لم أسمع منك شيئا عن هذا الموضوع». وعند ذلك بدا أن كريستوفر ناقم على أولبرايت، وقال: «لقد خطرت لنا هذه الفكرة الآن للتو».

يقول الدكتور غالي: «وحرصا منا على تغيير الموضوع، حولنا دفة الحديث إلى هايتي. وذكرت أن المسئول الرئيسي في الأمم المتحدة المعني بهاييتي، وهو ألفارو دي سونو، أبلغني أن أطرافا مختلفة من الحكومة الأمريكية تعطي رسائل متضاربة للهاييتيين». وفقد كريستوفر سيطرته على نفسه، وسأل غالي غاضبا: «هل تقول لي إن هناك أشخاصا في هذه الإدارة لا ينفذون سياسة الرئيس الموحدة بشأن هايتي؟». ورد أحد مساعدي غالي قائلا: «ولكن الهاييتيين يتلقون رسائل من قنوات خلفية». وشعر كريستوفر بالحرج إذ بدا أنه ليس على بينة من تصرفات حكومته. وقد أكد الدكتور غالي أن ما أبلغه به ألفارو دي سونو كان صحيحا. فهناك أطراف مختلفة من الحكومة الأمريكية كانت تتبنى آراء متباينة بشأن چان أرستيد رئيس هايتي. ولكل من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية، موقفها الخاص، وأنها تتبع سياسة خاصة بها في هايتي.

ونظرا لأن الولايات المتحدة كانت قد أعلنت أنها ستسحب قواتها من الصومال في ٣١ مارس ١٩٩٤، فقد قررت كثير من الدول الأوربية أن تسحب فِرقها العسكرية. وكان مجلس الأمن، الذي تعتبر الولايات المتحدة أبرز أعضائه، قد طلب من غالي أن يضع خطة بشأن ما ينبغي عمله. وتساءل بطرس غالي: «كيف أستطيع أن أضع خطة إذا كنتم تخرجون ببساطة من الصومال؟». وقال كريستوفر: «إنك لا تدرك القضايا السياسية المرتبطة بذلك». ثم اتهم غالي بأنه لا يبدو متعاونا. ورد غالي بأن هاو موجود هناك في مسرح الأحداث في الصومال: «لا بد أن هاو أفضل منا معرفة بما يتطلبه الموقف».

وغمغم كريستوفر قائلا: «لدينا مشاكلنا الخاصة مع هاو. ونحن قلقون بسبب بطء التقدم نحو الحل السياسي. إن هاو عقبة في سبيل التقدم». واعترض بطرس غالي على ذلك بشدة قائلا: «لقد أصررتم أنتم الأمريكيين على أن أُعين الأدميرال هاو. ولذا عينته. ثم طلبتم أن يقدم تقريره مباشرة إلى توني ليك في مجلس الأمن القومي الأمريكي، الذي يبلغه بعد ذلك تعليماته من واشنطن. وبعد ذلك حدثت أخطاء. ثم توجهون إليه اللوم. ثم تلومونني لأنني أعتمد عليه. إني لا أستطيع أن أعمل بهذه الطريقة».

واستمر النقاش طويلا، وكرر كريستوفر قوله: إن الولايات المتحدة قلقة بسبب بطء التقدم نحو حل سياسي، والذي يعني به استرضاء عيديد. وألح عليه غالي أن

يوضح نوايا الولايات المتحدة تجاه الصومال. وفي النهاية أعرب كريستوفر وأولبرايت عن عدم رضائهما عن قبوله دعوة للقاء مع أعضاء الكونجرس في اليوم التالي. لأنهم «سيحاولون الوقيعة بينك وبيننا» وطمأنهم بطرس غالي قائلا: «ستكون رسالتي الوحيدة للكونجرس هي: أرجو ألا تصيبوا الأمم المتحدة بأضرار شديدة».

كان من الطبيعي بعد هذه الدعايات الكاذبة والمحاولات الخبيثة لإخضاعه لمطالبهم أن يفقد الدكتور بطرس غالي طاقته على الصبر ويقول: «كنت قد بدأت أدرك أنه ليس لدي هامش للتسامح في الخطأ بيني وبين كريستوفر أو أولبرايت. فقد أدركت من خلال خبرتي الدبلوماسية أن العلاقات الشخصية لها دور حاسم. ولكني لم أتمكن من إقامة علاقة صداقة مع كريستوفر ودعمها بسبب جدوله المثقل للغاية وشخصيته المنطوية، ولأن أولبرايت كانت حريصة على أن تكون الوسيط بيننا في التعامل. أما بالنسبة لأولبرايت، فقد كان ما يبدو في الظاهر صداقة حارة بيننا، سرعان ما تتحول إلى غضب عندما تظهر المشاكل على السطح. وبدا أن كريستوفر ينظر إلى مشاكل من نوع كيفية التعامل مع عيديد، على أنها إهانة لكرامته، وكانت أولبرايت تعتبرها هجوما مستترا للنيل من كفاءتها. وبات أن كليهما غير واثق من الدور الذي يقوم به. ولم أستطع إلا أن أقارن بين هذا اللقاء في وزارة الخارجية وبين لقائي السابق مع قادة البنتاجون لمناقشة الموضوع نفسه، وهو الصومال. فقد كان الجو مختلفا اختلافا تاما، حيث كان اللقاء الأول وديا وناضجا. كنت أنا ووزير الدفاع «ليس آسين» ومساعده فرانك وزنر نستطيع الاختلاف بدون أن نرى في ذلك تحديا شخصيا. وقد استفدت من حديثنا، واعتبرته دليلا على أن في استطاعتي أن أعمل بتعاون مع الإدارة الأمريكية». [٨]

لقد أنهت الولايات المتحدة جهود الأمم المتحدة لإعادة الصومال إلى حالته الطبيعية كدولة. ولم يكن هناك ما يمكن عمله سوى محاولة مساعدة الولايات المتحدة على الخروج من الصومال بأقل ما يمكن من الأضرار الدائمة. ولم يكن ذلك سهلا. وأبلغتني مادلين أولبرايت أن الولايات المتحدة تريد أن يرأس لجنة التحقيق جيمي كارتر ورئيسا إثيوبيا وإريتريا. وقلت لها: «إنه سيكون خطأ فادحا أن نطلب من أشخاص مسيحيين، من بينهم أشخاص من بلدين مجاورين للصومال، أن يصدروا أحكامهم على أعمال قتل قام بها مسلمون ضد مسلمين في بلد تحدق به الأصولية الإسلامية». وقلت لأولبرايت: «أليست

لديكم إدارة مخابرات تقدم لكم المشورة؟». وطوحت أولبرايت برأسها إلى الخلف، ودارت عيناها في محجريها، واكتسى وجهها بالاشمئزاز وخبطت فخذها بيدها بصوت مسموع، كل ذلك في تعبير واحد متواصل عن ضيق صدرها بي.[٩]

ويضيف غالي: «لكن اعتراضي أحدث تأثيره، ولم ألبث أن تلقيت من وزارة الخارجية قائمة بأسماء يمكن الاختيار منها، وبدأت التشاور مع مجلس الأمن لضمان ألا تكون لجنة التحقيق من إملاء الولايات المتحدة. وفي ١٦ نوفمبر ١٩٩٣، اعتمد مجلس الأمن القرار ٨٨٥ الذي أذن لي بتعيين اللجنة».

وبعد يومين اتخذ المجلس القرار ٨٨٦ الذي جدد فيه تفويض بعثة الأمم الثانية إلى الصومال حتى آخر مايو ١٩٩٤، أي بعد شهرين من انتهاء الانسحاب الأمريكي. وفي انتظار نتيجة أعمال لجنة التحقيق، علقت أوامر القبض على عيديد وآخرين، وبدأ إطلاق سراح المحتجزين الاثنين والأربعين المتهمين بالمشاركة في الاعتداء على أفراد تلك القوات. وأفرج عن المساعدين الثمانية المقربين من عيديد في وقت لاحق. وكنت أود تأجيل الإفراج عنهم لفترة أطول، تأكيدا على الأقل في اتساق سياستنا.. لكن كريستوفر أصر على إطلاق سراحهم فورا.

ورأت الولايات المتحدة أن يقتصر عمل لجنة التحقيق على كشف ملابسات عمليات القتال التي وقعت يوم ٥ يونيو للجنود الباكستانيين التابعين للأمم المتحدة. وكان ذلك ينبئ أن الولايات المتحدة تأمل في أن يؤدي التحقيق إلى تبرئة عيديد، لأنه كان صرح علنا ومتفاخرا بأنه يتحمل المسئولية عن قتل القناصة الأمريكيين في ٣ أكتوبر. وكنا في ذلك قد تلقينا وثيقة من المخابرات تبين أن عيديد أمر في ١٩ أكتوبر ١٩٩٣ بإعدام أربعة وخمسين عضوا من عشيرته ذاتها والعشائر الفرعية التابعة لها. كان ذلك في رأيي كفيلا بأن يجعل «التحقيق» بلا معنى، ولكن الولايات المتحدة استمرت في البحث عن وسيلة لتبرئة عيديد؛ حتى يتمكن من القيام بالدور الرئيسي في عملية مصالحة سياسية في الصومال تبرر انسحاب الولايات المتحدة في إطار ظروف قد تبدو مشرفة.

ومضت الولايات المتحدة في طريقها المرسوم لوضع عيديد في مركز «حلها السلمي» وقد حملته طائرة أمريكية إلى أديس أبابا لإجراء محادثات استبعد منها الأمم المتحدة،

وهو إجراء «غريب وغير لائق» كما وصفته الـ«وول ستريت جورنال» ولأن قادة الفصائل الأخرى رفضوا الجلوس معه حتى يعلن مجددا احترامه لدور الأمم المتحدة في الصومال. وبعد ما يقرب من سنة قام حزب عيديد بطرده، ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى أصيب في قتال بين الفصائل ومات متأثرا بجراحه. ومع خروج الولايات المتحدة من المسرح، فإن أحدا لم ينتبه لهذا الخبر. وحل ابن عيديد محله، ولكن الفصائل الصومالية لم تكف عن التقاتل.

وعجل خروج الولايات المتحدة من الصومال بفرار الدول الأخرى مذعورة، واشتداد رغبتها في الخروج هي أيضا، مما يكشف أن المجتمع الدولي لم تتوفر لديه الإرادة للعمل تأييدا لدولة فقدت مقوماتها.(١٠)

هوامش:

١- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ٧١ .

٢- نفس المرجع ص ٧٢.

٣- نفس المرجع ص ٧٦.

٤- نفس المرجع ص ١١٣.

٥- نفس المرجع ص ١٢٤.

٦- نفس المرجع ص ١٢٥.

٧- نفس المرجع ص ١٤٤.

٨- نفس المرجع ص ١٤٦.

٩- نفس المرجع.

١٠- نفس المرجع.

الفصل العاشر

رواندا: النازية الاستوائية

والانتهازية الدولية

أدت محنة الولايات المتحدة في جنوب مقديشيو إلى انسحابها من عمليات الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام بمقتضى التوجيه الرئاسي رقم ١٣، مما جعلها ترفض العمل من أجل إيقاف عمليات إبادة الأجناس في رواندا.

والنازية الاستوائية هو الوصف الذي دمغ به الدكتور بطرس غالي المذبحة الفاجعة التي راح ضحيتها ما يقرب من مليون من المواطنين الأفارقة نتيجة للصراع العرقي بين الهوتو والتوتسي في رواندا، والذي لا يمكن وصف درجة بشاعته إلا أنها إبادة للأجناس.

لقد دار القتال بين جماعتين سياسيتين هما: «حكومة رواندا» وقواتها التي تتكون من أفراد من قبيلة الهوتو، و«جبهة رواندا الوطنية»، وهي جماعة تتألف أساسا من التوتسي. وفي أكتوبر ١٩٩٠ انفجر القتال بين الجماعتين لأول مرة على الحدود بين رواندا وأوغندا. وبعد فشل عدد من الاتفاقات لوقف إطلاق النار، استؤنف في فبراير ١٩٩٣. ولمساندة مفاوضات السلام، طلب مجلس الأمن من الدكتور بطرس غالي أن يرسل بعثة لمحاولة إجراء مزيد من المحادثات، ولبحث إمكانية إرسال مراقبين عسكريين من الأمم المتحدة على الحدود بين رواندا وأوغندا. ونتيجة لذلك أذن مجلس الأمن في ٢٢ يونيو ١٩٩٣ بإرسال بعثة مراقبين عسكريين للأمم المتحدة على الجانب الأوغندي من الحدود.

وفي ٤ أغسطس ١٩٩٣، تم إبرام اتفاق للسلام في أروشا، تنزانيا. وبناء على طلب

طرفي الاتفاق، أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، لمتابعة اتفاق السلام والمساعدة في إقرار الأمن في كيجالي، عاصمة رواندا، وكذلك لتقديم المساعدة الإنسانية والمعاونة في إدارة اللاجئين. وعين بطرس غالي الچنرال روميو دليرا من كندا قائدا للقوة، وچاك روچيه بوه - بوه، وزير خارجية الكاميرون السابق ممثلا له في رواندا. فهو لكونه من غرب إفريقيا سيكون موضوعيا في تناول الوضع في رواندا.

وفي آخر ١٩٩٣ قام غالي بإبلاغ مجلس الأمن أن الطرفين في رواندا لم ينفذا اتفاق أروشا، وأن الموقف ما زال هشا. ووافق المجلس على توصيته بإرسال كتيبة ثانية من المشاة، وأصدر قراره بتاريخ ٦ يناير ١٩٩٤.

وأرسل الچنرال داليرا برقية إلى إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، يذكر فيها أن مصدرا خاصا أبلغه أن قوات الهوتو تقوم بتخزين كميات كبيرة من الأسلحة استعدادا لارتكاب مذابح جماعية ضد التوتسي. وطلب داليرا الإذن له بمحاولة الاستيلاء على الأسلحة، ولكن إدارة عمليات حفظ السلام رفضت طلبه على أساس أن التفويض الصادر بشأن رواندا لا يغطي عمليات كهذه. وفي اليوم التالي ١٢ يناير ١٩٩٤، قام داليرا بناء على تعليمات من الأمم المتحدة، بإبلاغ سفراء بلچيكا وفرنسا والولايات المتحدة بما علمه من مصدره الخاص، وهي الدول التي كان يمكنها أن تتحرك لمنع المذبحة المقبلة.

وفي ٣٠ مارس ١٩٩٤، قام غالي بإبلاغ مجلس الأمن بمخاوفه من تجدد أعمال العنف في كيجالي، وزيادة الجرائم وأعمال القتل ذات الدوافع العرقية. وفي ٦ أبريل أصدر مجلس الأمن، بناء على توصيات الأمين العام، القرار ٩٠٩ الذي مدد به تفويض قوة الأمم المتحدة في رواندا حتى نهاية شهر يوليو. وفي نفس اليوم جاءت تقارير مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في مطار كيجالي وفي مخيم كانومبي التابع للقوات الحكومية في رواندا بأن طائرة رئيس الجمهورية قد انفجرت. وبعد ذلك، تأكد أن رئيس رواندا چوفينال هابياريمانا، ورئيس بوروندي سيبريان نيتارياميرا، وكلاهما من الهوتو، قد قتلا. وكان تفسير ذلك أن الرئيسين، رغم أنهما ينتميان للهوتو، فقد قتلا على يد المتطرفين من الهوتو الذين يعارضون التنازلات التي يقدمها الرئيسان للتوتسي في رواندا وبوروندي.

ولكن زعماء الهوتو أعلنوا أن القتلة هم من التوتسي، وشنوا حملة تهدف إلى ذبح كل السكان التوتسي. وقامت عناصر من الحرس الرئاسي بأعمال عنف ضد المعارضين السياسيين للرئيس، وشنوا حملة إرهاب وعنف ضدهم وقتل المئات. وتدفق الشبان من مليشيا الهوتو إلى الشوارع. وكانوا مسلحين بالمناجل والمدى والهراوات المصنوعة وأسلحة حادة مصنوعة محليا، وأخذوا يتجولون في كيجالي يقتلون وينهبون ويحرقون المباني. واندفعت أعداد كبيرة من الناس إلى مباني الأمم المتحدة بحثا عن الأمن. وعندما اندفع المقاتلون التوتسي من الجبهة الوطنية الرواندية لحماية مؤيديهم، نشبت الحرب داخل المدن.[1]

وانتشر القتل في كافة أنحاء رواندا، تحركه فيما يبدو الخلافات العرقية والسياسية على حد سواء. وسقط البلد منهارا في فوضى دامية. وفي ٧ أبريل لجأت رئيسة رواندا المؤقتة، أجاثي يويلنجييمانا، إلى مجمع المباني التابع لبرنامج الأمم المتحدة، لكن الحواجز الموضوعة على الطريق حالت دون وصولها، وتم القبض عليها وقتلها. كذلك تم ذبح عشرة من ذوي الخوذات الزرقاء البلچيكيين. في الهيجان الذي أعقب ذلك.

وفي اليوم التالي، قام الدكتور بطرس غالي بإبلاغ مجلس الأمن أن الأمم المتحدة تسعى للوصول إلى اتفاق على وقف إطلاق النار في كيجالي، وإقامة نوع من السلطة السياسية المؤقتة. وقال إن إجلاء المدنيين التابعين للأمم المتحدة قد يصبح أمرا لا بد منه. ونبه إلى أن الجنرال دالير يقدر أن عملية الإجلاء تحتاج إلى كتيبتين أو ثلاث إضافية. واستمر قنص البشر والقتل العرقي منتشرين على نطاق واسع، أساسا من جانب التوتسي. وكما يقول دكتور غالي: «كنا نواجه نوعا من «إبادة الأجناس النازية الاستوائية. وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تبلغنا بمقتل الآلاف».

وأمكن وصول قوات فرنسية وبلچيكية إلى كيجالي لإخلاء المواطنين الأجانب، الأمم المتحدة من أن تحافظ على عدة مواقع آمنة للنازحين المدنيين الروانديين. وبحلول يوم ١١ أبريل، كانت القوات الفرنسية والبلچيكية قد أجلت كل مواطني هذين البلدين.

كانت القوات البلچيكية تشكل الجانب الأكبر من عملية الأمم المتحدة في رواندا، وكانت حكومة بروكسل تشعر بالصدمة لمقتل عشرة أفراد من جنودها، وطار وزير

الخارجية «مارك اسكنز» إلى بون ليطلب من بطرس غالي سحب كل قوات الأمم المتحدة من رواندا، لأن بلچيكا قررت سحب الفرقة البلچيكية بكاملها. وعارض غالي وطالب بأن يترك البلچيكيون أسلحتهم الثقيلة، إذا أصروا على الانسحاب، لكن القوات البلچيكية انسحبت وأخذت معها كل أسلحتها.

وفي ١٣ أبريل، بعث غالي برسالة إلى مجلس الأمن هدد فيها بانسحاب الأمم المتحدة، إلا إذا حلت محل القوات البلچيكية قوات أخرى مزودة جيدا بالسلاح. واقترحت السفيرة أولبرايت بقاء عملية صغيرة وهيكلية، «لإظهار إرادة المجتمع الدولي»، وأن المجلس يستطيع أن ينظر «في وقت لاحق فيما يمكن عمله بشأن إعطاء تفويض فعال».

وفي ١٧ أبريل، قام الچنرال داليرا بإبلاغ دكتور غالي بأن الأمم المتحدة في حاجة إلى الاستعانة بكتيبة كاملة للدفاع عن مطار كيجالي، وهو شريان الحياة الذي يربط البلد بالعالم الخارجي. وبذلك لم يتبق غير نصف كتيبة لحراسة جهود الإغاثة الإنسانية، كذلك أبلغه داليرا بظهور «قوة ثالثة» من شباب الهوتو، جريئة وعدوانية، تعمل بطريقة جامحة متهورة، وأنها تشكل مجموعة ضخمة من الأشخاص الخطرين الذين لا يحكمهم عقل. وأن «العاملين على حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في رواندا لا يمكنهم القيام بعمليات إنقاذ، بدون توفير سلطة كافية والعدد اللازم من الأفراد والمعدات».[٢]

يقول الدكتور غالي: «وفي ٢٠ أبريل ١٩٩٤، أبلغت مجلس الأمن أنه لا يمكن ترك أفراد الأمم المتحدة معرضين للخطر إلى ما لا نهاية، ما دامت لا تتوافر الإمكانية اللازمة لأداء المهام التي أرسلوا للقيام بها. وطرحت على المجلس ثلاثة خيارات، الأول: أن يرسل على الفور تعزيزات كبيرة تقدر بعدة آلاف من القوات الإضافية المخولة بفرض وقف إطلاق النار بالقوة وهذا هو الخيار الذي أفضله؛ الثاني: ترك مجموعة صغيرة تحت قيادة داليرا لمحاولة التوسط لوقف إطلاق النار؛ الثالث: الانسحاب التام، الذي ذكرت أني لا أؤيده».

وفي اليوم التالي، اتخذ المجلس القرار ٩١٢، بتخفيض قوة الأمم المتحدة إلى مستوى رمزي لا يتجاوز ٢٧٠ فردا، وقصر ولايتها على القيام بأعمال الوساطة وتقديم المساعدة الإنسانية.

وجاءت الأنباء من كيجالي ترسم صورة مروعة للواقع:

«لا توجد كهرباء أو مياه جارية، وجثث الموتى ملقاة في الشوارع منذ أسبوعين، والكلاب تنهشها عندما يحل الليل». وطبقا لما يقوله الدكتور غالي «فإن ما يشهده العالم ليس سوى عملية إبادة أجناس تجري في رواندا. وفي ٢٩ أبريل وجهت رسالة إلى مجلس الأمن أحثه فيها مرة أخرى على النظر في الإجراءات التي يستطيع اتخاذها، بما في ذلك استخدام القوة، أو أن يأذن للدول الأعضاء بأن تفعل ذلك لإنهاء المذابح الدائرة في رواندا... وطلبت من المجلس أن يعيد النظر في قراره بسحب الجانب الأكبر من قوات الأمم المتحدة التي لا تتجاوز ١٧٠٠ فرد». ولكن المجلس لم يتخذ أي قرار طوال الأسبوع التالي. [٣]

كلينتون يوجه ضربة قاضية للعمل المتعدد الأطراف لحفظ السلام

في ٣ مايو ١٩٩٣، وبينما المذابح مستمرة على أشدها، وقع الرئيس كلينتون قرار التوجيه الرئاسي رقم ١٣. وقد أعيد تسمية القرار بـ «وثيقة القرار الرئاسي رقم ٢٥»، وقد حملت الوثيقة عنوان «سياسة كلينتون بشأن إصلاح عمليات السلام متعددة الأطراف» وكانت القواعد الواردة فيها محددة بصورة ضيقة فيما يتعلق بنطاق عمليات حفظ السلام وهدفها ومدتها ومواردها ومخاطرها، بحيث لا يمكن في ظلها الموافقة إلا على أسهل العمليات وأقلها تكلفة وأكثرها أمنا، ولا يمكن بمقتضاها أن يستمر الكثير من عمليات الأمم المتحدة الجارية» ونشرت إحدى الصحف عنوانا رئيسيا «الولايات المتحدة تنفض أيديها من مشاكل العالم».

ولم ييأس الدكتور بطرس غالي ولم يستسلم؛ بل جدد المحاولات من أجل إنقاذ الوضع، لكن رؤية أمريكا وقفت له بالمرصاد، وهذا ما يرويه في الفقرات التالية إذ يقول:

«وفي ٩ مايو، قمت بتوزيع «ورقة غير رسمية» صادرة من الأمانة العامة تحدد «الولاية الممكنة وهيكل قوة الأمم المتحدة الموسعة، القادرة على توفير الدعم للأشخاص النازحين والمساعدة في إيصال المعونة الإنسانية للمحتاجين إليها». واستهدفت الورقة غير الرسمية تشكيل قوة الأمم المتحدة في حدود ٤٠٠٠ (أربعة آلاف) و٧٢١ من

قوات الدعم، ومقار مناسبة وعدد آخر من الأفراد. وأرسلت الورقة إلى الجنرال داليرا الذي وصفها بأنها ممتازة حقا».

وبعد يومين، عرضت السفيرة أولبرايت موقف الولايات المتحدة وقالت: «إن لدينا تحفظات جدية على الاقتراحات الرامية إلى إنشاء بعثة كبيرة لفرض السلام في كل أنحاء رواندا، وتتمثل ولايتها في إنهاء القتال وإعادة القانون والنظام وطمأنة السكان» وأشارت إلى ما حدث في الصومال، وحذرت من أن «أطراف النزاع سيستخدمون القوة لتحدي هذه البعثة»... وكان سلوك مجلس الأمن بمثابة صدمة، فقد سار خانعا وراء قيادة الولايات المتحدة في إنكار حقيقة عمليات إبادة الأجناس الجارية. وكان من الواضح أن لدى المتحدثين باسم الولايات المتحدة تعليمات بتجنب استخدام هذه العبارة، بغية تفادي الوفاء بالتزاماتها التعاهدية بمقتضى اتفاقية ١٩٤٩ الخاصة بإبادة الأجناس. وكان ممثلو الولايات المتحدة يكتفون بالقول: «قد تحدث عمليات إبادة للأجناس والأمر يحتاج إلى تحقيق».

ومضى أسبوعان آخران من الفظائع المستمرة قبل أن يتخذ مجلس الأمن قرارا. وبمقتضى القرار ٩١٨ الصادر في ١٧ مايو ١٩٩٤، زاد المجلس قوة بعثة الأمم المتحدة من خمسمائة فرد إلى خمسة آلاف وخمسمائة فرد، وطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان، والتعجيل بالجهود المبذولة مع منظمة الوحدة الإفريقية للحصول على أفراد لنشرهم على وجه السرعة. وأرسل دكتور غالي بعثة إلى رواندا لمناقشة تفاصيل وقف جديد لإطلاق النار، والولاية الجديدة للأمم المتحدة. وسرعان ما أبلغ المجلس أن الأطراف وافقت على البدء في محادثات لوقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة... وطلب من الدول الأعضاء مرة أخرى توفير العدد الكافي من الأفراد والمعدات من أجل وقف المذبحة.[٤]

واستخدمت مادلين أولبرايت الشروط الواردة في القرار الرئاسي رقم ٢٥ للضغط على الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن لتأجيل نشر القوة المؤلفة من ٥٥٠٠ رجل في رواندا... كما أخبرت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب أن «إرسال قوة للأمم المتحدة إلى ذلك البلد في حالة الاضطراب العظيم الدائر في رواندا، بدون خطة سليمة للعمليات، سيكون عملا أحمق».

وأثناء وجوده في واشنطن لإلقاء كلمة افتتاحية في جامعة چورج تاون بناء على دعوة من مادلين أولبرايت، دعي الدكتور بطرس غالي لمقابلة الرئيس كلينتون في البيت الأبيض يوم ٢٧ مايو. وعندما بدأ غالي يتكلم عن رواندا، قال كلينتون: إنه إذا كان هناك دول أخرى على استعداد لتوفير القوات لرواندا، فستكون الولايات المتحدة على استعداد لنقل تلك القوات جوا إلى هناك». ثم غير دفة الحديث إلى «موضوعين خاصين» قال إنه مهتم بهما اهتماما شديدا، أحدهما هو إنشاء منصب مفتش عام للأمم المتحدة، لأن الكونجرس يعتبر ذلك شرطا لدفع الولايات المتحدة المبالغ المستحقة عليها. ووافق غالي على تعيين چوزيف كونور، وكيل الأمين العام للإدارة والتنظيم في هذا المنصب. وكان الأمر الثاني هو أن يقوم غالي بتعيين الدكتور وليام فوج، وهو إخصائي في مجال الأمراض الوبائية ويعمل في مركز كارتر في أطلانطا، كمدير تنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» وكان رد الدكتور بطرس غالي أنه التزم علنا بمحاولة جعل النساء يشغلن ٥٠ في المائة من الوظائف العليا في الأمم المتحدة، وأن اليونيسيف وكالة تهم المرأة بوجه خاص. وبدا على الكثيرين من معاوني كلينتون أمارات الجفاء وعدم الرضا.

حكاية السلطان والحمار

تخفيفا للتوتر حكى الدكتور بطرس غالي للرئيس كلينتون حكاية عربية قديمة عن الوزير الذي وعد السلطان بأنه يستطيع أن يعلم الحمار الكلام خلال خمس سنوات. وفي مقابل ذلك قرر السلطان، الذي كان على وشك أن يطيح برأس وزيره، تأجيل التنفيذ لمدة خمس سنوات. وعندما قالت زوجة الوزير لزوجها بعد ذلك: «أيها الأحمق، كيف تستطيع تعليم الحمار الكلام؟!». أجابها الوزير: «ربما كنت أنت على حق، ولكن خلال الخمس سنوات، قد يموت الحمار أو قد يموت السلطان أو قد أموت أنا – أو قد أنجح في تعليم الحمار الكلام!».

وعلى ذلك قال الدكتور غالي: «إن أربعة خيارات أفضل من خيار واحد. ومن الأفضل كسب بعض الوقت». وضحك كلينتون وكل وزرائه من هذه الحكاية.

وأضاف غالي: «ولكني لا أستطيع في الواقع أن أتبع المثل الذي تضربه الحكاية، وأعدك بأني سأعين الدكتور فوج. فقد يكون ذلك أصعب علي من تعليم الحمار». وبذلك توقف الضحك وانتهى اجتماعنا، ولكن موضوع الدكتور فوج ظل يلاحقني فيما بعد.

«وبينما كنت أنا والرئيس نتبادل النكات في المكتب البيضاوي، كانت عملية إبادة الأجناس جارية في رواندا. وفي نفس اليوم ٢٧ مايو ١٩٩٤، أبلغت رجال الصحافة أن ما يحدث في رواندا يعتبر فضيحة: «فالذي يجري هناك إبادة للأجناس على نطاق واسع... فقد قتل ٢٠٠ ألف شخص، ولكن المجتمع الدولي ما زال يناقش ما ينبغي عمله».(٥)

وفي ١٩ يونيو طلب الدكتور بطرس غالي من مجلس الأمن أن ينظر فيما عرضته فرنسا من القيام بعملية، بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، لكفالة وحماية المدنيين في رواندا، وتضمن العرض الفرنسي بقاء القوات الفرنسية إلى الوقت الذي تصبح فيه قوة الأمم المتحدة قادرة على تولي الأمور، ووافق المجلس على ذلك. وأبدى الفرنسيون استعدادهم للتصرف وحدهم، إذا لم يوافق مجلس الأمن، بإيعاز من الولايات المتحدة، على تعزيز قوة الأمم المتحدة.

لم تكن فرنسا هي الجهة المثلى للقيام بهذا الدور، لكن العمل المتعدد الأطراف قد قوبل بالرفض، ولم يكن هناك سبيل آخر للعمل.

في هذا الوقت، بعث الجنرال داليرا رسالة غاضبة يقول فيها:

«منذ صدور القرار ٩١٨ في ١٧ مايو ١٩٩٤، وبعثة الأمم المتحدة في رواندا تنتظر بفارغ الصبر زيادة عددها حتى تتمكن من الانتشار، وتساعد في وقف هذه المذابح... ولم يكن رد الفعل غير الفعال للوفاء بالاحتياجات الحاسمة للبعثة، شيئا أقل من فضيحة بمعنى الكلمة، بل يصل إلى حد الشعور بانعدام المسئولية وتعريض أفراد البعثة للخطر هنا في مسرح الأحداث. وقد أسفر هذا، بصورة مباشرة، عن فقدان المزيد من الأرواح بين الروانديين وزيادة الإصابات بين جنودنا، وبطبيعة الحال إضعاف المبادرة الفرنسية».

وعَبَّر داليرا عن استيائه لتقاعس مجلس الأمن، وأوضح أنه «كان من شأن بذل

جهد مبكر وحازم لتوفير القوات والموارد على مسرح الأحداث، بمقتضى ولاية الأمم المتحدة، أن يجنبنا كل هذا وأن ينقذ أرواحا عزيزة».

وفي ٢٣ يونيو ١٩٩٤، بدأت المبادرة الفرنسية، التي أطلق عليها اسم «عملية الفيروز» والتي وافق عليها مجلس الأمن بقراره ٩٢٩ على أن تستمر ولايتها حتى ٢١ أغسطس ١٩٩٤. وأرسل الفرنسيون ٢٥٠٠ جندي لإنشاء «منطقة إنسانية محمية» في جنوب غربي رواندا، تغطي ما يقرب من خمس مساحة البلد. وزعم بعض المراقبين أن الفرنسيين كانوا يستخدمون منطقة عملياتهم لتوفير ملجأ للهوتو - أصدقاء فرنسا - الذين قاموا بإبادة الأجناس. وذكر آخرون أن المنطقة الفرنسية استخدمت لحماية أعداد كبيرة من المدنيين الذين كانت تتهددهم المذابح. (ص١٦٥).

وفي الأول من أغسطس، قام الدكتور غالي بإبلاغ مجلس الأمن أن الأمم المتحدة ما زالت بعيدة عن توفير عدد الجنود البالغ ٥٥٠٠ الذي وافق عليه المجلس في ١٧ مايو، أي يوم صدور القرار ٩١٨، كذلك قام بالاتصال بالتسع عشرة حكومة التي كانت قد تعهدت في البداية بتقييم عدد يزيد على ٣٠ ألفا، تراجع معظمهم. وحتى العدد القليل للغاية من الحكومات التي لم تتراجع عن تعهدها تراجعا كاملا، جاءت عروضها مشروطة. ووصل عدد الجنود الموجودين حينذاك في مسرح الأحداث إلى أقل من ٥٠٠ جندي، وكانت القوات الفرنسية قد بدأت في الانسحاب بالفعل.

ولو كانت قد تمت الموافقة على القوة الدائمة للانتشار السريع التابعة للأمم المتحدة التي اقترح الدكتور بطرس غالي إنشاءها في «خطة السلام» قبل سنتين، لحالت دون وقوع هذه المذابح التي تجري على نطاق واسع في رواندا. وقد سمع غالي في أحاديثه الخاصة مع السفراء أنه لا أمل فيما يبذله من جهود؛ فليس لدى أي حكومة نية التدخل لوقف المحرقة الدائرة في رواندا. واستشهد الكثير منهم بوثيقة القرار الرئاسي رقم ٢٥، ولكن ذلك بدا مجرد ستار يخفون وراءه إحجامهم عن التدخل، كما يرى دكتور غالي.

في أغسطس ١٩٩٤، قامت حركة تمرد ضد النظام الخاضع للهوتو من جانب «الجبهة الوطنية الرواندية» التي يسيطر عليها التوتسي، من قاعدتها في المنفى في أوغندا، والتي كانت قد فرضت سيطرة عسكرية على معظم أجزاء رواندا، وأخذت تتقدم نحو

إنشاء حكومة في كيجالي. وبسبب التقدم السريع للجبهة الوطنية، والبرامج الملتهبة التي تذيعها محطاتها، هرب الكثيرون من الهوتو إلى زائير المجاورة. ونتج عن ذلك أزمة طاحنة للاجئين، وأصبح على الأمم المتحدة أن تسعى لمواجهة هذه الكارثة الإنسانية بقدر ما تستطيع. وحذر بطرس غالي من تعرض المنطقة كلها لخطر عدم الاستقرار ما لم يوقف هذا السيل من الفارين. ورغم ذلك، فلم يتمكن من الحصول على موافقة مجلس الأمن على إرسال القوات اللازمة للسيطرة على مخيمات اللاجئين.

ويختم الدكتور بطرس غالي هذا الفصل بسطور حزينة ترثي ما كان وتحذر مما سيكون:

«منذ أمد بعيد، كان العالم يتصور أنه يستطيع أن يعترف بإبادة الأجناس ثم يمنعها تحت شعار «لن يتكرر ذلك مطلقا». ولكن ها نحن نرى إبادة الأجناس تتكرر: في كمبوديا، حيث راح أكثر من مليون شخص ضحية على يد الخمير الحمر، وفي يوغوسلافيا السابقة، حيث أطلق على إبادة الأجناس اسم «التطهير العرقي»؛ وفي الصومال، حيث تمت الإبادة بالتجويع عندما قام القادة العسكريون عمدا بمنع المعونة الغذائية عن الجوعى والمرضى، وحيث مات ٣٥٠ ألفا قبل أن يقرر مجلس الأمن التدخل، وفي رواندا، قتل ما يقرب من مليون شخص في عمليات تندرج، بغير شك، ضمن إبادة الأجناس، ومع ذلك لم يفعل مجلس الأمن شيئا».

بعد مرور عام على حرب إبادة الأجناس في رواندا، سافر الدكتور بطرس غالي مرة أخرى إلى إفريقيا، وكان الصراع في البوسنة قد أخذ يصل إلى ذروته، حيث سقطت سربينتشا وزيبا، وكان الصرب على وشك هزيمة الجهود الدولية في يوغوسلافيا السابقة. فكيف يبرر غيابه عن البوسنة، أو عن مقر الأمم المتحدة في نيويورك في هذا الوقت الحرج، وكان الصحفيون يلحون في الحصول على الإجابة. قال غالي: «لأنني إذا ألغيت هذه الرحلة المقرر موعدها منذ وقت طويل، فإن الإفريقيين سيقولون إنه في الوقت الذي تجري فيه حرب إبادة للأجناس في إفريقيا - حيث مات مليون شخص في رواندا فإن الأمين العام يكرس اهتمامه فقط على سربينتشا «إحدى قرى أوربا».

وفي يوم الخميس ١٣ يوليو ١٩٩٥، اتجهت طائرة بطرس غالي جنوبا من القاهرة،

ومعه فريقه المكون من سبعة أشخاص وثلاثة صحفيين بينهم مايكل إجناتيف، أحد كُتاب مجلة «النيويوركر» الذي وصف مسرح الأحداث بصورة واقعية. حيث يقول:

«الاثنين ١٧ يوليو: بوجمبورا، بوروندي: الجولة في يومها الخامس، والوحيد الذي لا يبدو عليه الإرهاق هو ذلك الرجل المنتعش والمفعم بالنشاط، البالغ من العمر ٧٢عاما وهو في القلب من الأحداث. إنني لم أره مسترخيا على الإطلاق، كما أنني لم أر رابطة عنقه محلولة. وقد ظهر هذا الصباح مندفعا خارج المصعد بانحناءته ومشيته المنكفئة قليلا إلى الأمام. وكان أعضاء حاشيته خلفه منهمكين. يمكنك أن تراهم في ردهات فندق «سورس دي نيل» بعد منتصف الليل بكثير، في أروابهم الفضفاضة، يحملون البرقيات إلى جناحه. ويردون على مكالمات من نيويورك، وأسِرَّتهم مفروشة بالأوراق. إنه يسوقهم بشدة. ويتذكر رجل الأمن الأمريكي الذي يحرسه، وهو شرطي سابق من داربين كونيكتكت، تلك الأيام الخوالي مع بيريز دي كويلار أوفالدهايم، حينما كان هناك وقت لتفقد معالم البلاد أثناء الزيارات. ويقول متنهدا: «ليس مع هذا الرجل، وكلما يتطلع إلى جدول نشاطه ويجد فيه وقتًا لزيارة لحديقة حيوان، فإنها تلغى على الفور ويتم إضافة اجتماع آخر».

ثم يضيف أجناتيف قائلا:

«لقد دعيت إلى الجلوس لمراقبة عملية الدبلوماسية الوقائية في التطبيق. بطرس غالي يجلس على رأس مائدة مكسوة بالجوخ الأخضر في فندقه، مستمعا إلى قيادات الهوتو والتوتسي الجالسين على جانبي المائدة في مواجهة بعضهم البعض. ويؤكد زعماء الهوتو أن الجيش الخاضع لسيطرة التوتسي يشن حملة إبادة، بينما يقول التوتسي إن الهجمات الليلية من جانب متطرفي الهوتو جعلت من المستحيل إجراء أي حوار دستوري. وإذا بأجواء القاعة تتوتر بالاتهامات والاتهامات المضادة، والنظرات النارية والكراهية المتبادلة.

وبطرس غالي لا يقول شيئا إلى أن ينتهي الجميع من الحديث. ثم يتوجه إليهم قائلا: «إنهم يجعلونه يخجل شدة الخجل من أن يدعو نفسه إفريقيا. ويقول، وهو يتطلع إلى صفين من العيون التي لا تلتقي الواحدة مع الأخرى: إنكم تفترضون أن المجتمع

الدولي سوف ينقذكم. أنتم مخدوعون. اذكروا بيروت. لقد مات الكثير من أصدقائي الطيبين هناك وقد خدعهم نفس الافتراض. إن المجتمع الدولي راض بترككم تذبحون بعضكم البعض حتى آخر رجل. لقد تعب مجتمع المانحين. لقد أرهقه الاستمرار في إنقاذ مجتمعات تبدو غير قادرة على إنقاذ نفسها. ثم يضع باطن يده على المائدة الخضراء قائلا: «أنتم كبار ناضجون.. كبار ومحصنون»، ثم يقول: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم». إن عدوكم ليس بعضكم البعض، ولكنه الخوف والجبن. يجب أن تكون لديكم الشجاعة لقبول الحلول الوسط. إن ذلك. هو الغرض من وجود طبقة سياسية. لا بد أن تتحملوا مسئوليتكم. وإذا لم تفعلوا، فإن أحدا لن ينقذكم».. ثم يجمع أوراقه بقوة ويخرج بخطى واسعة.

وفي وقت متأخر من المساء نفسه، وبينما نحن في فندق «سورس دي نيل» سألته ما إذا كان دائما يختار تلك اللغة الكاوية في أحاديثه المغلقة؟

قال: «نعم، إذا اضطررت إلى ذلك». المسألة ليست شخصية. إن الغضب طبقة صوتية مهنية تستهدف إعادة الصفوة الجبانة إلى وعيها.

- هل سيكتب لها النجاح؟

أجاب: نحن مجرد أطباء. وإذا لم يتناول المريض الدواء، ماذا نستطيع أن نفعل؟

الاستعارة ليست دقيقة تماما. لأن أولئك المرضى لا يرفضون الدواء. إنهم يشعلون النار في العيادة الطبية. هل هناك نقطة ينبغي أن يتركوا وحدهم عندها- نقطة يستسلم عندها الأمين العام نفسه لدافع الاشمئزاز الأدبي؟

وأينما ذهب، كان يبدو أسيرا للتوقعات التي تعلقها تلك الأماكن المعدمة على الأمم المتحدة، وعلى ذلك الخيط الرفيع المدعو المجتمع الدولي. إن هذه التوقعات تضفي الشرعية على منظمته: إنها ولايتها الحقيقية، وسبب وجودها. ومع ذلك، فإنه بطريقة أو بأخرى يحاول جاهدا تحجيم هذه التوقعات واحتواء خيبة الأمل المحتومة، ودفع الشعوب لإعادة اكتشاف قدراتها.

وسألته ذات مرة إذا كان متعبا؟

- لا، على الإطلاق. أنت تراني كما أنا.

- وهل سترشح نفسك مرة أخرى؟

- إن لدي خمسة عشر شهرا لاتخاذ القرار.

وكان قد قال أخيرا إن إنجاز الأمم المتحدة على مدى خمسين عاما من شأنه أن يوجد نظاما دوليا عمليا. وقلت له إنني بعد خمسة أيام على الطريق، لا أرى نظاما دوليا عمليا، وإنني أرى غابة يحتدم فيها الصراع من أجل البقاء وتحول دون استشرائه محاولات ارتجالية يائسة.

ويهز رأسه قائلا: «إن الأمر ليس بهذا السوء. هناك داع أكبر للأمل - لم تثبط همته - إننا نحمل الأمل إلى المجتمع الدولي».. ثم يختفي، صاعدا إلى أعلى، ليقابل أحد زعماء المليشيات الذين تخضب الدماء أياديهم. أو للرد على مكالمة من أكاشي في زغرب، أو من الأمانة العامة في نيويورك.

ويهبط الليل على فندق «سورس دي نيل» المياه ساكنة في حمام السباحة. والطرقات التي كان موظفوه يقطعونها جيئة وذهابا يلفها السكون. ولكن هذا السكون سرعان ما تقطعه دفعة من طلقات الرصاص، والصوت الحاد المدوي لقنبلة يدوية. إن عملية التطهير العرقي تجري على قدم وساق على بُعد نصف ميل من حيث ينام الأمين العام».[٦]

هوامش:

١- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص ١٥٦.

٢- نفس المرجع ص ١٥٨.

٣- نفس المرجع ص ١٥٩.

٤- نفس المرجع ص ١٦١.

٥- نفس المرجع ص ١٦٤.

٦- نفس المرجع ص ٢٠٥.

الفصل الحادي عشر

إنجازات الأمم المتحدة

١- كمبوديا - إنهاء الصراعات وإقامة حكومة منتخبة

رغم المعوقات الهائلة التي واجهت عمليات الأمم المتحدة فقد نجحت جهود الدكتور بطرس غالي في القيام بعديد من المهام الصعبة ونجحت في تحقيق نتائج باهرة في كمبوديا وهايتي وموزمبيق، حيث تمكنت من إنهاء الصراعات الدموية وأعادت النظام والاستقرار والحكم الديمقراطي إلى هذه البلاد.

وكانت مشكلة كمبوديا هي أولى المهام التي تصدى لها الدكتور بطرس غالي عشية توليه مهام منصبه كأمين عام للأمم المتحدة. فعندما، كانت الأمم المتحدة قد شرعت في عملية غير مسبوقة في كمبوديا، واضعة ذلك البلد الذي دمرته الحرب تحت رعايتها حتى يتمكن من استعادة شرعية حكومته والقبول الدولي من خلال انتخابات تجريها الأمم المتحدة، وكانت كمبوديا هي أول مكان – وما زالت هي المكان الوحيد – الذي تقوم فيه الأمم المتحدة بنفسها بإجراء الانتخابات، وذلك على خلاف متابعة الانتخابات التي ينظمها آخرون.(١)

وللوقت التقى مع باساشي أكاشي، وهو ياباني الجنسية، ارتقى في مناصب الأمم المتحدة حتى أصبح وكيل الأمين العام لشئون نزع السلاح. وكما يقول غالي إنه رجل ذكي، سريع الحركة، كلامه متقطع، ومُطَّلع على دخائل الأمانة العامة، فطلب منه أن يترك موقعه في نيويورك ويتولى مسئولية عملية كمبوديا، ولم يتردد بل أجاب «أنا ساموراي، ومن ثم لا بد أن أقبل هذا التحدي».

وكانت خطة غالي في اختياره أكاشي لتولي شئون حفظ السلام في كمبوديا، أنه كان يرغب في أن يزيد مشاركة اليابان في أنشطة الأمم المتحدة، وكان أكاشي أول ياباني يقوم بمهمة الممثل الخاص للأمين العام في عملية لحفظ السلام.

وكان هذا الاختيار موضع نقد شديد لأنه يتجاهل الحساسيات المتخلفة عن الحرب العالمية الثانية بين شعوب آسيا. لكن ترحيب الأمير سيهانوك حسم الموقف. وكان الأمير سيهانوك هو معقد كل الآمال في كمبوديا. وهو رجل ذكي، واسع الاطلاع في الفنون والموسيقى والسينما والأدب، وقد عايش تاريخ بلاده المضطرب منذ سنوات الشباب. وربما كان مرضه، الذي تحمله بشجاعة، هو السبب في مزاجه المتقلب وسرعة شعوره بالإحباط. وكثيرا ما كان يتكلم عن الاستقالة من منصبه أو ضرورة عودته إلى بكين لاستئناف العلاج الطبي. وفي محاولة للتغلب على الموقف دارت بين غالي وبينه مراسلات مستفيضة وشخصية للغاية، كان يدعوه فيها لمواصلة دوره كموحد لشعب كمبوديا.[٢]

كانت كمبوديا قد أضيرت بقوة بسبب صراعات الحرب الباردة على جنوب شرقي آسيا، ودمرتها عمليات إبادة الأجناس واسعة النطاق التي قام بها «الخمير الحمر»، وبعد ذلك احتلها جيش ڤيتنام في سنة ١٩٧٨، وحكمها نظام أقامته هانوي في ١٩٧٩. وكانت على امتداد أكثر من عشر سنوات مسرحا لحرب أهلية بين القوات الحكومية التي تساندها ڤيتنام والاتحاد السوڤييتي من ناحية، والخمير الحمر الذين تساندهم الصين وتايلاند من ناحية أخرى.

وبعد نهاية الحرب الباردة حانت الفرصة لخلق كمبوديا جديدة لها صفة الشرعية. وفي سنة ١٩٩١ تم التوصل إلى اتفاق دولي في باريس، وقعته تسع عشرة دولة، من بينها بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكل الأطراف الكمبودية الأربعة: حكومة هون سن، والخمير الحمر، والجبهة المتحدة لكمبوديا المستقلة المحايدة والسلمية والتعاونية، وجبهة التحرر الوطني للشعب الخميري. وبناء على اتفاق باريس، كان على الأمم المتحدة أن تتولى السيطرة المباشرة على أجهزة الإدارة الرئيسية التي تسيرها الأطراف المختلفة، وأن تجري الانتخابات،

وتنسق عودة اللاجئين إلى ديارهم، وأن تشرف على انسحاب القوات الأجنبية، وعلى وقف إطلاق النار، وعلى تصفية القوات العسكرية للأطراف المختلفة، وأن تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتنسيق الإفراج عن أسرى الحرب.

وفي ١٩ فبراير ١٩٩٢، تقدم الدكتور بطرس غالي باقتراح بإنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة تضم ١٢ كتيبة من المشاة، يبلغ عدد أفرادها ١٦ ألفا، إلى جانب ٣٦٠٠ من رجال الشرطة، وألف من الموظفين الدوليين، قدرت تكاليفهم بأكثر من ١,٧ مليار دولار. كما يقول غالي، كانت تلك العملية أكبر بكثير من أي عملية سابقة للأمم المتحدة، وتتجاوز كثيرا مفهوم حفظ السلام التقليدي. ولم تكن الأمم المتحدة جاهزة لذلك، فقد كان نشر القوات بطيئا إلى حد مزعج، ووقع الكثير من الأخطاء قبل أن يتم تنفيذ العملية.

خطة غالي لجمع الفرقاء

وفي مواجهة هذه الشواغل بعد شهور قليلة من تقلده مهام منصبه، قرر غالي أن يتوجه إلى بنوم بنه. وفي ١٨ أبريل ١٩٩٢، استقبله الأمير سيهانوك في المطار، وفي الطريق إلى العاصمة، رأى آلاف الأطفال يلوحون بأعلام الأمم المتحدة الزرقاء، وكان الأمير سيهانوك يبتسم لغالي ويقول:

«ها أنت ترى كم يحبك شعب كمبوديا، وكم يعترف بما فعلته من أجله ويقدره». ونزل غالي في «القصر الخميري» المقر الملكي الذي قرر الأمير سيهانوك أن ينزل فيه، ووضعت الأميرة مونيك زوجته، مكتبه الخاص تحت تصرف الأمين العام. وفي اجتماع الأمير وزملائه تحدث سيهانوك عن أقرب دولتين لكمبوديا، وهما تايلاند إلى الشمال الغربي، وڤيتنام إلى الجنوب الشرقي. وذكر أنهما كانتا تسعيان دائما للسيطرة على كمبوديا وقال: «إن القوات الڤيتنامية انسحبت من بلدنا وعادت إلى أراضيها، في حين يبدو أن الخمير الحمر يدعون العكس».

كان اسم العملية «سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا» - يكشف عن نطاق العمليات المتوقع. وبينما كان «المجلس الوطني الأعلى»، هو سلطة السيادة في كمبوديا في الفترة الانتقالية، كان على ممثل الأمين العام الخاص ألا يستجيب لمشورة ذلك المجلس

إلا إذا كان هناك توافق في الرأي بين أعضائه. أما إذا لم يتحقق توافق الرأي، وهو ما يحدث في أحيان كثيرة، فمن حقه أن يتخذ القرار النهائي. وكان هذا يعطيه سلطة واسعة من الناحية النظرية تكاد تكون سلطة الوصاية.

وكما يقول الدكتور بطرس غالي إن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية لم تتمكن من السيطرة على الوزارات – ولم تتمكن الأمم المتحدة في أي وقت من ممارسة السلطة التي أراد مؤتمر باريس أن تكون لها. لكنها نفذت الولاية التي كلفت بها، وهي مساعدة شعب كمبوديا على انتخاب حكومة شرعية معترف بها من إعادة بناء المناطق التي فرض عليها الخمير الحمر جحيم إبادة الأجناس. ولكن الخمير الحمر كانوا لا يزالون يرتعون ويهددون البلد من قواعدهم النائية في الغابات. ومع ذلك، كان لا بد من إدماجهم بطريقة ما في النظام السياسي الجديد لكمبوديا.

وكان سيهانوك قد حصل على معونة أجنبية لإصلاح المعابد البوذية في العاصمة، وترميم مباني القصور وأعمال الفن والآثار. وكان معتزا بأمجاد الحضارة الكمبودية، وكان يهتز طربا وهو يريني أناقة غرفة العرش ذات القبة الذهبية. وكانت روعة البلاط الملكي لسيهانوك تتمثل في أنه يجمع بين الأناقة الباريسية، والفخامة العريقة لملكيات آسيا. كان الخدم في كل مكان ينحنون إجلالا حتى قدمي سيهانوك، ويتراجعون مبهورين في حضرته. فهو بالنسبة لهم ليس ملكا فحسب بل إله أيضا.

أزمة الألغام الأرضية

يقول الدكتور غالي: «شاهدت خارج المدينة آثار مذبحة مفزعة في منطقة ريفية مملوءة بالألغام الأرضية وأهاليها يتملكهم الرعب من الخمير الحمر، وهزتني الفظائع التي أحدثتها الألغام الأرضية. وكنت قبل سنوات قد توجهت بوصفي وزير خارجية مصر إلى مستشفى على الحدود بين تايلاند وكمبوديا، حيث كان يعالج المئات من الأطفال من فقد الأطراف والجروح بسبب الألغام الأرضية. وزاد الوضع سوءا لأن الألغام الأرضية حالت دون عودة الكثيرين من أهل الريف إلى مزارعهم وقراهم. ولم يكن أمامهم غير التوجه إلى المدن، ولم تكن لهم وسيلة للحياة غير بيع أجسادهم والتقاط عيشهم بأساليب ووسائل كيفما اتفق».[٣]

كان من المفروض أن يرأس الأمير سيهانوك جلسات «المجلس الوطني الأعلى»، ولكنه كان في معظم الوقت في كوريا الشمالية، حيث كان كيم إيل سونج يرحب به، أو في بكين للعلاج من السرطان. وكان نظام هون سن يستخدم شبكته السياسية لتخويف منافسه الأساسي الأمير راناريده، ابن سيهانوك، وليدفع - «الجبهة المتحدة لكمبوديا المستقلة المحايدة والسلمية والتعاونية» للانسحاب. وقد رفض راناريده الانسحاب ولكن حزبه فاتر الهمة. وبدا أن جبهة التحرر الوطني لشعب الخمير منقسمة على نفسها انقساما لا أمل في رأبه، بينما كانت المجموعة الكمبودية الرابعة، «الخمير الحمر» تتجه بشكل أعمق نحو المعارضة العنيفة. وكانوا ينتهكون وقف إطلاق النار، ويرفضون تسريح قواتهم، ويعوقون نشر جنود الأمم المتحدة، ويمنعون دخولهم إلى الريف. وكل ذلك انتهاك واضح للاتفاق الذي وقعوه في باريس. وعندما اقترب أكاشي والچنرال چون ساندرسن، القائد الأسترالي لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، من مقر قيادة فرق الخمير الحمر لحرب العصابات في مدينة بيلين، على الحدود بين تايلاند وكمبوديا، منعا من الدخول بواسطة عمود واحد من الخيزران موضوع عبر الطريق. وكانت هذه لحظة حاسمة، لأن التفويض الممنوح للسلطة الانتقالية لم يكن يسمح بالمواجهة المسلحة مع الخمير الحمر.[٤]

وبحلول منتصف صيف ١٩٩٢، كانت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية قد أبعدت من جميع المناطق التي يحتلها الخمير الحمر. وعندما رفض الخمير الحمر الانتقال إلى معسكرات لتسليم أسلحتهم، بدأت الأحزاب الكمبودية الثلاثة الأخرى تقاوم نزع السلاح وتسريح التشكيلات العسكرية. وكانت الخطة تقضي باستكمال تجميع جيوش الفئات الأربع في يوليو ١٩٩٢، لكن حتى ذلك الموعد لم يكن قد جاء إلى مراكز التسليم غير ١٣٥٠٠ من المقاتلين، أي أقل من ٧ في المائة من إجمالي العدد المقدر. وفي ١٤ يوليو، قام الدكتور بطرس غالي بإبلاغ مجلس الأمن أنه ينبغي عليه استخدام كل وسيلة متاحة لإقناع الخمير الحمر بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وبعد أسبوعين تلقى رسالة من أكاشي يعبر فيها عن قلقه الشديد: «إن انعدام الأمن يتفاقم في البلاد بالتناسب مع أعمال العصابات وقتل المزارعين والمقيمين الڤيتناميين في كمبوديا. والوضع الاقتصادي ينذر بالخطر». وبرغم الجهود الدبلوماسية المكثفة التي

بذلتها اليابان وتايلاند وفرنسا وإندونيسيا، لم يزد الخمير الحمر إلا تشددا في موقفهم، مدعين أن البيئة المحايدة للانتخابات لم تتوفر بعد. بل وبدأوا في مهاجمة طائرات الهيلكوبتر التابعة للأمم المتحدة واحتجاز رجال الأمم المتحدة، في محاولة وحشية لترويعهم؛ عندئذ أصدر الدكتور غالي تعليماته لمارك جولدنج، وكيل الأمين العام، بأن يسعى لفتح قناة اتصال خلفية معهم، ولكن دون جدوى.

ولم تكن الأحكام المعقدة الواردة في اتفاق باريس تعني شيئا غير أمر واحد: وهو إنشاء حكومة كمبودية جديدة تتمتع بالشرعية الدولية. وستكون الانتخابات العامة هي الاختبار النهائي. ولكن سيطرة حكومة هون سن كانت شاملة، بحيث بدا من المتعذر إجراء انتخابات ليس لها من نتيجة سوى التصديق على سلطة تلك الحكومة، وهو الأمر الذي أكد الخمير الحمر أنه سوف يحدث.

بداية الانفراجة

ورغم ذلك، فإن سلطة الأمم المتحدة بدأت تؤثر في المجتمع الكمبودي. فقد تمكن فريق الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان من إطلاق سراح السجناء السياسيين، وساعد برنامج التوعية المدنية على نشوء أحزاب سياسية حقيقية. وهيأت إذاعة السلطة الانتقالية للأهالي لأول مرة مصدرا للأخبار يمكن الاطمئنان إليه، ثم قدمت لهم معلومات عن السلوك السياسي الديمقراطي. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين تعيد توطين مئات الآلاف من العائدين من المخيمات على امتداد الحدود مع تايلاند.

في أوائل ١٩٩٣، بلغ عدد الناخبين المسجلين في عملية الأمم المتحدة الانتخابية في كمبوديا ما يقرب من خمسة ملايين ناخب، وهو عدد لا يقل كثيرا عن إجمالي من لهم حق الانتخاب خارج المناطق التي يسيطر عليها «الخمير الحمر». ولكن الموعد النهائي المحدد في شهر فبراير لتسجيل كل الأحزاب الكمبودية الراغبة في الاشتراك في الانتخابات الوطنية كان قد مضى، دون أن ينضم الخمير الحمر إلى العملية، وبدلا من ذلك قاموا بغارات خطيرة ومزعزعة للاستقرار في الريف، ونشروا الرعب بين الأهالي، وأثاروا مخاوف متجددة بعودة السفاحين الذين قاموا بأعمال إبادة الأجناس في السبعينيات.

ومع ازدياد الوضع خطورة عاد الدكتور غالي إلى كمبوديا في أبريل ١٩٩٣، وكان الأمير سيهانوك في انتظاره عند سلم الطائرة. وكانت روحه منخفضة ويشعر بالاكتئاب. وفي اجتماع عقد في قاعة العرش بالقصر الملكي، وفي وجود كل أعضاء المجلس الوطني، أدان غالي العناد الذي يبديه الخمير الحمر، ودعا كل الأطراف إلى احترام النتيجة التي تسفر عنها الانتخابات، ووعدهم بالحفاظ على سرية الانتخابات وسلامة الناخبين.

وكان غالي يرى أن دور الأمير سيهانوك حاسما، ولذا قال له: «إن مسئولية الأمير لا تقتصر على كمبوديا وحدها بل تمتد إلى أبعد من ذلك، إلى مشاغل العالم بأسره» لأنه كان يظن أنه إذا نجحت الأمم المتحدة في كمبوديا فسيصبح ذلك نموذجا لعمليات مماثلة في أماكن أخرى من العالم.

وكان بين الحاضرين هون سن، رئيس حكومة كمبوديا وذراعها السياسية، حزب الشعب الكمبودي. وكان يتصرف بوصفه الزعيم الحقيقي، وإن لم يكن قد تم له الاعتراف بهذه الصفة. وفي إطار الأبهة الملكية لغرف قصور سيهانوك، كان هون سن يبدو كفلاح مجتهد في حقل من القمح الذهبي. فقد كان هون سن نفسه في السابق من قادة الخمير الحمر، ولكنه هرب إلى نظام هنج سامرين الذي أقامه الغزاة الڤيتناميون في سنة ١٩٧٩. وعندما أصبح خليفة لهنج سامرين، واختار حينذاك أن يعمل من أجل إقامة كمبوديا جديدة بمقتضى اتفاق باريس. وكان اتخاذه هذا المسلك جديرًا بالثناء. وهو لا يعرف أي لغة أجنبية، ولا يتحرك إلا ومعه مترجم. وكان افتقاره إلى رقي المظهر يضاعف من الانطباع الذي يعطيه بأنه شخص حزين ومنعزل عن الآخرين، ومع ذلك فلا غنى عنه كزعيم في هذا الوقت من تاريخ بلاده. وكان هون سن يرغب في أكبر قدر من المساعدة الخارجية لبلاده، وأقل قدر من الوجود الدولي بها. وكان من المفترض أن يكون لبعثة الأمم المتحدة في كمبوديا سيطرة كبيرة على الوزارات الرئيسية في حكومته، ولكنه قاوم ذلك بعنف، وحال دون وصول بعثة الأمم المتحدة بأي حال إلى كافة الهياكل الحزبية التي تتخذ القرارات المهمة، كما هو الحال في كافة النظم الشيوعية.

رغم أن الأمير راناريده ابن سيهانوك كان يفتقر إلى مهارة أبيه السياسية العميقة، فإن الدكتور غالي يرى أن له هو وحزبه «حزب الجبهة المتحدة لكمبوديا المستقلة المحايدة والسلمية والتعاونية» دورًا محوريًا في تحقيق الهدف الذي ترمي إليه الأمم المتحدة، وهو

إقامة نظام متعدد الأحزاب في كمبوديا. ومن أجل هذا طلب الدكتور غالي سرا من ياسوشي أكاشي أن يحاول جمع أموال من المنظمات غير الحكومية في اليابان للمساعدة على خلق وتعزيز قدرة مجموعة من الأحزاب السياسية على التنافس في الانتخابات.

وعندما حاول هون سن أن يمنع راناريده من القيام بحملته الانتخابية، عن طريق رفض قيامه بجولة بطائرته في أنحاء البلد، أعارته قوات الأمم المتحدة طائرة هيلوكوبتر. وقد فعل أكاشي ما طلبه الدكتور غالي منه، وقام بتوزيع بعض الأموال بطرق استراتيجية. وكان من الواضح بالنسبة لي أنه أيا كانت نتيجة الانتخابات، فإن هون سن سوف يتجه نحو مركز الحياة السياسية في كمبوديا، فلم تكن هناك شخصية أخرى تضاهيه في سلوكه الواثق، وقوة عزمه، ومهارته.(٥)

بدأت الحملة الانتخابية ووصل الدكتور غالي إلى بنوم بنه في الوقت المحدد له وهو ٧ أبريل ١٩٩٣، وفي منتصف مايو وصلت إلى كمبوديا المعدات اللازمة للانتخابات، وأرسل إلى هناك ما يقرب من تسعمائة مراقب من أربعة وأربعين بلدا، ومن الاتحاد البرلماني الدولي، وتم توزيع أكثر من ٥٠ ألفا من الكمبوديين الذين سينظمون العملية الانتخابية. وكانت محطة إذاعة الأمم المتحدة تذيع لمدة خمس عشرة ساعة يوميا، وكانت محطات التقوية قد أقيمت في مواقع متعددة لتوسيع نطاق البث. وكانت مئات من أجهزة الراديو قد وزعت في أنحاء كمبوديا بفضل منحة قدمتها الحكومة اليابانية. وكانت الرسائل الموجهة بالإذاعة تؤكد سرية الاقتراع، من أجل إحباط المحاولات التي يبذلها الخمير الحمر لنشر الخوف بين الأهالي بالقول إن أصواتهم لن تكون سرية، وبالتالي تهديد من لا يعطي صوته لهم بالانتقام. وفي ٨ أبريل، وجه غالي كلمة بالفرنسية إلى شعب كمبوديا عن طريق التليفزيون قائلا: «إن العدد الهائل ممن سجلوا أصواتهم للانتخابات يبين أن شعب كمبوديا يريد انتخابات حرة ونزيهة». ثم طالب زعماء الأحزاب بأن يتخلوا عن العنف والتخويف والتهديد، وطمأن جموع الناخبين حول سرية الانتخاب وطالبهم أن يقترعوا بضمير مرتاح للحزب الذي يختارونه، وأن يفعلوا ذلك من أجل مستقبل أبنائهم وأحفادهم، ومن أجل السلام والرخاء في كمبوديا.

وعلى الرغم من وجود الأمم المتحدة، تميزت الأسابيع السابقة على الانتخابات بانتشار أعمال العنف، وتعرض أفراد من جميع الأحزاب الأربعة للقتل أو الاعتداء. في الأيام الأخيرة من أبريل سحب الخمير الحمر جميع ممثليهم من بنوم بنه، واعتبر ذلك إشارة على أنهم يعتزمون مهاجمة المدينة. وأصر غالي على أن تخاطر الأمم المتحدة بإجراء الانتخابات في موعدها، اعتمد على حاسته السياسية التي أنبأته بأنه على صواب.

وفي ٢١ مايو١٩٩٣ قام الخمير الحمر بمهاجمة وحدة تابعة للأمم المتحدة، فقتلوا اثنين وأصابوا سبعة من أعضاء فصيلة من المهندسين الصينيين، وأدان مجلس الأمن هذا الهجوم بالإجماع، وناشد شعب كمبوديا أن يمارس حقه في الانتخاب. وفي ٢٢ مايو عاد سيهانوك إلى بنوم بنه. وسببت عودته نكسة معنوية لما كان يسعى إليه الخمير الحمر من تقويض لعملية الانتخابات، وإلزام بعثة الأمم المتحدة بالانسحاب بعد فشلها في تحقيق مهمتها.

ملك جديد في كمبوديا

وفي اليوم التالي لعودة سيهانوك بدأ الاقتراع، وأقبل الشعب الفيتنامي إقبالا شديدا ومنتظما على التصويت، وجاءوا بشجاعة لاغتنام الفرصة التي وفرتها الأمم المتحدة لاستعادة سيادة بلدهم واستعادة شرعيتها الدولية. واشترك في الانتخاب ٩٠ في المائة ممن لهم حق الانتخاب. وكما يقول الدكتور غالي: «وظللنا حتى آخر ساعة نتوقع هجوما من الخمير الحمر، ولكن ذلك لم يحدث. وفشلت المقاطعة التي دعا إليها الخمير، ونجحت الأمم المتحدة». وأعلنت النتائج في ١٠ يونية، حصل حزب «الجبهة المتحدة لكمبوديا المستقلة المحايدة والسلمية التعاونية» الذي يرأسه الأمير راناريده على خمسة وأربعين ونصف في المائة من مجموع الأصوات. وجاء حزب الشعب الكمبودي الذي يرأسه هون سن في المركز الثاني وحصل على اثنين وعشرين ونصف في المائة. واقتسم ١٨ حزبا سياسيا آخر بقية الأصوات. وبمقتضى الدستور، كان على الحزبين الحائزين على أعلى الأصوات أن يتحالفا بطريقة ما للوفاء بالاشتراطات اللازمة لتشكيل الحكومة.[٦]

واستقل راناريده وهون سن الطائرة إلى بيونج يانج ليعرضا على سيهانوك خيارين دستوريين، أحدهما إنشاء جمهورية والآخر إقامة ملكية دستورية. وفي ٢٠ سبتمبر

١٩٩٣ عاد سيهانوك إلى بنوم بنه، وأعلن أن كمبوديا ستكون ملكية دستورية، تسمى مملكة كمبوديا. وأرسل أكاشي البرقية التالية إلى بطرس غالي يقول فيها:

«في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣، بعد انتخاب نوردون سيهانوك ملكا لكمبوديا (بواسطة المجلس الملكي للعرش) وقع مرسوما ملكيا عين به الأمير راناريده رئيسا للوزراء، والسيد هون سن رئيسا ثانيا للوزراء». وبهذا تشكلت الحكومة الملكية الجديدة في كمبوديا. وأعقب ذلك حلف اليمين من جانب الملك والحكومة والمجلس التشريعي. وبذلك تكون مهمة بعثة الأمم المتحدة قد استكملت [٧].

وخاطب سيهانوك ممثلي الصحافة الدولية بقوله: «من هذه اللحظة فصاعدا، سوف يكون شعب كمبوديا سيد مصيره» وتوجه الدكتور غالي بالتهنئة لشعب كمبوديا على هذا الإنجاز التاريخي، الذي «يبين ما يستطيع المجتمع الدولي أن ينجزه عندما يكون متحدا وعاقدا العزم على تحقيق هدف كبير، وعندما يكون الشعب المعني على استعداد للتوصل إلى اتفاقات وتنازلات متبادلة».

لم ينته الأمر عند هذا الحد بل المفارقة حدثت وكما يقول الدكتور بطرس غالي:

«وخوفا من انقلاب يقوم به هون سن بعد الانتخابات، طرأت لسيهانوك فكرة إعلان «حكومة وطنية في كمبوديا» يكون هو فيها رئيسا للدولة ورئيسا للوزراء، ويكون راناريده وهون سن نائبين أول وثانٍ لرئيس الوزراء على التوالي، ولم يكن للأمم المتحدة أن تتدخل في هذه الخطة التي وجه إليها الانتقاد ووصفت بأنها «انقلاب من أعلى» وكان رد الفعل هذا بمثابة صدمة للملك الذي عاد إلى بكين من أجل استكمال العلاج الكيميائي، تاركا راناريده وهون سن لإجراء الترتيبات السياسية التي تناسبهما. وخرجت النتيجة مماثلة لما أراده سيهانوك: ففي صفقة لاقتسام السلطة، تم تعيين راناريده وهون سن رئيسين مشتركين للوزراء، وتأكيد وضع سيهانوك كرئيس للدولة. وكان ذلك كما وصفه العارفون بأمور ذلك البلد «حلا على الطريقة الكمبودية» ومما دعا لدهشة الكثيرين من المراقبين الخارجيين أن هون سن وراناريده استمرا في التعاون في الحكومة خلال الأربع سنوات التالية».[٨]

هوامش:

١- بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص٤١.

٢- نفس المرجع ص٤٢.

٣- نفس المرجع ص ٤٥.

٤- نفس المرجع ص ٤٧.

٥- نفس المرجع ص ٩٩.

٦- نفس المرجع ص ١٠١.

٧- نفس المرجع ص ١٠٢.

٨- نفس المرجع ص ١٠٢.

٢- هايتي: المصير والحرية

يقول الدكتور بطرس غالي:

بينما كانت الأمم المتحدة تقوم بدور متزايد في البوسنة والصومال في سنة ١٩٩٢، طلب مني أن أقوم بدور في هايتي وكان اهتمامي العميق بمصير إفريقيا السوداء قد دفعني منذ أمد طويل إلى الاهتمام بهاييتي، وهي دولة إفريقية في العالم الجديد.

وهايتي من الدول الفرانكفونية، وكانت أول جمهورية تحرز الاستقلال في أمريكا اللاتينية، وأول جمهورية سوداء مستقلة في أي مكان. وقد تحقق استقلال هايتي نتيجة لثورة العبيد ضد نابليون في سنة ١٨٠٤ ولكنها لم تحصل على الاعتراف الدبلوماسي لأنها لم تلغ شرعية العبودية. وفي ظل استبعادها من المجتمع الدولي وخضوعها لسيطرة الدول الكبرى، رسمت هايتي تاريخها المضطرب على علمها الذي يحفل بالمدافع والشعارات.

ورغم أن هايتي ولدت في خضم النضال من أجل الحرية، فقد ظلت لمدة تزيد على القرن خاضعة لحكم سلسلة من الحكام الدكتاتوريين الذين كان كل منهم يستغل بؤس الشعب لمصلحته الشخصية.

وفي القرن العشرين، أصبحت هايتي رمزا للمعاناة والنضال في العالم الثالث، وكشفت عن أسوأ ما يصيب دول الجنوب: من فقر مدقع، ودكتاتورية وحشية، وتدخل واستغلال من الخارج، وتدهور في الحالة الصحية والبيئية. ولكل هذه الأسباب بات مصير هايتي موضوعا له أهمية دولية.

وبعد طرد الديكتاتور چان كلود من السلطة في ٧ فبراير ١٩٨٦ وهروبه إلى فرنسا، بدأ شعب هايتي مسيرة طويلة ومؤلمة نحو الديمقراطية. وبعد سلسلة من الانقلابات، تم التوصل إلى اتفاق في سنة ١٩٩٠ بين شتى الطوائف السياسية على ترشيح رئيس مؤقت، قام بدوره بطلب المساعدة من الأمم المتحدة لتنظيم ومراقبة انتخابات ديمقراطية. وأصبح الأب چان برتراند أرستيد، أول رئيس منتخب من الشعب في

تاريخ هايتي. وشملت بعثة الأمم المتحدة عددا من رجال الأمن ووفرت بالتعاون الوثيق مع منظمة الدول الأمريكية، بيئة مستقرة للانتخابات.[1]

واستقبلت الانتخابات بالترحاب، ووصفت بأنها أكثر الانتخابات ديمقراطية في تاريخ هايتي. وحقق چان برتراند أرستيد -القس الجماهيري الديماجوجي صاحب الشعبية في الأحياء الفقيرة - نجاحا مذهلا، فقد تم انتخابه من الجولة الأولى وحصل على ما يقرب من ٧٦ في المائة من الأصوات. وبعد أن أدت الأمم المتحدة مهمتها، خرجت من هايتي لتلقي اللوم فيما بعد خروجها المتعجل. وقيل إن استمرار وجودها، ولو بصورة رمزية، كان من شأنه أن يحول دون الأحداث المؤسفة التي وقعت فيما بعد.

تقلد الرئيس أرستيد مهام منصبة يوم ٧ فبراير ١٩٩٠. وفي يوم ٣٠ سبتمبر، وقع انقلاب بقيادة الكوماندز ميشيل فرانسوا. وتولى الچنرال راؤول سيدراس رئاسة العصبة العسكرية التي تدير شئون البلد، ولجأ أرستيد إلى ڤنزويلا حيث منحه الرئيس كارلوس أنريه بيريز حق اللجوء، ثم انتقل بعد ذلك إلى واشنطن العاصمة.

وفي يونيو ١٩٩٢ - بعث الرئيس أرستيد برسالة إلى الدكتور بطرس غالي، يشكو فيها من أن منظمة الدول الأمريكية «لم تعرف، حتى الوقت الحالي - على الرغم من نواياها الطيبة وجهودها الدءوبة - كيف تعيد الديمقراطية إلى هايتي. وأن القرارات التي اتخذها مجلس وزراء الشئون الخارجية للمنظمة، والتي كانت ترمي إلى الضغط على الانقلابيين لم تحقق الأهداف المرغوبة منها».[2]

وبدا أن أرستيد يعتزم البقاء بعيدا عن مجرى الأحداث مثيرا للصعوبات، ويتوقع أن تقوم منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة بإعادة الديمقراطية إلى هايتي، وإعادته إلى منصبه بينما يوجه انتقاداته لهما واحدة بعد الأخرى، مع تجنب قيامه بدور في مواجهة المشاكل.

وأرسل الدكتور غالي نسخة من خطاب أرستيد إلى بايينا سوارس، وتلقى منه ردا يشرح فيه بالتفصيل الإجراءات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية لمصلحة هايتي، وبذلك أدرك مدى صعوبة اشتراك هايتي ومنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في عمل يقوم على التعاون فيما بينهما.

في ٢٤ نوڤمبر ١٩٩٢، اعتمدت الجمعية العامة قرارًا يدعو الأمين العام، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، إلى السعي لإنهاء الأزمة في هايتي. والواقع أن المطلوب من الأمم المتحدة كان معالجة الوضع في هايتي برمته. وبذلك كان أرستيد قد كسب الجولة الأولى في سعيه للحد من دور منظمة الدول الأمريكية. وعند ذلك قام الأمين العام بتعيين مبعوث خاص إلى هايتي، وهو دانتي كابوتو، الذي كان من قبل وزيرًا لخارجية الأرچنتين، وهو من المتحدثين بالفرنسية. وكان كابتو، الذي يفخر بهويته اللاتينية وقد تولى من قبل مهمة المبعوث الخاص للأمين العام لدى منظمة الدول الأمريكية «ولذا تصورت أن تعييني له قد يكون هو المفتاح لمسألة التعاون بين الأمم المتحدة وتلك المنظمة. وكان ذلك أسلوبا جديدا للعمل. واتصلت هاتفيا بوزير الخارجية الحالي في الأرچنتين للحصول على موافقته».

وكان الرئيس أرستيد قد طلب إرسال بعثة مدنية للتحقق من احترام حقوق الإنسان، ولفتح حوار بين أحزاب هايتي تمهيدا لعودته. لكن الإدارة الأمريكية كانت مترددة بشأن تلك العودة. إذ كان يبدو أن المسئولين في وزارة الخارجية يعتبرون عودة أرستيد ضرورة أخلاقية، بينما يخشى مسئولو المخابرات ووزارة الدفاع من أن تنتهي حياة أرستيد نهاية عنيفة على يد جيش هايتي، أو أنه ربما يلهب مشاعر شعبه بخطاباته ومواقفه الديماجوجية مما يزيد من زعزعة الاستقرار في البلد.

وبينما كانت السياسة الأمريكية الرسمية تؤيد أن يكون للأمم المتحدة تفويض واسع النطاق، بما في ذلك بناء المؤسسات، وإنشاء قوة شرطة جديدة، وتحويل الجيش إلى جيش محترف، فقد كان الكثير من الدول الأخرى يرى أن هذا التدخل يعتبر انتهاكا لسيادة هايتي، ويتجاوز نطاق الدور السليم للأمم المتحدة.[٣]

وفي منتصف ١٩٩٣، كان مجلس الأمن قد طبق عقوبات على هايتي. وترتبت على هذا القرار نتائج غير متوقعة: فقد وافق الچنرال سيدراس على الالتقاء بالرئيس أرستيد. ودارت المحادثات في شهر يوليو في جزيرة جفرنرز؛ وهي مركز لحرس السواحل الأمريكي، وتقع على بُعد ما يقرب من ألف ياردة من الطرف الأدنى لمانهاتن في ميناء

نيويورك، على مقربة من تمثال الحرية. وكانت المحادثات صعبة بسبب رفض كل من أرستيد وسيدراس الالتقاء وجها لوجه، وكان الوسيط بينهما دانتي كابوتو، المبعوث الخاص المشترك بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، يقوم برحلات مكوكية بين الرجلين في جولة مطولة من «المحادثات عن قرب» أمكن من خلالها التوصل إلى اتفاق هش بين أرستيد وسيدراس.

ودعا اتفاق جزيرة جفرنرز إلى إجراء حوار بين الفصائل السياسية في هايتي على أن يقوم أرستيد باختيار رئيس للوزراء، وإعادة وحدة وسلامة البرلمان (كان سيدراس قد ملأ البرلمان بنواب إضافيين، وتمسك أرستيد بضرورة خروجهم)، وإيقاف العقوبات، وتحديث القوات المسلحة وقوة الشرطة، وأن يقوم رئيس الجمهورية بإصدار عفو عام، ويقوم أرستيد بتعيين رئيس جديد للشرطة، وأن يحال سيدراس إلى التقاعد من منصبه كقائد للقوات المسلحة، وأن يعود أرستيد إلى هايتي يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٩٣، وأن تتولى الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية التحقق من تنفيذ كل هذه النقاط.

وكان الموعد المحدد لعودة الرئيس أرستيد إلى هايتي هو ٣٠ أكتوبر ١٩٩٣. وللمساعدة في إعادة القانون والنظام والعدالة، أذن مجلس الأمن بأن تزود بعثة الأمم المتحدة في هايتي على الفور بعنصر عسكري، علاوة على ٥٦٧ من رجال الشرطة المدنيين.[٤]

وفي صبيحة ١١ أكتوبر، كان دانتي كابوتو، مبعوث الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، يستقل إحدى سيارات السفارة الأمريكية ومعه لورانس بيزولو مبعوث الأمم المتحدة والممثل الخاص لكلينتون، والقائم بالأعمال الأمريكي، في طريقهم إلى الميناء لاستقبال السفينة الأمريكية «هرلان كاونتي» التي تحمل جنودا أمريكيين وكنديين للانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وعند اقترابهم من الميناء، تعرضت سيارتهم لقذائف من الحجارة أطلقها المتظاهرون الذين بدا أن النظام العسكري قد استأجرهم. وقد تجاهلوا هذه التظاهرة السياسية واتجهوا إلى أرصفة الميناء حيث رست السفينة «هرلان كاونتي». وعلى الرصيف، كان هناك المزيد من المتشردين الذين يهتفون ويلوحون بأيديهم قائلين إن هايتي ستصبح «صومالًا آخر» للولايات المتحدة، وحمل المتظاهرون لافتة كتبوا عليها «مرحبا مقديشيو» وخلال ساعات قليلة، رفعت «هرلان كاونتي» مراسيها وانطلقت عائدة للبحر، وكان ذلك على الأرجح بأوامر من البيت

الأبيض بالعودة إلى نورفولك - فرچينيا. لقد نجحت مظاهرة الميناء. وبدا كأن «بورت - أو - برينس» هي مقديشيو أخرى بالنسبة للولايات المتحدة.

وكان تراجع «هرلان كاونتي» صوب البحر، وعودتها من حيث أتت، إذلالا لم يصب الولايات المتحدة وحدها، بل أصاب الأمم المتحدة أيضا، وقوض اتفاق جزيرة جفرنرز. وأعلنت مادلين أولبرايت أن الهزيمتين اللتين لحقتا بالولايات المتحدة في الصومال وهايتي ليست بينهما صلة بحادث «هرلان كاونتي».(٥)

وعقد الأمين العام من أجل هايتي - كندا وفرنسا والولايات المتحدة وڤنزويلا - اجتماعا في باريس يومي ١٣ و١٤ ديسمبر للبحث في تطبيق اتفاق جزيرة جفرنرز، وفي أواخر ١٩٩٣، شهدت واشنطن حملة كبيرة تسيء إلى أرستيد، زادتها اشتعالا إلى حد كبير «صورة نفسية»، سربتها وكالة المخابرات المركزية، تصوره على أنه غير مستقر ذهنيا. ومن منظور الأمم المتحدة، بدا أن الحكومة الأمريكية منقسمة على نفسها. فالجانب المدني منها يتخذ موقفا متشددا من «العصبة الحاكمة» في هايتي، في حين يرى الجانب العسكري والمخابراتي أن الجيش في هايتي قوة حاسمة لتحقيق الاستقرار الوطني، وحصنا لمواجهة أتباع أرستيد الراديكاليين.

ولم توضح الولايات المتحدة أغراضها ونواياها بجلاء للأمم المتحدة في أي وقت بينما كان الفصل الخاص بالأمم المتحدة في الأزمة البوسنية في سبيله إلى النهاية.

يقول دكتور غالي: «رجعت إلى هايتي في أكتوبر ١٩٩٥ للاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لعودة أرستيد، وللمساعدة في الحفاظ على قوة الدفع لإرساء الديمقراطية. وعندما علم البيت الأبيض أنني سوف أذهب إلى هايتي، تقرر أن يزورها نائب الرئيس آل چور أيضا.

أكد لي رئيس الوزراء، سمارك ميشيل، الذي استقبلني في المطار على الفور أن علاقاته مع أرستيد تدهورت. كانا مختلفين حول برنامج الخصخصة، وقدم ميشيل استقالته.

وقلت لأرستيد: «إذا ساعدتنا في ضمان أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة، وفي الحفاظ على وجود الأمم المتحدة بعد ٦ فبراير عندما ينتهي تفويضنا فسوف تهبط بالطائرة بنجاح». كنت أكثر قلقا بشأن الإصلاح الاقتصادي فأرستيد الذي تربى على

التقاليد اليسارية كان ضد الخصخصة، أما سمارك ميشيل فكان على العكس يحبذ إيجاد قطاع خاص نشيط.

وفي صباح اليوم التالي، شاركت في احتفالات الذكرى السنوية ثم رجعت إلى المطار. كان كل شيء يبدو مرتبا زمنيا بطريقة التنويم المغناطيسي عن طريق الموظفين الأمريكيين، حتى يصل نائب الرئيس آل چور وأنا أغادر البلاد، بما لا يسمح لنا إلا بأقصر مقابلة. وفي غرفة يطلق عليها اسم استراحة كبار الزوار.

أبلغت آل چور أنني ركزت بشدة على ثلاث قضايا في اجتماعي مع الرئيس أرستيد الأولى: أنه ليس هناك إلا وقت قصير قبل الانتخابات، وأن أرستيد في حاجة إلى أن يبدأ بسرعة. والثانية: أن ميشيل استقال من رئاسة الوزراء لأن حزب لافالاس - حزب أرستيد - قد قاوم تعهد هايتي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالخصخصة، الأمر الذي يرسل إشارة سلبية للمستثمرين الدوليين. والثالثة: أن وجود الأمم المتحدة يجب أن يمتد بعد الموعد النهائي في فبراير ١٩٩٦ ولا حاجة لأن يتضمن هذا الوجود جنودا، ولكنه يجب أن يتضمن رجال شرطة وخبراء متخصصين آخرين. ولكن على أرستيد أن يطلب هو مد عمل الأمم المتحدة.

ولكن الانتخابات الرئاسية التي جرت في نهاية ١٩٩٥ كانت أحسن تنظيما بكثير نتيجة لما تعلمناه من نواقص وأخطاء الانتخابات المحلية والبرلمانية. كان عدد المرشحين أربعة وعشرين، وجرى التصويت في هدوء في حضور أكثر من ٤٠٠ مراقب دولي. ولكن الإقبال على التصويت كان ضعيفا جدا، حوالي ٢٨ في المائة، وأرجعوا ذلك إلى رغبة واسعة النطاق في أن يستمر أرستيد، الذي لم يكن مؤهلا لإعادة انتخابه ثلاث سنوات أخرى تعادل المدة التي قضاها في المنفى. وأوشك هذا أن يقوض الانتخابات، لولا أن أرستيد أعلن دون لبس أنه سوف يترك السلطة في ٧ فبراير ١٩٩٧، وهو الموعد المقرر دستوريا. كما يبدو أن النسبة الضعيفة للمشاركة تعكس الرفض العام لحقيقة الافتقار إلى تقدم اقتصادي ملموس.

انتخب رينيه بريفال، الذي كان رئيسا لوزراء الرئيس أرستيد في ١٩٩١، في الجولة الأولى بنسبة تزيد على ٨٧ في المائة من الأصوات. وتولى منصبه في ٧ فبراير ١٩٩٦، كأول رئيس منتخب ديمقراطيا يخلف رئيسا منتخبًا ديمقراطيًا آخر في هايتي.[٦]

إن حالة هايتي تعكس تقسيما بنّاء للعمل وتعاونا دبلوماسيا وعسكريا أقرب إلى الامتياز بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وعلى الرغم من أن هايتي بعيدة عن الديمقراطية، فقد تم إرساء أساس الديمقراطية. كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدفان أكثر بُعدا. ولكن العملية يمكن الحكم عليها بأنها ناجحة، وقد أثبتت الأمم المتحدة أنها معين لا غِنى للولايات المتحدة عنه في مساعدة دون لجوء إلى الاستعمار الجديد.

هوامش:

١ - بطرس بطرس غالي «خمس سنوات في بيت من زجاج» ص٦٧.

٢ -نفس المرجع ص٧٧.

٣- نفس المرجع ص٧٨.

٤ - نفس المرجع ص٨٠.

٥ - نفس المرجع ص ١٢٩.

٦- نفس المرجع ص١٣٠.

٣- موزمبيق - إرساء دعائم الديمقراطية

منذ أن حصلت موزمبيق على استقلالها من البرتغال سنة ١٩٧٥ لم تتمتع إلا بفترات قليلة من الهدوء والسلام. وكان من نتيجة ارتباطها بحكم الأقلية في روديسيا وفي جنوب إفريقيا، أن ظهر لها أعداء أقوياء على حدودها، وسرعان ما امتد الصراع إلى داخل القطر عندما تم تأسيس جبهة المقاومة الوطنية المسماة بمعونة خارجية رينامو.

وعلى مدار ستة عشر عاما من الحرب الأهلية، تمكنت رينامو تدريجيا من السيطرة على أجزاء واسعة من الأرض. وقد أدى هذا الصراع إلى زعزعة الحكومة واستنزاف مواردها. فلم يستطع أي من الطرفين أن يحقق نصرا عسكريا حاسما. تفاقمت آثار الحرب الأهلية بفعل فترات الجفاف الطويلة حتى بات الأمر ينذر بحدوث كارثة إنسانية. فبدأت كل من الحكومة ومنظمة رينامو في الاتجاه للتفاوض من أجل إيقاف القتال وإنهاء الصراع. إن تجربة موزمبيق مع الاستعمار قد تلوثت باعتداءات كثيرة على حقوق الإنسان بفعل الصراع العنصري وعدم الاستقرار.

وعندما بدأ تيار الاستقلال يجتاح القارة الإفريقية تنكرت البرتغال لحقوق شعب موزمبيق في التحرر، واستمرت في تشجيع عمليات توطين الأوربيين في أرض موزمبيق. وفي تحدٍ لسياسة البرتغال تأسست عدة حركات استقلالية برزت من بينها ثلاث حركات وكونت جبهة تحرير موزمبيق سنة ١٩٦٢، بقيادة الدكتور إدواردو ماندلين- ومن قواعدها في جنوب تنزانيا المتحدة أطلقت الجبهة عمليات الكفاح المسلح من أجل السلام سنة ١٩٦٤، وسرعان ما نجحت في القضاء على سيطرة البرتغال على مساحة كبيرة من الأرض في شمال البلاد ثم تعرضت الجبهة إلى بعض النكسات من بينها اغتيال ماندلين في فبراير سنة ١٩٦٩.

وفي أبريل سنة ١٩٧٤ استولت مجموعة من العسكريين على الحكم في لشبونة، وبناء على اتفاق تم توقيعه في ٧ سبتمبر ١٩٧٤ قامت الحكومة البرتغالية الجديدة بتسليم إدارة الحكم في موزمبيق إلى حكومة انتقالية من جبهة فريليمو التي كان يرأسها مستر يواكيم شيساتو. وقد دفعت هذه الحركة كثيرا من المستوطنين البرتغاليين إلى الخروج

من موزمبيق. وعندما تولت جبهة فريليمو الحكم برئاسة ساموراً ميشيل في ٢٥ يونية ١٩٧٥، كانت البلاد قد افتقرت إلى المهارات الإدارية والمهنية التي تحتاجها عمليات التنمية الاقتصادية.

صعود جبهة رينامو

معارضة حكومة موزمبيق الجديدة لحكم الأقلية في روديسيا وجنوب إفريقيا خلقت لها عداوة شديدة من جانب هذين النظامين، فبدأ كلاهما في إمداد القوى الداخلية المعادية لجبهة فريليمو بالأسلحة والعتاد. وفي ١٩٧٦ وفي دعم نشيط لجبهة تحرير زيمبابوي قامت موزمبيق بإغلاق طرق الانتقال في وجه روديسيا الجنوبية. وعندما أعلنت جبهة فريليمو نفسها حزبا ماركسيا لينينيا ١٩٧٧ ووقعت اتفاقا مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي وكوبا، ازدادت المعونة السرية من نظام الأقلية في جنوب روديسيا ووجهت مباشرة إلى مجموعة بدأت تعمل علنا تحت اسم الجبهة الوطنية لموزمبيق.

وكان الزعيم الأول لرينامو هو مستر أندريه ماتسانجيزا الذي هرب إلى جنوب روديسيا من معسكر إعادة تربية خاص بجبهة فريليمو بعد اتهامه بالسرقة أثناء وجوده بالجيش. وبعد تلقي التدريب في جنوب روديسا بدأت الجبهة في القيام بأعمال مسلحة داخل موزمبيق.

وعندما اغتيل مستر ماتسانجيزا في إحدى العمليات في موزمبيق في أكتوبر ١٩٧٩، تولى زميله ألفونسو ماكاشو دلاكاما رئاسة رينامو. تبنت رينامو تكتيكا يهدف إلى إحداث تدمير البنية التحتية الاجتماعية في موزمبيق وتدمير الإنتاج، عن طريق تدمير الطرق والسكة الحديد وخطوط الطاقة ومهاجمة المدن والقرى.

في أعقاب استقلال زيمبابوي سنة ١٩٨٠ تنامت قوة رينامو سريعا في الحجم وفي فاعليتها العسكرية بدرجة مكنتها من تدمير البنية التحتية اقتصاديا واجتماعيا في مساحة شاسعة من القطر، وخلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢ زادت قوة رينامو من ١٠٠٠ ألف مقاتل إلى ثمانية آلاف مقاتل وانتشرت عملياتها من الأقاليم الوسطى في مانيكا وسوفالا إلى الأقاليم الجنوبية. لكن عدوان جنوب إفريقيا على موزمبيق لم يتوقف عند

حد بل واصلت تسليحها وتدريبها لرينامو. وقام النظام العنصري في جنوب إفريقيا أيضا بتولي القيادة المباشرة لجبهة رينامو والقيام بغارات جوية على موزمبيق بين ١٩٨١ إلى ١٩٨٣.

انتشر الخوف والخراب في كل أنحاء البلاد وازداد الأمر سوءا نتيجة الجفاف وفي ١٩٨٣، ١٩٨٤ أدت المجاعة إلى قتل عشرات الآلاف من الناس وتعطل الإنتاج الزراعي والصناعي وتدهور الاقتصاد بشكل كبير وسريع..

فشل المفاوضات الأولى

في ١٦ مارس ١٩٨٤ وقع الرئيس ميشيل اتفاق سلام مع رئيس جنوب إفريقيا على أن توقف جنوب إفريقيا دعمها لرينامو، وتوقف موزمبيق دعمها للأعمال العسكرية التي يقوم بها حزب الكونجرس الوطني الإفريقي ضد جنوب إفريقية، وبدأت جنوب إفريقيا تتوسط المفاوضات بين فريليمو ورينامو في بريتوريا لكن هجمات رينامو لم تتوقف نتيجة المساعدات السرية من جنوب إفريقيا عبر مالاوري.

وصل الصراع ذروته العنيفة في سنة ١٩٦٧، عندما حققت رينامو بعض المكاسب في ثلاثة أقاليم وسيطرت على أمور الحياة في جنوب البلاد.

وفي أثناء ذلك وقعت جرائم بشعة من كلا الجانبين.

في ذلك الوقت كانت الحرب قد دمرت الاقتصاد، وأصبح البلد يعتمد بصورة متزايدة على المعونة الأجنبية. عند هذا المفترق قررت الحكومة أن تقوم بإصلاحات اقتصادية بعيدة المدى، فتخلت عن فلسفتها الماركسية السابقة من أجل التحرر السياسي والاتجاه أكثر إلى اقتصاد السوق.

وفي سنة ١٩٩٠ ترسخت مبادئ نظام التعددية الحزبية في دستور جديد. وساعدت تحركات الحكومة في هذا الاتجاه في الحصول على دعم مالي وسياسي من الدول الغربية مما جعل جبهة رينامو في حالة عزلة. ومع ذلك فإن الحكومة ظلت عاجزة عن تحقيق حل عسكري حاسم للصراع نتيجة لسنوات الحرب وما تسبب عنها من تبديد الموارد بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار الناتجة عن هجمات جنوب إفريقية.

وفي الوقت نفسه لم يكن لدى رينامو القدرة العسكرية التي تمكنها من تحقيق هدفها وهو إسقاط الحكومة رغم أنها وصلت في سنة ١٩٨٨ إلى السيطرة على مساحات واسعة من الريف وعلى مدينة كبرى في إقليم سوفالا. وبعد أن وصلت رينامو إلى هذا المأزق العسكري أخذت إمكانية الحل السياسي تزداد تدريجيًا.

وبعد محاولات عديدة في سبيل التفاوض نجحت جمعية ساناجيدو، وهي جمعية كاثوليكية مكرسة للرعاية الاجتماعية. وكانت هذه الجمعية على معرفة وثيقة بأزمة موزمبيق عن طريق مشاركتها الطويلة لدون چيم كونكالف وهو قس موزمبيقي أصبح أسقفًا لبيرا في ١٩٧٧، وقد استطاع أعضاء هذه الجمعية أن يتفاوضوا لإطلاق القسس والراهبات المحجوزين لدى رينامو سنة ١٩٨٢ وأن يلعبوا دورًا مهمًا في تسهيل التفاوض بين الفاتيكان وحكومة جبهة فريليمو سنة ١٩٨٥.

وفي مايو ١٩٨٨ سافر الأسقف كونكالف إلى مركز المتمردين لمقابلة مستر ألفونسو دالاكاما، زعيم رينامو بشأن إجراء مفاوضات بين رينامو والحكومة. ورغم العراقيل واصل الأسقف جهوده وساعد في ترتيب اجتماعات بين زعماء الكنيسة في موزمبيق وبين ممثلين في رينامو بنيروبي في فبراير وأغسطس ١٩٨٩. وفي الاجتماع الثاني قدم زعماء الكنيسة مقترحات حكومة موزمبيق من أجل السلام لمستر دالاكاما وفي نفس الوقت سلمهم مقترحاته هو، والتي نقلها قادة الكنيسة إلى الرئيس تشسانو.

وأثناء البحث عن أرضية مشتركة بين الفريقين، اتضح لهم أنه على الرغم من رغبة كل منهما في تحقيق السلام، إلا أن الشكوك بينهما كانت لا تزال قائمة، فلم يقبل أحد منهما زعم الآخر بامتلاك الشرعية خصوصًا أن مطالبة رينامو بأحقيتها في وضع مساو للحكومة في أي مفاوضات مباشرة لم يكن مقبولًا من جانب السلطات في مابوتو.

اتفاق المبادئ الأساسية:

تم أول اجتماع مباشر بين أعضاء حكومة موزمبيق في المفاوضات وبين رينامو من ٨ إلى ١٠ يوليو ١٩٩٠ في دير سان أچيدو بروما. وانتهت المفاوضات بإصدار بيان مشترك في ١٠ يوليو، باتفاق الجانبين على ترك ما يفرق بينهما والتركيز على ما يوحد بينهما في

سعيهما لوضع نهاية للحرب. وفي أثناء المفاوضات ظهرت الحاجة لتأمين الخدمات التي تقوم بها الأمم المتحدة كضامن محايد لعملية السلام. وفي الرابع من يوليو ١٩٩٢ أثناء اجتماع مع روبرت موجابي رئيس زامبيا وسيركيروميلي ماسيرا رئيس بوتسوانا أعلن مستر دالاكاما استعداده لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار بشرط ضمان حمايته شخصيًا وحماية أعضاء رينامو وضمان حرية رينامو في العمل كحزب سياسي.

وأخيرًا التقى كل من الرئيس تشيسانو ومستر دالاكاما وجهًا لوجه في روما في ٧ أغسطس ١٩٩٢ وأصدرا إعلانًا مشتركًا بضمان الاتفاق على موضوعات مهمة في أول أكتوبر سنة ١٩٩٢، وطالب البيان الأحزاب أيضًا «بقبول دور للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة في الإشراف وضمان تنفيذ اتفاقية السلام العامة، بالأخص فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وإجراء عملية الانتخاب».

وبعد توقيع اتفاقية السلام العامة شرعت الأمم المتحدة في القيام بدور شامل في تحقيق وقف إطلاق النار والإشراف على انسحاب القوى الأجنبية من أراضي موزمبيق والإشراف الكلي على عملية السلام وإعادة النازحين وتقديم المساعدات. كما أنشأت الأمم المتحدة لجنة عامة للانتخابات.[1]

مبادرة بطرس غالي

وفي نفس النسق من الأفكار التي طبقت في كمبوديا، كان تقديم مساعدات مالية للأحزاب السياسية وسيلة أخرى لتدعيم السلام والديمقراطية. وكما يقول الدكتور بطرس غالي: «وقد نجحنا في أن نفعل ذلك في موزمبيق. فقد كان لدينا مبلغ من المال يقدر بستة أو سبعة ملايين دولار لتمويل الأحزاب السياسية. فأعطينا «دالاكاما» آلاف الدولارات وأعدناه إلى مابوتو، كما اشترينا له بعض الأثاث لمنزله، مما عرضني لانتقادات: «أثاث؟.. كيف، من أين، منذ متى.. ؟». ورددت على ذلك قائلا: «لقد كان ذلك شرطا لإقامة «دالاكاما» في مابوتو.. إن تكلفة ذلك تقل عن تكلفة نزع الألغام في أي طريق»[2].

فقد قبل أن يزاول نشاطه السياسي من العاصمة، كما قبل أن يرشح نفسه في الانتخابات التي كان لديه أمل في الفوز فيها وبعبارة أخرى، فقد استطعت تحقيق السلام، بقدر ما تمكنت من إقناع المرشحين الاثنين المتنافسين في المضمار، بأن لديهما

فرصة للوصول إلى السلطة عن طريق انتخابات ديمقراطية. لكن حتى يتم ذلك، اضطررت لتقديم المساعدات المالية إلى الأحزاب السياسية، وهي مساعدة لم يقررها نظام الأمم المتحدة، لذلك أنشأت صندوقا يتولى إدارته سفراء الدول المساهمة فيه، المعتمدون في مابوتو. وكنت قد نفذت نفس العملية، بطريقة أكثر كتمانا، في كمبوديا، حيث استطاع ممثلي الشخصي «أكاشي» الحصول على أموال من المنظمات اليابانية غير الحكومية، وهي الأموال التي أعاد توزيعها على مختلف الأحزاب السياسية، لتمويل حملاتها الانتخابية.

إذن لو أردت الإسراع بتقدم عملية السلام، فيجب أحيانا التحرر من القواعد القائمة، وإطلاق الخيال، وأعترف أن ذلك أمر شديد الحساسية.

هوامش

١- The united Nations And Mozambique, p 3-25

٢- بطرس غالي، «الديمقراطية هي الحل»، ص ٦٨.

خاتمة المطاف

هذه خاتمة المطاف في مغامرة شاقة ومثيرة، وهي مغامرة؛ بل مخاطرة؛ فما لي أنا والكتابة عن السياسة والسياسيين. إن محور الكتاب رجل من رجال الدبلوماسية المرموقين على مستوى العالم ومن علماء القانون الدولي المشهود لهم، والأصعب أنه يعمل في ميادين لم أدخل إليها ولم أعش في أجوائها أبدا. فكيف يمكنني أن أخوض هذه التجربة لأكتب عن شخصية فذة متعددة الجوانب مثل الدكتور بطرس غالي؟! خصوصا وأنني لم أعرف الدكتور غالي قبل البدء في الكتابة عنه، ولم أقترب منه حين كان وزيرا أو أثناء توليه منصب الأمين العام للأمم المتحدة، ولم أشهد شيئا مما كنت أقرأ عنه في صداماته مع قوى الهيمنة الدولية أو مع البيروقراطية، أو وهو يتلقى الاتهامات والتهديدات من العرب والفلسطينيين.

لم أشهد أنا شيئا من هذا كله، ولم أقترب منه، فكيف يمكنني أن ألم بأطراف هذا الموضوع لأكتب عنه بالجدية والصدق التي اعتدت عليهما في كتاباتي؟! هذا ما فكرت فيه في البداية لكنني أعتقد أن هذا ليس شرطا ضروريا. وربما يكون ذلك ميزة تضمن للكاتب مساحة من الحياد والموضوعية. خصوصا في ظروف توافرت فيها المعلومات بغزارة إلى جانب وجود شهود كثيرين من ذوي المصداقية في هذا المجال. وقد شجعني هذا على المضي في طريقي حتى وصلت به إلى نهاية المطاف وأرجو أن أكون قد وفقت.

وأنا واثق أن بعض المثقفين سوف يسألونني الآن ولماذا بطرس غالي بالذات؟! كما سألوني لماذا لويس عوض؟! والجواب ببساطة شديدة هو أنني وجدت لدي ميلا إلى الكتابة في أدب التراجم وهو فرع من الأدب يجمع بين النقد والتوثيق للشخصيات والأحداث في إطار سردي أقرب إلى الأسلوب القصصي، ويتميز عن الرواية والقصة بأنه يقيم بناءه على شخصيات وأحداث حقيقية من الواقع وليست من الخيال

وقد قطعت في هذا الطريق شوطا طويلا، وبدأت بكتابة سلسلة من التراجم كان أولها كتاب «ابن سينا القرن العشرين» وهو ترجمة لحياة جراح العظام والمفكر الكبير الدكتور محمد كامل حسين صاحب رواية «قرية ظالمة». ثم كتاب «أمل دنقل – أمير شعراء الرفض» الذي صدرت طبعته الرابعة في سلسلة كتاب الجمهورية في مايو ٢٠٠٨، وكتاب «لويس عوض ومعاركه الأدبية» ١٩٩٥ ثم كتاب «الأصالة والمعاصرة» ١٩٩٨، عن الشيخ محمود محمد شاكر. أما أحدثها الآن فهو كتاب «حنين ابن إسحق وعصر الترجمة العربية» الصادر عن المجلس الأعلى للثقافة في ٢٠٠٦، فهل كان يمكن بعد هذا أن أتردد وأحجم عن الكتابة عن بطرس غالي وهو من أبرز الشخصيات على المستوى الوطني والدولي؟! لا، لم أحجم بل أقدمت معتمدا على ما نشر في العالم كله من كتب ومقالات ودراسات وهو متوفر بغزارة على شبكة الإنترنت إلى جانب التقارير والوثائق الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة واليونيسكو.

وقد أمدني الدكتور بطرس غالي بالعديد منها. وذلك بالإضافة إلى شهادات صادرة عن وزراء ودبلوماسيين ومفكرين أوربيين وأمريكيين وآسيويين تشيد بشخصية الدكتور غالي ومواقفه الصلبة بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق الاستقلال لمنصب الأمين العام. فضلا عن انحيازه لقضية التنمية في إفريقيا والدول النامية عموما. وقد أغنتني هذه الكتابات ووفرت لي الكثير من المعرفة والفهم.

وكانت المشكلة بعد ذلك هي اختيار الإطار الذي أكتب فيه بحيث لا يتضخم الكتاب عن الحجم المعقول، وكانت مشكلة فعلا أمام كثرة المصادر وتنوعها والتي تحفل بالكثير من التفاصيل المثيرة. وكان لا بد لي أمام هذا الإغراء أن أتخير وأكتفي بما يخدم غرضي في هذا الكتاب، وهو أن أرسم صورة صادقة وأمينة لرجل حظي باحترام قومي ودولي ليس لهما نظير.

وأنا أرى الآن أن هذا الكتاب سوف يكون تتويجا لهذه السلسلة التي تحمل أسماء باقة من النابهين والعباقرة المشهورين، وتقدمهم للشباب كنماذج تحتذى. كذلك أتمنى أن يمد الله في عمري وأن يمنحني القدرة لأكتب عن نساء ورجال آخرين ممن يتحلون بالأصالة والشجاعة ويناضلون ضد الفساد والتخلف الزاحف على مصر مما يؤجج الفتن والانقسامات ويهدد استقرارها ووحدة شعبها.

إن بلادنا في حاجة إلى عملية تجديد ثقافي وسياسي يركز على ثقافة السلام والتنمية من أجل بناء مجتمع مدني حقيقي تحكمه المؤسسات الدستورية لا الأفراد. مجتمع يحتل فيه العلماء والمفكرون صدارة المشهد الإعلامي والاجتماعي بعد أن أصبح أبطال الكرة وأبطال المسلسلات والدجالون هم نجوم المجتمع وقدوته.

إن تجديد هذا المجتمع يستلزم عملية إحلال وتبديل لهذه النماذج قبل أن يغرق المجتمع نهائيا في حالة الجهالة والفوضى ويسلم قياده للمتربصين الذين يريدون أن يحكموه بالحديد والنار ويقضون على حرية الأفراد والجماعات.

والآن هناك سؤال قد يطرحه القارئ: لماذا توقفت بعد مرحلة الأمم المتحدة في هذا البحث رغم أن مسيرة الدكتور بطرس غالي لم تتوقف؟

وهذا حق والإجابة أن الدكتور بطرس غالي قد بدأ مرحلة جديدة بتوليه منصب الأمين العام لمنظمة الفرانكوفونية وقضى سنوات عديدة حقق فيها أشياء كثيرة تستحق الاهتمام والدراسة، لكن هذه كما قلت مرحلة جديدة يرتبط بها الدور الذي ما زال يلعبه الدكتور غالي الآن على المستوى الوطني والدولي.

فبالإضافة إلى رئاسته للمجلس الأعلى لحقوق الإنسان في مصر.. فإنه يتولى رئاسة اللجنة الدولية للديمقرطية والتنمية التابعة لليونيسكو ورئاسة معهد الدراسات السياسية للشرق الأوسط - نادي موناكو، بجانب رئاسته لمجمع القانون الدولي بلاهاي وغيرها، والمشاركة في المؤتمرات والمنتديات من أجل نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان. فهو لا يكف عن الحركة والنشاط والترحال من مكان إلى آخر في كل أنحاء العالم. وصدقت عليه نبوءة الدكتور عبد الحميد بدوي باشا في تقديمه لكتاب «المنظمات الدولية» عام ١٩٥٥، الذي ألفه بطرس غالي في مقتبل حياته. قال الدكتور بدوي بعد تهنئة المؤلف:

«فإني موقن بأن عقله وقلمه لن يتركا له فراغا أو راحة من الاستفادة والإفادة».

فهل عرف هذا الرجل المعطاء فراغا في حياته المديدة التي تجاوزت الثمانين بعدة سنوات؟! سؤال يستحق أن نفكر فيه.

نسيم مجلي

الهرم ٣٠ أغسطس ٢٠٠٨

بطرس بطرس غالي

وحلم المدينة الفاضلة

«إن كتاب الأستاذ نسيم مجلي إضافة ممتعة للمكتبة العربية؛ لأنه يدور حول واحد من أبناء الحضارة العريقة؛ أعطاه المجتمع الدولي تقديرًا يفوق ما كان يجب أن يحصل عليه من موطنه الأصلي.. إنه د. بطرس غالي صاحب العقلية المنظمة والفكر الواضح والرؤية الثاقبة».

د. مصطفى الفقي





www.shorouk.com